

الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ



الْقَوْلُ فِي الضِّيَائِيَّةِ  
الْمَعْرُوفِ

# شرح الجامعي

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامعي

قدس سره السني سنة ١٤١٨ هـ

مع حاشيته الجديدة الموجزة في الكاشفة السهلة المستمارة

## الفرج الناهي



الحمد لله التواب الوهاب على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بـ

الْقَوْلُودُ الضَّيَانِيَّةُ

الْمَعْرُوفُ فِي

# شَرَحَ الْجَامِي

للشيخ العارف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

قدس سره السامي المتوفى ٥٨٩٨ هـ

مَعَ حَاشِيَتِهِ الْجَدِيدَةِ الْمَوْجَّزَةِ الْكَاشِفَةِ السَّهْلَةِ الْمُسَمَّاةِ بِـ

## الْفَرْجُ النَّاهِي

تقديم

مجلس "المدينة العلمية" (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب المراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي - باكستان

مجلس: المدينة العالمية (الدعوة الإسلامية)



اسم الكتاب: شرح الجامی مَعَ حاشيته الفرح النامی

المحشی: ابن داود عبد الواحد الحنفی العطاری المدنی مدّ ظله العالی

الإشراف الطباعی: مكتبة المدينة کراتشي پاکستان

التنفید: مجلس: المدينة الحلیة (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب المراسية

عدد الصفحات: ٤١٩ صفحة

جميع الحقوق محفوظة للنشر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكلّ

طرق الطبع والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني

أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:

مكتبة المدينة، کراتشي، پاکستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاکس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: [ilmia@dawateislami.net](mailto:ilmia@dawateislami.net)

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٣٥هـ

يناير ٢٠١٤م

عدد النسخ: 3000

يطلب من:

٢١-٣٢٢٠٣٣١	مكتبة المدينة: کراچی، شهید مسجد کھارادر باب المدینہ کراچی.
٤٢-٣٧٣١١٦٧٩	مكتبة المدينة: لاهور، دربار مارکیٹ، گنج بخش روڈ. لاهور.
٤١-٢٦٣٢٦٢٥	مكتبة المدينة: سردار آباد (فیصل آباد): امین پور بازار.
٥٨٢٧٤-٣٧٢١٢	مكتبة المدينة: کشمیر، چوک شہیدان، میر پور.
٢٢-٢٦٢٠١٢٢	مكتبة المدينة: حیدر آباد: فیضان مدینہ آفندی ٹاؤن.
٦١-٤٥١١١٩٢	مكتبة المدينة: ملتان، نزد پپل والی مسجد، انڈرون بوڑگیٹ.
٤٤-٢٥٥٠٧٦٧	مكتبة المدينة: اوکاڑہ، کالج روڈ بالمقابل غوثیہ مسجد، نزد تحصیل کونسل ہال.
٥١-٥٥٥٣٧٦٥	مكتبة المدينة: راولپنڈی: فضل داد پلازہ، کمیٹی چوک اقبال روڈ.
٦٨-٥٥٧١٦٨٦	مكتبة المدينة: خان پور، درانی چوک نہر کنارہ.
٢٤٤-٤٣٦٢١٤٥	مكتبة المدينة: نوابشاہ: چکرا بازار، نزد MCB.
٧١-٥٦١٩١٩٥	مكتبة المدينة: سکھر: فیضان مدینہ بیراج روڈ. هاتف:
٥٥-٤٢٢٥٦٥٣	مكتبة المدينة: گجرانوالہ: فیضان مدینہ شیخوپورہ موڑ گجرانوالہ. هاتف:
	مكتبة المدينة: پشاور: فیضان مدینہ گلبرگ نمبر ١، النور سٹریٹ، صدر.

مجلس: المدینة الحلیة (الدعوة الإسلامية)

## فهرس الموضوعات

١٨٦	المنصوبات/المفعول المطلق	vii	عملنا في هذا الكتاب
١٩٨	المفعول به	viii	مقدمة الحاشية
٢٠١	المنادى	٠١	خطبة الكتاب
٢١١	توابع المنادى	٠٥	الكلمة
٢٢٤	ترخيم المنادى	١٨	الكلام
٢٤٠	ما أضمر عامله على ...	٣٢	المعرب والمبني
٢٦١	المفعول فيه	٣٨	الإعراب
٢٦٨	المفعول له	٤٢	أنواع الإعراب
٢٧٣	المفعول معه	٤٥	أنواع المعرب
٢٧٩	الحال	٦٠	غير المنصرف
٣٠٢	التمييز	١١٨	المرفوعات
٣٢٣	المستثنى	١١٩	الفاعل
٣٥٠	خير كان وأخواتها	١٣٣	تنازع الفعلين
٣٥٤	اسم إن وأخواتها	١٤٣	مفعول ما ليس فاعله
٣٥٤	المنصوب بلا للتي لنفي ...	١٤٨	المبتدأ والخبر
٣٧٥	خير ما ولا المشبهتين ...	١٧٨	خير إن وأخواتها
٣٧٧	المجرورات	١٨١	خير لا للتي لنفي الجنس
٣٨١	الإضافة اللفظية والمعنوية	١٨٣	اسم ما ولا المشبهتان ..



## المدينة العلمية

من مؤسس جمعية "الدعوة الإسلامية" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة،  
أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبي بلال محمد إلياس العطار القادري<sup>(١)</sup> الرضوي  
الضياتي - دام ظلّه العالي:-

(١) قانع البدعة حامي السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة أبو بلال العلامة مولانا محمد  
إلياس العطار القادري الرضوي - دامت بركاتهم العالية - ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦  
رمضان المبارك عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ م. عالم، عامل، تقّي، ورع، حياته المباركة  
مظهر لحشية الله - عزّ وجلّ - وعشق الحبيب المصطفى - صلى الله تعالى عليه وآله وسلّم -  
، مع كونه عابداً وزاهداً فإنّه داعية للعالم الإسلامي، وأمير ومؤسس لـ "الدعوة الإسلامية"  
غير السياسية العالمية لتبليغ القرآن والسنة، محاولاته المخلصة المؤثرة، من تصانيفه  
وتأليفاته: المذكرات المدنية (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات  
المليئة بالسنن النبوية، ورسائله الإصلاحية في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى  
اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب  
تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصّة الشباب، وأعطى  
هذا المقصد المدنيّ بآته:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزّ وجلّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتيحان  
العالم الخضر والمعطّرون بـ "الإنعامات المدنية" (السنن النبوية) في "القوافل المدنية"  
(قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّ وجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنة. فالشيخ مع كونه كثير  
الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنة، إثم صورة للشرعية والطريقة  
العملية والعلمية حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرف بالإرادة من شيخ  
العرب والعجم قطب المدينة المنورة مضيف أضياف المدينة الطيبة ضياء الدين أحمد



الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام  
سيدنا ومولانا محمد المصطفى أحمد المجتبي، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه  
الصدّيقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين! .... وبعد:

بحمد الله - عز وجل - جمعية الدعوة العالمية الحركة الغير السياسية "الدعوة  
الإسلامية" لتبليغ القرآن والسنة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنة وإشاعة علم  
الشرائع في العالم، ولأداء هذه الأمور بحسن فعل ونهج متكامل أقيمت مجالس،  
منها: مجلس "المدينة العلمية"، وبحمد الله تبارك وتعالى أركان هذا المجلس هم  
العلماء الكرام كثّرهم الله السلام عزموا عزمًا مصمّمًا لإشاعة الأمر العلمي الخالصي  
والتحقيقي. وأنشأوا لتحصيل هذه الأمور ستة شعب، فهي:

(١) شعبة لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل السنة، المجدد الدين والملة، الحامي  
السنة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، إمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن -.

القادري المدني - رحمه الله - والحضرة مولانا عبد السلام القادري - رحمه الله - جعله  
خليفة له. وكذا الفقيه الأعظم المفتي بـ "الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمجدي -  
رحمه الله - جعله خليفة له، وأعطاه الإجازة في السلاسل الأربعة: القادرية والجشّية  
والنقشبندية والسهروردية، وأعطاه الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلف  
قطب المدينة الحضرة مولانا الحافظ فضل الرحمن القادري الأشرفي المدني - رحمه الله -  
بالأسانيد والإجازات المتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في  
الحديث النبوي الشريف أيضاً من عدة من المشايخ الكرام والعلماء العظام، منهم: المفتي  
الأعظم بـ "باكستان" مولانا وقار الدين القادري - رحمه الله - لكنّه يعطي الطريقة القادرية  
فقط. نسأل الله عز وجل أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

(٢) شعبة للكتب الإصلاحية.

(٣) شعبة لتراجم الكتب من العربية إلى الأردية وبالعكس، ومن الأردية إلى الفارسية والسندية إلى غير ذلك من السنة العالم.

(٤) شعبة للكتب الدراسية.

(٥) شعبة لتفتيش الكتب.

(٦) شعبة للتخريج.

ومن أول ترجيحات مجلس "المدينة العلمية" أن يقدم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنة، العظيم البركة والمرتبة، المحمّد الدين والملة، الحامي السنة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه الإمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن - بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كل أحد من الإخوة الإسلامية في هذه الأمور المدنية ببساطه، وليطالع الكتب التي طبعت من المجلس وليرغب إليها الآخرين من الإخوة الإسلامية. أعطى الله - عز وجل - مجالس "الدعوة الإسلامية" كلها لا سيما "المدينة العلمية" ارتقاءً مستمراً وجعل أمورنا في الدين مزينة بحلّة الإخلاص، ووسيلة لخير الدارين، ورزقنا الله - عز وجل - الشهادة تحت ظلال القبة الخضراء على صاحبها الصلوة والسلام، والمدفن في روضة البقيع، والمسكن في جنة الفردوس. آمين بحاج النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.



(تعريب: المدينة العلمية)

## عملنا في هذا الكتاب

- ١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرّسين العظام بغير الزلّة والخطأ.
- ٢- وخرّجنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في المتن والشرح والحاشية؛ ليسهل المراجعة إلى الأصل لدى الحاجة.
- ٣- ووضعنا الآيات بين الأقواس المزهرة هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ والأحاديث الشريفة بين الأقواس الصغيرة هكذا: «المؤمن غرّ كريم».
- ٤- قد قابلنا متنه وشرحه مع نسخ متعددة.
- ٥- قد التزمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.
- ٦- قد زخرفنا المتن في الشرح باللون الأحمر وميّزناه به عنه.
- ٧- قد وضعنا الحاشية الجديدة الموجزة العبارة الكاشفة الأغراض السهلة التراكيب والكلمات المسماة بـ "الفرح النامي على شرح الجامي".
- ٨- هذه الحاشية الشريفة جُلّها مقتبس من بحار العقد النامي وحاشية عبد الغفور وحاشيتها لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي ومولانا نور محمد الملقّق.
- ٩- قد أوضحنا عدة أغراض بين السطور وبالجملّة قد بذلنا غير بالين جهد أفكارنا في تسهيل الشرح وإيضاح أغراضه ومقاصده ومع ذلك لا نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان فالمرجو من الأعباء المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والعتو والإحسان وما النصر إلاّ بالرحمن وهو خير من يستعان بحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبينا وشفيعنا وقرّة أعيننا سيّدنا ومولانا محمّد النبيّ المختار، وعلى آله الأطهار الأنوار وأصحابه الأكابر الأئمة.

آمين، يا ربّ العلمين!

شعبة الكتب الدراسية

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

## أقوال السلف في أهمية النحو

**الحمد لله** السلام على **نحو** ما علّمنا الإسلام، والصلاة والسلام على رسول الأنام، أما بعد **فاعلم** أنّ النحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى؛ منه يستمدّ العون ويستلهم القصد ويرجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها، ولن تجد عالماً منها يستقل بنفسه عن النحو أو يستغني عن معونه أو يسير بغير نوره وهدايه.

والعلوم النقليّة على عظيم شأنها لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم الخطير، فهل ندرك كلام الله تعالى ونفهم دقائق التفسير وأحاديث الرسول عليه السلام وأصول العقائد وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الإمامة وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلّا بالهام النحو وإرشاده! ولأمرٍ ما قالوا: «إنّ الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنّ النحو شرط في رتبة الاجتهاد، وإنّ المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقّفة عليه لا تتم إلّا به<sup>(١)</sup>».

## وها هنا نقد أقوال عديدة منقولة عن السلف في أهمية النحو:

\* قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: تعلّموا النحو كما تعلّمون السنن والفرائض.

(غرر الخصائص الواضحة للطوطاط، الباب السادس في العمى، الفصل الأوّل، ص ٢٢١، دار الكتب العلميّة بيروت)

\* وروى عنه رضي الله عنه أنه قال: رحم الله امرءاً أصلح من لسانه.

(شعب الإيمان لليهقي، باب في طلب العلم، ٢٥٧/٢-٢٥٨، الحديث: ١٦٧٨، دار الكتب العلميّة بيروت)

\* قال الإمام أيوب السّخّيتاني رحمه الله: تعلّموا النحو فإنّه جمالٌ للوضع وتركه هُجْنَةٌ للشّريف.

(غرر الخصائص الواضحة، الباب السادس في العمى، الفصل الأوّل، ص ٢٢١، دار الكتب العلميّة بيروت)

\* قال الإمام محمّد بن سلام: ما أحدث الناس مروءةً أفضل من طلب النحو.

(بهجة المجالس لابن عبد البر، باب في اجتناب اللّحن وتعلّم الإعراب، ص ٦٥، دار الكتب العلميّة بيروت)

(١) "لمع الأدلة في أصول النحو" لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، الفصل

الحادي عشر في الردّ على من أنكر القياس، ص ٩٥، مطبعة الجامعة السورية.



\* جاء عن الشعبي أنه قال: «النحو في العلم كالطعام في الطعام لا يُستغنى عنه».

(الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، باب تحرّي السحدث الصدق في مقاله، ٢/٢٨، رقم: ١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

\* قال شعبة: إذا كان المُحدِّث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها

شعير. (شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٦٠، الحديث: ١٦٨٩، دار الكتب العلمية بيروت)

\* في توضيح الأفكار للصنعاني رحمه الله:

مثّلوا طالب الحديث ولا يُحسن نحواً ولا له آلات

كحمارٍ قد علقت ليس فيها من شعير برأسه مخلاة

(توضيح الأفكار للصنعاني، مسألة: ٥٥ في بيان صفات راوي الحديث وآدابه، ٢/٢٢٥، دار الكتب العلمية بيروت)

\* قال الأصمعي رحمه الله: إنَّ أخوفَ ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يَعْرِفِ النَّحْوُ أنْ يدخُلَ

في جملة قوله عليه الصلوة والسلام: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).

(تاريخ دمشق لابن عساکر، ٣٧/٨٠، الرقم: ٤٢٤٧، عبد الملك بن قريب الأصمعي، دار الفكر بيروت)

\* جاء عن عبد الملك بن مروان قال: اللَّحْنُ في الرجل الشريف كالجدري في الوجه.

(الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، باب تحرّي السحدث الصدق في مقاله، ٢/٢٨، رقم: ١٠٨٠، مكتبة المعارف الرياض)

\* قال عبد الله بن المبارك رحمه الله وهو الإمام التابعي الثِّقَّةُ: «اللَّحْنُ في الكلام أَفْحَحُ من آثار الجدري

في الوجه». (بهجة المجالس لابن عبد البر، باب في احتساب اللَّحْنِ وتعلّم الإعراب، ص ٦٥، دار الكتب العلمية بيروت)

\* قال إسحاق بن خلف البهراني:

النَّحْوُ يصلح من لسان الألكن والمرءُ تُكرمه إذا لم يلحن

فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن

(زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق القيرواني، ٢/١٢١، دار الكتب العلمية بيروت)

\* قال البيهقي: وروينا عن عمر بإسناد غير قوي: أنه مرَّ على قوم يرمون، فقال: بعس ما

رमितم، قالوا: إنا قوم متعلِّمين، فقال: والله لذنبيكم في لحنكم أشدَّ عليّ من ذنبيكم في رميكم.

(شعب الإيمان للبيهقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٧-٢٥٨، الحديث: ١٦٧٨، دار الكتب العلمية بيروت)

\* عن أبي موسى الأشعري: أن كاتبه كَتَبَ إلى عُمر: «مِنْ أَوَّلِ موسى» فكُتِبَ إليه عمر أن اجْلِدْ

كاتبك سَوَاطِئاً. (شعب الإيمان للبيهقي بصرف، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٨، الحديث: ١٦٧٩، دار الكتب العلمية بيروت)



\* روى نافع عن ابن عمر أنه كان يضرب ولده على اللحن، إسناده صحيح.

(مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأدب، مَنْ كَانَ يَعْلَمُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَى اللَّحْنِ، ١٢٩/٦، الرقم: ١، دار الفكر بيروت)

\* عن عمرو بن دينار: أن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما كانا يضربان أولادهما على

اللحن. (شعب الإيمان لليهيقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٥٨، الحديث: ١٦٨٠، دار الكتب العلمية بيروت)

\* عن أبي الزناد عن أبيه قال: ما تزندق بالشرق إلا جهلاء بكلام العرب وعجمة قلوبهم.

(شعب الإيمان لليهيقي، باب في طلب العلم، ٢/٢٦٠، الحديث: ١٦٩٢، دار الكتب العلمية بيروت)

\* وقال الشافعي رحمه الله: مَنْ تَبَحَّرَ فِي النَّحْوِ اهْتَدَى إِلَى كُلِّ الْعُلُومِ.

(شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، سنة تسع وثمانين ومائة، ٢/١٦، دار الكتب العلمية بيروت)

\* وقال العلامة الشامي رحمه الله: البدعة قد تكون واجبة كتنصيب الأدلة للرد على أهل الفرق

الضالة، وتعلم النحو المفهم للكتاب والسنة.

(رد المحتار، كتاب الصلاة، باب الإمامة، مطلب: البدعة خمسة أقسام، ٢/٣٥٦، دار المعرفة بيروت)



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لولّيه<sup>(١)</sup> والصلاة<sup>(٢)</sup> على نبيّه<sup>(٣)</sup> .....  
 اللائق. أي على نبي الولي أو نبي الحمد أو نبي ولي الحمد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتزّه كلامه وكلماته عن الحروف والأصوات، والصلوة والسلام على حبيبه المتزل عليه آيات محكمات وآخر متشابهات، وعلى آله المعربين عن الحق الجلي والبينات، وأصحابه الهادين إلى صراط الشرع المتين المنجين عن الشكوك والشبهات، أما بعد! فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه المقتدر ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري: إن هذه تعليقات أنيقة سهلة نظمها في سلك الحاشية على "الفوائد الضيائية" وما هي إلا اقتباسات من بحار حاشية عبد الغفور وحاشيتها لمولانا عبد الحكيم ومولانا نور محمد المدقق والعقد النامي وغيرها من الأسفار فما فيها من حسن وجودة فمن هولاء الأعلام وإن كان غير ذلك فمتي ومن الشيطان. قال الشيخ الفاضل العلامة نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي قدس سره السامي: **[الحمد]** هو الوصف بالجميل على الجميل الاعتباري تعظيما كقولنا «إن الله خالق كل شيء»، ونقيضه الذم كقولنا «إليس يوسوس في صدور الناس»، واللام للجنس أو الاستغراق، والمآل واحد ههنا؛ لأن المعنى على الاختصاص، واختصاص الجنس لا يتصور إلا باختصاص جميع الأفراد.

(١) قوله: **[لوليه]** اللام للاختصاص، والولي اللائق، والضمير المحرور راجع إلى الحمد بمعنى الجنس، أي: جميع المحامد مختص باللائق بجنس الحمد، ومفهومه أن غيره لا يستأهل أن يُحمد فضلا عن أن يُعبد، وإنما ترك التصريح باسمه سبحانه وتعالى للتعظيم وادعاء التعيين وغرابة الأسلوب والإشعار بعلّة اختصاص الحمد به تعالى وهي كونه تعالى لا تقا بجنس الحمد؛ فإنّ الحكم المتفرّع على الوصف يُشعر بعليّته له.

(٢) قوله: **[والصلاة]** اسم مصدر بمعنى الثناء التام والرحمة الكاملة، وقيل الصلوة من الله التوفيق والعصمة، وقيل صلوة الرب على النبي تعظيم المحرمة، وكراهية إفراد الصلوة عن السلام إنما هي لفظا لا خطا.

(٣) قوله: **[على نبيه]** من النبوة بمعنى الرفعة، وهو في الشرع إنسان بعثه الله تعالى إلى عباده للتبليغ، والضمير المحرور راجع إلى الولي أو إلى الحمد بمعنى المحمود على صنعة الاستخدام أو بتقدير المضاف، وإتما ترك التصريح باسمه عليه الصلوة والسلام لما ذكر، وللإتباع بالكتاب الكريم قال تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ مَوَاجِدُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، على أن فيه حسن الموافقة.

وعلى آله<sup>(١)</sup> وأصحابه<sup>(٢)</sup> المتأدبين بآدابه أما بعد فهذه<sup>(٣)</sup> فوائد<sup>(٤)</sup> وافية  
بحلّ مشكلات الكافية<sup>(٥)</sup> للعلامة<sup>(٦)</sup> المشتهر في المشارق والمغارب<sup>(٧)</sup>  
الشيخ ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> تغمّده الله بغفرانه<sup>(٩)</sup>.....

- (١) قوله: [وعلى آله] الآل جمع معنّى فرد لفظاً، يطلق على الجند والأتباع كـ«آل فرعون» وعلى النفس كـ«آل موسى»، وأهل البيت خاصّة نحو «آل محمّد»، ثم آل محمد مخصوص بمستحقّي خمس الخمس الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى.
- (٢) قوله: [وأصحابه] جمع صاحب كأشهاد وشاهد وأطهار وطاهر، وهو من رأى النبي في الإسلام ومات على الإسلام. وقوله: «المتأدبين بآدابه» أي: المتصفين بمثل أخلاق النبي، والآداب جمع أدب كأسباب وسبب، وهو عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع العظايا، ولا يخفى ما في ذكر الآداب من براعة الاستهلال، لأن النحو قسم من الأدب.
- (٣) قوله: [فهذه] إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجهه إليه عزمه؛ فإنه لقوة أسبابه صار كالموجود الحاضر.
- (٤) قوله: [فوائد] جمع فائدة كنواصر وناصر، وهي ما استفيد من العلم أو الجاه أو المال. وقوله: «وافية» أي: كثيرة تامة لا نقصان فيها، وقوله: «بحلّ» آه متعلّق به. وقوله: «مشكلات» أي: مشبهات، جمع مشكل من الإشكال بمعنى الاشتباه.
- (٥) قوله: [الكافية] اسم كتاب لابن الحاجب، والتاء للمبالغة أو النقل أو التأنيث أي: الرسالة الكافية.
- (٦) قوله: [للعلامة] أي: كثير العلم حدّاً، والتاء للمبالغة، ولا يطلق على الله عز وجل لتوهّم التأنيث. وقوله: «المشتهر» بكسر الهاء وفتحها لازماً ومتعلّياً.
- (٧) قوله: [في المشارق والمغارب] كناية عن جميع وجه الأرض، وإنما جمعهما لأن للشمس في كلّ يوم مطلعاً ومغرباً، وتثنيتهما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧] على إرادة مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما، والإفراد في بعض المواضع باعتبار الجنس.
- (٨) قوله: [ابن الحاجب] وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي، كان والده حاجباً في باب الأمير عز الدين الموصل الصلاحي، ولد سنة ٥٧٠ به «أرسنا» من صعيد مصر، ومات سنة ٦٤٦ به «إسكندرية».
- (٩) قوله: [تغمّده الله الخ] التغمّد الستر والغفران ستر الذنوب، أي: ستر الله ما كان منه بمغفرته ورحمته.

أي لعلهم

وأسكنه<sup>(١)</sup> بُخْبُوحةً جَنَانَهُ نَظَمَتِهَا<sup>(٢)</sup> في سلك التقرير وسمط التحرير للولد  
 من السكى. وسط. جمع جنة. جمعها. بالكسر الخيط. بالكسر الخيط ما دام فيه العرز.

العزير ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه<sup>(٣)</sup> عن مَوْجِبَاتِ التَلْهَفِ  
 لقب الولد ويوسف عليه.

والتأسف<sup>(٤)</sup> وسميتها بـ«الفوائد الضيائية» لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة  
 أي الفوائد التي نظمتها. علة نسبة الفوائد إلى ضياء الدين. عطف تفسير على الجمع.

الغائية<sup>(٥)</sup> نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل<sup>(٦)</sup> وما  
 طلبة العلم المشتغلين به.

توفيق<sup>(٧)</sup> إلا بالله وهو حسبي<sup>(٨)</sup> .....

(١) قوله: [وأسكنه الخ] الإسكان من السكى وهمزته للتصهير، والبخبوحة بضم الباء الوسط وهو منصوب على الظرفية، والجنان بكسر الجيم جمع جنة، أي: جعل الله خيار جنانه سكى له.

(٢) قوله: [نظمتها... الخ] النظم جمع اللؤلؤ في السلك، والسلك الخيط سواء كان فيه العرز أو لا، والسمط بالكسر الخيط ما دام فيه العرز فهو أخص من السلك، والإضافتان من قبيل «لجين الماء» و«ذهب الأصيل».

(٣) قوله: [سبحانه] منصوب على المصدرية، وعامله محذوف وجوبا لكونه بدلا منه، وهو علم لجنس التسييح وإضافته لا يُبطل علميته لأنها لمجرد الإيضاح كما في «حاتم طي».

(٤) قوله: [عن مَوْجِبَاتِ التَلْهَفِ والتأسف] التأسف أشد الحزن والحسرة، أي: حفظه عن أسباب الحزن القليل والكثير، والمقصود الحزن الأخروي الذي يوجب قصور القوة العاقلة والعاملة، فهو دعاء له بكمال العاقلة والعاملة. وقوله: «الضيائية» نسبة إلى ضياء الدين من قبيل نسبة الشيء إلى الباعث.

(٥) قوله: [كالعلة الغائية] لم يقل «علة غائية» لأن الغائية تكون متقدمة في الوجود الذهني ومتأخرة في الوجود الخارجي، والولد ليس كذلك، وإنما الغائية حقيقة هو تعلم الولد وأمثاله من الطلبة. وقوله: «سائر المبتدئين» نصب عطفا على ضمير «نفعه» المنصوب، والسائر بمعنى الباقي، وقد يستعمل بمعنى الجميع.

(٦) قوله: [من أصحاب التحصيل] بيان للمبتدئين واحتراز عن المبتدئين من أصحاب الحرف والصنائع فإن كل من ابتدأ في شيء يقال له في ابتدائه مبتدئ، وأصحاب التحصيل لا يطلق إلا على من طلب العلم واشتغل به.

(٧) قوله: [وما توفيق] الواو للاعتراض، وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشي من الكلام السابق، والتوفيق جعل الأسباب موافقة للمطلوب الخير، ويسمى موافقة الأسباب للشر عذلا.

(٨) قوله: [حسبي] أي: كافي في جميع مهماتي، والحسب مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما، وهو إن استعمل بحرف الجر كان مفتوح السين نحو «هذا بحسب ذاك» أي: قدره، وإلا كان ساكنها.

ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>، اعلم أن الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه<sup>(٢)</sup> دفع شبهة مخالفة السلف.

بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءاً منها هضم<sup>(٣)</sup> لنفسه بتحليل أن كتابه متعلق بقوله «لم يصدر». متعلق بالتصوير وتصوير المتن. كسراً.

هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر<sup>(٤)</sup> به<sup>(٥)</sup> على سننها<sup>(٥)</sup> حيية تعليلية أو تعليلية. أي ليس في مرتبة كتبهم. داخل تحت التحليل.

ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً، حتى يكون<sup>(٦)</sup> أي بحمد الله سبحانه. دفع توهم ترك الامتثال. أي من علم التصدير المذكور. أي بالحمد.

بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءاً من كتابه، وبدأ<sup>(٧)</sup> مع أنه لا يبحث في علم عن موضوعه بل عن أصوله.

بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب .....

(١) قوله: [ونعم الوكيل] عطف على جملة «هو حسبي»، وهي وإن كانت عبرية لفظاً إنشائية معنى، كأنه قال: «اللهم كن حسبي وكافي»، أو على «حسبي» لكونه بمعنى «يحسبني»، والوكيل من تفويض إليه الأمور، وتفويض أمورنا إلى الله إن الله بصير بالعباد.

(٢) قوله: [هذه] صفة الرسالة، وفيه احتراز عن سائر كتبه كمختصر الأصول والشافعية وغيرها فإنها مصدرة به.

(٣) قوله: [هضم] بالصاد والضاد، مفعول مطلق لما تضمنته قوله: «لم يصدر»، أي: ترك جعل الحمد جزءاً

من رسالته كسراً لنفسه. وقوله: «بتحليل» علة لهضم النفس، أي: ذلك الكسر بتحليل أن كتابه باعتبار أنه صنفه ليس في مرتبة كتب السلف باعتبار أنهم صنفوها، ولا شك أن هذا التحليل يفيد هضم النفس، وإنما لم يذكر الحيثية في جانب المشبه به اعتماداً على انسياق الذهن إليها من ذكرها في جانب المشبه، والسلف كل من تقدمك من آبائك وقرايتك، وشرعا كل من يقتفى أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالآباء لأن كلا منهم سبب للحياة والتربية، وقد ورد «خير الآباء من علمك».

(٤) قوله: [حتى يصدر به الخ] داخل تحت التحليل، أي: إن كان كتابه ككتب السلف يعمل فيه ما عمل

فيها حتى يصدر بذلك العمل على نهجها، وإذا لم يكن كذلك فلا يلزم مخالفتهم لترك ذلك العمل فاندفع شبهة المخالفة، لكن بقي توهم ترك الامتثال بحديث «كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أحذم» أي: أقطع حال عن البركة، فدفعه بقوله: «ولا يلزم» الخ، حاصل الدفع أن المأمور به هو التلفظ بالحمد سواء وجد معه الكتابة أو لا، والمتنفي ههنا هو الأول ولا يلزم منه انتفاء الثاني؛ لأنهما متباثنان.

(٥) قوله: [سننها] بفتح السين التنج والطريقة، والمراد بسنن كتبهم جعل الحمد جزءاً مصلحاً به.

عن أحوالهما<sup>(١)</sup> فمتى لم يعرفا<sup>(٢)</sup> كيف يبحث عن أحوالهما، وقدم الكلمة  
 أي الكلمة والكلام. أي لم يصح البحث عنها. جواب سؤال أظاهر.  
 على الكلام لكون أفرادها<sup>(٣)</sup> جزء من أفراد الكلام ومفهومها جزء من  
 أي في التعريف والتقسيم.  
 مفهومه فقال: **(الكلمة)**<sup>(٤)</sup> قيل هي والكلام مشتقان من الكلّم بتسكين  
 اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما<sup>(٥)</sup> في النفوس كالجرح، وقد عبر<sup>(٦)</sup>  
 أي الكلمة والكلام.  
 بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال: .....

- (١) قوله: **[عن أحوالهما]** من الإعراب والبناء والانصراف إلى غير ذلك، وفي إضافة الأحوال إلى الضمير  
 الراجع إلى الكلمة والكلام إشارة إلى أن كليهما موضوعا علم النحو؛ فإن موضوع علم ما يبحث فيه عن  
 عوارض الذاتية، وفيه ردّ على من قال: إنّ موضوعه الكلمة فقط أو الكلام فقط هربا عن لزوم تعدد  
 الموضوع، ولكن لا يخفى أنه جائز إذا تحقق جهة الوحدة وهي ههنا اللفظ الموضوع للمعنى.
- (٢) قوله: **[فمتى لم يعرفا الخ]** أي: متى لم يتصور الكلمة والكلام لم يصح البحث عن أحوالهما، ولما ثبت  
 وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب.
- (٣) قوله: **[لكون أفرادها الخ]** لأنّ «زيد» مثلا فرد من الكلمة وهو جزء من «زيد قائم» وهو فرد من  
 الكلام، وكذا مفهوم الكلمة وهو «لفظ موضوع مفرد» جزء من مفهوم الكلام وهو «لفظ تضمن لفظين  
 موضوعين مفردين بالإستناد»، والحاصل أنّ جهة التقدم أي: الجزئية توجد في جانب الكلمة سواء نظر  
 إلى الأفراد أو إلى المفهوم، والجزء مقدم على الكل.
- (٤) قال: **[الكلمة]** فيها ثلاث لغات «كَلِمَة» بفتح فكسر، وهي اللغة الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل  
 ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، و«كَلِمَة» بكسر فسكون، و«كَلِمَة» بفتح فسكون وهي لغة تميم.
- (٥) قوله: **[لتأثير معانيهما]** بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه، حاصله أن المناسبة بينهما في اللفظ  
 ظاهر، وأما في المعنى فتأثير معانيهما في نفوس السامعين بحسب حسنها وقبحها فرحا وحزنا كالكلّم  
 الذي هو الجرح في البدن.

- (٦) قوله: **[وقد عبر]** إشارة إلى أن هذه المناسبة علاقة معتبرة ولذا عبر البعض عن بعض تأثيراتهما بنفس  
 الجرح مجازا، والمجاز لا يكون بدون العلاقة، والجراحات بالكسر جمع جراحة، والسنان بالكسر





جراحات الأسنان لها التيام ÷ ولا يلتام ما جرح اللسان  
جمع جراحة.

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع<sup>(١)</sup> كتمر وتمر<sup>(٢)</sup> بدليل قوله تعالى:  
شروع في تحزية الكلمة أي البحث عن أجزائها الثلاثة.

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [الفاطر: ١٠] وقيل: جمع حيث لا يقع إلا  
فلو كان الكلم جمعا لقال «الطيبة».

على الثلاث فصاعدا<sup>(٣)</sup>، والكلم الطيب مؤول<sup>(٤)</sup> ببعض الكلم، .....  
جواب عن دليل أصحاب القيل الأول.

رمح، و«لا يلتام» من الالتيام أي: البرء، أصله يلتئم فتحفف على حد «سأل»، و«ما جرح اللسان» أي: ما  
أثرته، من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد حيث عبر عن تأثير اللسان أي: ما  
يصدر عنها من الشتم والعيب بالجرح.

(١) قوله: [جنس لا جمع] اعلم أن ههنا ثلاثة مذاهب أحدها أنه اسم جنس وهو مذهب الجمهور، والثاني  
أنه جمع وإليه ذهب الزمخشري وصاحب الصحاح واللباب والمصباح، والثالث أنه اسم جمع، نقله  
الأزهري في التصريح عن بعضهم، ثم اسم الجنس على قسمين اسم جنس إفرادي وهو ما وضع للماهية  
المطلقة ويصدق على القليل والكثير كماء وتراب وعسل، واسم جنس جمعي وهو ما وضع للحقيقة  
باعتبار وجودها في أكثر من فردين كتمر، والكلم من هذا القبيل.

(٢) قوله: [كتمر وتمر] أي: كما أن تمرًا جنس لا جمع وواحدة تمرة بالتاء كذلك الكلم جنس لا جمع  
وواحدة كلمة بالتاء، وقوله: «بدليل قوله الخ» فإنه لو كان جمعا لوجب أن يقال «الطيبة» أو «الطيبات».

(٣) قوله: [إلا على الثلاث فصاعدا] فلو كان جنسا لوقع على ما تحت الثلاث أيضا لأن الجنس يقع على  
القليل والكثير، وهذا معارضة لدليل الجمهور لكنه لا يتنهض حجة عليهم لأنه وضع للماهية واستعمل  
في الجمع، فهو جنسي وضعًا وجمعي استعمالًا، وقوله: «فصاعدا» حال والتقدير: «لا يقع الكلم على  
الثلاث فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا إلى أن ينتهي».

(٤) قوله: [مؤول الخ] بأن المراد بالكلم بعض الكلم لأن الصاعد إلى محلّ عرض الأعمال ليس إلا بعض  
الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فالطيب صفة البعض وهو مذكر مفرد فوجب عدم  
التأنيث، وتصغيره كلمة لا كليم، والتمييز كلمة لا كلم، والجواب أنه لا حاجة إلى التأويل؛ لأن  
العضية تعلم من توصيف الكلم بالطيب، والتصغير والتمييز محرّد تحكّم.

واللام فيها للجنس<sup>(١)</sup> والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما<sup>(٢)</sup> لجواز اتصاف  
أي في الكلمة. أي بالجنس.

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال «هذا الجنس واحد وذلك  
أي بالواحد.

الواحد جنس»، ويمكن حملها<sup>(٣)</sup> على العهد الخارجي بإرادة الكلمة  
إنما عبر بـ«يمكن» لأن التعريف إنما يكون للماهية.

المذكورة على ألسنة النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال «أكلت  
لأن أرباب كل صناعة إنما يعرفون متداولهم.

التمررة ولفظت النواة» أي: رمتها، ثم نقل في عرف النحاة ابتداء<sup>(٤)</sup> أو  
استشهاد على كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي. جـ

بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به  
معلق بقوله «نقل».

الإنسان حقيقة أو حكماً<sup>(٥)</sup> مهملاً كان أو موضوعاً<sup>(٦)</sup> مفرداً كان أو  
المتلفظ به. المتلفظ به.

(١) قوله: [واللام فيها للجنس] هذا هو المختار؛ لأن المعرف يراد به الماهية فيراد بالكلمة حقيقتها  
وماهيتها من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها.

(٢) قوله: [ولا منافاة بينهما] أي: بين لام الجنس وتاء الوحدة؛ لأن الوحدة على نوعين جنسية وفردية،  
أي: إما صفة للجنس أو صفة للفرد من الجنس يقال: «هذا جنس واحد» و«هذا فرد واحد» فاتصف  
الجنس بالواحد والواحد بالجنس فلا منافاة بينهما بل هما يتصادقان.

(٣) قوله: [ويمكن حملها] أي: حمل اللام إلخ، ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفراداً وحقائق أحدها  
الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية إلى غير ذلك، وأرباب كل صناعة إنما يعرفون  
ما هو متداولهم. وقوله: «يقال أكلت التمرة إلخ» غرضه الاستشهاد على كون اللفظ بمعنى الرمي.

(٤) قوله: [ابتداءً] أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وقوله: «أو بعد جعله» عطف عليه، وعلى الأول يكون تسمية ما  
يتلفظ به الإنسان لفظاً من قبيل تسمية المسبب باسم السبب؛ فإن الرمي باعتبار بعض أفراد سبب لما يتلفظ  
به الإنسان، وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام؛ فإن الرمي عام وما يتلفظ به الإنسان خاص.

(٥) قوله: [حقيقة أو حكماً] متعلق بالتلفظ، أي: التلفظ أعم من أن يكون حقيقياً بأن يكون المتلفظ به من  
قبيل الحروف والأصوات أو حكماً بأن لم يكن كذلك بل كان مشاركاً للملفوظ الحقيقي في الأحوال.

(٦) قوله: [مهملاً كان أو موضوعاً] متعلق بالملفوظ، أي: سواء كان الملفوظ مهملاً أو موضوعاً، وكذا

مركبا، واللفظ الحقيقي كـ«زيد» و«ضرب» والحكمي كـالمنوي في «زيد»  
 ضَرَبَ و«اضْرِبْ»؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع  
 له لفظ وإنما عبّروا عنه<sup>(١)</sup> باستعارة لفظ المنفصل له من نحو «هو»  
 و«أنت» وأجروا عليه<sup>(٢)</sup> أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة،  
 والمحذوف لفظ حقيقة لأنه قد يتلفظ<sup>(٣)</sup> به الإنسان في بعض الأحيان،  
 وكلمات الله تعالى داخله فيه<sup>(٤)</sup> إذ هي ممّا يتلفظ به الإنسان وعلى هذا  
 القياس كلمات الملائكة والجن، والدوال الأربع وهي الخطوط<sup>(٥)</sup>  
 محروسة بين المبتدأ والخبر لبيان الدوال.

قوله: «مفردا كان أو مركبا». وقوله: «إذ ليس من مقولة الخ» أي: ليس المنوي من أفراد الحرف والصوت، وهذا إثبات لعدم كون المنوي ملفوظا حقيقة.

(١) قوله: [وإنما عبّروا عنه الخ] جواب لسؤال كأنه قيل إن لم يوضع للمنوي لفظ فكيف يعبر عنه بنحو «هو» و«أنت»؟ فأجاب بأنهم استعاروا للمنوي لفظ المنفصل وعبروه به، وليس المراد أن المنوي هو هذا اللفظ المنفصل.

(٢) قوله: [وأجروا عليه] أي: على المنوي الخ، وهذا عطف على قوله: «ليس من الخ»، والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أن المنوي ليس ملفوظا حقيقيا والمعطوف لإثبات أنه ملفوظ حكمي، والمراد بالأحكام كونه مسندا إليه ومعطوفا عليه مبدلا عنه ومؤكدا وذا حال إلى غير ذلك.

(٣) قوله: [لأنه قد يتلفظ] لفظة «قد» لمحرد التحقيق، فلا يرد شبهة التكرار.

(٤) قوله: [وكلمات الله تعالى داخله فيه] أي: في اللفظ؛ لأنها ممّا يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها ممّا يتلفظ به حكما كالمنويات.

(٥) قوله: [الخطوط] وهي موضوعة للنقوش التي في الأوراق، والعقود جمع عقدة ويراد بها عقود الأصابع، والإشارة كإشارة الأخرس، والنصب بضمين جمع نصيبة وهي ما نصبت لتعيين مسافة أو طريق، وقوله: «فلا حاجة إلى إخراجها الخ» ردّ على من اعتبر إخراجها بقيد اللفظ.

والعقود والنصب والإشارات غيرُ داخلة فيه فلا حاجة إلى قيد يخرجها،  
بضمين.  
 رد على من اعتبر إخراج النوال بقيد اللفظ.

وإنما قال «لفظ» ولم يقل «لفظة» لأنه لم يقصد الوحدة<sup>(١)</sup> والمطابقة غير  
 بيان فائدة العبارة.  
 دفع توهم وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر. ما

لازمة لعدم الاشتقاق<sup>(٢)</sup> مع كون اللفظ أخصر **(وضع)** الوضع تخصيص  
 بيان مرجح اختيار «لفظ» على «لفظة».  
 فسر الوضع لأن مودة السبق موقوفة على مودة المشق.

شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس<sup>(٣)</sup> الشيء الأول فهم منه الشيء  
 أي من إحساس الشيء الأول أو إطلاقه. ما

الثاني، قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى أطلق  
 اعترض.  
 أي عن تعريف الوضع.

بل إذا أطلق مع ضمّ ضميمة، وأجيب بأن المراد متى أطلق إطلاقاً

صحيحاً وإطلاق الحرف بلا ضمّ ضميمة غير صحيح، ولا يبعد أن يقال  
 أي أن يجاب. ما

المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد **(لمعنى)** المعنى ما يقصد بشيء،  
 كما يشعر به عبارة المحجب.  
 لـ، وهو قوله «صحيحاً».

فهو إمّا «مفعول» اسم مكان<sup>(٤)</sup> بمعنى المقصد أو مصدر ميمي<sup>(٥)</sup> بمعنى  
 أي على وزنه.  
 بالكسر.

«المفعول» أو مخفف «معنى» اسم المفعول كـ«مرمي»، ولما كان المعنى  
 دفع لشبهة التكرار.

(١) قوله: [لم يقصد الوحدة] لأن مثل «عبد الله» علماً داخلاً في الكلمة عنده مع أنه لفظان.

(٢) قوله: [لعدم الاشتقاق] اعلم أن مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بخمسة شروط أن يكون الخبر مشتقاً أو  
 ما في حكمه كالمنسوب، وأن يكون مسنداً إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ فلا يؤنث في «هند حسن  
 وجهها»، وأن لا يكون مختصاً بالإناث كالحائض، وأن لا يكون اسم تفضيل مستعملاً به «من»، وأن لا  
 يستوي فيه المذكر والمؤنث كحريح، وقوله «مع كون اللفظ أخصر» بيان للمرجح.

(٣) قوله: [أو أحس] من عطف العاص على العام تنبيهاً على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالنوال الأربع.

(٤) قوله: [اسم مكان] أي: اسم ظرف، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام.

(٥) قوله: [أو مصدر ميمي] عطف على قوله «اسم مكان»، وقوله «بمعنى المفعول» متعلق بكلا التقديرين.

مأخوذاً في الوضع، فذكر المعنى بعده<sup>(١)</sup> مبني على تجريده عنه فخرج به  
 أي بعد ذكر الوضع. أي يقيد الوضع بما  
 المهملات والألفاظ الدالة بالطبع<sup>(٢)</sup> إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
 أي بالمهملات والألفاظ الخ.  
 أصلاً، وبقيت حروف الهجاء الموضوعه لغرض التركيب<sup>(٣)</sup> لا بإزاء  
 في الوضع المستور عن المعنى.  
 المعنى، وخرجت بقوله «لمعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء  
 أي الحروف المذكورة.  
 المعنى، فإن قلت قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر فكيف يصدق  
 إن اعترضت أنه قد الخ.  
 عليه أنه وضع لمعنى، قلنا المعنى ما يتعلق به القصد<sup>(٤)</sup> وهو أعم من أن  
 أي ما يتعلق به القصد.  
 يكون لفظاً أو غيره، فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء  
 أي إن اعترضت.  
 الألفاظ المركبة كلفظ «الجملة» و«الخبر» فكيف يكون موضوعاً لمفرد،  
 أي فلا يكون الخ.

- (١) قوله: [فذكر المعنى بعده الخ] أدخل الفاء على جواب «لما» بناء على ما جوزه السيد قدس سره وإن منعه جمهور النحاة والجواب في أمثاله محلوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه أي: كان ذكر المعنى بعده تكررًا فذكره بعده مبني على تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه. وقوله: «على تجريده عنه» أي: تجريد الوضع عن المعنى المأخوذ في مفهومه مجازاً من ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده.
- (٢) قوله: [والألفاظ الدالة بالطبع] أي: الدالة على وجع الصدر الصادرة بالطبع، وكذا الألفاظ الدالة بالعقل كدبر الدال على وجود اللفظ. وقوله: «حروف الهجاء» وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني.
- (٣) قوله: [لغرض التركيب] إضافة الغرض إلى التركيب بيانية أي: هي موضوعة لغرض هو تركيب الكلمات كتركيب «رجل» و«كتاب» و«زيد» إلى غير ذلك. وقوله: «إبزاء بعض آخر» كلفظ الاسم فإنه موضوع لزيد مثلاً، وكذا لفظ الفعل والحرف والمفرد إلى غير ذلك.
- (٤) قوله: [قلنا المعنى ما يتعلق به القصد الخ] إحضار لموم لفظ «ما» في تفسير المعنى، ودفع لتوهم تخصيصه بغير اللفظ. وقوله: «كلفظ الجملة والخبر» فإنهما موضوعان بإزاء «زيد قائم» مثلاً، وكذا لفظ الكلام والمركب والإنشاء والأمر والنهي إلى غير ذلك.



قلنا هذه الألفاظ<sup>(١)</sup> وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة لكنها بالقياس  
أجينا. أي الألفاظ المركبة. لدلالة أجزائها على أجزاء معانيها.

إلى ألفاظها الموضوعية بإزائها<sup>(٢)</sup> مفردة، وقد أجيب عن الإشكالين بأنه

ليس ههنا لفظ وضع بإزاء لفظ آخر مفردا كان أو مركبا بل بإزاء مفهوم  
أي في مقام تقض التعريف بالألفاظ أو الكلمات المفردة. كل لفظ وضع.

كليّ أفرادُه ألفاظ كللفظ الاسم<sup>(٣)</sup> والفعل والحرف والخبر والجملة

وغيرها، ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة  
من أن كل لفظ موضوع بإزاء مفهوم كليّ.

إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة فإن الوضع فيها وإن كان عاما لكن  
أي في تلك الضمائر.

الموضوع له خاصّ فليس هناك مفهوم كليّ هو الموضوع له في الحقيقة  
له أي في مقام رجوع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المركبة.

(مفرد) وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى، ومعناه حينئذ ما لا يدلّ  
أي في جعل المفرد صفة للمعنى. أي معنى المعنى المفرد. أي معنى.

جزء لفظه على جزئه، وفيه أنه يؤمّم<sup>(٤)</sup> أن اللفظ موضوع للمعنى  
أي جزء المعنى.

المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، وليس الأمر كذلك فإن اتصاف

المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع، .....

(١) قوله: [قلنا هذه الألفاظ] أي: «زيد قائم» و«هل زيد قائم» و«قم» و«لا تقم» إلى غير ذلك.

(٢) قوله: [ألفاظها الموضوعية بإزائها] وهي جملة وإنشاء وأمر ونهي إلى غير ذلك. وقوله: «مفردة» لعدم دلالة

أجزاء ألفاظها على أجزائها. وقوله: «وقد أجيب عن الإشكالين» المحيى السيد ركن الدين صاحب المتوسط.

(٣) قوله: [كللفظ الاسم] فإنه موضوع لمفهوم «كلمة موضوعة لمعنى مفرد غير مقترن بالزمان» ولفظ

«زيد» من أفراد هذا المفهوم الكليّ، وقس عليه الفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها. وقوله: «بأمثال

الضمائر» ممّا كان الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا كالضمائر والموصولات وأسماء الإشارة.

(٤) قوله: [وفيه أنه الخ] أي: في جعل المفرد صفة للمعنى، ووجه الإيهام أنك إذا عبرت عن شيء فيه معنى

الوصفية وعلقت به معنى مصدريا فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة وقت

تعلق ذلك المعنى به لا بسببه.



فينبغي<sup>(١)</sup> أن يرتكب فيه تجوِّز كما يرتكب في مثل «من قتل قتيلا فله سلبه»، أو مرفوع على أنه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا<sup>(٢)</sup>، وكان النكتة فيه التثنية على تقدم الوضع على الأفراد حيث أتى به بصيغة الماضي<sup>(٣)</sup> بخلاف الأفراد، وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط فعلى أنه حال من المستكن في «وُضِعَ» أو من المعنى<sup>(٤)</sup> فإنه مفعول به .....

- (١) قوله: [فينبغي الخ] أي: فيجب أن يرتكب في كون الأفراد صفة للمعنى قبل الوضع تجوِّز، ويانه أنه لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سآه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول إليه كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام «من قتل قتيلا فله سلبه» أي: من قتل شخصا حيا من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسُمِّيَ الشخص الحيّ المشرف على القتل قتيلا تفاؤلا؛ لأنه يؤول إلى القتل فهو مجاز باعتبار المآل.
- (٢) قوله: [في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا] يعني: أنه لا بد إذا جعل المفرد صفة للفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان إحداهما جملة فعلية وهي «وضع للمعنى» والأخرى مفرد وهي «مفرد» والأحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد ومخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة لأن المتكلم بليغ لا يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وحكمة.
- (٣) قوله: [بصيغة الماضي] وهي وإن كانت للسبق الزماني لكنها لا تعلو عن إشعار ما بتقديم الوضع على الأفراد. وقوله: «وإن لم يساعده رسم الخط» أي: قاعدة الخط؛ لأن القاعدة فيه أن تكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف والتنوين تقلب ألفا في الوقف إذا كان منصوبا، فقوله: «مفرد» يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب.
- (٤) قوله: [أو من المعنى] لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة، لأننا نقول هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فإن تقديم الحال على صاحب الحال المجرور ممتنع عند البصريين سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر كما فيما نحن فيه.

بواسطة اللام<sup>(١)</sup>، ووجه صحته أن الوضع<sup>(٢)</sup> وإن كان مقدماً على الأفراد  
أي وجه صحة كون المفرد حالاً من المستكن في موضع، أو من المعنى.

بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة  
أي الوضع. أي المقارنة في الزمان.

الحالية، وقيد الأفراد لإخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية<sup>(٣)</sup> أو  
تفسير لمطلقاً.

غير كلامية، فيخرج به عن حد الكلمة مثل «الرجل» و«قائمة» و«بصري»  
أي بقيد الأفراد. فإن الرجل مثلاً يدل «رجل» فيه على ذات واللام على تعريفها.

وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعدّ لشدة  
بيان الأمثال.

الامتزاج لفظة واحدة وأعرب بإعراب واحد<sup>(٤)</sup> وبقي مثل «عبد الله» علماً

داخلاً فيه مع أنه معرب بإعرابين، ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض  
أي في حد الكلمة.

من علم النحو أنه لو كان الأمر بالعكس<sup>(٥)</sup> لكان أنسب، وما أورده  
متعلق بالغرض. نقال ابن تعريف «الكيفية» و«المفصل» ما.

(١) قوله: [بواسطة اللام] كما في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦] فإن الضمير مفعول به بواسطة «على».

(٢) قوله: [ووجه صحته أن الوضع الخ] أي: وجه صحة وقوع قوله «مفرد» حالاً سواء كان من الضمير أو

من المعنى أن الوضع الخ، وغرضه دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقترنين والوضع

مقدم على الأفراد، وحاصل الدفع أن الوضع وإن كان مقدماً على الأفراد ذاتاً ورتبة إلاّ أنهما مقترنان

زماناً وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية.

(٣) قوله: [سواء كانت كلامية] وهي ما يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن وهي المركبات الثابتة كـ «زيد

قائم»، وغير الكلامية ما عداها من المركب الإضافي والتوصيفي والعددي وغيرها.

(٤) قوله: [وأعرب بإعراب واحد] يستفاد من سياق كلامه أن مثل «قائمة» يستحق أن يعرب بإعرابين إلاّ أنه

لشدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد مع أنه ليس الأمر كذلك؛ لأن الثاء مبني الأصل وهو لا يستحق الإعراب،

لكنه أراد بالإعراب الكيفية من قبيل ذكر الأخص وإرادة الأعم وهي تشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فيكون

معنى قوله «أعرب بإعراب واحد»: كيف بكيفية واحدة مع أن كونها كلمتين يستلحي كونهما مكيفتين

بكيفيتين.

(٥) قوله: [لو كان الأمر بالعكس الخ] أي: لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل



صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال «هي اللفظة الدالة على

معنى مفرد بالوضع» فمثل عبد الله علما خرج عنه فإنه لا يقال له لفظة  
أي عن قوله «اللفظة الدالة على معنى»

واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصريّ ممّا يعدّ لشدة الامتزاج لفظة

واحدة داخلا فيه، فأخرجه بقيد الأفراد ولو لم يخرج به بتركه لكان أنسب  
أي بترك قيد الأفراد

كما عرفت<sup>(١)</sup> وأعلم أن الوضع<sup>(٢)</sup> يستلزم الدلالة لأن الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر  
تحقيق للمقام ودفع للإيراد عن الكفاية والمفصل

الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب، لكن الدلالة لا  
لأنه وإن كانت معتبرة في تعريف الكلمة

تستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل كدلالة لفظ «ديز» المسموع من  
أي توجد الدلالة

وراء الجدار على وجود اللفظ وأن تكون بالطبع كدلالة لفظ «أح أح»  
متعلق بالدلالة

على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بدّ من ذكر الوضع كما في

«المفصل» (وهي) أي: الكلمة (اسم وفعل وحرف) أي: منقسمة<sup>(٣)</sup> إلى  
لكونه معتبرا في تعريف الكلمة

إشارة إلى المرجع.

داخلا في تعريف الكلمة ومثل عبد الله علما عارجا عنه لكان أشدّ مناسبة لغرض الفن؛ فإن الغرض من

تدوين علم النحو معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه فالمناسب أن كل ما أعرب بإعراب واحد يكون

كلمة وكل ما أعرب بإعرابين يكون مركبا، ثم صيغة «أنسب» مشتق من المزيد فهو شاذّ.

(١) قوله: [كما عرفت] والحاصل أن في تعريف المصطلح خلا من وجهين وفي تعريف الزمخشري من وجه.

(٢) قوله: [وأعلم أن الوضع] دفع لإيراد أنه إن كان الدلالة معتبرة في تعريف الكلمة فتعريف المصطلح ناقص

وإن لم تكن معتبرة فتعريف المفصل مشتمل على أمر زائد، وحاصل الدفع أن الدلالة معتبرة فيه لكنه لما

ذكر المصطلح وهو يستلزم الدلالة فلم يحتاج بعد ذكره إلى ذكرها.

(٣) قوله: [أي: منقسمة الخ] ليس هذا التفسير بإشارة إلى تقدير الخبر كما وهم فإنه تكلف ولا داعي إلى



هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة<sup>(١)</sup> فيها **(لأنها)** أي: الكلمة لما كانت إشارة إلى الدعوى.

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي **(إما)** من صفتها<sup>(٢)</sup> **(أن تدل**

**على معنى)** كائن **(في نفسها)** أي: في نفس الكلمة، والمراد بكون المعنى إشارة إلى حذف المتعلق. إشارة إلى المرجع.

في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى علة عدم حاجة الانضمام. أي على المعنى. تفسر دلالة الكلمة بنفسها.

إليها لاستقلاله بالمفهومية **(أو)** من صفتها أن **(لا)** تدل على معنى في أي المعنى.

نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها

لعدم استقلاله بالمفهومية، وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن علة الاحتياج إلى الانضمام.

شاء الله تعالى. القسم **(الثاني)** وهو ما لا يدل على معنى في نفسها إشارة إلى حذف الموصوف. تعيين القسم الثاني.

**(الحرف)** كمن وإلى فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما أعني تطبيق بين المثال والممثل له.

الابتداء والانهاء إلى كلمة أخرى كالبصرة والكوفة في قولك «سرت من

البصرة إلى الكوفة» وإنما سمي هذا القسم حرفاً لأن الحرف في اللغة بيان لوجه تسمية الحرف بالحرف.

الطرف<sup>(٣)</sup> وهو في طرف أي: جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان تعليلاً.

اعتبارها بل إشارة إلى أن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات  
فالحكم مقدم على العطف، أي: كل واحد منها كلمة لا مجموعها.

(١) قوله: **[ومنحصرة]** إشارة إلى الدعوى ويتعلق به قوله «لأنها الخ»، ودعوى الانحصار يفهم من السكوت  
في محل بيان الأقسام؛ فإنه لما سكنت عن ذكر قسم رابع في محل البيان فهم منه الانحصار في الثلاثة.

(٢) قوله: **[من صفتها]** دفع لامتناع حمل الدلالة على الكلمة، والحاصل أن قوله «إما أن تدل الخ» مبتدأ  
محذوف الخبر، والجملة خبر «أن».

(٣) قوله: **[في اللغة الطرف]** يقال: «حرف الوادي والجبل» أي: طرفهما، وفي التنزيل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِئُ

**عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الأول)** ومقصوداً. أي الحرف.

وهو ما يدل على معنى في نفسها **(إما)** من صفتها **(أن يقترن)** ذلك تعيين القسم الأول.

المعنى <sup>(١)</sup> المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها **(بأحد الأزمنة الثلاثة)** أعني متعلق بالفهم. م. إشارة إلى المرجح. متعلق بـ يقترن. أي عن تلك الكلمة.

الماضي والحال والاستقبال، أي: حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم أحد تفسير اقتران المعنى بأحد الأزمنة. أي عن الكلمة.

الأزمنة الثلاثة أيضاً مقارناً له **(أو)** من صفتها أن **(لا)** يقترن ذلك المعنى أي لذلك المعنى.

في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة القسم **(الثاني)** وهو ما يدل على إشارة إلى أن الباء بمعنى مع. بيان القسم الثاني.

معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. **(الاسم)** وهو مأخوذ من

السمو وهو العلو لاستعلائه على أخويه <sup>(٢)</sup> حيث يتركب منه وحده الكلام إشارة إلى وجه تسمية الاسم بالاسم. أي لاستعلاء الاسم. تعليل لاستعلاءه على أخويه.

دون أخويه، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسمّاه **(و)** وجه تسمية الاسم بالاسم على القيل.

القسم **(الأول)** وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة

الثلاثة **(الفعل)** سمي به لتضمّنه الفعل اللغوي وهو المصدر <sup>(٣)</sup> **(وقد علم)** هذا القسم.

الله عَلَى حَرْفٍ [الحج: ١١] أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكّن، فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محلّه.

(١) قوله: **[ذلك المعنى الخ]** لما اعتبر اقتران المعنى بالزمان في الفهم عن الكلمة عرج عن حدّ الفعل ما يكون بينه وبين الزمان ترتّب في الفهم كـ «ضارب أمس»، وما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق كـ «ضرب»، وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما إذا اتفق مع فهم «ضارب» فهم زمان.

(٢) قوله: **[لاستعلائه على أخويه]** أي: مثليه وهما الفعل والحرف ففيه مجاز، ولأنه يرفع المسمّى من زاوية الهجران إلى منصة العرفان ومن حضيض العفّاء إلى أوج الجلاء، وهذا مذهب البصريين وما ذكره بعده مذهب الكوفيين، والأول هو الراجح وإليه أشار بتقديمه وبذكر المذهب الثاني به قيل.

(٣) قوله: **[وهو المصدر]** فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فإن المصدر جزء الفعل الاصطلاحي،





**بذلك** أي بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة **(حد كل واحد منها)** أي:

من تلك الأقسام؛ وذلك لأنه قد علم به أي: بوجه الحصر أن الحرف  
 كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها  
 والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة  
 والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة،  
 فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف ممتاز عن أخويه بعدم  
 الاستقلال في الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم  
 بالاقتران، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران،  
 فعلم لكل واحد منها معرف جامع لأفراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس  
 المراد بالحد ههنا<sup>(١)</sup> إلا المعروف الجامع المانع، والله در المصنف<sup>(٢)</sup>  
 حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم تبه عليها بقوله «وقد  
 علم بذلك» ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع<sup>(٣)</sup>

أو تسمية الدال باسم المدلول التضمني، أو تسمية المتعلق باسم المتعلق.

(١) قوله: **[ههنا الخ]** أي: في هذا الفن، فإن الحد عند الأدباء هو المعروف الجامع؛ إذ ليس غرضهم من  
 الحد إلا التمييز التام، فهذا جواب عن منع التقريب بأن الحد معرف يشتمل على الذاتيات فقط وليس  
 الدليل المعلوم من وجه الحصر تعريفا بالأجزاء الذاتيات، وحاصل الجواب ظاهر.

(٢) قوله: **[والله در المصنف]** الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فأريد به الخير مجازا فيقال في  
 المدح «الله دره» وفي الذم «لا در دره» أي: لا أكثر خيره.

(٣) قوله: **[بناء على تفاوت مراتب الطبائع]** أي: درجات العقول فراغ حال كل من الذكي والغبي





**(الكلام)** في اللغة ما يتكلم به قليلا كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة **(ما**

إشارة إلى أن معناه المذكور في الفن اصطلاحى وقوله «في اصطلاح النحاة» تصريح به.

**تضمن**) أي: لفظ تضمن **(كلمتين)** حقيقة أو حكماً<sup>(١)</sup> أي: تكون كل

إشارة إلى أن «ما» نكرة موصوفة عبارة عن لفظ. دفع لزوم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن بما.

واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن

اسم مفعول كل واحدة من كلمتين، فلا يلزم اتحادهما **(بالإسناد)** أي:

تضمناً حاصلًا<sup>(٢)</sup> بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والإسناد

نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد

المخاطب<sup>(٣)</sup> فائدة تامة، فقوله «ما» يتناول المهملات والمفردات

تفصيل لبيان فوائد القواعد.

والمركبات الكلامية والغير الكلامية، وبقيد «تضمن كلمتين» خرجت

المهملات<sup>(٤)</sup> والمفردات، وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات غير

والمترسطة لحديث «كلموا الناس على قدر عقولهم» فإن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس

عليها باتفاق العقلاء، وعقل نبينا صلوات الله وسلامه عليه فائق على عقول سائر العقليين.

(١) قوله: [حقيقة أو حكماً] الكلمة الحكمية ما كان جزءاً من الكلام فإنه في حكم الكلمة الحقيقية في

كونه جزءاً منه. وقوله: «أي: يكون كل واحدة منهما» فإن الثنية اختصار مفردين متعاطفين فقولك

«جاءني رجلان» في قوة «جاءني رجل ورجل»، فكأنه قال «ما تضمن كلمة وكلمة بالإسناد» فالمتضمن

هو المجموع والمتضمن كل واحدة من الكلمتين فلا اتحاد بينهما.

(٢) قوله: [أي: تضمناً حاصلًا الخ] إشارة إلى أن الحجاز والمحروور منصوب على المصدرية باعتبار المتعلق

المحذوف وأن الباء سببية، ويجوز أن تكون للإلصاق أي: تضمناً ملصقاً بالإسناد.

(٣) قوله: [بحيث تفيد المخاطب] أي: من شأنه أن تقصد به إفادة المخاطب الخ، فدخل فيه إسناد الجملة

الواقعة عبراً أو صفة أو صلة، ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب.

(٤) قوله: [خرجت المهملات] أي: المهملات الصرفة، أما المركب من الكلمتين والمهمل نحو «زيد قائم



الكلامية، مثل: «غلام زيد» و«رجل فاضل» وبقيت المركبات الكلامية المقصود بقائها.

سواء كانت خبرية مثل: «ضرب زيد» و«ضربت هند» و«زيد قائم» أو

إنشائية مثل: «اضرب» و«لا تضرب» فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين بيان لبقاء «اضرب» و«لا تضرب» فيه لوجود نوع تخفاء فيها.

إحداهما ملفوظة، والأخرى منوطة، وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة

تامة، وحيث كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكما

دخل في التعريف مثل «زيد أبوه قائم أو قام أبوه أو قائم أبوه»؛ فإن

الأخبار فيها مع أنها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم

لـ أي في الأمثلة المذكورة.

الأب». ودخل فيه أيضاً مثل «جسق مهمل» و«ديز مقلوب زيد» مع أن

لـ أي في تعريف الكلام. تقابل بين كلام صاحبي الكافية والمفصل في تعريف الكلام.

المسند إليه فيهما مهمل ليس بكلمة فإنه في حكم «هذا اللفظ»، اعلم أن

تأكيد للمهمل. علة للتحول.

كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن<sup>(١)</sup> نحو «ضربت زيدا قائما»

بمجموعه كلام، بخلاف كلام صاحب «المفصل» حيث قال «الكلام هو

المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى» .....

والم «فلم يخرج، لكنه لا ضير فيه لأنه كلام إلا أنه مشتمل على حشو.

(١) قوله: [كلام المصنف رحمه الله ظاهر في أن الخ] ولكن لا يخفى أنه يلزم على المصنف بناء على ظاهر

كلامه تحقق ثلاثة أفراد من الكلام في نحو «ضربت زيدا قائما» وهي «ضربت» و«ضربت زيدا»

و«ضربت زيدا قائما» مع وحدة الإسناد فيه، بخلاف تعريف صاحب المفصل فإنه يلزم عليه تحقق أفراد

من الكلام في نحو «قمت أضرب رجلا وهو قائم» مع تعدد الإسناد، والحق ما ذهب إليه صاحب

المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي ولأن الإسناد نسبة لا تقوم إلا

بشيعين مسند ومسند إليه.

فإنه صريح<sup>(١)</sup> في أن الكلام هو «ضربت» والمتعلقات خارجة عنه، ثم

اعلم أن صاحب "المفصل" وصاحب "اللباب" ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف أيضاً ينظر إلى ذلك فإنه قد اكتفى في تعريف

الكلام بذكر الإسناد مطلقاً ولم يقيد بكونه مقصوداً لذاته، ومن جعله

أخص من الجملة قيده به فحينئذ<sup>(٢)</sup> يصدق الجملة على الجمل الخبرية

الواقعة أخباراً أو أوصافاً بخلاف الكلام، وفي بعض الحواشي: أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف

أيضاً أخص من الجملة (ولا يتأني) أي: لا يحصل (ذلك) أي: الكلام (إلا

في) ضمن (اسمين)<sup>(٣)</sup> أحدهما مسند والآخر مسند إليه (أو) في ضمن

(اسم) مسند إليه (وفعل) مسند. وفي بعض النسخ «أو في فعل واسم»، فإن

التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام ثلاثة

منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف، وثلاثة منها

من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف، ومن البين أن الكلام

(١) قوله: [لأنه صريح الخ] لأن كلمة «من» تفيد أن ما بعدها هو الأجزاء للكلام وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاءه أزيد منهما كما لا يخفى.

(٢) قوله: [فحينئذ] أي: حين إذ قيد الإسناد في تعريف الكلام بكونه مقصوداً لذاته يصدق الجملة على الجملة الواقعة وصفاً أو خبراً أو قسماً أو شرطاً مما لا يكون الإسناد فيه مقصوداً لذاته بخلاف الكلام فإنه لا يصدق على مثل ذلك.

(٣) قوله: [ضمن (اسمين)] من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف.

لا يحصل بدون الإسناد والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو في اسم وفعل، وأما الأقسام الأربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف <sup>فالكلام لا يحصل إلا فيهما.</sup> المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود فإن الاسم إن كان مسندا فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسندا إليه فالمسند مفقود، ونحو «يا زيد» بتقدير «أدعو زيدا»<sup>(١)</sup> فلم يكن من تركيب الحرف دفع القرض على القاعدة المذكورة بمثل «يا زيد». والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في «أدعو» وهو أنا. (الاسم ما دلّ) أي: كلمة<sup>(٢)</sup> دلت (على معنى) كائن<sup>(٣)</sup> (في نفسه) أي: في نفس ما دلّ يعني الكلمة، فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول، قال المصنف في «الإيضاح شرح المفصل»<sup>(٤)</sup> الضمير في «ما دلّ على معنى في نفسه» يرجع إلى «معنى».....

(١) قوله: [بتقدير «أدعو زيدا»] المنقول إلى الإنشاء، فلا يرد أن «يا زيد» إنشاء و«أدعو زيدا» إخبار فكيف يكون الأول بتقدير الثاني.

(٢) قوله: [أي: كلمة] إشارة إلى أن المراد بـ«ما» كلمة، فلا يدخل في التعريف المركب والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة.

(٣) قوله: [كائن] إشارة إلى أن قوله «في نفسه» صفة لـ«معنى» سواء رجع ضميره إلى «ما» أو إلى «معنى».

(٤) قوله: [قال المصنف في «الإيضاح شرح المفصل» الخ] غرضه من هذا النقل توطئة لبيان معنى كينونة المعنى في نفسه وجواز رجوع الضمير «في نفسه» إلى المعنى بصرف «في» عن الظرفية وجعلها بمعنى اعتبار مدخولها، ودفع لما يرد على إرجاع الضمير إلى المعنى من أنه يؤول المعنى على هذا إلى كون المعنى في نفس المعنى وما هذا إلا ظرفية الشيء لنفسه!.

أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه<sup>(١)</sup> وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار  
 أي عن المعنى. له عطف على قوله «باعتباره».  
 أمر خارج عنه كقولك «الدار في نفسها حكمها كذا»<sup>(٢)</sup> أي: لا باعتبار  
 أي عن المعنى. ولذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره أي:  
 حاصل في غيره أي: باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه<sup>(٣)</sup> انتهى كلامه،  
 أي في غير المعنى. أي باعتبار المعنى.  
 ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما أن في الخارج  
 أي محصول كلام المصنف في «الإيضاح».  
 موجودا قائما بذاته<sup>(٤)</sup> وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن<sup>(٥)</sup> معقول هو

(١) قوله: [أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه] يعني: أن «في» بمعنى اعتبار مدخولها، فلا يلزم ظرفية  
 الشيء لنفسه على تقدير رجوع الضمير إلى المعنى، وقوله «وبالنظر إليه في نفسه» عطف تفسيري، وقوله  
 «لا باعتبار أمر خارج عنه» تأكيد لذلك.

(٢) قوله: [كقولك «الدار في نفسها حكمها كذا»] من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس توضيحا للمطلوب  
 وتنويرا للمقصود، وقوله: «حكمها كذا» أي: قيمتها كذا يعني: مائة دينار مثلا، والمراد بالأمر الخارج  
 عنها مثل الجيران وكونها في وسط البلد أو قرية من المسجد أو السوق إلى غير ذلك. وقوله: «ولذلك  
 قيل الحرف الخ» أي: ولأجل أن «في» في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها قيل الحرف ما دلّ الخ.

(٣) قوله: [أي: باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه] إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجي بقرينة  
 شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلّق، فلا يرد أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل  
 والاسم أيضا؛ لأن معناه حاصل بلفظهما وهو غير المعنى فلا يكون تعريف الحرف مانعا عن دخول الغير فيه.  
 (٤) قوله: [موجودا قائما بذاته الخ] معنى القيام بذاته عدم كون القيام بالغير والتبعية كما في الأجسام، ومعنى  
 القيام بالغير كونه وصفا لأمر تابعا له كما في الأعراض.

(٥) قوله: [كذلك في الذهن الخ] أي: كذلك الموجود في اللهن قد لا يكون تابعا لأمر في الملاحظة بأن لا  
 يكون ملاحظة العقل إياه والتفاتة إليه بتبع أمر آخر كالمعنى المدلول عليه بلفظ «الابتداء»، وهذا المعنى  
 هو المدرك قصدا والملاحظ في حد ذاته والمستقل بالمفهومية والصالح لأن يُحكّم به وعليه وغير آلة  
 لملاحظة غيره، وقد يكون تابعا لأمر في الملاحظة بأن يكون ملاحظة العقل إياه بتبع أمر آخر كالمعنى





مدرک قصدا ملحوظ في ذاته<sup>(١)</sup> يصلح أن يحكم عليه وبه، ومعقول هو  
عطف على قوله «معقول هو مدرک قصدا» ما  
 مدرک تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما<sup>(٢)</sup> فالابتداء مثلا إذا  
 لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معني مستقلا بالمفهومية ملحوظا في  
أي معنى الابتداء. أي المعنى المستقل بالمفهومية.  
 ذاته، ولزمه تعقل متعلقه إجمالا وتبعا<sup>(٣)</sup> من غير حاجة إلى ذكره وهو  
أي ذات لفظ الابتداء. أي ذكر ذلك المتعلق ما  
 بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم  
أي باعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا.  
 كلمة أخرى إليه لتدل على متعلقه، وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم<sup>(٤)</sup>  
أي إلى لفظ الابتداء.  
 والفعل معني كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه، وإذا لاحظ العقل من

المدلول عليه بلفظ «من»، وهذا المعنى هو المدرک تبعا والملحوظ في حدّ غيره وغير المستقل  
 بالمفهومية وغير صالح لأن يحكم به وعليه وآلة لملاحظة غيره.

(١) قوله: [ملحوظ في ذاته] تفسير وبيان لقوله «قصدا» وهو بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية. وقوله: «وآلة

لملاحظة غيره» أي: مرآة لمشاهدة غيره، والمراد بالغير هو المتعلق، وهو بهذا الاعتبار غير مستقل بالمفهومية.

(٢) قوله: [فلا يصلح لشيء منهما] أي: من كونه محكما عليه وبه؛ لأن الصالح لهما لا يكون إلا ما هو

ملتفت بالذات ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا  
 ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا.

(٣) قوله: [إجمالا وتبعا] كروية المرآة فإنها تلزم لرؤية المرئي إجمالا وتبعا، فإذا تعقلت مدلول لفظ الابتداء

تعقلت ابتداء شيء ما من موضع ما أو من وقت ما وهذا هو تعقل متعلقه إجمالا وتبعا.

(٤) قوله: [وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم الخ] يعني: ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه

مدلولها حتى يدخل فيه الحرف بل المراد أنه إذا انتقلت وحدها إلى ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه

فكان قالب الاسم والفعل كظرف إذا انتقل انتقل بما فيه فيقال إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال من

أن للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى إليه فكان

قالب الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه.

حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان  
 معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن أن يتعقل<sup>(١)</sup> إلا بذكر متعلقه،  
 أي كان معنى ملتفتاً إليه بالتبع.  
 بخصوصه ولا أن يدل عليه إلا بضم كلمة أخرى دالة على متعلقه،

**والحاصل** أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلي، ولفظة «من» موضوعه  
 أي حاصل الفرق بين معنى لفظ الابتداء ومعنى لفظ «من».  
 لكل واحد من جزئياته<sup>(٢)</sup> المخصوصة المتعلقة من حيث إنها حالات  
 لمتعلقاتها وآلات لتعرف أحوالها، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل  
 قصداً ويُلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح أن يكون محكوماً  
 عليه وبه، وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح أن تكون  
 محكوماً عليها وبها؛ إذ لا بدّ في كلّ واحد منهما أن يكون ملحوظاً قصداً  
 أي من المحكوم عليه وبه.  
 ليتمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا  
 بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم  
 «إن الحرف<sup>(٣)</sup> كلمة تدلّ على معنى في غيرها»، .....

(١) قوله: [ولا يمكن أن يتعقل] أي: لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعقل متعلقه بخصوصه؛ فإن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما.

(٢) قوله: [لكل واحد من جزئياته الخ] لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات، وإنما يعلم الوضع بالاستعمال أو بنصّ الواضع على وضعه لمعنى، والمراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافيات كابتداء المشي، وابتداء القراءة، وابتداء الكتابة، وابتداء الأكل، وابتداء الشرب إلى غير ذلك ممّا لا يحصى.

(٣) قوله: [وهذا هو المراد بقولهم «إن الحرف الخ»] فالمراد بالغير هو المتعلقات ويكون المعنى في تلك المتعلقات أن يكون المعنى متعلقاً باعتبار تلك المتعلقات وملاحظتها.

وإذا عرفت هذا<sup>(١)</sup> علمت أن المراد بكيونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكيونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية، فمرجع كيونة المعنى<sup>(٢)</sup> في نفسه وكيونته في نفس الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد وهو استقلاله بالمفهومية، ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في «نفسه» يحتمل أن يرجع إلى «ما» الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر<sup>(٣)</sup> ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كيونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن يرجع إلى المعنى، ولذا ذكر الضمير<sup>(٤)</sup> تنبيهاً على

(١) قوله: [وإذا عرفت هذا الخ] هذا كلام الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين، أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته لا يحتاج تعقله إلى أمر آخر وهو المعنى المستقل بالمفهومية، وأن بعض المفهومات يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقل بالمفهومية علمت أن المراد الخ.

(٢) قوله: [لمرجع كيونة المعنى الخ] المرجع مصدر ميمي مبتدأ وقوله: «إلى أمر واحد» خبره، أي: فرجوعهما إلى أمر واحد. وقوله: «ففي هذا الكتاب الخ» جواب شرط مقدّر، أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد ففي هذا الكتاب أي: كتاب الكافية الخ.

(٣) قوله: [وهذا هو الظاهر] أي: هذا الاحتمال من رجوع الضمير إلى «ما» هو الراجح المتبادر، فإنه إذا رجع الضمير إليه يكون الاعتبار فيه كيونة المعنى في نفس الكلمة لكونه عبارة عن الكلمة فيكون هذا مطابقاً لما سبق في وجه الحصر من قوله: «على معنى في نفسها» فإنه اعتبر فيه أيضاً كيونة المعنى في نفس الكلمة، وقوله: «ليكون الخ» علة لإرجاع الضمير إلى «ما» أو للحكم بالظهور.

(٤) قوله: [ذكر الضمير] أي: جاء بضمير المذكر في «نفسه» فلو أنه لم يصح إرجاعه إلى المعنى فلم يحصل التنبيه. وقوله: «ظاهرة في المعنى الأخير» وجه ظهورها فيه قرب المرجع حينئذ وشيوع المعنى

صحّة إرادة كلا المعنيين، ولكن عبارة "المفصل" ظاهرة في المعنى الأخير وهو إرجاع الضمير إلى المعنى لعدم مسبوقتها بما يدلّ على اعتبار <sup>أي لعدم مسبوقة تلك العبارة.</sup> كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه إلى المعنى، وبما سبق من التحقيق <sup>(١)</sup> ظهر أنه لا يختلّ حدّ الاسم جمعا ولا حدّ الحرف منعاً بالأسماء اللازمة للإضافة مثل «ذو وفوق وتحت وقدّام وخلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيها مفهومات كليّة <sup>علة لعدم اختلالها بها.</sup> مستقلة بالمفهوميّة ملحوظة في حدّ ذاتها لزمها تعقل متعلّقاتها إجمالا وتبعا من غير حاجة إلى ذكرها، لكن لما جرت العادة <sup>(٢)</sup> باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلّقات مخصوصة؛ لأنه الغرض من وضعها لزم <sup>جواب لنا.</sup> ذكرها لفهم هذه الخصوصيّات لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على

الأخير، وإنما قال «ظاهرة» لأنها تحتل المعنى الأول أيضا، وقوله: «لعدم مسبوقتها الخ» علة لعدم صرف عبارة المفصل عن الظاهر.

(١) قوله: [وبما سبق من التحقيق] وهو أن معاني الأسماء مفهومات كليّة لزمها تعقل متعلّقاتها من غير حاجة إلى ذكرها بخصوصها بخلاف معاني الحروف فإنها جزئيات مخصوصة متعلّقة ولا يمكن تعقل متعلّقاتها إلا بذكرها بخصوصها ظهر أن الخ، والغرض من هذا الكلام جواب عن إيراد اختلال حدّ الاسم والحرف جمعا ومنعا بالأسماء اللازمة للإضافة.

(٢) قوله: [لكن لما جرت العادة الخ] يعني: أن لزوم إضافة هذه الأسماء إلى متعلّقات مخصوصة إنما هو لجرّيان العادة بأن يستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكليّة وأن يستفاد الخصوصيّة من الإضافة لا لأجل فهم أصل المعنى، بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملا في مطلق وأن يستفاد الخصوصيّة من ضمّه مع الضميّة.

معانيها معتبرة في حدّ أنفسها لا في غيرها فهي داخلة في حدّ الاسم خارجة  
 عن حد الحرف، ولما كان الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه  
 التضمني أعني الحدث<sup>(١)</sup> وكان ذلك المعنى مقترنا مع أحد الأزمنة الثلاثة  
 في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه بقوله <sup>جواب لما</sup> **(غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)**  
 أي: غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو  
 صفة بعد صفة للمعنى، فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حدّ الاسم،  
 وبالثانية الفعل، والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول،  
 فدخل فيه أسماء الأفعال<sup>(٢)</sup> لأن جميعها إمّا منقولة عن المصادر الأصلية  
 سواء كان النقل فيها صريحاً<sup>(٣)</sup> نحو «رويد» فإنه قد يستعمل مصدراً  
 أيضاً<sup>(٤)</sup> أو غير صريح نحو «هيهات» فإنه وإن لم يستعمل مصدراً إلا أنه  
 على وزن «قوفاة» .....

(١) قوله: [أعني الحدث] إمّا قيد به لأن للفعل معنى تضمينياً آخر وهو الزمان لكنه غير مقترن بأحد الزمان؛  
 إذ الشيء لا يقارن نفسه.

(٢) قوله: [فدخل فيه أسماء الأفعال] إن قلت لم لم يُدخلوها في الأفعال؟ قلنا لمخالفتها صيغة ولقبولها لما  
 لا يقبل الأفعال كالتثوين ولام التعريف ولكون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً.

(٣) قوله: [كان النقل فيه صريحاً] معنى كون النقل صريحاً أن يثبت استعماله مصدراً أيضاً كما في «رويد»،  
 ومعنى كونه غير صريح أن لم يثبت ذلك لكنه يظن أن يكون مصدراً في الأصل كما في «هيهات».

(٤) قوله: [لأنه قد يستعمل مصدراً أيضاً] في الصحاح له أربعة أوجه: اسم فعل نحو «رويد بكراً» بمعنى  
 أمهله، وصفة نحو «سار رويداً» أي: سار سيرا رويداً، وحال نحو «سار القوم رويداً»، ومصدر نحو  
 «رويد عمرو» بالإضافة كقوله تعالى ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤].



مصدر «قوقي»<sup>(١)</sup>، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو  
«صه»<sup>(٢)</sup>، أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور نحو «أمامك زيدا»  
و«عليك زيدا»، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب  
الوضع الأول، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو «عسى»  
و«كاد» لاقتران معانيها به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه المضارع  
أيضا فإنه على تقدير اشتراكه<sup>(٣)</sup> بين الحال والاستقبال يدلّ على زمانين  
معيّنين من الأزمنة الثلاثة فيدلّ على واحد معيّن أيضا في ضمنهما؛ إذ لا  
يقدر في الدلالة على أحد معيّن الدلالة على ما سواه نعم! يقدر في إرادة  
المعّين إرادة ما سواه<sup>(٤)</sup> وأين الدلالة من الإرادة، ولما فرغ من بيان حدّ  
الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به، فقال: **(ومن خواصه)**

- (١) قوله: [مصدر قوقي] قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوقي أي: تصبح قوقة.  
(٢) قوله: [نحو صه] فإنه نقل من الصوت إلى المعنى المصدرية ثم منه إلى اسم الفعل بمعنى «اسكت» وهكذا  
«مه»، قال النبي الكريم عليه الصلوة والسلام: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة صه والإمام يحطّ بقدر لغوت».  
(٣) قوله: [على تقدير اشتراكه الخ] وهو الراجح، وقيل إنه للحال حقيقة وللإستقبال مجازا أو بالعكس،  
وإنما قال ذلك؛ لأنه لا شبهة في خروجه على تقدير القولين الآخرين.  
(٤) قوله: [نعم يقدر في إرادة المعين إرادة ما سواه] فإذا أريد الحيض بالقراءة في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرْآنٍ﴾  
[البقرة: ٢٢٨] لم يصحّ إرادة الطهر به. وقوله: «أين الدلالة من الإرادة» أي: بينهما بون بعيد، يقال  
بالفارسية: «بين تفاوت ره از كجا ست تا به كجا»، وبالأردية: «ان دونوں میں زمین آسمان کا فرق».

منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها<sup>(١)</sup> وبـ«من» التبعيضية على أن ما حال من ضمير «قال». متعلق بـ «منبهاً». عطف على «بصيغة الجمع». عطف على «على كثرتها».

ذكره بعض منها، وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا أي خواص. يوجد في غيره<sup>(٢)</sup> وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكتاب أي الخاصة.

بالقوة للإنسان<sup>(٣)</sup> أو غير شاملة كالكتاب بالفعل له، فمن خواص الاسم كره لظول الفصل بين التثنية والعمرو إشارة إلى المرجع. ما

(دخول اللام) أي: لام التعريف ولو قال: دخول حرف التعريف لكان من قيل ذكر العام وإرادة الخاص.

شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مُصَيَّامٍ فِي أَمْسَفَرٍ» لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته، وفي اختياره اللام<sup>(٤)</sup> إشارة إلى أن أي لدخول مثل هذا الميم.

المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي الإلام وحدها بيان لعدم.

زيدت عليها همزة الوصل<sup>(٥)</sup> لتعذر الابتداء بالساكن، وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها أل كـ«هل»، أي أداة التعريف.

(١) قوله: [على كثرتها] التي تتجاوز على العشرة، قالوا إنها تبلغ قريباً من ثلاثين، من جملتها: تأء التأنيث المتحركة وباء النسبة وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومكبراً ومنسوباً ومستثنى ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإبدال اسم صريح منه والتذكير والتعريف والتذكير والتأنيث.

(٢) قوله: [ولا يوجد في غيره] تصريح لما يتضمنه قوله: «يختص به» وهو جزؤه السلبى.

(٣) قوله: [كالكتاب بالقوة للإنسان] فإنه خاصة للإنسان يوجد في جميع أفرادها عند المناطق، والحق أنه ليس بخاصة للإنسان لوجوده في الملك والجن، اللهم إلا أن يقال إنه خاصة إضافية بالنسبة إلى بعض أعيانه.

(٤) قوله: [وفي اختياره اللام] بأن قال: «اللام» ولم يقل: «الألف واللام».

(٥) قوله: [همزة الوصل] مفتوحة، وإنما فتحت مع أنها مكسورة في سائر المواضع؛ لأن العفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها.

والمبرّد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها<sup>(١)</sup> زيدت اللام للفرق بينها وبين  
أي أداة التعريف.

همزة الاستفهام، وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين  
أي حرف التعريف. معنى مستقل<sup>(٢)</sup> بالمفهومية يدلّ عليه اللفظ مطابقة، والحرف لا يدلّ على  
أي المعنى.

المعنى المستقلّ والفعل يدلّ عليه تضمناً لا مطابقة، وهذه الخاصة ليست  
أي دخول حرف التعريف.

شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء  
طويل لعدم الشمول.

الإشارة وغيرها كالموصولات، وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

ها هنا (و) منها دخول (الجر)<sup>(٣)</sup> وإنما اختص دخول الجر بالاسم لأنه أثر  
أي حال كون حرف الجر ملفوظ. أي حال كون حرف الجر مقدراً.

حرف الجر في المجرور به لفظاً وفي المجرور به تقديرًا كما في الإضافة  
متعلق بحرف الجر. متعلق بحرف الجر.

المعنوية، ودخول حرف الجرّ لفظاً أو تقديرًا يختص بالاسم؛ لأنه  
أي حرف الجرّ.

موضوع لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسم ليُفْضَى  
أي ليوصل.

معنى الفعل إليه، وأما الإضافة اللفظية<sup>(٤)</sup> فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا  
أي إلى الاسم.

(١) قوله: [الهمزة المفتوحة وحدها] وفيه أنه شائع حذفها في الوصل، والعلامة لا تحذف.

(٢) قوله: [لتعيين معنى مستقل] أي: للإشارة إلى تعيين معنى ملحوظ قصدي مدلول لمدخولها، ثم التعيين  
أعم من الخارجي والذهني فيشمل لام العهد الذهني، أو يقال إن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين  
ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في «ولقد أمرّ على اللقيم فيسبّي» وذلك على خلاف وضعه.

(٣) قوله: [منها دخول الجرّ] المراد بالجرّ في عبارة المتن إمّا الحركة والحرف الدالّ على كون الشيء  
مضافاً إليه وهو الظاهر وإليه أشار الشارح بقوله: «دخول»، فيكون معطوفاً على اللام مجروراً حملاً على  
اللفظ أو مرفوعاً حملاً على المحلّ؛ لأن اللام فاعل للدخول، أو المراد به المصدر المجهول أي: كون  
الشيء مجروراً فيكون مرفوعاً عطفاً على الدخول، وقس عليه قوله «والثنوين».

(٤) قوله: [وأما الإضافة اللفظية] أي: وأما اختصاص الجرّ الذي ليس أثر حرف الجرّ كما في الإضافة اللفظية



تخالف الأصل بأن تختص<sup>(١)</sup> بما يخالف ما يختص به الأصل أعني الفعل،  
أي الإضافة اللفظية. تصوير للمخالفة. وهي المعنوية.

أو تزيد عليه بأن تعمّ الاسم والفعل (و) منها دخول (التنوين) بأقسامه إلا  
عطف على «تعمّ» ٢ تصوير للزيادة. أي من خواص الاسم. بيان المراد بـ «ما» في «بما» ١.

تنوين التركم<sup>(٢)</sup> وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى تعريفه وبيان  
أي تعريف التنوين.

أقسامه على وجه يُظهر<sup>(٣)</sup> جهة اختصاص ما عدا تنوين الترم به وجهة  
أي بالاسم.

عدم اختصاص تنوين الترم به (و) منها (الإسناد إليه) هو بالرفع عطف  
أي بالاسم. أي ومن تلك المعراض.

على الدخول لا على مدخوله لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول أو

اللحق بالآخر وكلاهما منتفیان في الإسناد<sup>(٤)</sup> وكذا في الإضافة، والمراد  
أي في قوله الآتي «ومنها الإضافة»

به كون الشيء مسنداً إليه، وإنما اختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل قد  
أي بالإسناد إليه. أي كونه مسنداً إليه.

فلأنها فرع، أو لأن الجرّ فيها لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً والفعل والحرف لا يكونان كذلك.

(١) قوله: [بأن تختص الخ] تصوير للمخالفة فإنها تكون بوجهين أحدهما: أن يختص الجر فيها بقسم  
 مقابل للاسم الذي يختص به الإضافة المعنوية وذلك القسم هو الفعل، والثاني: أن تعمّ الاسم والفعل.

(٢) قوله: [إلا تنوين الترم] فإنه غير مختص بالاسم بل يكون في الاسم والفعل والحرف ويجمع مع اللام،  
 فمن دخوله في الاسم والفعل قوله: أقلّي اللوم عاذل والعتابين + وقولي إن أصبت لقد أصابن، ومن دخوله  
 في الحرف قوله: قالت بنات العم يا سلمى وإنن + كان فقيراً معلماً قالت وإنن.

(٣) قوله: [على وجه يُظهر الخ] بيانه أن تنوين التمكن لبيان تمكّن مدخوله وأصالة في الإعراب والإعراب  
 لا يوجد في الحرف أصلاً وفي الفعل أصالة، وتنوين التمكن لتأكيد المعنى المطابق للمستقل وهو لا  
 يوجد في غير الاسم، وتنوين العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة وهو الاسم، وتنوين  
 المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكور السالم الذي لا يوجد في غير الاسم.

(٤) قوله: [وكلاهما منتفیان في الإسناد] لأن الإسناد معنى لا يصلح الدخول أو اللحق في أول اللفظ أو  
 آخره كما لا يخفى، وكذا الإضافة.

وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط<sup>(١)</sup> فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف  
 بدليل أنه لا يقع إلا مسندا.

وضعه (و) منها (الإضافة) أي: كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا  
 بذكره لفظا، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها<sup>(٢)</sup> من التعريف  
 والتخصيص والتخفيف به، وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافا لأن  
 أي بالاسم متعلق بقوله «اختصاص لوازمها».

الفعل أو الجملة قد يقع مضافا إليه كما في ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ  
 إِشَارَةُ إِلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلِينَ.

صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وقد يقال هذا بتأويل المصدر، أي: «يوم نفع  
 الصادقين»، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا<sup>(٣)</sup> تختص بالاسم، وإنما  
 قيدناه بقولنا «بتقدير حرف الجر» لئلا ينتقض بقولنا «مررت بزيد» فإن  
 أي كون الشيء مضافا.

«مررت» مضاف إلى «زيد»<sup>(٤)</sup> بواسطة حرف الجر لفظا (وهو) أي: الاسم  
 قسمان<sup>(٥)</sup> (معرب ومبني).

(١) قوله: [وضع لأن يكون أبدا مسندا فقط] علم ذلك بأنه لا يكون في موضع من المواضع إلا مسندا  
 وذلك دليل كونه موضوعا له.

(٢) قوله: [اختصاص لوازمها الخ] أي: لما اختص لوازم الإضافة بالاسم اختص الإضافة أيضا به وإلا يلزم  
 التخلف بين اللازم والملزوم وهو غير معقول.

(٣) قوله: [فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا] أي: إذا كان «نفع» بتأويل النفع فالإضافة الخ، وقوله: «مطلقا»  
 أي: بمعنى شامل للمضاف والمضاف إليه وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه.

(٤) قوله: [فإن «مررت» مضاف إلى «زيد» الخ] لكنهما لا يسميان مضافا ومضافا إليه في الاصطلاح.

(٥) قوله: [أي: الاسم قسمان] إشارة إلى مرجع الضمير وإلى أن التقسيم الآتي من قبيل تقسيم الكلّي إلى  
 الجزئيات، وفيه تنبيه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال تفصيل وهو أوقع في النفوس.



لأنه لا يخلو<sup>(١)</sup> إما أن يكون مركباً مع غيره أو لا، والأول إما أن يشبه

بيان وجه حصر الاسم في القسمين على منذهب المان.

مبني الأصل أو لا، وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبني الأصل هو المعرب، وما عداه أعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل

مبني (فالمعرب) الذي هو قسم من الاسم (المركب) أي: الاسم الذي

أي لا المعرب المطلق الذي يشمل الفعل المضارع أيضاً.

ركب مع غيره<sup>(٢)</sup> تركيباً يتحقق معه عامله، فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء

أي في قوله «المركب».

في قولك «زيد قائم» و«قام هؤلاء» بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من

الأسماء المعدودة نحو «ألف با تا زيد عمرو بكر»، وبخلاف ما هو

مركب مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كـ«غلام» في «غلام زيد»

فإن جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف (الذي لم يشبه) أي: لم

بيان وجه الاحتراز عن جميع ذلك.

يناسب<sup>(٣)</sup> مناسبة مؤثرة في منع الإعراب (مبني الأصل) أي: المبني الذي

هو الأصل في البناء .....

(١) قوله: [لأنه لا يخلو الخ] هذا الوجه مبني على مذهب المعص، وحاصله أن الاسم إما مركب مع الغير أو

لا الثاني مبني، والأول إما مشابه لمبني الأصل أو لا الأول مبني والثاني معرب.

(٢) قوله: [ركب مع غيره الخ] اعلم أن المركب يطلق على معنيين: أحدهما المضموم إلى شيء ويستعمل به مع

كزيد في «قام زيد» فيقال إنه مركب مع «قام»، والثاني مجموع المضمومين ويستعمل به من، كمجموع

«قام زيد» فيقال إنه مركب من «قام» و«زيد»، فأشار الشارح إلى أن المركب ههنا بمعنى الأول، فلا يرد أنه

كيف يكون المعرب مركباً مع أنه قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والكلمة لا تكون إلا مفردة.

(٣) قوله: [أي: لم يناسب الخ] إشارة إلى أن المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الأخص وإرادة الأعم بقرينة

قوله «المبني ما ناسب الخ»، لم المناسبة المؤثرة في منع الصرف قد فصلها الشارح في بحث المبني فارجع إليه.

لفاء للفرع على التفسير أو التصحیح.

فالإضافة بيانية<sup>(١)</sup> وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وبهذا القيد أي إضافة المبني إلى الأصل. أي مبني الأصل. أي يقيد لفي المشابهة. ما

خرج مثل «هؤلاء» في مثل «قام هؤلاء» لكونه مشابها<sup>(٢)</sup> لمبني الأصل علة للخروج.

كما سيجيء في بابہ إن شاء الله تعالى، اعلم أن صاحب الكشف جعل تحقيق لأجله التركيب في تعريف المعرب وليان الخلاف بين صاحبي الكافية والكشاف في تفسير المعرب.

الأسماء المعدودة<sup>(٣)</sup> العارية عن المشابهة المذكورة معربة، وليس

النزاع<sup>(٤)</sup> في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك «أغرّيت» فإن ذلك أي في المعرب اللغوي.

لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في

المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة<sup>(٥)</sup> مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب أي صاحب الكشف.

(١) قوله: [الإضافة بيانية] وهي ما يقع فيها المضاف إليه بياناً للمضاف، فالمعنى: الذي لم يشبه مبنيها هو أصل

المبنيات، وهو أي: المبني الذي وهو أصل المبنيات الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وأما الجملة فقد عتقها السيد الشريف قلنس سره من جملة مبني الأصل، وإنما لم يذكره الشارح؛ لأن المراد بمبني الأصل ما لا يكون معربا بحال من الأحوال والجملة ليست كذلك فإنها قد تكون خبرا أو حالا فهي حيث تدل في قوة المفرد.

(٢) قوله: [لكونه مشابها الخ] فإنه مشابه بالحرف في الاحتياج إلى الغير.

(٣) قوله: [جعل الأسماء المعدودة] كواحد وإثنان وثلاثة الخ وكسائر الأسماء كزيد ورجل وولد وغيرها

قبل التركيب، وما ذهب إليه صاحب الكشف هو الصواب لإجماع النحاة على أن المبني ما شابه مبني الأصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، فالمعرب هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع غيره أو لا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسما ثالثا وسماها موقوفة، ومشى عليه البيضاوي.

(٤) قوله: [وليس النزاع الخ] أي: بين المصنف وصاحب الكشف، وهذا جواب سؤال وهو أن يقال إنه

كيف يجعل صاحب الكشف الأسماء المعدودة معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها؟ فأجاب بقوله: «وليس النزاع الخ» يعني: أنه لا نزاع بينهما في المعرب اللغوي فإنه لا يكون إلا بإجراء الإعراب بالفعل بالاتفاق بل النزاع في المعرب الاصطلاحي.

(٥) قوله: [فاعتبر العلامة الخ] أي: صاحب الكشف، يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق المعرب



بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه،  
المصنف. أي في تعريف المعرب. ما  
 وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد ولذلك  
أي وجود الإعراب.  
 يقال «لم تُعرب الكلمة»<sup>(١)</sup> وهي معربة، وإنما عدل المصنف عما هو  
بيان لنكته العلول.  
 المشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف  
 العوامل؛ لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر  
علة للعلول.  
 الكلم في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع  
فاعل «يعرف».  
 منهم؛ فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتداً  
أي يتبع لغة العرب والسماع منهم.  
 بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنه  
 مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم<sup>(٢)</sup>،  
 فمعرفة متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدمة  
أي معرفة ذات المعرب.

الاصطلاحي بكونه قابلاً لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت تلك الأسباب بالفعل كما في «زيد»  
 في «قام زيد»، أو لم توجد كما في «زيد» وحده، ولم يكف به المصطلح بل زاد مع القابلية وجود الأسباب  
 بالفعل التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب، وأسباب الإعراب هي التركيب وتحقيق العامل وعدم  
 المشابهة كما في «جاء زيد».

- (١) قوله: [لم تُعرب الكلمة الخ] يعني: تسمية الكلمة معربة مع عدم إجراء الإعراب فيها بالفعل يدل على  
 أنه لا يشترط في الكلمة المعربة اصطلاحاً وجود الإعراب بالفعل.  
 (٢) قوله: [فيطابق كلامهم] الفاء فصيحة أي: إذا جعل آخره مختلفاً كان مطابقاً لكلامهم كالفاء في قوله:  
 «فمعرفة متقدمة» فإنها أيضاً فصيحة أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرب معرفة كونه مختلف  
 الآخر فمعرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة كونه مختلف الآخر.

حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به <sup>أي تعريف المعرب</sup> وجب أن يُعرّف أولاً بأنه ممّا يختلف آخره ليعرّف أنه ممّا يختلف آخره فيلزم تقدّم الشيء على نفسه <sup>(١)</sup> فينبغي أن يُعرّف أولاً بغير ما عرّفه به الجمهور ويُجعل ما عرّفه <sup>أي المعرب</sup> به من جملة أحكامه كما فعله المصنف **(وحكمه)** أي: من جملة أحكام المعرب <sup>(٢)</sup> وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب **(أن يختلف آخره)** أي: الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بأن يتبدّل حرف بحرف آخر <sup>تفسير الآخر</sup> حقيقة أو حكماً <sup>(٣)</sup> إذا كان إعرابه بالحرف أو صفة بأن يتبدل صفة بصفة <sup>بأن يتبدل ذات الدال. بأن يتبدل الدلالة.</sup> أخرى حقيقة أو حكماً، إذا كان إعرابه بالحركة **(باختلاف العوامل)** أي: <sup>أي تبدل صفة بصفة إما يكون إذا الخ</sup>

- (١) قوله: **[فيلزم تقدم الشيء على نفسه]** وذلك لأنك إذا ركبت القياس وقلت إن زيداً في «قام زيد» معرب أي: ممّا اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب ممّا اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ممّا يختلف آخره باختلاف العوامل، لزم أن يكون الصغرى عين النتيجة مع أن الصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها فيلزم تقدم الشيء على نفسه، والجواب عن طرف النحاة أن تعريفهم لسمي بالنظر إلى الذين يعلمون بالسماح منهم أن مثل «زيد» يختلف آخره باختلاف العوامل وأن مثل «هذا» لا يختلف آخره لكن لا يعلمون أنه على أيهما يطلق المعرب، فإذا كان مختلف الآخر معلوماً لهم لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب فلا يلزم الدور.
- (٢) قوله: **[أي: من جملة أحكام المعرب الخ]** إشارة إلى دفع سؤال سيذكره بقوله «فإن قلت لا يتحقق الاختلاف الخ»، وقوله: «وآثاره المترتبة عليه» عطف لتفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم الأثر المترتب على الشيء كما يقال: «حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك» أي: أثر المترتبة عليه ذلك، وإنما قال: «من حيث إنه معرب»؛ لأن حكمه من حيث إنه فاعل مثلاً الرفع لا اختلاف الآخر.
- (٣) قوله: **[حقيقة أو حكماً]** المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال على الفاعلية والمفعولية والإضافة كما في «جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك»، وبالتبدل الحكمي تبدل الدلالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذات الدال كالياء في «رأيت مسلمين ومررت بمسلمين»، وقس عليه تبدل صفة بصفة حقيقة أو حكماً.

بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها <sup>إشارة إلى أن لباء سببية.</sup> <sup>متعلق به اختلاف.</sup> <sup>أي على المعرب.</sup> <sup>تصوير لاختلاف العوامل في العمل.</sup>

خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل <sup>بيان لفائدة التخصيص بقوله في العمل.</sup>

لثلاثا ينتقض بمثل قولنا «إن زيدا مضروب» و«إني ضربت زيدا» و«إني

ضارب زيدا» فإن العامل في «زيدا» في هذه الصور مختلف بالاسمية

والفعلية والحرفية<sup>(١)</sup> مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه **(لفظاً أو**

**تقديراً)** نصب على التمييز أي: يختلف لفظاً<sup>(٢)</sup> آخره أو تقديره أو على <sup>أي منصوب.</sup> <sup>عطف على «على التمييز».</sup>

المصدرية أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير، والاختلاف لفظاً كما في

قولك «جاءني زيد» و«رأيت زيدا» و«مررت بزيد»، وتقديراً كما في قولك

«جاءني فتى» و«رأيت فتى» و«مررت بفتى» فإن أصله فتى وفتياً وفتى

انقلبت الياء ألفاً فصار الإعراب تقديرية، والاختلاف اللفظي والتقديرية

أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً كما أشرنا إليه لثلاثا ينتقض بمثل قولنا <sup>أي إلى التعميم.</sup>

«رأيت أحمد» و«مررت بأحمد» وقولنا «رأيت مسلمين» و«مررت

بمسلمين» مثلى أو مجموعاً فإنه قد اختلفت العوامل فيه ولا اختلاف في <sup>أي في المذكور من القولين.</sup>

آخر «أحمد» حقيقة بل حكماً فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة <sup>الاختلاف فيه ثابت حكماً الخ.</sup>

النصب<sup>(٣)</sup> وبعد الجار علامة الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر

(١) قوله: [مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية] فإن العامل في «زيدا» في الأول حرف وفي الثاني فعل وفي الثالث اسم.

(٢) قوله: [أي: يختلف لفظ الخ] إثبات لصحة كونه تمييزاً فإن التمييز عن النسبة يجب أن يكون فاعلاً معن.

(٣) قوله: [علامة النصب] أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية، فالإضافة بيانية، وقس عليه



المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة، فإن قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الأصل مع عامله ابتداءً؛ إذ لا يترتب عليه اختلاف الإعراب بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل، قلت هذا حكم آخر<sup>(١)</sup> من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه، فإن للمعرب أحكاماً كثيرة<sup>(٢)</sup> لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم أيضاً من هذا القبيل، غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة<sup>(٣)</sup> (الإعراب ما) أي حكم يختلف الآخر. أي من جملة الأحكام التي لم

أي: حركة أو حرف<sup>(٤)</sup> (اختلف آخره) أي: آخر المعرب<sup>(٥)</sup> من حيث هو

قوله: «علامة المعرب».

(١) قوله: [قلت هذا حكم آخر] أي: حدوث الإعراب الخ، وحاصل الجواب أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له حتى يمتنع مفارقه عنه، فالحكم المذكور أيضاً كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداءً ويعرضه بعد التركيب ثانياً وثالثاً.

(٢) قوله: [إن للمعرب أحكاماً كثيرة] ككونه مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وككونه ملفوظاً إعرابه أو مقدراً إلى غير ذلك.

(٣) قوله: [من خواصه الشاملة] أي: لا يوجد في جميع أفراد المعرب.

(٤) قوله: [أي: حركة أو حرف] من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص، والقرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف، وفيه إشارة إلى دفع توهم دخول العامل والمعنى المقتضي للإعراب في التعريف، وسيصرح به بقوله: «وحين يراد بهما» الموصولة الخ.

(٥) قوله: [أي: آخر المعرب الخ] إشارة إلى مرجع الضمير، وسيبين الشارح فائدة قيد الحيثية بقوله: «وبقيد الحيثية عرج الخ»، وفائدة التعميم ظاهرة.

بيان لفائدة تفسير «ما» بالحركة أو الحرف. م

معرب ذاتا أو صفة **(به)** أي: بتلك الحركة أو الحرف، **وحين** يراد به «ما»  
تفسير الضمير بالنظر إلى المراد به «ما».

الموصولة الحركة أو الحرف لا يرد النقص بالعامل والمعنى المقتضي،  
أي بسببهما.

ولو أُبقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله «به» فإن المتبادر  
أي العامل والمعنى المقتضي. دليل للعروج بطلب النسبة.

من السبب هو السبب القريب<sup>(١)</sup>، والعامل والمعنى المقتضي من الأسباب

البعيدة، وبقيد الحيثية خرج حركة نحو «غلامي»<sup>(٢)</sup> لأنه معرب على اختيار  
بيان لفائدة قيد الحيثية. في مثل «جاء غلامي».

المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث إنه

معرب بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم، وبهذا القدر<sup>(٣)</sup> تمّ حدّ  
أي مانعا عن دخول الغير فيه.

الإعراب جمعا ومانعا، لكن المصنف أراد<sup>(٤)</sup> أن ينبّه على فائدة اختلاف  
له أي جامعا لأفراده. استدراك لبيان نكته ضمّ قوله فليدلّ الخ؛ إليه مع تمامية الحدّ قبله.

وضع الإعراب فضمّ إليه قوله «ليدلّ على المعاني المعتورة عليه».....

(١) قوله: **[السبب القريب]** وهو ما لم يكن بينه وبين المسبب سبب آخر كالحركات والحروف الإعرائية  
ههنا، وإلا فهو سبب بعيد كالعامل والمعنى المقتضي للإعراب.

(٢) قوله: **[حركة نحو «غلامي»]** في نحو «جاء غلامي»، وكذا عرج جرّ الجوار كقوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا  
بِزُفُرَيْسِكُمْ وَأَازِلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بكسر اللام، وإنما قال: «على اختيار المصنف»؛ لأن بعضهم ذهبوا  
إلى بناء ما أضيف إلى ياء المتكلم.

(٣) قوله: **[وبهذا القدر الخ]** أي: بقوله: «ما اختلف آخره به» تمّ حدّ الإعراب جامعا لأفراده ومانعا عن  
دخول الغير فيه.

(٤) قوله: **[لكن المصنف أراد الخ]** استدراك لما يقال: إنه لما تمّ حدّ الإعراب بقوله: «ما اختلف آخره به»  
فلم يضمّ إليه قوله: «ليدلّ على الخ»، فأجاب بأنه ضمّه إليه للتنبيه على فائدة اختلاف وضع الإعراب،  
وهي تمييز بعض المعاني عن بعض؛ فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يُميّزها إلا الإعراب  
نحو «ما أحسن زيدًا» و«ما أحسن زيدًا» و«ما أحسن زيدًا» فلو لم يكن إعراب في آخر زيد لم يعلم أنه  
في الأول فاعل وفي الثاني مفعول وفي الثالث مضاف إليه وأن كلمة «ما» في الأول للنفي وفي الثاني



فكانه أراد هذا المعنى<sup>(١)</sup> حيث قال «ليس هذا من تمام الحدّ» لا أنه

أي قوله «ليدلّ الخ» ما

ظرفية.

خارج عن الحدّ<sup>(٢)</sup> واللام في «ليدلّ» متعلّق بأمر خارج عن الحدّ يعني:

نصب عطف على الضمير المنصوب في «أنه».

بيان المراد بأمر خارج، ما

«وضع الإعراب» المفهوم من فحوى الكلام، فإنه بعيد عن الفهم<sup>(٣)</sup> غاية

أي تعلّقه بأمر خارج عن الحدّ.

صفة لغرض الإعراب، لكونه مراد اللفظ.

البعد، فاللام فيه متعلّق بقوله «اختلف آخره» يعني اختلف آخره (ليدلّ)

أي في قوله ليدلّ.

الاختلاف أو ما به الاختلاف<sup>(٤)</sup> (على المعاني) يعني: الفاعلية والمفعولية

بيان المراد بالمعاني.

والإضافة (المعتورة) على صيغة اسم الفاعل<sup>(٥)</sup> (عليه) أي: على المعرب،

إشارة إلى المرجع.

ضبط للصيغة رداً على من ضبطه على خلافه.

للمتعجب وفي الثالث للاستفهام بمعنى: أي عضو أو خلق من أعضائه أو أخلاقه أحسن.

(١) قوله: [فكانه أراد هذا المعنى الخ] أي: وكان المصنف أراد أن الحدّ قد تمّ قبله جمعاً ومنعاً حيث قال في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل: ليس هذا يعني قوله: «ليدلّ على الخ» من تمام الحدّ.

(٢) قوله: [لا أنه خارج عن الحدّ] معطوف على مفعول «أراد»، وقوله: «واللام الخ» بالنصب عطف على اسم «أن» في قوله: «لا أنه الخ»، أي: لم يُرد المصنف بقوله: «ليس هذا من تمام الحدّ» أنه خارج عن الحدّ وأن اللام في «ليدلّ» متعلّق بأمر خارج عن الحدّ أي: بدو «وضع» الذي يفهم من فحوى الكلام بل أراد أنه علة للاختلاف المذكور في الحدّ وأن الحدّ قد تمّ قبله جمعاً ومنعاً.

(٣) قوله: [فإنه بعيد عن الفهم الخ] أي: فإن ما ذكر من الخروج والتعلّق بالخارج كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسّط بعيد غاية البعد.

(٤) قوله: [الاختلاف أو ما به الاختلاف] إشارة إلى احتمالين في مرجع الضمير، لكن الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وغيره.

(٥) قوله: [على صيغة اسم الفاعل] فيه ردّ على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول، وإعلم أن الاعتوار ههنا ليس بالمعنى الحقيقي بل مستعار لتعلّق المعاني بالأسماء على سبيل البدئية، فإن اعتُبر أن المعاني متعلّقة بالأسماء واردة عليها فيقرء على صيغة اسم الفاعل وهو الظاهر، وإن اعتُبر أن الأسماء لاتصافها بتلك المعاني متعلّقة بها فيقرء باسم المفعول.

متعلّق بـ«معتورة» على تضمين<sup>(١)</sup> مثل معنى الورود أو الاستيلاء، يقال

«اعتوروا الشيء وتعاوروه»<sup>(٢)</sup> إذا تداولوه أي: أخذه جماعة واحدة بعد

فيه إشارة دقيقة إلى وجه عدم الإعلال في «اعتور» تأمل. أي أخذ ذلك الشيء.

واحدة على سبيل المناوبة والبديّة لا على سبيل الاجتماع، فإذا تداولت

متعلق بقوله أحده. النيابة. عطف تفسير على المناوبة.

المعاني المقتضية للإعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة

لتضادّها<sup>(٣)</sup> فينبغي أن يكون علاماتها أيضاً كذلك فوقع بسببها اختلاف في

أي لتضاد تلك المعاني. وهي الرفع والنصب والحز. أي بسبب المعاني.

آخر المعرب، فوضع أصل الإعراب<sup>(٤)</sup> للدلالة على تلك المعاني ووضع

بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني، وإنما جعل

أي بالإعراب. تعطيل لأجزاء الإعراب في آخر المعرب. ما

الإعراب في آخر الاسم المعرب لأن نفس الاسم تدل على المسمّى

أي في جانب آخر الاسم.

(١) قوله: [على تضمين الخ] فيكون المعنى: يتعلّق هذه المعاني بالمعرب حال كونها واردة عليه على سبيل

البديّة؛ وذلك لأن صلة الاعتوار لا تكون «على»، ثم التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى وتذكر شيئاً من لوازم الكلمة الثانية، فهنا قد أشرب الاعتوار معنى الورود مثلاً ودلّ عليه بكلمة «على».

(٢) قوله: [يقال «اعتوروا الشيء وتعاوروه» الخ] استئناف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن الاعتوار

والتعاور بمعنى واحد، وإلى أنهما يتعدّيان بغير حرف الحرّ فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة والمفعول يكون واحداً ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على

صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل وهو خلاف استعمال هذه الكلمة.

(٣) قوله: [لتضادّها] علة لعدم اجتماع تلك المعاني؛ فإن الفاعلية معنى العمدة والمفعولية والإضافة معنى

الفضلة، فيكون اختلافها سبباً لاختلاف الإعراب، وقوله: «ينبغي الخ» جواب «إذا».

(٤) قوله: [فوضع أصل الإعراب الخ] إشارة إلى دفع اعتراض أن الظاهر من قولك: «فإذا تداولت المعاني

الخ» أن وضع الإعراب للدلالة على اختلاف المعاني والظاهر من عبارة المصنف أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها، وحاصل الدفع أن وضع أصل الإعراب للدلالة على تلك

المعاني وأما وضعه مختلفاً فعلة اختلاف تلك المعاني.

والإعراب يدلّ على صفته<sup>(١)</sup> ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف

فالأنسب أن يكون الدالّ عليها أيضاً متأخراً عن الدالّ عليه<sup>(٢)</sup>، وهو الإعراب. وهو الإعراب. ج. أي على الصفة. وهو الموصوف. ج. أي على الموصوف.

ماخوذ من «أعربه»<sup>(٣)</sup> إذا أوضحه، فإن الإعراب يوضح المعاني إشارة إلى وجه التسمية على هذا التقدير. ج.

المقتضية، أو من «عربت معدته» إذا فسدت، على أن تكون الهمزة له في «إعراب».

للسلب فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، سمي به لأنه يزيل فساد أي معنى الإعراب. بيان وجه التسمية على هذا التقدير. ج. أي بالإعراب. ج.

التباس<sup>(٤)</sup> بعض المعاني ببعض **(وأنواعه)** أي: أنواع إعراب الاسم<sup>(٥)</sup> ثلاثة أحرزاً عن الفعل.

**(رفع ونصب وجر)** هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف

(١) قوله: [يدلّ على صفته] أي: على صفة المستمى، وهي الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة.

(٢) قوله: [متأخراً عن الدالّ عليه] لا يقال: إن الحركات الإعرابية تكون مع الأواخر والحروف الإعرابية أنفس الأواخر فلم يتأخر الدالّ عليها عن الدالّ عليه، لأننا نقول: المقصود ببيان الإعراب بالحركة لأنه الأصل والحركة متأخرة بحسب الزمان عن الحرف الآخر لا معه، أو المراد التأخر عن الدالّ بقدر الإمكان، أو التأخر عمّا عدا الحرف الأخير؛ فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل.

(٣) قوله: [وهو ماخوذ من «أعربه»] أي: من مصدر «أعربه»، وفي الشنور: الإعراب لغة الإبانة والإظهار يقال: «أعرب الرجل عمّا في نفسه» أي: أبان عنه، وفي الحديث: «الأم تعرب عن نفسها» أي: تبين رضاها بصريح النطق.

(٤) قوله: [لأنه يزيل فساد التباس الخ] إضافة الفساد إلى الالتباس بيانية أي: لأن الإعراب يزيل فسادا هو التباس بعض المعاني ببعض آخر؛ فإنه لولا إعراب في «ما أحسن زيد» لما علم أن المعنى الحاصل في «زيد» هو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة كما عرفت فيما سبق.

(٥) قوله: [أي: أنواع إعراب الاسم] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «ثلاثة» إشارة إلى أن مجموع قوله: «رفع ونصب وجر» عبر واحد، فيكون العطف مقدماً على الحمل ويصح حمله على قوله: «أنواعه» كما في قولك: «البيت سقف وجدران».



الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلاً<sup>(١)</sup> بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات الإعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان أو حرفاً (علم الفاعلية) أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً<sup>(٢)</sup> ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان أو حرفاً (علم المفعولية) أي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً<sup>(٣)</sup> ليشمل الملحقات به (والجر) حركة كان أو حرفاً (علم الإضافة) أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه<sup>(٤)</sup>، وإذا كانت الإضافة بنفسها<sup>(٥)</sup> مصدراً لم

(١) قوله: [ولا تطلق على الحركات البنائية أصلاً] أي: عند البصرية، وأما عند الكوفية فيستعمل كل واحد من الأسماء المذكورة في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية.

(٢) قوله: [حقيقة أو حكماً] اعلم أن الفاعلية الحقيقية أو الحكمية حاصلة إذا كان الاسم عمدة فإن كان عمدة كاملة بأن لم يجر حذفها تحققت الفاعلية الحقيقية وإن كان عمدة غير كاملة كالمبتدأ والخبر تحققت الفاعلية الحكمية لكون تلك العمدة في حكم الفاعل.

(٣) قوله: [مفعولاً حقيقة أو حكماً] اعلم أن المفعولية الحقيقية أو الحكمية حاصلة إذا كان الاسم فضلة فإن كان فضلة كاملة تحققت المفعولية الحقيقية وإن كان فضلة غير كاملة بأن كان عمدة مشابهة للفضلة كما في اسم «إن» وخبر «كان» وخبر «مأ» و«لأ» المشبهتين بـ«ليس» واسم «لأ» التي لنفي الجنس تحققت المفعولية الحكمية.

(٤) قوله: [أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه] إنما لم يفسر الإضافة بكون الشيء مضافاً بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافاً يجامع الفاعلية والمفعولية، وإنما لم يقل ههنا: «حقيقة أو حكماً»؛ إذ لا يوجد الجر في غير المضاف إليه فإن المحرور بحرف الجر أيضاً مضاف إليه.

(٥) قوله: [وإذا كانت الإضافة بنفسها] جواب سؤال مقلد تقديره: أنه لم يلم يلحق الياء في الإضافة كما

تحتج إلى إلحاق الياء المصدريّة إليها كما في الفاعليّة والمفعوليّة، وإنما <sup>أي إلى الإضافة.</sup> <sup>أي الحق.</sup> يختص الرفع بالفاعل<sup>(١)</sup> والنصب بالمفعول والجرّ بالمضاف إليه؛ لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل القليل، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف الكثير، ولما لم يبقَ للمضاف إليه علامة غير الجرّ جعل علامة له **(والعامل)** لفظيًا كان أو معنويًا<sup>(٢)</sup> **(ما به يتقوم)** أي: يحصل<sup>(٣)</sup> **(المعنى المقتضي)** أي: معنى من المعاني<sup>(٤)</sup> المعتورة على المعرب المقتضية **(للإعراب)** ففي «جاء زيد» <sup>أي للفاعل.</sup> <sup>أي للمضاف إليه.</sup> «جاء» عامل إذ به حصل معنى الفاعليّة في «زيد» فجعل الرفع علامة لها،

ألحقها في الفاعلية والمفعولية، وحاصل الجواب أنه لا حاجة فيها إلى إلحاق الياء بها لجعلها مصدرًا لكونها بنفسها مصدرًا بل لم يصحّ الإلحاق كما لا يخفى، بخلاف الفاعل والمفعول فإنه لا بدّ فيهما من الإلحاق؛ لأن الرفع ليس علمًا للفاعل بل لصفته أي: لكونه فاعلاً، وقس عليه النصب.

(١) قوله: **[وإنما اختص الرفع بالفاعل الخ]** هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل والمضاف إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات، والملحقات غير داخلة في الفاعل ههنا بدليل قوله: «لأنه واحد» وقوله: «لأنها خمسة».

(٢) قوله: **[لفظيًا كان أو معنويًا]** يعني: أن المراد بالعامل أعم من أن يكون لفظيًا أو معنويًا فلا يرد خروج العامل المعنوي بحكم التبادر.

(٣) قوله: **[أي: يحصل]** إنما فسر التقوم بالحصول؛ لأن المعاني المعتورة لا تقوم بالعامل بل تحصل بسببه وتقوم بالمعرب.

(٤) قوله: **[أي: معنى من المعاني]** إشارة إلى أن اللام للمعهد الذهني وهو في معنى النكرة، وقوله: «المعتورة» إشارة إلى أن كون المعاني مقتضية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على المعرب.

وفي «رأيت زيدا» «رأيت» عامل<sup>(١)</sup> إذ به حصل معنى المفعولية في «زيد» فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد» الباء عامل<sup>(٢)</sup> إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد» فجعل الجرّ علامة لها **(فالمفرد المنصرف)** أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثني ولا مجموعا<sup>(٣)</sup> ولا غير منصرف إشارة إلى أن المفرد هنا مقابل للمثنى والمجموع. كـ«زيد» و«رجل» **(و)** وكذا **(الجمع المكسر المنصرف)** أي: الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما<sup>(٤)</sup> ولم يكن غير منصرف كـ«رجال» و«طلبة»، أي في ذلك الجمع. فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين<sup>(٥)</sup> أحدهما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة<sup>(٦)</sup> والإعراب فيهما بالحركة،

(١) قوله: **[«رأيت» عامل]** واعلم أن في عامل الفضلات اختلافًا، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل وهو المعتمد عليه، وقد تسامح الشارح في جعل «رأيت» بتمامه عاملا أو اختار مذهب الفراء.

(٢) قوله: **[الباء عامل]** أي: في لفظه، وأمّا في محلّه فالعامل هو الفعل ومحلّه النصب وهذا إذا كان حرف الجرّ مذكورا، وأمّا إذا لم يكن مذكورا كـ«غلام زيد» فمنهم من قال إن المقدّر عامل وحاز إعمال حرف الجرّ المقدّر؛ لأنه ليس نسيا منسياً فإن المضاف قائم مقامه دالّ عليه، ومنهم من قال إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسيا منسياً ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه.

(٣) قوله: **[لم يكن مثني ولا مجموعا]** إشارة إلى أن المراد بالمفرد ما يقابل المثني والمجموع.

(٤) قوله: **[لم يكن بناء الواحد فيه سالما]** أي: الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا ألف وتاء، فيخرج عنه مثل «ستون» و«ضربات»، ويدخل فيه مثل «فلك» جمعا لـ«فلك».

(٥) قوله: **[على الأصل من وجهين]** لأن المفرد أصل بالنسبة إلى المثني والمجموع والجمع المكسر ملحوق به لاختلاف صيغه كالمفردات، والمنصرف أصل بالنسبة إلى غير المنصرف.

(٦) قوله: **[أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة]** إما كان أصل الإعراب أن يكون بالحركة؛ لأنه أخفّ

وثانيهما أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات

الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الضمة والفتحة والكسرة. الرفع والنصب والجر. أي في القسمين.

الأحوال الثلاث، فالإعراب فيهما **(بالضمة رفعاً)** أي: حالة الرفع إشارة إلى وجه نصب «رفعاً».

**(والفتحة نصباً)** أي: حالة النصب **(والكسرة جراً)** أي: حالة الجر،

**فنصب قوله «رفعاً ونصباً وجرّاً»** على الظرفية بتقدير مضاف، ويحتمل تفريع على التفسير في المواضع الثلاثة.

النصب <sup>(١)</sup> على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول مثل «جاءني رجل» وهو المفرد المنصرف.

و«رأيت رجلاً» و«مررت برجلٍ»، والقسم الثاني مثل «جاءني طلبة» هو الجمع المكسر المنصرف.

و«رأيت طلبةً» و«مررت بطلبةٍ» **(جمع المؤنث السالم)** وهو ما يكون

بالألف والتاء <sup>(٢)</sup> واحترز به عن المكسر فإنه قد علم **(بالضمة) رفعاً** أي بالسالم. أي حالة الرفع. جا.

وأخصر من الحرف، ولأننا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف، ولأن الأنسب أن يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه، فإن كان الإعراب بالحرف فلعله، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون لفظياً فإن كان تقديرية فلعله.

(١) قوله: **[ويحتمل النصب الخ]** استئناف أو عطف على التفسير بحسب المعنى أي: هذا القول يحتمل

النصب على الظرفية بتقدير المضاف، ويحتمل النصب على الحالية بتأويله «مرفوعين ومنصوبين ومجرورين» أو على المصدرية بتقدير «أعربا إعراب رفع ونصب وجر».

(٢) قوله: **[ما يكون بالألف والتاء]** إشارة إلى أن المراد بجمع المؤنث السالم ما يسمّى به في الاصطلاح وهو

ما جُمع بالألف والتاء الزائدين سواء كان مفردة مذكراً أو مؤنثاً فلا يدخل فيه نحو «سنتين وأوقات وأموات وقضاة» جمع «سنة ووقت وميت وقاضٍ» فإنها ليست بجمع المؤنث السالمة اصطلاحاً، ولا يخرج منه مثل «مرفوعات» جمع «مرفوع» فإنه جمع المؤنث السالم في عرفهم، ثم الجمع أعم من أن يكون جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل كـ«عرفات» فإنه في الأصل جمع «عرفة» ثم صار علماً للجل.

**(والكسرة)** نصبا وجراً فإن النصب فيه تابع للجر<sup>(١)</sup> إجراء للفرع على  
علة لإعراب جمع المؤنث بالكسرة نصبا، أي وجه كونه فيه تابعا له.

وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر  
أي طريقة.

كما سيجيء ذكره مثل «جاءتني مسلمات» و«رأيت مسلمات» و«مررت

بمسلمات» **(غير المنصرف بالضمّة)** رفعا **(والفتحة)** نصبا وجراً، فالجرّ

فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو «جاءني أحمد» و«رأيت أحمد»  
أي وجه كونه فيه تابعا له.

و«مررت بأحمد» **(أخوك وأبوك وحموك)** بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب  
ضبط الحركة. علة لكسر الكاف.

المرأة من جانب زوجها<sup>(٢)</sup> فلا يضاف إلا إليها **(وهنوك)** والهن الشيء

المنكر الذي يُستهجن ذكره كالعورة<sup>(٣)</sup> والصفات الذميمة والأفعال  
أي يستفح. الغليظة. كالكلب. كشر الحمر.

القبيحة، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واو<sup>(٤)</sup> **(وفوك)** وهو أجوف  
تحقيق الصيغة. تحقيق الصيغة.

واويّ لأمه هاء؛ إذ أصله «فوه»<sup>(٥)</sup> **(وذو مال)** وهو لفيف مقرون بالواوين؛  
تحقيق الصيغة.

(١) قوله: **[إن النصب فيه تابع للجرّ]** تعليل لإعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة نصبا، وقوله: «إجراء الخ»

علة لجعل النصب في جمع المؤنث السالم تابعا للجرّ، ثم معنى كون النصب تابعا للجرّ أن يعرب حالة  
 النصب بما يعرب به حالة الجرّ، وقس عليه معنى كون الجرّ تابعا للنصب، والتورية كالتورية لفظا ومعنى.

(٢) قوله: **[قريب من المرأة من جانب زوجها]** كأي الزوج وأخيه، وقد يطلق على أقارب الزوجة فقوله:  
 «فلا يضاف إلا إليها» مبني على الغالب.

(٣) قوله: **[كالعورة]** أي: الغليظة أعني: السوأيتين، وقيل: هو كناية عن الفرج خاصة، والصفات الذميمة  
 كالكلب والغية والذميمة، والأفعال القبيحة كالزنا وشرب الخمر وغيرهما.

(٤) قوله: **[منقوصات واو]** فأصل أب: أبوّ كقصّ بدليل «أبوان»، وكان القياس قلب الواو ألفا كما في  
 «عصا» إلا أنهم حذفوها على غير القياس، وفس عليه البواق.

(٥) قوله: **[إذ أصله «فوه»]** على وزن «قوس» بدليل تكسيره على «أفواه» وتصغيره على «فُوّه»، فحذفت





إذ أصله «ذوو»<sup>(١)</sup>، وإنما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛  
 لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس<sup>(٢)</sup>، فأعراب هذه الأسماء الستة<sup>(٣)</sup>  
 (بالواو) رفعا (والألف) نصبا (والياء) جرّا، ولكن لا مطلقا بل حال كونها  
 مكبرة إذ مصغراتها<sup>(٤)</sup> معربة بالحركات نحو «جاءني أخيك» و«رأيت  
 أخيك» و«مررت بأخيك» وموحدة إذ المثني والمجموع منها معرب  
 بإعراب التثنية والجمع<sup>(٥)</sup>، وإنما لم يصرّح بهذين القيدَين اكتفاء بالأمثلة  
 (مضافة) لأنها إذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة أصلا فأعرابها  
 بالحركات نحو «جاءني أخ» و«رأيت أخا» و«مررت بأخ» فينبغي أن

الهاء على غير القياس وضّم الفاء لمناسبة الواو.

(١) قوله: [إذ أصله «ذوو»] فحذفت الواو الثانية وجوبا للتخفيف وضّم الذال للإتياع.

(٢) قوله: [إلا إلى أسماء الأجناس] كالعلم والمال والذهب؛ وذلك لأن الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم

الجنس وصفا فإنه لم يجسر لهم أن يقولوا «رجل مال» مثلا ففعلوه وصفا بواسطة «ذو» فقالوا «رجل ذو مال».

(٣) قوله: [لأعراب هذه الأسماء الستة] في وصف اسم الإشارة بوصف عام إشارة إلى أن المراد الأسماء

المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها، وكثيرا ما يجرى الحكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه

كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥].

(٤) قوله: [إذ مصغراتها الخ] أي: ما يصغر منها ففيه تغليب، وقوله: «أخيك» أصله: «أخيتوك» وإعلاله

ظاهرا، وقوله: «موحدة» عطف على قوله: «مكبرة».

(٥) قوله: [معرب بإعراب التثنية والجمع] أمّا المثني فنحو «جاء أخوك» و«رأيت أخوتك» و«مررت

بأخوتك»، وأمّا المجموع فإن كان جمعا مكسرا أعرب بالحركات على الأصل نحو «جاء إخوانك»

و«رأيت إخوانك» و«مررت بإخوانك»، وإن كان جمعا مصححا أعرب بالواو والياء نحو «جاء أخون»

و«رأيت أعين» و«مررت بأعين»، ولا يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

تكون مضافة ولكن **(إلى غير ياء المتكلم)** لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها<sup>(١)</sup>، ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لثلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف<sup>(٢)</sup> وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثني<sup>(٣)</sup> وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لثلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة، وإنما اختاروا أسماء ستة<sup>(٤)</sup>؛ لأن إعراب كل من المثني والمجموع ثلاثة

(١) قوله: **[فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها]** أي: فحال تلك الأسماء كباقي الأسماء التي أضيفت إلى ياء المتكلم في كون إعرابها بالحركات التقديرية عند المصنف نحو «جاء أخي» و«رأيت أخي» و«مررت بأخي»، وإنما لم يقل: «فإعرابها الخ» كما هو الظاهر بل قال: «فحالها الخ» ليشمل مذهب من يجعل المضاف إلى ياء المتكلم مبنياً كعبد القاهر الجرجاني فدلله درّ الشارح.

(٢) قوله: **[اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف]** فإنه إذا فهم القاري اشتراط كونها مكبرة وموحدة ومضافة إلى غير ياء المتكلم من الأمثلة لكونها فيها كذلك لتوهم اشتراط كونها مضافة إلى الكاف لكونها فيها كذلك، وليس كذلك.

(٣) قوله: **[لأنهم لما جعلوا إعراب المثني الخ]** جواب سؤال تقديره: أن هذه الأسماء مفردة والمفرد أصل المثني والمجموع فينبغي أن يجعل إعرابها بالحركات على الأصل فلم يجعلوا إعرابها بالحروف، وحاصل الجواب أنهم لو جعلوا إعرابها بالحركات لحصلت بين المثني والمجموع وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة لكون إعراب جميع المفردات بالحركات وإعرابها بالحروف مع أن المناسبة بين المفردات وبين المثني والمجموع مرغوب إليها لكونها أصلهما فأعرب بعض المفردات إعرابها طلباً لتلك المناسبة.

(٤) قوله: **[وإنما اختاروا أسماء ستة الخ]** جواب سؤال تقديره: أنهم لم يختاروا لطلب المناسبة أسماء ستة لا خمسة ولا سبعة، وحاصل الجواب أن هذا الإعراب للتناسب بين المفردات وبين المثني والمجموع فالرعاية من كل وجه مطلوبة فأخذوا في مقابلة كل واحد من أحوالهما اسماً فصار الأسماء ستة.

فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابتها المثني والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد<sup>(١)</sup> ولوجود أي لمناسبة هذه الأسماء.

حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد» و«دم» فإنه لم يسمع فيها من العرب أي المحذوفة الأواخر.

إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب (المثني) وما يلحق به (و) هو إشارة إلى أن «كلا» ليس للمثنى بل ملحوق به وكلا «ثان» جا.

(كلا) (٢) وكذا «كلتا» (٣) ولم يذكره لكونه فرع «كلا» (مضاف) أي: حال (إشارة إلى أن قد كونه مضافاً راجع إلى «كلا» خاصة جا.

كون «كلا» و«كلتا» مضافا (إلى مضمّر) وإنما قيد بذلك لأن «كلا» أي بقوله «مضافا».

باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثني فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعى فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف أي في «كلا» أي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.

إلى المظهر<sup>(٤)</sup> الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل لا يفتى ما فيه من لطافة بيان المناسبة.

- (١) قوله: [في كون معانيها منبئة عن تعدد] أي: لا ألفاظها وإلا لكانت ملحقة بالمثني، وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد لأن كل واحد منها يدل على معنى وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر كالأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الابن والحم عن المرأة والقم والهين عن صاحبيهما وذو أعني الصباحب عما يصاحبه، بخلاف «غد» فإن معناه غير منبئ عن التعدد وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب؛ إذ أصله «غلو» حذف الواو بلا عوض.
- (٢) قوله: [هو (كلا)] فإنه ليس بمثنى؛ إذ لم يثبت «كل» في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمُ الْبَشَرِثَيْنِ أُنْتِ أَكْثَرُ﴾ [الكهف: ٣٣]، وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال الإضافة إلى المظهر.
- (٣) قوله: [وكذا «كلتا»] على وزن «فِعْلًا» والألف للتأنيث، وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن التاء لم تتمحض للتأنيث فإنها بدل من اللام لوقوعها موقع اللام، ولهذا لم يفتح ما قبلها مع أن التاء يجب انفتاح ما قبلها، كما في تاء «أخت» و«بنت» فإنها لا تنقلب هاء في الوقف لكونها بدلا من الواو غير متمحضة للتأنيث.
- (٤) قوله: [إذا أضيف إلى المظهر الخ] ويجب أن يكون ما أضيف إليه معرفة؛ لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد

وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن  
استدراك لدفع توهم كون الحركات لفظية.

آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> نحو «جاءني كلا الرجلين» و«رأيت  
علة لتقدير الإعراب.

كلا الرجلين» و«مرت بكلا الرجلين»، وإذا أضيف إلى المضممر الذي  
لا يخفى ما فيه أيضا من اللفظة. جأ

هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي  
أي معنى كلا.

الفرع نحو «جاءني كلاهما» و«رأيت كليهما» و«مرت بكليهما»، فلذلك  
أي لكون إعراب «كلا» بالحروف عند إضافته إلى المضممر خاصة. جأ

قيد<sup>(٢)</sup> كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضممر (واثنان) وكذا  
أي إعراب «كلا».

«الثنان» و«لثنان»، فإن هذه الألفاظ<sup>(٣)</sup> وإن كانت مفردة<sup>(٤)</sup> لكن صورتها  
تعملل لإعراب هذه الأسماء بالحروف وإحقاقها بالمضي.

صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها (بالألف) رفعا (والياء)  
أي في حالة الرفع. أي بالتثنية.

المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء (جمع المذكر السالم) والمراد  
أي بالتثنية.

به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون، فيدخل فيه نحو  
جمع. بيان جمع سمي بجمع المذكر السالم اصطلاحا. أي في الجمع.

«سنتين» و«أرضين» مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون<sup>(٥)</sup>  
جمع سنة. جمع أرض.

بالتأكيد المعنوي إلا المعارف، وإنما كان المظهر أصلا بالنسبة إلى المضممر لعدم احتياجه إلى مرجع.

(١) قوله: [تسقط بالتقاء الساكنين] أي: تسقط في اللفظ دون الخط والكتابة، وعن بعضهم أنه في الخط يكون  
بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا، وفي لغة كنانة يعرب إعراب المثني مطلقا سواء أضيف إلى مضممر أو مظهر.

(٢) قوله: [فلذلك قيد الخ] أي: لكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى مضممر قيد الخ.

(٣) قوله: [فإن هذه الألفاظ] أي: كلا وكلتا واثنان واثنان واثنان.

(٤) قوله: [وإن كانت مفردة] إذ لم يثبت «كل» حتى يكون «كلا» مشاه فكان مفردا، وقس عليه البواقي.

(٥) قوله: [لكن يجمع بالواو والنون] وضابطة هذا الباب أن كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض عنه تاء

التأنيث يجمع جمع المذكر السالم كما في «سنتين» فإنه جمع سنة أصله «سنو»، وكذا القول في نظائرها

نحو عضة وعضون، وعزة وعزون، وثبة وثيون، وقلة وقلون، في التنزيل العزيز: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾





(و) ما ألحق به وهو **«أولو»** جمع **«ذو»** لا عن لفظه <sup>(١)</sup> **«وعشرون»** إشارة إلى أن «أولو» ليس بجمع المذكر السالم وكذا عشرون وأخواتها.

**«وأخواتها»** أي: نظائرها السبع <sup>(٢)</sup> وهي ثلاثون إلى تسعين، وليس أي النظائر السبع.

**«عشرون»** جمع عشرة ولا **«ثلاثون»** جمع ثلاثة، وإلا لصح إطلاق <sup>(٣)</sup>

عشرين على ثلاثين؛ لأنه ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة؛ لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي، وأيضا هذه علة لزوم صحة الإطلاق المذكور.

أي التسعة. علة لزوم الصحة المذكورة. وهي أربعون إلى تسعين.

الألفاظ <sup>(٤)</sup> تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع **«بالواو»** رفعا أي في حالة الرفع.

**«والياء»** المكسور ما قبلها نصبا وجرا، وإنما جعل إعراب المشي مع أي في حالتي النصب والجر. لمتعليل لجعل إعراب المشي والمجموع بالحروف.

ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالجروف؛ لأنهما فرعان للواحد <sup>(٥)</sup> وفي متعلق به جعل.

[الحمر: ٩١] و«عَنِ الشِّمَالِ عَزِيزِينَ» [المعارج: ٣٧].

(١) قوله: **«لا عن لفظه»** فلا يكون جمعا سالما لأنه يجب أن يكون مفردة عن لفظه، وعلى هذا ينبغي أن يذكر «أولات» مع جمع المؤنث السالم ملحقه به؛ لأنها جمع «ذات» لا عن لفظها، وأما «ذوو» فهو جمع سالم ولذا لم يعد من ملحقاته، وإنما يكتب «أولو» الواو بعد الهمزة حملا على «أولي»، وأما كتابتها فيه فلعل يلزم الالتباس به إلى «الحارة».

(٢) قوله: **«أي: نظائرها السبع»** إشارة إلى أن المراد بالأخت المثل والنظر بطريق الاستعارة المصروفة.

(٣) قوله: **«وإلا لصح إطلاق الخ»** فإن الجمع يجب أن يصح إطلاقه على ثلاثة أفراد مفردة، فلو كان «عشرون» جمع «عشرة» وثلاثة أفرادها هي ثلاثون وجب أن يصح إطلاق عشرين على ثلاثين، وهو باطل.

(٤) قوله: **«وأيضا هذه الألفاظ الخ»** أي: الأعداد المذكورة الخ وهذا دليل ثان لنفي كونها جمعا، حاصله أن المجموع من حيث إنه مجموع مع قطع النظر عن القرائن لا يدل على عدد معين بخلاف هذه الأعداد فإن التعيين معلوم منها عند الإطلاق بلا قرينة، وعلى هذا لا يرد أن الجمع في مثل «رجال ثلاثة» يدل على عدد معين.

(٥) قوله: **«لأنهما فرعان للواحد»** هذا الدليل مخصوص بالمشي والمجموع ويثبت كون إعراب الملحقات





آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع<sup>(١)</sup>، فناسب أن

يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه كما أنهما  
أي التثنية والجمع. أي الحرف الصالح للإعراب. أي إعراب المثني والجمع. أي إعراب الواحد.

فرعان له، لأن الإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركة، ولما جعل  
أي للواحد. تحقيق لتوزيع الحروف الإعرابية على المثني والجمع وبين لوجه حمل النسب فيهما على الحرفين.

إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلاثة وإعرابهما ستة ثلاثة  
أي إعراب المثني والجمع.

للمثني وثلاثة للمجموع، فلو جعل<sup>(٢)</sup> إعراب كل واحد منهما بتلك

الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خصّ المثني بها<sup>(٣)</sup> بقي المجموع بلا  
أي بتلك الحروف الثلاثة.

إعراب ولو خصّ المجموع بها بقي المثني بلا إعراب فوزعت عليهما  
له من التوزيع بمعنى التقسيم.

بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثني<sup>(٤)</sup>؛ لأنه الضمير المرفوع للتثنية في  
تصوير للتوزيع. تعليل للجعل المذكور.

الفعل نحو «يضربان» و«ضربا»، والواو علامة الرفع في المجموع؛ لأنه  
عطف على الألف.

الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو «يضربون» و«ضربوا»، وجعلوا  
تعليل لجعل الواو علامة الرفع في المجموع.

إعرابهما بالياء حال الجرّ على الأصل<sup>(٥)</sup>، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل  
أي المثني والجمع. أي بين التثنية والجمع.

بهما بالحروف بالمقايسة، ولذا قال العصام: الأولى ترك قوله: «مع ملحقاته».

(١) قوله: [وهو علامة التثنية والجمع] أي: حرف من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل

الملحقات، ويجوز أن يحمل الكلام على حذف المعطوف أي: علامة التثنية والجمع وما على صورتها.

(٢) قوله: [فلو جعل الخ] جواب «لما»، وفي بعض النسخ: «فلو جعلوا».

(٣) قوله: [ولو خصّ المثني بها] أي: ولو امتاز المثني بتلك الحروف الخ، فالباء داخلة على المقصور،

وكذا قوله: «ولو خصّ المجموع الخ»، وقوله: «وزعت» من التوزيع بمعنى التقسيم.

(٤) قوله: [بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثني] كما أنها علامة التثنية، والشيء الواحد يجوز أن يكون

علامة لشيئين.

(٥) قوله: [وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرّ على الأصل] لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي



الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية<sup>(١)</sup> وكسروه في الجمع لثقل

الكسرة وقلة المجموع، وحملوا النصب على الجر<sup>(٢)</sup> لا على الرفع

لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام<sup>(٣)</sup>، ولما فرغ من

تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة<sup>(٤)</sup> شرع

في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه

إليهما فيما سبق<sup>(٥)</sup> ولما كان التقديري<sup>(٦)</sup> أقل أشار إليه أولاً ثم بين أن

الأصل فأعرابهما في حالة الجر بالياء يكون على الأصل، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس والفرق

في المعقول، فالمناسب أن يكون قوله: «وفرقوا» من الفرق.

(١) قوله: [وكثرة التثنية] أي: بالنسبة إلى ما جمع بالواو والنون؛ وذلك لأن تحقق هذا الجمع مشروط بثلاثة شروط وهي أن يكون علماً لمذكر يعقل أو صفة له والتثنية يتحقق بلا شرط وما كان أقل شرطاً كان أكثر أفراداً.

(٢) قوله: [وحملوا النصب على الجر] أي: جعلوا الحرف الذي هو علامة الجر علامة النصب وهو الياء، وقوله: «لا على الرفع» بأن لم يجعلوا الحرف الذي هو علامة الرفع علامة النصب وهو الألف في المثني والواو في المجموع.

(٣) قوله: [فضلة في الكلام] أي: علامة فضلة بتقدير المضاف فيصح الحمل.

(٤) قوله: [وبيان مواضعهما المختلفة] وهي ستة ثلاثة للإعراب بالحركة وهي المفرد المنصرف مع جمع المكسر المنصرف وجمع المؤنث السالم وغير المنصرف، وثلاثة للإعراب بالحرف وهي الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم فتذكر.

(٥) قوله: [فيما سبق] في حكم المعرب حيث قال: «لفظاً أو تقديرًا»، وغرض الشارح من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: «التقدير» وقوله: «اللفظي» للعهد الخارجي، وعلى هذا يكون قول المصنف: «التقدير الخ» بياناً لمحل القسمين أو تصريحاً بما علم ضمناً.

(٦) قوله: [ولما كان التقديري الخ] إشارة إلى وجه تقديم الإعراب التقديري على اللفظي، وهو أن

اللفظي ما عداه فقال **(التقدير)** أي: تقدير الإعراب <sup>(١)</sup> **(ليما)** أي: في الاسم المعرب الذي <sup>(٢)</sup> **(تعذر)** الإعراب فيه <sup>(٣)</sup> أي: امتنع ظهوره في لفظه <sup>(٤)</sup> وذلك إذا لم يكن الحرف <sup>(٥)</sup> الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرائية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كـ«العصا» بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين <sup>(٦)</sup> **(كـ«عصا»)** بالتونين فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة **(و)** كما في الاسم المعرب بالحركة <sup>(٧)</sup> أي صورتها في الوجود والحذف فاللام فيه للعهد الخارجي.

التقديري أقل أفراداً وأسهل ضبطاً بالنسبة إلى اللفظي، وإلا فالمناسب تقديم اللفظي لأصالته.

(١) قوله: **[أي: تقدير الإعراب]** إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي أو قائمة مقام المضاف إليه.

(٢) قوله: **[أي: في الاسم المعرب الذي]** إشارة إلى أن «ما» موصولة وليست بمصدورية كما قاله الهندي لأنه يحتاج إلى جعل «في» بمعنى اللام أو إلى تقدير الوقت.

(٣) قوله: **[الإعراب فيه]** إشارة إلى أن فاعل «تعذر» ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: «التقدير» مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محذوف أعني: «فيه».

(٤) قوله: **[أي: امتنع ظهوره في لفظه]** إشارة إلى أن التعذر بمعنى الامتناع فإنه قد يجيء بمعنى التمسك، وإلى أن المراد بتعذر الإعراب امتناع ظهوره في اللفظ، فلا يرد أنه إذا تعذر نفس الإعراب فكيف يمكن تقديره.

(٥) قوله: **[وذلك إذا لم يكن الحرف الخ]** أي: تقدير الإعراب للتعذر إذا لم يكن الخ، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يتعذر فيه ظهور الإعراب في اللفظ.

(٦) قوله: **[أو محذوفة بالتقاء الساكنين]** لأن المحذوف لعل في حكم الثابت ولذا لم يجر الإعراب على صاد «عصا»، وقوله: «في الصورتين» أي: في صورتها في الوجود والحذف، فاللام فيه للعهد الخارجي.

(٧) قوله: **[في الاسم المعرب بالحركة الخ]** عرج به المثني والجمع السالم لأنهما معربان بالحرف، وإنما لم يقل: «في الاسم المفرد» مع أنه أعصر؛ ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والتحقيق



المضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) فإنه لما اشتغل ما قبل ياء

المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة

متعلق بـ «اشتغل».

له بين الياء والكسرة.

أخرى<sup>(١)</sup> بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة، فما ذهب إليه بعض<sup>(٢)</sup> من أن

أي على ما قبل الياء.

مبتدأ.

أي الكسرة.

إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجرّ لفظي غير مرضي<sup>(٣)</sup> (مطلقاً) أي: في

غير أن.

أي غلامي.

الأحوال الثلاث<sup>(٤)</sup> يعني: كون الإعراب تقديرية في هذين النوعين<sup>(٥)</sup> من

أي في باب «عصا» وباب «غلامي».

الاسم المعرب إنما هو في جميع الأحوال .....

أن لا يخصص «نحو غلامي» بالمضاف إلى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما اشتغل حرف إعرابه  
بغير إعرابه فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجرّ.

(١) قوله: [امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى] للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركتين  
مختلفتين وهو محال، وكسرة ما قبل ياء المتكلم للمناسبة مغايرة لكسرة الإعراب.

(٢) قوله: [لما ذهب إليه بعض الخ] أي: إذا كان ما قبل ياء المتكلم مشغولاً بالكسرة قبل دخول العامل  
فما ذهب إليه البعض غير مرضي.

(٣) قوله: [غير مرضي] لأن الكسرة المناسبة متقدمة على كسرة الإعراب بمراتب لتقدمها على العامل  
المتقدم على المعنى المقضي المتقدم على الإعراب فلا يجوز أن تكون هي إياه، لا يقال: إن هذه  
الكسرة للإعراب ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب اكتفاء بها عنها؛ لأننا نقول: إن هذه الكسرة  
موجودة قبل التركيب مع العامل المقضي للإعراب.

(٤) قوله: [أي: في الأحوال الثلاث] قوله: «مطلقاً» حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم  
من الكلام وهو «بقدر»، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية لأنه بيان لحاصل المعنى، على أن الحال في  
معنى الظرف ألا ترى أن معنى «جاء زيد راكباً» أنه جاء في وقت ركوبه أو في حال ركوبه.

(٥) قوله: [يعني: كون الإعراب تقديرية في هذين النوعين الخ] إشارة إلى أن قوله: «مطلقاً» قيد لـ «عصا»  
و«غلامي» معا وإن كان فائدة التعميم مختصة بـ «غلامي»؛ فإن فائدته الردّ على من قال: إن مثل  
«غلامي» معرب لفظاً في حالة الجرّ.

غير مختصّ ببعضها<sup>(١)</sup> (أو استقل) عطف على قوله «تعذر» أي: تقدير الإعراب فيما تعذر أو في الاسم الذي استقل ظهور الإعراب في لفظه<sup>(٢)</sup>، وذلك إذا كان محلّ الإعراب<sup>(٣)</sup> قابلاً للحركة الإعرائية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها<sup>(٤)</sup> سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كـ«قاض»<sup>(٥)</sup>) أو غير محذوفة كـ«القاضي» (رفعا وجراً) أي: في حالتي الرفع والجر<sup>(٥)</sup> لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو «مسلميّ») عطف على قوله «كقاض»<sup>(٦)</sup>.....

- (١) قوله: [غير مختصّ ببعضها] ففي تعميم المصنف بقوله: «مطلقاً» ردّ على من يخصّص كون الإعراب في مثل «غلامي» تقديرًا بغير حالة الجرّ.
- (٢) قوله: [استقل ظهور الإعراب في لفظه] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «امتنع ظهوره في لفظه».
- (٣) قوله: [وذلك إذا كان محلّ الإعراب الخ] أي: تقدير الإعراب للاستثقال الخ، وغرضه من هذا الكلام بيان الموضع الذي يستقل فيه ظهور الإعراب في اللفظ.
- (٤) قوله: [آخره ياء مكسور ما قبلها] ولم يكن مضافاً إلى ياء المتكلم؛ إذ نحو «قاضيّ» من قسم المتعذر لا المستقل.
- (٥) قوله: [أي: في حالتي الرفع والجرّ] إشارة إلى أن قوله: «رفعا وجراً» ظرف للاستثقال لا حال كما جرّزه الهندي، وقوله: «لا في حالة النصب» إشارة إلى أن قوله: «رفعا وجراً» احتراز عن حالة النصب فإن الفتحة لا تستثقل في «قاض» في حالة النصب؛ لأنها أخف الحركات.
- (٦) قوله: [عطف على قوله: «كقاض»] أي: مرفوع معطوف على الجارّ والمجرور لا على المجرور وحده وإلا فيكون التقدير: «وكنحو مسلميّ» وهذا مستدرك في الظاهر.



يعني تقدير الإعراب للاستقلال<sup>(١)</sup> قد يكون في الإعراب بالحركة وقد

هذه العناية ليان نكتة المحي به «نحو» مع جواز العطف بـ «نحو».

يكون في الإعراب بالحرف نحو «مسلمي»، بخلاف تقدير الإعراب

للتعذر فإنه مختص بالإعراب بالحركة **(رفعا)** يعني: تقدير الإعراب في

أي تقدير الإعراب للتعذر. العناية ليان الحصر المفهوم بالاكفاء بـ «رفعا» في معرض بيان الأحوال.

نحو «مسلمي» إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر<sup>(٢)</sup> نحو

«جاءني مسلمي»، فإن أصله «مسلموي» بسقوط النون بالإضافة فاجتمع

إثبات لكون إعرابه تقديرًا رفعا ولفظيا نصبا وجرًا.

الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء<sup>(٣)</sup> وأدغمت الياء في

وهو الواو.

الياء وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ

فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرًا<sup>(٤)</sup> بخلاف حالتي النصب والجر فإن

الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فإن الياء المدغمة أيضاً ياء، وقد

يكون الإعراب بالحروف تقديرًا في الأحوال الثلاث.....  
الرفع والنصب والجر.

(١) قوله: [يعني تقدير الإعراب للاستقلال الخ] يريد الشارح أن المصنف أراد التنبيه على أن تقدير الإعراب للاستقلال نوعان بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه نوع واحد.

(٢) قوله: [دون النصب والجر] فإنهما على حالهما تقول: «رأيت مسلمي» و«مررت بمسلمي» فيكون الإعراب في الرفع تقديرًا وفي النصب والجر لفظيًا.

(٣) قوله: [فانقلبت الواو ياء] إنما انقلبت الواو ياء دون الياء واو؛ لأن الغرض من الإعلال والإدغام هو التخفيف في الكلام وهو في انقلاب الأثقل إلى الأخف دون عكسه.

(٤) قوله: [فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرًا] وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو وقد زالت عن التلطف، ولا يجوز أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الرفع كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة في الدلالة على النصب؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لفظيًا وتقديرًا، بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديرًا.

في مثل<sup>(١)</sup> «جاءني أبو القوم» و«رأيت أبا القوم» و«مررت بأبي القوم»، فإنه  
 وإنما تركه المصنف لكون التقدير فيه لمعارض التقاء الساكنين.  
 لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب  
 لفظاً بل صار تقديرية<sup>(٢)</sup> (واللفظي) أي: الإعراب المتلفظ به (فيما عداه)  
 الإعراب. كشف للإعراب اللفظي.  
 يعني: فيما عدا ما ذكر<sup>(٣)</sup> مما تعذر فيه الإعراب أو استقل، ولما ذكر في  
 تفصيل المعرب<sup>(٤)</sup> المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف أقل  
 من المنصرف<sup>(٥)</sup> وبمعرفة يعرف المنصرف<sup>(٦)</sup> على قياس الإعراب  
 التقديري واللفظي<sup>(٧)</sup> عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال .....

- (١) قوله: [في مثل الخ] أي: فيما كان إعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكناً بعده، وإنما لم يذكره المصنف لأن  
 التقدير فيه باعتبار عارض، وكأنّ الياء في مثل «غلامي» و«مسلمي» لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة.  
 (٢) قوله: [بل صار تقديرية] إذ المراد بالإعراب اللفظي ما يتلفظ به وبالتقديري ما يخلفه.  
 (٣) قوله: [يعني: فيما عدا ما ذكر الخ] جواب عما يقال: إن ضمير «عداه» راجع إلى شيئين: ما تعذر فيه  
 الإعراب وما استقل الإعراب فيه، فالمناسب أن يقال: «فيما عداهما»، وحاصل الجواب أن أفراد  
 الضمير باعتبار «ما ذكر» للاختصار، وهذا شائع في كلامهم.  
 (٤) قوله: [ولما ذكر في تفصيل المعرب الخ] غرضه من هذا الكلام بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما  
 قبله وبيان نكتة ذكر غير المنصرف وترك ضده.  
 (٥) قوله: [وكان غير المنصرف أقل من المنصرف] أي: أقل أفراداً منه؛ وذلك لما عرفت أنه كلما كان  
 الشيء أكثر شروطاً كان أقل أفراداً وغير المنصرف مشروط بوجود العلتين أو الواحدة القائمة مقامهما فيه.  
 (٦) قوله: [وبمعرفة يعرف المنصرف] لأن المعرب عند المصنف ينحصر في المنصرف وغير المنصرف، فإذا  
 علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان الخ علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك.  
 (٧) قوله: [على قياس الإعراب التقديري واللفظي] أي: كما أن الإعراب التقديري أقل من اللفظي  
 وبمعرفة محال الأول يعرف محال الثاني كذلك غير المنصرف والمنصرف.

(غير المنصرف ما) أي: اسم معرب<sup>(١)</sup> (فيه علتان) تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه<sup>(٢)</sup> أثرا سيجيء ذكره<sup>(٣)</sup> (من) علل (تسع أو) علة (واحدة منها) أي: من تلك التسع (تقوم) هذه العلة الواحدة (مقامهما) أي: مقام هاتين علتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما<sup>(٤)</sup> (وهي) أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين<sup>(٥)</sup> من الأمور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع شعر (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ÷ وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدول في عطف هاتين علتين من الواو إلى «ثم» لمجرد المحافظة<sup>(٦)</sup> على الوزن (والنون زائدة من قبلها ألف ÷ ووزن فعل

- (١) قوله: [أي: اسم معرب] إشارة إلى أن «ما» موصوفة لا موصولة؛ وذلك لأن حق الخبر أن يكون نكرة، وفيه دفع النقض بـ «ضربت» و«حضر» فإن الأول فعل والثاني مبني.
- (٢) قوله: [واستجماع شرائطهما فيه] إشارة إلى أنه لا يطل التعريف بنحو «نوح» و«هند» منصرفين؛ فإنه لم يستجمع فيهما الشرط الثاني للعجمة والمؤث المعنوي وهو تحرك الأوسط، ولا بـ «ضاربة» صفة.
- (٣) قوله: [أثرا سيجيء ذكره] وهذا الأثر هو منع الكسرة والتنوين عنه، وقوله: «علل» إشارة إلى الموصوف المحذوف، وكذا قوله: «علة»، وقوله: «أي: من تلك التسع» إشارة إلى مرجع الضمير، وكذا قوله: «هذه العلة الواحدة» وقوله: «أي: مقام هاتين علتين».
- (٤) قوله: [بأن تؤثر وحدها تأثيرهما] تصوير لقيام العلة الواحدة مقام علتين.
- (٥) قوله: [أي: العلل التسع مجموع ما في إلخ] إشارة إلى أن العطف مقدم على الحكم في البيتين كقولك: «البيت سقف وجدران»، وقوله: «من الأمور التسعة» بيان لـ «ما»، وأوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ÷ ثنتان منها فما للصرف تصويب، وهذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي.
- (٦) قوله: [لمجرد المحافظة إلخ] فجردت عن معنى التراخي وأريد به مجرد المشاركة؛ لأن كون الجمع

**وهذا القول تقريب** فقوله «زائدة» منصوب على أنه حال إذ المعنى<sup>(١)</sup>:

وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة، وقوله «ألف» فاعل الظرف<sup>(٢)</sup> أعني: «من قبلها»، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم، ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف<sup>(٣)</sup> مع أنها أيضاً زائدة ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين، ولو جعل الألف فاعلاً<sup>(٤)</sup> لقوله «زائدة» والظرف متعلقاً بالزيادة وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعاً، وهذا كما إذا

جواب «لو» مبني للمفعول. أي هذا التوجيه.

قلت «جاءني زيد راكباً» .....

علة ليس متأخراً عن كون ما سبق علة، وكذا الحال في التركيب.

(١) قوله: **[إذ المعنى: إلخ]** غرضه من بيان المعنى بيان فاعلية النون حتى يصح وقوعها ذا حال فثبت بهذا

المعنى كون النون فاعلاً معني، وإنما قدّر «تمنع» بقرينة أن الكلام في موانع الصرف.

(٢) قوله: **[وقوله «ألف» فاعل الظرف إلخ]** أي: فاعل ما تعلق به الظرف، وإنما صحّ جعله فاعلاً عن

الظرف المستقرّ لاعتماده على ذي الحال أي: النون ثابتة من قبلها ألف.

(٣) قوله: **[لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف]** لأن قوله: «من قبلها ألف» كلام مستقل لا تعلق له بما

قبله حتى يشاركه في قيد الزيادة، فيكون حاصل المعنى: أنه يمنع النون الصرف حال كونها زائدة ومنع صرفها مشروط بكون الألف حاصلة قبل النون، فلم يفهم زيادة الألف، نعم! لو قدّر المتعلق هنا خاصاً من جنس قوله: «زائدة» أي: مزيدة من قبلها ألف فهم زيادة الألف أيضاً وإن كان الشائع المتبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامة.

(٤) قوله: **[ولو جعل الألف فاعلاً إلخ]** وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون تمنع الصرف حال

كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في وصف الزيادة مع تقدم الألف على النون في وصف الزيادة، ولا يخفى ما فيه من التكلف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضاً منه.

من قبله أخوه»<sup>(١)</sup> فإنه يدلّ على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدّم أخيه عليه في هذا الوصف، وقوله: «وهذا القول تقريب» يعني: أن ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القول بأن كلّ واحد من الأمور التسعة علّة قول تقريبي<sup>(٢)</sup> لا تحقيقي؛ إذ العلّة في الحقيقة اثنان منها لا واحد، أو القول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأنّ في عددها خلافا فقال بعضهم إنها تسع، وقال بعضهم إنها اثنان<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم إنها إحدى عشرة<sup>(٤)</sup>، ولكنّ القول بأنها تسع

(١) قوله: [جاءني زيد راكبا من قبله أخوه] فـ«أخوه» فاعل «راكبا» والظرف أعني «من قبله» متعلّق بهـ«راكبا» والمعنى: جاء زيد حال كونه راكبا أخوه من قبل ركوبه، إلّا أنّ القبليّة هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية.  
(٢) قوله: [قول تقريبي] أي: ظاهريّ تسامحيّ، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: «تقريب» كما في قولهم: «عرض مفارق» أي: عرضيّ مفارق.

(٣) قوله: [وقال بعضهم إنها اثنان] وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما، وأحد الاثنين: الحكاية أي: النقل من الفعل إلى الاسم، وهو في وزن الفعل مع الوصف كـ«أعلم» أو مع العلميّة كـ«يشكر» علماً، والثاني: التركيب وهو في البواقي كتركيب التائيت بالتاء ظاهرة أو مقدّرة أو بالألف، وتركيب العدل في «عمر»؛ فإنه بمنزلة علمين تقديرأ؛ لأنّ الواضع قصد التسمية بهـ«عمر» فعدل إلى «عمر» خوف اللبس، وفي «ثلاث» فإنه بمنزلة «ثلاثة ثلاثة»، وتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين، وتركيب الاسمين في «بعلبك»؛ وتركيب الألف والنون مع العلميّة كـ«عثمان» أو مع الوصفية كـ«سكران»، وتركيب العجمة مع العلميّة كـ«إبراهيم»، وآثار التكلف فيه ظاهرة.

(٤) قوله: [إنها إحدى عشرة] التسع هي المذكورة، والعاشر: مراعاة الأصل في مثل «أحمر» علماً إذا نكر، والحادية عشرة: شبه الألف المقصورة، وهي كلّ ألف ليست للتائيت زهدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علماً سواء كانت للإلحاق كـ«أرطى» وهو شجر يدبغ به الحلود، فإن ألفه ليست للتائيت بدليل قبوله





تقريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **(مثل عمر)** مثال للعدل **(وأحمر)** مثال للوصف **(وطلحة)** مثال للتأنيث **(وزينب)** مثال للمعرفة وفي إيراد «زينب» مثالا للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمي التأنيث<sup>(١)</sup> اللفظي والمعنوي **(وإبراهيم)** مثال للعجمة **(ومساجد)** مثال للجمع **(ومعد يكرّب)** مثال للتركيب<sup>(٢)</sup> **(وعمران)** مثال للألف والنون **(وأحمد)** مثال لوزن الفعل **(وحكمه)** أي: حكمٌ غير المنصرف<sup>(٣)</sup> والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين أو علة واحدة منها تقوم مقامهما **(أن لا**

تاء كقولهم: «أرطاة» بل للإلحاق بـ«جعفر»، أو لا كـ«قبحرى»؛ إذ ليس في الأصول سنداسي حتى يلحق به، فنبعا من الصرف للعلمية وشبه الألف المقصورة، وهذا البعض هو صاحب الباب ومن تبعه.

(١) قوله: [إشارة إلى قسمي التأنيث إلخ] أي: إشارة إلى أن القسمين من اللفظي والمعنوي معتبران في باب منع الصرف وإن كانا مع التذكير الحقيقي، بخلاف باب الفعل فإنهما غير معتبرين فيه معه فلا يقال: «جاءت طلحة».

(٢) قوله: [مثال للتركيب] وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام، والراء فيه مكسورة أو مفتوحة والأول مشهور، وروي السكون أيضا.

(٣) قوله: [أي: حكمٌ غير المنصرف] إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «والأثر إلخ» عطف تفسيرا للحكم، وقوله: «من حيث اشتماله إلخ» إشارة إلى أن إضافة الحكم إلى غير المنصرف إنما هي باعتبار اشتماله على علة الحكم وإلا فحقّ الحكم أن يضاف إلى العلة لا إلى ما فيه العلة، وإشارة إلى أن الحكم والحمل مفقّد بقيد الحيثية، وتوضيحه أن لغير المنصرف أحكاما كثيرة لكن كلّ حكم من جهة فمن حيث إنه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع إلى غير ذلك فنّبه على أن هذا الحكم من حيث إنه مشتمل على علتين.

**كسرة** فيه **(ولا تنوين)** وذلك لأن لكلّ علّة فرعيّة، فإذا وقع في الاسم علّتان<sup>(١)</sup> حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل<sup>(٢)</sup> من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم إحداهما: افتقاره إلى الفاعل وأخرهما: اشتقاقه من المصدر فمنع منه الإعراب المختصّ بالاسم وهو الجرّ والتنوين الذي هو علامة التمكن<sup>(٣)</sup> وإنما قلنا إنّ لكلّ علّة فرعيّة؛ لأنّ العدل فرع المعدول عنه<sup>(٤)</sup> والوصف فرع الموصوف<sup>(٥)</sup> والتأنيث فرع التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة<sup>(٦)</sup> والتعريف فرع التكرير لأنك تقول رجل ثم تقول

(١) قوله: **[إذا وقع في الاسم علّتان]** أو واحدة تقوم مقامهما، ففيه اكتفاء، أو المراد علّتان حقيقة أو حكماً فلا اكتفاء.

(٢) قوله: **[فيشبه الفعل]** اعلم أنّ أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل العمل والبناء فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه يبنى ويعطى عمله كما في أسماء الأفعال، وإذا شابه في تركيب الحروف الأصليّة وفي جزء معناه يعطى عمله ولا يبنى كما في اسم الفاعل، وإذا شابه بوجه بعيد ككونه فرعاً لا يبنى ولا يعطى عمله بل ينزع عنه علامة الإعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو يترعان معاً كما فيما نحن فيه.

(٣) قوله: **[والتنوين الذي هو علامة التمكن]** عطف على الإعراب لا على الجرّ، أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكناً في الإعراب، وفيه إشارة إلى أنّ التنوين الممتنع دخوله على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين وإلاّ لاكتفض به «عرفات» فإنه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة.

(٤) قوله: **[فرع المعدول عنه]** لأن الأصل بقاء الاسم على حاله، ففرعيّة العدل بمعنى كونه بخلاف الأصل أي: الراجع المطابق للقياس.

(٥) قوله: **[والوصف فرع الموصوف]** لأنه يتوقّف معناه على ما يقوم به، ففرعيّة الوصف بمعنى التوقّف على الغير.

(٦) قوله: **[ثم تقول قائمة]** فهو فرع له في اللفظ، وإذا غلب المذكر على المؤنث كما قال الله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوْمٌ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] كان فرعاً له في المعنى أي: مرجوحاً بالنسبة إليه.

الرجل<sup>(١)</sup> والعجمة في كلام العرب فرع العربية<sup>(٢)</sup>؛ إذ الأصل في كلّ كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الأفراد، والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم؛ لأن الأصل في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي (ويجوز) أي: لا يمتنع<sup>(٣)</sup> سواء كان ضرورياً أو غير ضروري (صرفه) أي: جعله في حكم المنصرف<sup>(٤)</sup> بإدخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفاً حقيقة فإن غير

(١) قوله: [لم تقول الرجل] يعني: أن التعريف طار على التكثير غالباً فهو أيضاً فرع له في اللفظ.

(٢) قوله: [فرع العربية] إذ النحو عربي فالعجم في العربي دخيل والدخيل فرع الأصل.

(٣) قوله: [أي: لا يمتنع] اعلم أن الجواز بمعنى الإمكان والإمكان إما خاصّ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عامّ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين فإن سلب الضرورة عن جانب الوجود فحائب العدم يكون مطلقاً أي: سواء كان العدم ضرورياً أو لا فهذا هو الإمكان العامّ السالب، وإن سلب الضرورة عن جانب العدم فحائب الوجود يكون مطلقاً أي: سواء كان الوجود ضرورياً أو لا فهذا هو الإمكان العامّ الموجب، وإذا عرفت هذا فاعلم أن «يجوز» ههنا بمعنى «يمكن» ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاصّ؛ لأن الصرف ضروريّ عند الضرورة، ولا يجوز أيضاً أن يراد به الإمكان العامّ السالب لما ذكر، فيراد به الإمكان العامّ الموجب فالمعنى: أنه لا ضرورة في عدم الصرف فوجود الصرف يكون مطلقاً أي: سواء كان ضرورياً كما في الضرورة أو لا كما في التناسب، وإلى هذا أشار الشارح بقوله «أي: لا يمتنع إلخ»، وبخلاصة الكلام أن غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمصداً أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب أن الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو مساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجباً كما في حالة الضرورة أو جائزاً كما في حالة التناسب. "العقد النامي".

(٤) قوله: [أي: جعله في حكم المنصرف] الغرض من هذا التوجيه دفع ما عسى أن يقال: إن المصداً ذكر

المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما ويأدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف<sup>(١)</sup> وهنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في «صرفه» راجع إلى «حكمه» **(للضرورة)** أي: لضرورة وزن الشعر<sup>(٢)</sup> أو رعاية القافية<sup>(٣)</sup> فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار<sup>(٤)</sup> يُخرجه عن الوزن، أو انزحاف يُخرجه عن السلاسة<sup>(٥)</sup>، أمّا الأوّل فكقوله شعر:

أولاً أن غير المنصرف ما فيه علتان إلخ ولم يقل ما لا يدخله الكسرة والتنوين لم قال: ويجوز صرفه إلخ فبين كلاميه تباين، وحاصل الدفع أن قوله: «صرفه» مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره.

(١) قوله: **[وقيل: المراد بالصرف]** توجيه ثان لدفع ما مرّ من التناقض بين كلاميه.

(٢) قوله: **[أي: لضرورة وزن الشعر]** يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر ولا يجوز في الشعر إضافة الضرورة إلى الوزن لامية، والوزن عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذّة مخصوصة ذوقية، والشعر كلام موزون مقفّى قصداً.

(٣) قوله: **[أو رعاية القافية]** عطف على الوزن أي: أو لتحصيل توافق القافية وتجانسها فإن رعايته واجبة، والقافية: من المتحرّك قبل الساكتين مع ما بينهما من المتحرّكات إلى انتهاء البيت، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر فلذا قيل مراعاة الفواصل في الآي تحري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر.

(٤) قوله: **[يقع من منع صرفه انكسار]** أي: يقع لأجل منع صرفه إلخ، والانكسار نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفعال والتفاعيل.

(٥) قوله: **[أو انزحاف يُخرجه عن السلاسة]** عطف على الانكسار، والانزحاف انفعال من الزحاف وهو تغيير في الأجزاء مختصّ بثواني الأسباب سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة، فلا يدخل الزحاف في الحرف الأوّل والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثواني الأسباب، والحاصل أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بسبب حذف ونقصان يقع في الشعر فمنه ما يخرج الشعر عن السلاسة وجري اللسان بالعدوبة كما مثل به الشارح، ومنه ما لا يخرج عن ذلك كما في قوله: ع أنوي ابن جرموز عمير شلوه، فإنه لا يخرج صرف «جرموز» عن السلاسة فصرفه جائز لا واجب كما في التناسب.

صَبَّتْ عَلَيَّ<sup>(١)</sup> مَصَائِبُ لَوْ آلَهَا ÷ صَبَّتْ عَلَى الْآيَامِ صِرْنَ لَيَالِيَا،

وأما الثاني فكقوله شعر:

أَعِذْ ذِكْرَ نِعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذِكْرَهُ<sup>(٢)</sup> ÷ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ،  
أمر من أعاد بعد أي كرّر.

فإنه لو فتح نون «نعمان» من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يُخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروريّ فكيف يشمل قوله «للضرورة»، قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروريّ عند الشعراء<sup>(٣)</sup>، وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر:

سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَسَيِّدٍ ÷ حَبِيبِ إِلَهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ

بَشِيرٍ لَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكْرَمٍ ÷ عَطُوفٍ رَوْوفٍ مَن يُسَمَّى بِأَحْمَدٍ

فإنه لو قال «بأحمد» بفتح الدال لا يخلّ بالوزن ولكنه يخلّ بالقافية فإن حرف الروي<sup>(٤)</sup> في سائر الأبيات الدال المكسورة (أو للتناسب) أي:  
بفتح الراء وكسر الواو. خبر «إن».

(١) قوله: [صَبَّتْ عَلَيَّ إلخ] قال قتس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مراثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأوله: ماذا على من شَمَّ تربة أحمد ÷ أن لا يشمّ مدى الزمان غواليا، وموضع التمثيل «مصائب» فإنه لو منع من الصرف يقع الكسار يُخرجه عن الوزن.

(٢) قوله: [إِنْ ذِكْرَهُ] يجوز في «إن» الكسرُ وحينئذ يكون الحملة استينافية، والفتحُ وح يكون منصوبا بترع الحافض وهو اللام، وهذا البيت للإمام الشافعيّ في مدح إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان.

(٣) قوله: [ضروري عند الشعراء] فالمراد بالضرورة ما عذّه الشعراء ضرورة.

(٤) قوله: [فإن حرف الروي] وهو آخر حرف من البيت بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه نسبة الكل إلى الجزء فيقال: قصيدة دالية أو نوتية أو ميمية، مأخوذ من الروية وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه فهو



ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات<sup>(١)</sup> أمر مهمّ عندهم وإن لم يصل إلى حدّ الضرورة (مثل «سلاسا وأغلالا») حيث صرف «سلاسا» لتناسب المنصرف الذي يليه أعني: «أغلالا»، فقوله «سلاسا وأغلالا» مثال لمجموع<sup>(٢)</sup> غير المنصرف الذي صُرف والمنصرف الذي صُرف غير المنصرف لتناسبه (وما يقوم مقامهما) أي: العلة الواحدة التي<sup>(٣)</sup> تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرّرتان قامت كلّ واحدة منهما مقام علتين لتكرّرها، إحداهما (الجمع) البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، فإنه قد تكرر فيه الجمعيّة حقيقة كـ «أكالب» و«أساور» و«أناعيم»<sup>(٤)</sup> أو حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات أي للجموع.

فعل بمعنى المفعول، أو من الرواء وهو الحبل الذي يشدّ به الحمل على البعير، سمي به لأنه يشدّ به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فعل بمعنى الفاعل. "العقد النامي".

(١) قوله: [لأن رعاية التناسب بين الكلمات] في السجع وغيره، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَجْرِ﴾ ثم قال: ﴿يَسْرِ﴾ [النحر: ٤] أصله «يسري» أسقط الياء واكتفي بالكسرة لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة.

(٢) قوله: [مثال لمجموع إلخ] إشارة إلى أن ذكر «أغلالا» لا يكون زائدا؛ إذ المناسبة لا يعرف إلّا بذكرهما معا.

(٣) قوله: [أي: العلة الواحدة التي إلخ] إشارة إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه: «أو واحدة منها تقوم مقامهما»، وإلى أن «ما» موصولة.

(٤) قوله: [كـ «أكالب» و«أساور» و«أناعيم»] «أكالب» جمع «كلب»، و«أساور» جمع «أسورة» جمع «سوار»، و«أناعيم» جمع «أنعام» جمع «نعم»، ففي هذه الأمثلة تكرّرت الجمعيّة حقيقة.

كـ «مساجد»<sup>(١)</sup> و«مصاييح»<sup>(٢)</sup> ثانيهما التانيث لكن لا مطلقاً<sup>(٣)</sup> بل بعض أقسامه وهو (ألفا التانيث) المقصورة والممدودة أي: كل واحدة منهما<sup>(٤)</sup> كـ «حُبلى» و«حمراء» لأنهما لازمتان للكلمة وضعاً لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في حبلى: «حُبَل» ولا في حمراء: «حَمَر» فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكرراً بخلاف التاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع؛ فإنها وُضعت فارقةً بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض<sup>(٥)</sup> كالعلمية مثلاً لم يقوَ قوة اللزوم الوضعي (فالعدل) مصدر مبني للمفعول<sup>(٥)</sup> أي: كون الاسم معدولاً (خروجه)

(١) قوله: [كـ مساجد، إلخ] وإنما جعل مثل «مساجد» ملحقاً بالقسم السابق لأنه مشابه به في وجوه ثلاثة أحدها أنه على وزنه، والثاني أنه جمع مثله، وقد أشار إليهما الشارح بقوله: «كالجموع الموافقة لإلخ»، والثالث أنه مستمتع من الجمع مرةً أخرى.

(٢) قوله: [لكن لا مطلقاً] أي: لا التانيث المطلق الأعم من التانيث بالتاء أو الألف أو المعنوي بل إلخ.

(٣) قوله: [أي: كل واحدة منهما] لما كان قوله: «ألفا التانيث» مضطرباً حيث يوهم كونهما معا علّة واحدة؛ لأن التشبيه اختصار العطف والواو لمطلق الجمع أوّلُه بقوله: «أي: كل واحد منهما».

(٤) قوله: [فلو عرض اللزوم لعارض إلخ] جواب سؤال وهو أن مثل «ضاربة» علماً يجب أن يجعل لزوم التاء فيه بمنزلة تانيث آخر فيكون غير منصرف للتانيث فقط لا للتانيث والتعريف، وحاصل الجواب ظاهر، ولزومها في بعض الأسماء اتفاقي بأن صارت داخلة في مادّة كـ «حجارة» و«تجارة».

(٥) قوله: [مصدر مبني للمفعول إلخ] دفع لما يقال: إنّ العدل بمعنى الإخراج صفة المتكلم والخروج المفسّر به العدل صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيء بصفة شيء آخر، فقدّره بما يرجع إلى أنهما صفتا الاسم فإنّ كون الاسم محرّجاً وخروجه كلاهما صفتا الاسم فلا غبار في تفسير العدل بالخروج.

أي: خروج الاسم<sup>(١)</sup> أي: كونه مخرجا (عن صيغته الأصلية) أي: عن صورته<sup>(٢)</sup> التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات<sup>(٣)</sup>، فإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها، وأن المتبادر<sup>(٤)</sup> من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقية والتغير إنما وقع في الصورة فقط،<sup>أي مادة المفعول عنه</sup> فلا ينتقص<sup>(٥)</sup> بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل «يد» و«دم» فإن المادة ليست باقية فيها، .....

(١) قوله: [أي: خروج الاسم إلخ] إشارة إلى مرجع الضمير، والمراد بخروج الاسم خروج مادته أي: حروفه الأصلية؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه، وإنما فسر خروج الاسم بكونه مخرجا ليوافق المصدران في كونهما مبنيين للمفعول.

(٢) قوله: [أي: عن صورته إلخ] فسر الصيغة بالصورة لأن للاسم مادة وهي الحروف الأصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف وهي المرادة بالصيغة هنا بطريق التحريد فإن الصيغة مجموع الحروف والهيئة، والمراد بالأصل القاعدة فعطفها عليه عطف تفسير، وتوضيح البحث أن «ثلاث» مثلا يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ثلاثة ثلاثة» وهو خارج عن تلك الصورة ففيه عدل بخلاف «ضارب» مثلا فإنه لا يقتضي القاعدة أن يكون على صيغة «ضرب» بل القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل وهو كك فلا عدل فيه.

(٣) قوله: [ليست صيغة المشتقات] إذ لو كان كذلك لكان «ضرب» و«ضارب» مثلا بمعنى واحد وليس كك، فلا يقال إن «ضارب» مخرج عن صورته الأصلية وهي «ضرب».

(٤) قوله: [وأن المتبادر] عطف على قوله: «أن صيغة المصدر».

(٥) قوله: [فلا ينتقص إلخ] أي: لا ينتقص حد العدل منعا باسم حذف عنه بعض حروفه اعتبارا كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا المحذوفة الأوائل نحو «عدة» والمحذوفة الأواسط ك«مقول» على رأي.

وأنَّ خروجه<sup>(١)</sup> عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى أي: مغايرة للأولى، ولا يعد أن يعتبر مغايرتها لها<sup>(٢)</sup> في كونها غير داخله تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى داخله تحته، فخرجت عنه المغيّرات القياسية، وأمّا المغيّرات الشاذة<sup>(٣)</sup> فلا نسلم أنها مُخرّجة عن الصيغ الأصلية فإن الظاهر أن مثل «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة ليست مخرجة عمّا هو القياس فيهما أعني «أقواسا» و«أنيابا» بل إنما جمع القوس والنايب ابتداءً<sup>(٤)</sup> على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس من

(١) قوله: [وأنَّ خروجه] معطوف على قوله: «أنَّ صيغة المصدر».

(٢) قوله: [ولا يعد أن يعتبر مغايرتها لها] أي: مغايرة الصيغة الأخرى المعدولة للصيغة الأولى المعدول عنها في كون الصيغة الأخرى غير إلخ، وقوله: «فخرجت إلخ» تفريع على قوله: «ولا يعد إلخ» أي: إذا اعتبر بمغايرة الأخرى للأولى عدم دخول الأخرى تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المغيّرات القياسية أي: ما كان التغيير فيه قياسيًا كـ «مقام» و«مبيع» و«مقول» فإنها لا يقال: إنها مغايرة لـ «مقوم» و«مبيع» و«مقول»؛ لأنها داخله تحت قاعدة.

(٣) قوله: [المغيّرات الشاذة] أي: ما كان التغيير فيه غير قياسيًا كـ الجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة نحو «أقوس» و«عريس» و«سليقي»، فإن القياس فيها: «أقواس» و«عريسة» و«سليقي»، وأمّا القلب كـ «أيس» في «يس» فقليل: إنه ليس خارجاً عن صورته الأصلية؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الصيغة والوزن، وأمّا نحو «فخذ» و«كف» بسكون العين فقليل: إنه لم يخرج خروجاً تاماً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل، على أن تغييره قياسيًا فهما خارجان بما خرج به المغيّرات القياسية، وقد زاد الرضي لإخراجهما عن التعريف قوله: «بغير القلب ولا للتخفيف».

(٤) قوله: [بل إنما جمع القوس والنايب ابتداءً إلخ] ولهذا يضاف الأقوس والأنيب إلى القوس والنايب فيقال:



غير أن يعتبر جمعهما أولاً على «أقواس» و«أنياب» وإخراج «أقوس» و«أنياب» عنهما، وقال بعض الشارحين<sup>(١)</sup> قد جَوَزَ بعضهم تعريف الشيء بما هو أعمّ منه إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه، فيمكن أن يقال المقصود هاهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعمّ منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكاليفات، واعلم أنا نعلم قطعاً<sup>(٢)</sup> أنهم لما وجدوا «ثلاث ومثلث وأخر وجُمع وعُمَر» غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب<sup>أي في هذه الأمثلة.</sup> آخر، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه فيها لا أنهم تنبهوا للعدل<sup>(٣)</sup>

إنهما جمعهما، فلو كانا مخرجين عن الأقواس والأنياب نسباً إليهما، ولأنهما لو كانا كذلك لم يكونا شاذين كما سيحي.

(١) قوله: [وقال بعض الشارحين إلخ] كأنّ الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لردّه لكنّ الظاهر أنّ المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وذلك يتوقف على تمييز كلّ سبب عما ليس بسبب.

(٢) قوله: [واعلم أنا نعلم قطعاً إلخ] تحقيق لكون العدل تحقيقياً أو تقديرياً، حاصله أنه التقديريّ فقط، ولا يلزم من تقسيمه إلى التحقيق والتقدير تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن انقسامه إليهما إنما هو باعتبار الأصل، فما تحقّق فيه دليل غير منع الصرف على وجود الأصل كان الأصل تحقيقياً فسمّي العدل تحقيقياً، وما لم يتحقّق فيه ذلك قُدِّر له الأصل فكان الأصل تقديرياً فسمّي العدل تقديرياً، والمشهور أنّ انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعض الأمثلة ثابت بمجرد منع الصرف.

(٣) قوله: [لا أنهم تنبهوا للعدل إلخ] عطف على قوله: «أنهم لما وجدوا إلخ» ردّ على القول المشهور،



فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب  
 آخر، ولكن لا بدّ في اعتبار العدل<sup>(١)</sup> من أمرين أحدهما وجود أصل  
 للاسم المعدول، وثانيهما اعتبار إخراجِه عن ذلك الأصل؛ إذ لا يتحقق  
 الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج، ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل  
 غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا  
 شك، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له أصل ليتحقق العدل  
 بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل<sup>(٢)</sup> إلى التحقيقي والتقديري إنما  
 هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدّراً، وأمّا اعتبار إخراج  
 المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه إلاّ منع الصرف،  
 فعلى هذا قوله<sup>(٣)</sup> **(تحقيقاً)** معناه: خروجاً كائناً عن أصل محقق<sup>(٤)</sup> يدلّ

وإنما قال: «فيما عدا عمر»؛ لأن العدل فيه تقديريّ على القول المشهور أيضاً فلا خلاف فيه، وقوله:  
 «فجعلوه» تفريع على قوله: «تنبهوا».

(١) قوله: **[ولكن لا بدّ في اعتبار العدل إلخ]** دفع توهم نشأ من قوله: «اعتبروه فيها» وهو أن اعتبار العدل في  
 تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لما وُجد عدل تحقيقي أصلاً، ففيه توطئة لذكر الفرق بين العليلين، وحاصل  
 الفرق أن العدل التحقيقي هو الذي يكون له أصل محقق يدلّ عليه دليل غير منع الصرف والتقديري ما بخلافه.  
 (٢) قوله: **[فانقسام العدل إلخ]** يعني: أن الفرق بين العليلين باعتبار تحقق الأصل لا باعتبار تحقق الخروج  
 عن ذلك فإنه لا يدلّ عليه إلاّ منع الصرف.

(٣) قوله: **[فعلى هذا قوله إلخ]** أي: فعلى أن انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك  
 الأصل محققاً أو مقدّراً لا باعتبار الإخراج فقول المصنف: «تحقيقاً» معناه إلخ.

(٤) قوله: **[معناه: خروجاً كائناً عن أصل محقق إلخ]** إشارة إلى أن توصيف الخروج بالمحقق مجاز من



عليه دليل غير منع الصرف **(كثلاث ومثلث)** والدليل على أصلهما أن في معنهما تكرارا دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا<sup>(١)</sup> كما في «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة» فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو «ثلاثة ثلاثة»، وكذا الحال في «أحاد» و«مؤخذ» و«ثناء» و«مشى» إلى «رباع» و«مربع» بلا خلاف، وفيما وراءها إلى «عشار» و«مغشر» خلاف والصواب مجيئها<sup>(٢)</sup>، والسبب في منع صرف «ثلاث» و«مثلث» وأخواتهما العدل والوصف؛ لأن الوصفية العرضية<sup>(٣)</sup> التي كانت في «ثلاثة ثلاثة»<sup>(٤)</sup> صارت أصلية في «ثلاث» و«مثلث» لاعتبارها في ما وضعها له<sup>(٥)</sup> .....

قبيل توصيف المتعلق بوصف المتعلق؛ فإن المحقق هو الأصل لا الخروج فافهم.

(١) قوله: **[يكون اللفظ أيضا مكررا]** يعني: إذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ أيضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني.

(٢) قوله: **[والصواب مجيئها]** أي: والحق اطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر: تظل الطير عاكفة عليه ÷ مورقة وأجنحة عشارا.

(٣) قوله: **[لأن الوصفية العرضية إلخ]** جواب سؤال مقدّر وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما سيحيى، وحاصل الجواب أن المعدول عنه وإن كان اسما للعدد وهو غير صفة إلا أن المعدول لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

(٤) قوله: **[التي كانت في «ثلاثة ثلاثة»]** وإنما كانت الوصفية فيهما عرضية؛ لأن «ثلاثة» من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون وصفا بحسب الأصل وإنما تستعمل فيما له الوحدات مجازا كقولك: «مررت برجال ثلاثة».

(٥) قوله: **[لاعتبارها في ما وضعها له]** أي: لاعتبار الوصفية في ما وضع له «ثلاث» و«مثلث» وهو المعدود



**(وَأَخَر)** جمع أخرى<sup>(١)</sup> مؤنث آخر وأخر اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل أشدّ تأخراً<sup>(٢)</sup> ثم نُقل إلى معنى «غير»<sup>(٣)</sup> وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة «مِنْ» وحيث لم يستعمل بواحد منها عُلِمَ أنه معدول من أحدها، فقال بعضهم إنه معدول عما فيه اللام<sup>(٤)</sup> أي: عن «الأخر»، وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه «مِنْ» أي: عن «آخر من»، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التنوين<sup>(٥)</sup> أو البناء أو إضافة أخرى مثلها<sup>(٦)</sup> .....

فإن معنى «ثلاث»: ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة.

- (١) قوله: [جمع أخرى إلخ] غرضه من هذا الكلام إقامة الدليل على كون أصل «أخر» محققاً.
- (٢) قوله: [لأن معناه في الأصل أشدّ تأخراً] فإنه معنى تفضيلي، وبشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون إلخ كأفضل أفضلان أفضلون إلخ.
- (٣) قوله: [ثم نقل إلى معنى «غير»] أي: نقل عن هذا المعنى اللغوي إلى معنى محازي وهو معنى «غير»، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً نحو «جاء زيد وآخر» أي: رجل آخر أي: غير زيد لا حمار آخر أو امرأة أخرى، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَمِذَّةٌ مِّنْ آبَائِهِمْ أُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٤].
- (٤) قوله: [إنه معدول عما فيه اللام] ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً كما هو شأن المستعمل باللام، ولا يضرّ مخالفة المعدول والمعدول عنه تنكيراً وتعريضاً؛ لأنه يجوز عدول الاسم لفظاً ومعنى بأن يغيّر عن صيغته الأصلية وعن معناه الأصلي كما في «سَحَر» إذا أردت به سَحَرًا معيّنًا وهو سَحَرٌ لِهَتِكَ، فإنه معدول عن «السَحَر» لفظاً ومعنى.
- (٥) قوله: [لأنها توجب التنوين إلخ] في الحصر نظراً؛ لأن التحليل ذهب في «أجمع» وأخواته إلى أنها معرفات بتعريف الإضافة مع أنها عارية عن تلك الوجوه، فأصل «جاءني القوم أجمعون» أجمعهم، فالأولى أن يقال إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره مهناً.
- (٦) قوله: [إضافة أخرى مثلها] أي: مثل الإضافة الأولى بأن يكون المضاف إليه فيهما واحداً سواء كان المضاف

نحو «حينئذ»<sup>(١)</sup> و«قبل» و«يا تيم تيم عدي»، وليس في «آخر» شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولا عن أحد الآخرين<sup>(٢)</sup> **(وَجَمَعَ)** جمع جَمْعَاء أي من التثنية أو البناء أو الإضافة الأخرى. مؤنث أجمع وكذلك كُتِبَ وَبُتِعَ وَبُصِعَ، وقياس فَعْلَاءَ مؤنث أَفْعَلُ<sup>(٣)</sup> إن كانت صفة أن تُجَمَعَ على فُعْلٍ<sup>(٤)</sup> كحَمْرَاءَ على حُمُرٍ، وإن كانت اسماً أن تُجَمَعَ على فَعَالَى أو فَعْلَاوَاتٍ كصَحْرَاءَ<sup>(٥)</sup> على صَحَارَى أو صَحْرَاوَاتٍ، فأصلها إمَّا جُمُعَ أو جَمَاعَى<sup>(٦)</sup> أو جَمْعَاوَاتٍ فإذا اعتُبر

الثاني تكراراً للأول كما في «يا تيم تيم عدي» أو لا كما في «بين ذراعي وجهه الأسد» أصله: «ذراعي الأسد».

(١) قوله: **[نحو «حينئذ» إلخ]** المثال الأول مثال لوجوب التثنية، والثاني لوجوب البناء والثالث لوجوب إضافة أخرى مثل الأولى فإن أصله: «يا تيم عدي» فلما حذف «عدي» جيء بإضافة أخرى فصار «يا تيم تيم عدي»، وهو بعض بيت لجبرير وتماه: لا أبا لكم + لا يلقىكم في سورة عمر.

(٢) قوله: **[عن أحد الآخرين]** أي: عن «الأخر» أو عن «آخر من».

(٣) قوله: **[وقياس «فعلاء» مؤنث «أفعل» إلخ]** غرضه إقامة الدليل على كون أصل «جمع» محققاً.

(٤) قوله: **[أن تجمع على «فُعْلٍ»]** وعليه الأكثرون، واعترض عليه بأن «فعلاء» إمَّا يجمع على «فُعْلٍ» إذا كان مذكراً مجموعاً على «فُعْلٍ» أيضاً و«أجمع» مجموع على «أجمعون» لا على «جُمُع» فلا يكون قياس «جمعاء» أن يجمع على «جُمُع».

(٥) قوله: **[ك«صحراء» على «صحارَى»]** هو تنظير لا تمثيل؛ إذ ليس «صحراء» أفعل فعلاء، وكذا أجدل وأفكل وأحوص.

(٦) قوله: **[فأصلها إمَّا جُمُعَ أو جَمَاعَى إلخ]** هذا الترديد إشارة إلى الخلاف الواقع في «جمعاء» فإن المشهور أنه صفة من باب أحمر حمراء أو من باب أفضل فضلى، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه اسم لا صفة، والحق أنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: «قرأت الكتاب أجمع» في الأصل أتم جمعا في قراءتي من كل شيء، ثم جعل بمعنى جميعه وانمحي عنه معنى التفضيل.

إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل، فأحد السبين فيها العدل الحقيقي والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً، وفي «أجمع» وأخواته أحد السبين وزن الفعل والآخر الصفة الأصلية، وعلى ما ذكرنا<sup>(١)</sup> لا يرد الجموع الشاذة كـ«أنيب» و«أقوس» فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما كـ«أنياب» و«أقواس» كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أولاً<sup>(٢)</sup> على «أنياب» و«أقواس» فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المنخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن أين يُحكم فيهما بالشذوذ، ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول<sup>(٣)</sup> **(أو تقديرًا)** عطف على تحقيقه. أي: خروجاً كأننا<sup>(٤)</sup> عن أصل مقدّر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **(كعمر)** كذلك «زفر».....

(١) قوله: [وعلى ما ذكرنا] من تفسير معنى الخروج، لا يرد الجموع الشاذة أي: لا يتنقض التفسير بها معنا.

(٢) قوله: [كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أولاً إلخ] يعني لو كان أقوس وأنيب مغيرين من أقواس وأنياب لم يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ لأن نسبة الشذوذ إليهما إما من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول، لا سبيل إلى الأول إذ الجمع ابتداءً هو أقواس وأنياب ولا مخالفة فيهما، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ.

(٣) قوله: [ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول] أي: من بيان اعتبار الإخراج في العدل وعدمه في الجموع الشاذة يظهر الفرق إلخ، وحاصله أن الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها إلى غيرها كجمع قوس على أقوس مثلاً، والمعدول بخلافه فإنه لا قاعدة لإخراج ثلاثة ثلاثة إلى ثلاث.

(٤) قوله: [أي: خروجاً كأننا إلخ] فيه مثل ما مرّ من الكلام تحت قوله: «خروجاً كأننا عن أصل محقق»، وقوله: «وفرضه» عطف تفسير إشارة إلى أن التقدير ههنا بمعنى الفرض، وقوله: «لا غير» مبني على الضم



فإنهما لمّا وُجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلاّ العلميّة اعتبر فيهما العدل، ولمّا توقّف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما أن أصلهما «عامر» و«زافر»<sup>(١)</sup> عدل عنهما إلى «عمر» و«زفر» (و) مثل (باب قَطَامٍ) المعدولة عن «قاطمة»، وأراد ببابها كل ما هو على وزن «فعال» علما للأعيان المؤنثة<sup>(٢)</sup> من غير ذوات الرءاء (في) لغة بني تميم فإنهم اعتبروا<sup>(٣)</sup> العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الرءاء في الأعلام المؤنثة مثل «حضار» و«طمار»<sup>(٤)</sup> فإنهما مبيتان وليس فيهما إلاّ سببان العلميّة والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء<sup>(٥)</sup>

لكونه مقطوعا عن الإضافة أي: لا غير منع الصرف من القياس.

- (١) قوله: [قدّر فيهما أن أصلهما «عامر» و«زافر»] فيه أن مقمّم الشرطيّة لا يستدعي تقليد خصوص عامر وزافر إلاّ أن يقال: إنّ المناسب أن يكون الصيغة الأصلية لهذين العلّمين عامرا من العمارة وزافرا بمعنى السيّد.
- (٢) قوله: [علما للأعيان المؤنثة] احتراز عن «فعال» الذي هو صفة لمؤنث مثل فساق، وكذا عن «فعال» الذي هو علم لمعنى لا لعين مثل فحار فإنهما من قبيل المبيتات عند الكلّ، وقوله: «من غير ذوات الرءاء» احتراز عن ذوات الرءاء كحضار فإن أكثر بني تميم مع الحجازيين في بنائها.
- (٣) قوله: [فإنهم اعتبروا إلخ] إنما أضاف اعتبار العدل التقديري في هذا الباب إلى بني تميم مع أن الاعتبارين للعدل فيه هم النحاة؛ لأنه لما كان اعتبار العدل متعلّقا بلغتهم ومحاوراتهم فكأنهم اعتبروا العدل فيه.
- (٤) قوله: [مثل «حضار» و«طمار»] الأول معدول عن حاضرة اسم كوكب أو جبل بين اليمامة والبصرة والثاني عن طامرة بمعنى المكان المرتفع، وقوله: «فإنهما مبيتان» علة لعلّة الحمل لا لاعتبار العدل.
- (٥) قوله: [لتحصيل سبب البناء] فإن السببين يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء.

فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما ممّا جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلميّة والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل<sup>(١)</sup> على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محلّه<sup>(٢)</sup> لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف، وإنما قال «في تميم» لأن الحجازيين يبنونه<sup>(٣)</sup> فلا يكون ممّا نحن فيه، والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها<sup>(٤)</sup> (الوصف) وهو

(١) قوله: [فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل إلخ] يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وهو أن تقدير العدل كما أوجب البناء في ذوات الراء فليوجب في باب قطام أيضاً، وحاصل الجواب أن العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة أثر العدل بها في البناء أمّا تقدير العدل في باب قطام فللحمل على النظر فليس فيه تلك القوة والأصالة فلم يؤثر في البناء.

(٢) قوله: [ليس في محلّه] والجواب أنه ذكره استطراداً وتبعاً للإشارة إلى أن العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الأخوات، وعن السيد ركن الدين أنه قال: وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصـ ولم يكن فيها لفظ «قطام» فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصـ عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم المطابقة للمقصود.

(٣) قوله: [لأن الحجازيين يبنونه إلخ] أي: يجعلون باب قطام مبنياً على الكسر فلا يكون من غير المنصرف الذي نحن بصدده.

(٤) قوله: [وحمل ما عداها عليها] عطف على «اعتبار» أي: لا حاجة إلى اعتبار العدل في ذوات الراء لتحصيل سبب البناء لعدم كونها مبنية ولا حاجة إلى حمل غير ذوات الراء على ذوات الراء.

كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها<sup>(١)</sup> سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل «أحمر» فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل «أربع» في «مررت بنسوة أربع» فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد<sup>(٢)</sup> فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فإنه لما أجري فيه على «النسوة» التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد علم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا أصلي بحسب الوضع، والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصاليته لا العرضي لعرضيته<sup>(٣)</sup> فلذلك قال المصنف (شرطه) أي: شرط الوصف في سببية منع الصرف<sup>(٤)</sup> (أن يكون وصفاً في الأصل) الذي هو الوضع<sup>(٥)</sup> بأن يكون

(١) قوله: [بعض صفاتها] لفظ «بعض» مقابل لكلّ، فيشمل الواحدة، وقوله: «سواء كانت إلخ» إشارة إلى أن الوصف ههنا أعم من أن يكون في الأصل أو لا؛ إذ لو كان المراد به الوصف الأصلي لكان قول المصنف: «شرطه أن يكون إلخ» ضائعاً تأمل.

(٢) قوله: [المرتبة معينة من مراتب العدد] وهي ما فوق الثلاثة ودون الخمسة بلا كسر.

(٣) قوله: [لعرضيته] حلة لعدم كون الوصف العرضي معتبراً في سببية منع الصرف؛ فإن العرضي في معرض الزوال فكأنه لم يثبت، والسبب الراجع للأصل لا يكون إلا إذا كان راسخاً.

(٤) قوله: [في سببية منع الصرف] أي: في كونه سبباً لمنع الصرف، يعني: أن قوله: «أن يكون في الأصل» شرط لكون الوصف سبباً لمنع الصرف لا لوجوده فلا يرد بثلاثة في «مررت برجال ثلاثة».

(٥) قوله: [الذي هو الوضع] إشارة إلى أن المراد بالأصل الوضع أصلاً؛ لأنه عليه يتفرّع

وضعه على الوصفية لا أن تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال،  
 سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه **(فلا تضره)** بأن تخرجه عن  
 سببية منع الصرف **(الغلبة)** أي: غلبة الاسم على الوصفية<sup>(١)</sup>، ومعنى  
 الغلبة اختصاصه<sup>(٢)</sup> ببعض أفرادها بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى  
 قرينة كما أن «أسود» كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في  
 الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة<sup>(٣)</sup> **(لذلك)**  
 المذكور من اشتراط أصالة<sup>(٤)</sup> الوصفية وعدم مضرة الغلبة **(صرف)** لعدم  
 أصالة الوصفية<sup>(٥)</sup> **(أربع، في)** قولهم **(مررت بنسوة أربع، وامتنع)** من

الدلالات الثلاث المعبرة في باب الإفادة والاستفادة، والأصل ما يتي عليه شيء، وقوله: «بأن يكون  
 وضعه إلخ» تصوير لكون الوصف وصفا في الوضع.

(١) قوله: **[أي: غلبة الاسم على الوصفية]** إشارة إلى أن اللام في «الغلبة» للعهد العارضي أو عوض عن  
 المضاف إليه.

(٢) قوله: **[ومعنى الغلبة اختصاصه إلخ]** أي: معنى غلبة الاسم على الوصفية أن يختص اللفظ الدال على  
 المعنى الوصفي ببعض أفرادها مع بقاء المعنى الوصفي كما في «أسود» فلو لم يبق المعنى الوصفي كما إذا  
 سمي رجل به «أسود» لا يسمى غلبة بل هو زوال الوصفية، وهذه الوصفية الزائلة غير معتبرة في السببية.

(٣) قوله: **[بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة]** كما في حديث: «اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة»  
 بخلاف سائر السود فإنه لا بد لكل منها إذا قصدته من قرينة نحو «ليل أسود» و«جاء أسود من الرجال».

(٤) قوله: **[المذكور من اشتراط أصالة إلخ]** إشارة إلى أن «ذلك» إشارة إلى الأصلين السابقين بتأويل  
 المذكور، والجار في «لذلك» متعلق بقوله الآتي: «صرف وامتنع».

(٥) قوله: **[لعدم أصالة الوصفية]** إشارة إلى أن صرف «أربع» في القول المذكور متفرع على انتفاء شرط  
 أصالة الوصفية، وقوله: «لعدم مضرة الغلبة» إشارة إلى أن امتناع «أسود» و«أرقم» و«أدهم» متفرع على



الصرف لعدم مضرة الغلبة (**«أسود» و«أرقم»**) حيث صار اسمين (**للحية**)  
 الأول للحية السوداء، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض (**و«أدهم»**)  
 حيث صار اسما (**للقيد**) من الحديد لما فيه من الذمة أعني: السواد،  
 فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب  
 أي أسود وأرقم وأدهم.  
 أصل الوضع أوصاف لم يُهَجَّر استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً بالكلية  
 فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل، وأما  
 عند استعمالها في معانيها الأصلية<sup>(١)</sup> فلا إشكال في منع صرفها لوزن الفعل  
 والوصف في الأصل والحال (**وضَعَفَ مَنعُ «أفعي»**) اسما (**للحية**) على  
 زُعم وصفيته لتوهم<sup>(٢)</sup> اشتقاقه من الفَعْوَة التي هي الخُبث (**و**) كذلك منع  
**«أجدل» للصقر** على زُعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدَل بمعنى  
 القوة (**و«أخيل» للطائر**) أي: لطائر ذي خيلان على زُعم وصفيته لتوهم  
 اشتقاقه من الخال، ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم  
 بكونها أوصافاً أصلية فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في

عدم مضرة غلبة الاسمية، فلو لم يكن الأصل شرطاً في الوصف لامتنع «أربع»، ولو ضره الغلبة لصرف  
 «أسود» و«أرقم» و«أدهم».

(١) قوله: [وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية] كأن يقال: «جاءني رجل أسود» و«نظرت إلى شيء  
 أرقم» و«رأيت شيئاً أدهم».

(٢) قوله: [على زعم وصفيته إلخ] متعلق بالمنع، وقوله: «لتوهم إلخ» متعلق بالوصفية.



الأصل ولا في الحال<sup>(١)</sup> مع أن الأصل في الاسم الصرف **(التأنيث)** اللفظي

الحاصل **(بالتاء)** لا بالألف فإنه لا شرط له **(شرطه)** في سببية منع

الصرف<sup>(٢)</sup> **(العلمية)** أي: علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازماً؛ لأن

الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان<sup>(٣)</sup> ولأن العلمية وضع ثان،

وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **(و)** التأنيث

**(المعنوي كذلك)** أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه<sup>(٤)</sup>

أي في منع الصرف بها

إلا أن بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء.....  
أي العلمية.

(١) قوله: [لا في الأصل ولا في الحال] تفسير للإطلاق، والإطلاق قيد «لم يقصد»، أمّا عدم قصد المعاني

الوصفية في الأصل أي: في الوضع فظاهراً؛ لأنه لم يثبت القصد، وأمّا عدمه في الحال فلأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة وإحال وإن كانت في أنفسها متصفة بتلك الأوصاف.

(٢) قوله: [في سببية منع الصرف] قد عرفت فائدة هذا التقييد. وقوله: «أي علمية الاسم المؤنث» إشارة إلى أن

اللام عوض عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث، وقوله: «ليصير إلخ» تعليل لاشتراط العلمية، وقوله: «لأن الأعلام إلخ» دليل لضرورة التأنيث لازماً للكلمة بالعلمية، وقوله: «ولأن العلمية وضع ثان» دليل ثان عليها.

(٣) قوله: [بقدر الإمكان] إنما قيد به؛ لأن التصرف قد يكون فيها لضرورة أو لما في حكمها كما في

الترعيم فإنه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع، وكما في الأعلام التي ليست من الكلم العربية فرمما يتصرف فيها العرب بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل وأرسطاطاليس: «جبريل» و«أرسطو»، وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم فلذا قيل: «أعجمي» فالعب به ما شئت.

(٤) قوله: [في اشتراط العلمية فيه] لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فما يكون

تاء تأنيثه مقدرة أولى بهذا الشرط.

شرط لوجوب منع الصرف<sup>(١)</sup> وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بدّ في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله **(وشرط تحتم تأثيره)** أي: شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي<sup>(٢)</sup> في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة **(الزيادة على الثلاثة)** أي: زيادة حروف الكلمة<sup>(٣)</sup> على ثلاثة مثل «زينب» **(أو تحرك)** الحرف **(الأوسط)** من حروفها الثلاثة<sup>(٤)</sup> مثل «سقر» **(أو العجمة)** مثل «ماه» و«جور»، وإنما اشترط في وجوب<sup>(٥)</sup> تأثير التانيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين فتزاحم تأثيره، وثقل الأولين ظاهر وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب **(فلهند)** أي الزيادة على الثلاثة وتحرك الأوسط.

- (١) قوله: **[شرط لوجوب منع الصرف إلخ]** فإذا وجد العلمية في الموث اللفظي بالتاء وجب منع صرفه، وإذا وجدت في الموث المعنوي جاز منع صرفه ولم يجب إلا أن يوجد فيه شرط تحتم التأثير.
- (٢) قوله: **[أي: شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي]** بيان لمعنى التحتم وإشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «في منع الصرف» متعلق بالتأثير، وقوله: «أحد الأمور الثلاثة» إشارة إلى أن «أو» لأحد الأمور.
- (٣) قوله: **[أي: زيادة حروف الكلمة]** إشارة إلى أن اللام للمهد أو للعرض.
- (٤) قوله: **[من حروفها الثلاثة]** إنما قيد به؛ لأنه إذا كانت الحروف زائدة على الثلاثة فلا حاجة إلى تحرك الأوسط.
- (٥) قوله: **[وإنما اشترط في وجوب إلخ]** حاصل هذا الكلام أن غير المنصرف إذا يحصل فيه علتان يثقل فيشابه الفعل فيمنع من الكسرة والتنوين، لكنه إذا كان الاسم عربيًا ثلاثيًا ساكن الأوسط كان في غاية الحقة فيتنفي منه ثقل أحد العلتين فلم يشابه الفعل فاشترط أحد الأمور الثلاثة الثقيلة المذكورة ليكون الاسم به ثقلًا فيشابه الفعل مشابهة قوية فيمنع من الصرف وجوبًا.

**يجوز صرفه**) نظرا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي أعني:

أحد الأمور الثلاثة، ويجوز عدم صرفه<sup>(١)</sup> نظرا إلى وجود السببين فيه  
ومما العلمية والتأنيث.

(و«زيب» و«سقر») علما لطبقة من طبقات النار (و«ماه» و«جور») علمين

لبلدين<sup>(٢)</sup> (ممتنع) صرفها<sup>(٣)</sup>، أمّا «زيب» فللعلمية والتأنيث المعنوي مع  
أي صرف كل واحد منها.

شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة، وأمّا «سقر» فللعلمية والتأنيث

المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط، وأمّا «ماه» و«جور»

فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فإن سمي

بـ) أي: بالمؤنث المعنوي (مذكر فشرطه) في سببية منع الصرف<sup>(٤)</sup>  
إشارة إلى مرجع الضمير.

(الزيادة على الثلاثة) لأن الحرف الرابع<sup>(٥)</sup> في حكم تاء التأنيث قائم

(١) قوله: [ويجوز عدم صرفه] وهو الأجود صرح به ابن مالك، وظاهر كلام الشارح أن الجواز بمعنى

الإمكان الخاص أي: لا يجب شيء منهما ولا يمتنع، وعن البعض أن الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد

بجانب الوجود بمعنى عدم الامتناع بقرينة المقابلة بقوله: «ممتنع».

(٢) قوله: [علمين لبلدين] لم يقل: «بلدين» إشارة إلى وجه تأنيث العلمين، واعلم أن أسماء الأماكن قد

يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فتتصرف، وقد

يعتبر كل منهما فجاز الوجهان، وإذا عرفت هذا فاعلم أن الاستعمال إن كان معلوما فذاك، وإن لم يكن

معلوما فلك فيها الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي.

(٣) قوله: [صرفها] إشارة إلى أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كان

الظاهر حيث أن يقول: «ممتنعة»؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح

بتأنيث «صرفها» إلا أن المصنف قال: «ممتنع» باعتبار كل واحد منها.

(٤) قوله: [في سببية منع الصرف] أي: في كون التأنيث سببا لمنع الصرف، وقد عرفت فائدته.

(٥) قوله: [لأن الحرف الرابع إلخ] أي: الحرف الرابع في ما هو على أربعة أحرف، وكذا الحرف الخامس



مقامها **(فـ«قدم»)** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي<sup>(١)</sup> إذا سمي به رجل **(منصرف)** لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف **(و«عقرب»)** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل **(ممتنع)** صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر «قدم» ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال «قديمة» بخلاف «عقرب» فإنه إذا صغر يقال «عقرب» من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمي به رجل<sup>(٢)</sup> امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي **(المعرفة)** أي: التعريف<sup>(٣)</sup> لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة **(شرطها)** أي: شرط تأثيرها في منع الصرف<sup>(٤)</sup> **(أن تكون علمية)** أي: كون هذا النوع

في ما هو على خمسة أحرف، وبالجملية الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء؛ لأن موضع

التاء في كلامهم فوق الثلاثة، أمّا «ثبة» بمعنى الجماعة و«شاة» و«عدة» فأصلها «ثبي» و«شاهة» و«وعد».

(١) قوله: **[باعتبار معناه الجنسي]** وهو بالأردية: «هاؤن» أي: لا باعتبار معناه العلمي، وقوله: «إذا سمي به

رجل» أي: بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة.

(٢) قوله: **[إذا سمي به رجل]** بطريق الاستعارة أي: بعلاقة كونه موصوفا بصفتهما وهو الإيذاء.

(٣) قوله: **[أي: التعريف]** إشارة إلى أن المراد بالمعرفة التعريف محازا من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال،

والقرينة عليه أن السبب إنما هو وصف التعريف لا ذات المعرفة، ويجوز أن يقدر المضاف أي: تعريف

المعرفة، وأن يعتبر الحيثية أي: المعرفة من حيث إنها معرفة.

(٤) قوله: **[أي: شرط تأثيرها في منع الصرف]** أشار إلى تقدير المضاف إشارة إلى أن الشرط ليس لوجود



من جنس التعريف<sup>(١)</sup> على أن يكون الياء مصدرية، أو منسوبة إلى العلم<sup>(٢)</sup> بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن يكون الياء للنسبة، وإنما جعلت<sup>أي المعرفة</sup> مشروطة بالعلمية؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي<sup>(٣)</sup> وإنما جعل<sup>أي كون التعريف باللام أو الإضافة</sup> المعرفة<sup>(٤)</sup> سبباً والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض<sup>(٥)</sup>؛ لأن فرعية التعريف للتكثير أظهر من فرعية العلمية له<sup>(٦)</sup>،<sup>أي للتكثير</sup>

ذات المعرفة بل لكونها مؤثرة في منع الصرف.

(١) قوله: [أي: كون هذا النوع من جنس التعريف] أي: كون تلك المعرفة هذا النوع من أنواع التعريف، فالجنس بمعناه اللغوي وإضافته إلى التعريف استغراقية، وهذا المعنى مبني على أن يكون الياء مصدرية وهذا المصدر للنوع فكأنه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفاً بالعلمية.

(٢) قوله: [أو منسوبة إلى العلم] بالنصب عطف على قوله: «هذا النوع» أي: أو أن تكون منسوبة إلى العلم نسبة الصفة إلى الموصوف.

(٣) قوله: [فلم يبق إلا التعريف العلمي] فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرض له بأنه لا يصلح لسيئة منع الصرف لكونه غير لازم، ولأن بعض أقسامه مبني نحو «يا رجل» ومنع الصرف من أحكام المعرب.

(٤) قوله: [وإنما جعل المعرفة] جواب سؤال، وهو أنه لم جعل التعريف سبباً والعلمية شرطه؟ مع أنه لو جعل العلمية سبباً لم يحتج إلى اشتراط شيء، وحاصل الجواب أن هنا شيئين: التعريف والعلمية، وفرعية التعريف للتكثير أظهر من فرعية العلمية له بشهادة ذكر التعريف في مقابلة التكثير كما يقال: «رجل» نكرة و«زيد» معرفة، فجعل التعريف سبباً ولما لم يكن مطلق التعريف معتبراً جعل العلمية شرطاً له.

(٥) قوله: [كما جعل البعض] قيد للمنفى، والمراد بالبعض الزمخشري.

(٦) قوله: [أظهر من فرعية العلمية له] ووجه الأظهرية أن فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العلمية



(العجمة) وهي كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان (شرطها) الأول (أن تكون علميّة) أي: منسوبة إلى العلم (في) اللغة (العجميّة) بأن تكون متحقّقة في ضمن العلم في العجم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكما بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلميّة من غير تصرّف فيه قبل النقل كـ«قالون» فإنّه كان في العجم اسم جنس سمّي به أحد رواة القراء<sup>(١)</sup> لجودة قراءته قبل أن يتصرّف فيه العرب فكأنه كان علما في العجميّة، وإنما جعلت شرطا لئلا يتصرّف فيها العرب مثل تصرّفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف، فعلى هذا لو سمّي بمثل «لجام» لا يمتنع صرفه لعدم علميّة في العجمة<sup>(٢)</sup> (و) شرطها الثاني<sup>(٣)</sup> أحد الأمرين (تحرك) الحرف (الأوسط أو الزيادة على الثلاثة) أي: على ثلاثة أحرف لئلا يعارض الخفة أحد السببين<sup>(٤)</sup>

له بواسطة كونها نوعا من أنواع التعريف ولا يخفى أن الفرعيّة بلا واسطة أظهر.

(١) قوله: [أحد رواة القراء] وهو عيسى راوي نافع، سمّاه به نافع لجودة قراءته، وقوله: «قبل أن يتصرف فيه العرب» متعلّق بـ«سمّي».

(٢) قوله: [لعدم علميّة في العجمة] لا حقيقة ولا حكما أمّا الأول فظاهر لأنه ليس علما في العجمة، وأمّا الثاني فلأنه قد تصرّف فيه العرب بإبدال الكاف جيما؛ إذ أصله: «لجام».

(٣) قوله: [شرطها الثاني الخ] ذهب سيويو والزمخشري وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني هو الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الأوسط فـ«نوح» عندهم كـ«هند».

(٤) قوله: [لئلا يعارض الخفة أحد السببين] أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلا تراحم الخفة ثقل أحد السببين.

**(ف«نوح» منصرف)** هذا تفريع<sup>(١)</sup> بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني، وهذا اختيار المصنف<sup>(٢)</sup> لأن العجمة سبب ضعيف<sup>(٣)</sup> لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأمّا التأنيث<sup>(٤)</sup> فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا يعتبر، فإن قلت قد اعتبرت العجمة في «ماه» و«جور»<sup>(٥)</sup> مع سكون الأوسط فيما سبق فلم لم

(١) قوله: [هذا تفريع إلخ] أي: قوله: «فنوح منصرف» إلى قوله: «ممتنع» تفريع على الشرط الثاني فانصراف «نوح» متفرّع على انتفاء الشرط الثاني وامتناع «شتر» و«إبراهيم» متفرّع على وجوده.

(٢) قوله: [وهذا اختيار المصنف] أي: عدم اعتبار العجمة مع سكون الأوسط وكون مثل «نوح» منصرفاً وجوباً هو مختار المصنف بخلاف مذهب أكثر النحاة فإنهم اعتبروها مع سكون الأوسط ف«نوح» عندهم ك«هند».

(٣) قوله: [لأن العجمة سبب ضعيف إلخ] بيان الفارق بين «نوح» و«هند» وإظهار فساد قياس الأوّل على الثاني، وقوله: «لأنه أمر معنوي» دليل لكون العجمة ضعيفاً، والضمير المنصوب للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمراً معنوياً أنه لا علامة لها في اللفظ وإلا فأسباب منع الصرف كلّها أمور معنوية.

(٤) قوله: [وأمّا التأنيث إلخ] جواب عن سؤال مقدّر وهو أن المصنف قد اعتبر التأنيث المعنوي في «هند» مع سكون الأوسط فجوز صرفها عدم صرفها فلما لم يعتبر العجمة في «نوح» مع اشتراكها في كونها معنويين؟ وحاصل الجواب أن التأنيث في مثل «هند» له علامة وهي وإن كانت مقدرة إلا أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة وليست العجمة كذلك.

(٥) قوله: [في «ماه» و«جور»] بأن جعلنا غير منصرفين للعلمية والتأنيث المعنوي، لتحقيق شرط التأنيث المعنوي وهو العجمة، وهذا نقض إجمالي منشأه قوله: «فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط»، قوله «فيما سبق» أي: في التأنيث المعنوي وهذا متعلّق ب«اعتبر»، وحاصل الجواب أن اعتبار العجمة مع سكون الأوسط فيما سبق إنما هو لتقوية التأنيث المعنوي ولا يلزم من ذلك اعتبار كونها سبباً مستقلاً.

تعتبر ههنا؟ قلنا اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم  
وهما التائيد المعنوي وشرطها العلمية.

سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار

سببيتها بالاستقلال (**و«شتر»**) وهو اسم حصن بديار بكر (**و«إبراهيم»**

**ممتنع**) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإن في «شتر» تحرك الأوسط

وفي «إبراهيم» الزيادة على الثلاثة، وإنما خصّ التفريع<sup>(١)</sup> بالشرط الثاني؛

لأن غرضه التنبيه على ما هو الحقّ عنده من انصراف نحو «نوح»، ولهذا  
المصنف.

قدّم انصرافه مع أنه متفرّع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو

متفرّع على وجوده<sup>(٢)</sup> كما لا يخفى، واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم  
أي على وجود الشرط.

السلام<sup>(٣)</sup> ممتنعة عن الصرف إلا سبعة «محمد وصالح وشعيب وهود»

لكونها عربية و«نوح ولوط» لخفتها، وقيل إن هودا كنوح<sup>(٤)</sup> لأن  
أي لكون هذه الأربعة.

(١) قوله: [**وإنما خصّ التفريع إلخ**] يعني: أن الظاهر أن يفرّع على الشرطين، والأولى أن يقدم المتفرّع على

وجود الشرط على المتفرّع على انتفائه لكنه خصّ التفريع على الشرط الثاني وجوداً وانتفاءً، وقدّم ما هو

متفرّع على انتفاء الشرط على ما هو متفرّع على وجوده للتنبيه على ما هو الحقّ عنده وهو انصراف

نحو «نوح»، والغرض من هذا الكلام الردّ على الشارح الهندي والجواب عن اعتراضه حيث قال: وفي

ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر.

(٢) قوله: [**والأولى تقديم ما هو متفرّع على وجوده**] أي: والحال أن تقديم إلخ وإنما كان تقديم فرع الأمر

الوجودي على فرع الأمر العلمي أولى؛ إذ الوجود أشرف محصل ومنبع كلّ كمال فالمتفرّع عليه أهم.

(٣) قوله: [**واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام إلخ**] هذه قاعدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو «شيث»

و«عزير» فإنهما منصرفان كما يدلّ عليه النصوص.

(٤) قوله: [**وقيل إن هودا كنوح**] أي: في كونه عجمياً، والقاتل الشارح الرضي، وقوله: «ويؤيده إلخ»



سبويه قرنه معه، ويؤيده ما يقال من أن العرب من وُلد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربيٍّ و«هود» قبل إسماعيل فيما يذكر فكان كنوح من التواريخ والقصص.

**(الجمع)** وهو سبب قائم مقام السببين<sup>(١)</sup> **(شرطه)** أي: شرط قيامه مقام السببين<sup>(٢)</sup> **(صيغة منتهى الجموع)** وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الألف حرفان<sup>(٣)</sup> أو ثلاثة أوسطها ساكن، وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لأنها جمعت في بعض الصور مرتين<sup>(٤)</sup> تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة، فأما جمع السلامة فإنه لا يغير الصيغة فيجوز أن تجمع جمع السلامة<sup>(٥)</sup> كما يجمع أيامن جمع أيمن على أيامين وصواحب جمع صاحبة على صواحات، وإنما اشترطت.....  
صيغة منتهى الجموع.

يحتمل أن يكون من تمة قيل، وأن يكون من الشارح، والولد بفتحين مفرد وبضم فسكون جمع.

(١) قوله: **[وهو سبب قائم مقام السببين]** إشارة إلى أن اللام للعهد.

(٢) قوله: **[أي: شرط قيامه مقام السببين]** إشارة إلى أن صيغة منتهى الجموع شرط لقيام الجمع مقام السببين لا لوجود الجمع لوجوده بدونها كرجال وطلبة.

(٣) قوله: **[حرفان]** ك«مساجد» و«دواب» فإن أصله «دَوَابٌّ».

(٤) قوله: **[لأنها جمعت في بعض الصور مرتين]** علّة لكون هذا الجمع علّة لمنع الصرف، والعبارة بتقدير المضاف أي: لأن مفردا جمع في إلخ، وقوله: «المغير للصيغة» صفة كاشفة للتكسير؛ فإن جمع التكسير ما يغير صيغة مفردة.

(٥) قوله: **[فيجوز أن تجمع جمع السلامة]** إلا أنه موقوف على السماع ك«صواحات» في قوله عليه الصلوة والسلام «إنكن صواحات يوسف».

لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير<sup>(١)</sup> فتؤثر **(بغير هاء)** منقلبة<sup>(٢)</sup> عن تاء التأنيث حالة الوقف أو المراد بالهاء تاء التأنيث باعتبار ما تقول إليه حالة الوقف، فلا يرد نحو «فواره» جمع «فارهة»، وإنما اشترط كونها بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ «فرازنة»<sup>(٣)</sup> فإنها على زنة «كراهية» و«طواعية» بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور، ولا حاجة إلى إخراج<sup>(٤)</sup> نحو «مدائني» فإنه مفرد محض ليس جمعا منسوب إلى مدائن علم بلغة.

(١) قوله: **[لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير]** يعني: مع حفظ معنى الجمعية والآ فالصيانة تحصل بالعلمية أيضاً، وقوله: «فتؤثر» أي: إذا كانت الصيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر في منع الصرف.  
(٢) قوله: **[منقلبة إلخ]** أي: ليس المراد بالهاء مطلق الهاء بل الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث مجازاً من قبيل ذكر المطلق وإرادة المقيّد، أو المراد بالهاء التاء مجازاً أطلق عليها الهاء باعتبار ما تقول إليه حالة الوقف، وقوله: «فلا يرد إلخ» تفريع على التقييد بقوله: «منقلبة إلخ» أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد ما أورده صاحب المتوسط أن «فواره» لم يوجد فيه الشرط أي: كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم ورود ظاهر.

(٣) قوله: **[كـ «فرازنة»]** جمع فرزين أو فرزان، قال الجزائري: إنه معرب من الفارسي بمعنى العارف وذو فنون، واعلم أن هذه التاء لا تدخل إلّا على ما هو على هذه الصيغة من المجموع ومفردة أعجمي وتسمّى أمانة العجمة كما في «جواربة» جمع «جورب»، أو مفردة منسوب كما في «أشاعرة» جمع «أشعري» فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: «أشاعر».

(٤) قوله: **[ولا حاجة إلى إخراج إلخ]** يعني: أنه لا حاجة في إخراج نحو «مدائني» عن الجمع إلى زيادة قوله: «ولا يياء النسبة» بل لا ينبغي هذه الزيادة لخروج نحو «كراسي» مع أنه غير منصرف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيّد ركن الدين حيث قال: ولو قال: «بغير هاء وياء النسبة» لكان أصوب لئلا يقتض بمثل «مدائني» فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف، والجواب ظاهر.



لا في الحال ولا في المال<sup>(١)</sup> وإنما الجمع «مدائن» وهو لفظ آخر بخلاف  
 «فرازة» فإنها جمع فرزین أو فرزان بكسر الفاء، فعلم مما سبق<sup>(٢)</sup> أن  
 صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما  
 يكون بهاء، فأما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها  
 (كـ «مساجد») مثال لما بعد ألفه حرفان (و «مصايح») مثال لما بعد ألفه  
 ثلاثة أحرف أوسطها ساكن (وأما «فرازة») وأمثالها مما هي على صيغة  
 منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمعية وهو  
 كونها بلا هاء (و «حضاجر» علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدّر  
 تقديره أن «حضاجر» علم جنس للضبع<sup>(٣)</sup> يطلق على الواحد والكثير كما  
 أن «أسامة» علم جنس للأسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست  
 من أسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي أن يكون منصرفا  
 لكنه غير منصرف، وتقرير الجواب أن «حضاجر» حال كونه علما للضبع

(١) قوله: [ليس جمعا لا في الحال ولا في المال] تفسر لكونه مفردا محضا، والمراد بالحال حال الاستعمال  
 فإنه يراد به في الاستعمال رجل منسوب إلى مدائن، والمراد بالمال أصل الوضع فإنه وضع أيضا لذلك فلا جمعية  
 فيه لا في الحال ولا في المال، بخلاف «فرازة» فإنه جمع فيحتاج في إخراجها إلى قيد مثل «بغير هاء».

(٢) قوله: [فعلم مما سبق] أي: علم بقوله: «بغير هاء» وشرحه أن إلخ.

(٣) قوله: [علم جنس للضبع] الضبع يقال لها بالفارسية: «كفتار»، وعلم الجنس ما وضع للماهية الكلية  
 الصادقة على الأفراد من حيث إنها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فإنه موضوع للطبيعة  
 المطلقة من غير اعتبار التعيين فيها.

(غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الأصلية<sup>(١)</sup> (لأنه منقول عن

الجمع) فإنه كان في الأصل جمع «حَضَجِر» بمعنى عظيم البطن، سمي به

الضبع مبالغة في عظم بطنها <sup>أي مصدر يؤن عنب.</sup> كَانَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهَا جَمَاعَةً مِنْ هَذَا الْجِنْسِ،  
<sup>أي بطن الضبع والتأنيث باعتبار الملاءة. أي من جنس الضبع.</sup> أَي عَظِيمِ الْبَطْنِ،

فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية، فإن قلت لا حاجة في منع

صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية فَإِنَّ فِيهِ الْعِلْمِيَّةَ وَالتَّائِيثَ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ <sup>أي حضاجر.</sup>

هِيَ أَشَى الضَّبْعَانِ، قُلْنَا عِلْمِيَّتُهُ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ وَإِلَّا لَكَانَ بَعْدَ التَّكْثِيرِ مَنْصَرَفًا<sup>(٢)</sup>

والتأنيث غير مسلم؛ لأنه علم لجنس الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً، وإنما

اكتفى المصنف في التبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم <sup>أي بقوله لأنه منقول عن الجمع. ما</sup>

يقُل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل»<sup>(٣)</sup> كما قال في الوصف؛ لثلاً

يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة

غير معتبرة وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية

(١) قوله: [بل للجمعية الأصلية] الجمعية وإن كانت منافية للعلمية؛ لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على

جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الإطلاق على معين، لكن اعتبارها في منع صرف «حضاجر» ليس مع

اعتبار العلمية وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر فيه الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال

العلمية اعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في من صرف «حاتم» على ما سيحيى.

(٢) قوله: [وإلا لكان بعد التكثير منصرفاً] في الملازمة نظراً؛ لأنه يجوز أن يعتبر الجمعية بعد التكثير لزوال

ما ينافيها أعني: العلمية كما في نحو «أحمر» علماً فإنه يعتبر فيه الوصفية بعد زوال العلمية، والجواب أن

هذا مبني على ما ذهب إليه المصنف في قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف».

(٣) قوله: [ولم يقل «الجمع شرطه أن يكون في الأصل» إلخ] بيان لنكته تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من

شرح الفاضل الهندي.

(و«سراويل») جواب عن سؤال مقدّر تقديره أن يقال قد تفصّيت<sup>(١)</sup> عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع بـ«حضاجر» بجعل الجمع أعمّ من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في «سراويل» فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعيّة فيه لا في الحال ولا في الأصل؟ فأجاب بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو (إذا لم يُصرف وهو الأكثر) في موارد الاستعمال، فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل)<sup>(٢)</sup> في التفصّي عنه إنه اسم (أعجمي) ليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل لكنه (حُمِل) في منع الصرف (على مُوازنه) أي: على ما يُوازنه من الجموع العربيّة كـ«أناعم» و«مصاييح» فإنه في حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما<sup>(٣)</sup> فالجمعيّة على هذا التقدير أعمّ من أن تكون حقيقة أو حكما،

(١) قوله: [قد تفصّيت] أي: تخلصت، قوله: «عن الإشكال الوارد» وقوله: «بجعل الجمع» متعلّق بـ«تفصّيت»، وقوله: «على قاعدة الجمع» متعلّق بـ«الوارد»، وقوله: «بـ«حضاجر»» متعلّق بـ«الإشكال» أي: قد تخلصت بجعل الجمع إلخ عن الإشكال بحضاجر الوارد على قاعدة الجمع، وقاعدة الجمع هي أن ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلّا لجمعيّته.

(٢) قوله: [فقد قيل إلخ] قائله سيويه، وتقديم مذهبه وإتيانه بلفظ «قد» يدلّ على ترجيحه لقوّته.

(٣) قوله: [لكنه من قبيله حكما] يعني: أن قوله: «حمل على موازنه» ليس معناه أن ههنا سببا عاشرا وهو «الحمل على الموازن»، بل المراد به أنه جمع حكما، والجمع المعلوم من الأسباب أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما.

فبناء هذا الجواب<sup>(١)</sup> على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن **(وقيل)** هو اسم **(عربي)** ليس أي السبب الزائد عليها. بجمع تحقيقاً لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه **(جمع «سروالة» تقديرًا)** وفرضاً<sup>(٢)</sup>، فإنه لما وُجد غير منصرف ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً<sup>(٣)</sup> لهذه القاعدة أنه جمع «سروالة» فكانه سمي<sup>(٤)</sup> كل قطعة من السراويل **سروالة** ثم جُمعت «سروالة» على «سراويل» **(وإذا صُرف)** أي: سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً والأصل في الأسماء الصرف **(فلا إشكال)** بالنقض به على قاعدة الجمع ليجتاز إلى التفصي عنه **(ونحو «جوار»)** أي: كل جمع منقوص على «فواعل» يائيًا كان أو واويًا كـ «الجواري» و«الدواعي» **(رفعا وجراً)** أي: في حالتي الرفع والجر<sup>(٥)</sup> **(كـ «قاض»)** أي: حكمه حكم «قاض»

(١) قوله: **[بناء هذا الجواب إلخ]** فيه ردّ على صاحب المتوسط والوافية والرضي حيث قالوا: إن هذا الجواب

يستلزم أن يكون علل منع الصرف عشراً فإنّ الحمل على الموازن علّة زائدة على التسعة المذكورة.

(٢) قوله: **[وفرضاً]** عطف تفسير للإشارة إلى أن التقدير ههنا بمعنى الفرض.

(٣) قوله: **[حفظاً]** علّة التقدير، وقوله: «أنه جمع سروالة» مفعول ما لم يسمّ فاعله لقوله «قدر».

(٤) قوله: **[فكانه سمي إلخ]** إنما جاء بكلمة «كان» لأن السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل

بمعنى قطعة الحرقة، فالمفرد أيضاً مفروض مثل الجمع.

(٥) قوله: **[في حالتي الرفع والجر]** إشارة إلى أن قوله: «رفعا وجراً» منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما

المماثلة المستفادة من الكاف.

بحسب الصورة<sup>(١)</sup> في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه تقول «جاءتني جوار» و«مررت بجوار» كما تقول «جاءني قاضي» و«مررت بقاضي»، وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو «رأيت جوارِي» فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه قد اختلف فيه<sup>(٢)</sup> فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة<sup>(٣)</sup> مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوار» في قولك «جاءتني جوار» «جوارِي» بالضم والتنوين بناءً على أن الأصل<sup>(٤)</sup> في الاسم الصرف فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين وهو الصرف. فصار «جوار» على وزن «سلام» و«كلام» فلم يبق على صيغة منتهى جوار.

(١) قوله: [بحسب الصورة إلخ] إشارة إلى أن التشبيه ليس بحسب الحقيقة فإن المشبه جمع غير منصرف والمشبّه به مفرد منصرف بل بحسب الصورة في حذف إلخ.

(٢) قوله: [لأنه قد اختلف فيه] أي: قد اختلف في «جوار» في حالتي الرفع والجر أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أنه منصرف بعد الإعلال أيضا كما كان قبله.

(٣) قوله: [لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة إلخ] ولأن الإعلال سببه قوي وهو الاستئصال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

(٤) قوله: [بناءً على أن الأصل إلخ] تعليل لقوله: «والتنوين» يعني: كان ينبغي أن يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الأصل إلا أنه بني الإعلال على ما هو الأصل في الاسم وهو الصرف.



الجموع فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك، وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى أنه بعد الإعلال غير المنصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لأن المحذوف بمنزلة المقدّر ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لما أسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها<sup>(٢)</sup> هذا التنوين، وعلى هذا القياس حالة الجرّ بلا تفاوت، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجرّ<sup>(٣)</sup> كما في حالة النصب تقول «مررت بجواري» كما تقول «رأيت جواري» وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجرّ والفتحة خفيفة فما وقع فيه إعلال، وأمّا في حالة الرفع فأصل «جوار»<sup>(٤)</sup> «جواري» بالضمّة بلا تنوين حذفت الضمّة للثقل وعوض عنها التنوين<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: [وذهب بعضهم] وهو سيويوه ومن معه، وليس قوله مبنياً على تقديم منع الصرف على الإعلال وإلا لوجب الفتح في قولك: «مررت بجواري» كما في اللغة القليلة بل الأصل عنده «جواري» بالتنوين، والإعلال مقدّم على منع الصرف.

(٢) قوله: [عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها] إشارة إلى اختلاف القولين فالأوّل مذهب سيويوه والخليل والثاني مذهب المبرّد.

(٣) قوله: [إثبات الياء في حالة الجرّ] وهذه اللغة قبيحة، وعليه قول الفرزدق: ولو كان عبد الله مولى هجوتة ÷ ولكن عبد الله مولى مواليا، ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم والأصل «موالي» بتشديد الياء حذفت الياء الأولى للضرورة وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في ההجو.

(٤) قوله: [وعوض عنها التنوين] أي: عوض عن الضمّة نون ساكنة وذلك لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين.

فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار «جوار»، وعلى هذه اللغة لا إعلال  
 إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة فإنّ فيه الإعلال في الحالتين  
 وهي التي كان الإعلال فيها مقبلاً على منع الصرف.<sup>(١)</sup>  
 كما عرفت (التركيب) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة<sup>(٢)</sup> من  
 غير حرفية جزء<sup>(٣)</sup> فلا يرد نحو «النجم» و«بصري» علمين (شرطه العلميّة)  
 ليأمن من الزوال فيحصل له قوّة<sup>(٤)</sup> فيؤثر بها في منع الصرف (وأن لا  
 يكون بإضافة) لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه  
 فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يُضادّه<sup>(٥)</sup> أعني: منع الصرف (ولا إسناد)  
 لأنّ الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات<sup>(٥)</sup> نحو «قَابَطُ شَرَاءٍ»،

(١) قوله: [وهو صيرورة كلمتين أو أكثر إلخ] إشارة إلى أنّ التركيب مصدر مجهول؛ إذ التركيب مصدراً  
 معلوماً صفة المتكلم فلزم التأويل كما في العدل، وقوله: «كلمة واحدة» أي: من جهة المعنى، إن قلت  
 المركّب المفعول كلمة واحدة لا يكون إلّا علماً فإذاً لا حاجة إلى اشتراطه بالعلميّة، قلنا: الحصر غير  
 مسلم لجواز أن ينقل أولاً إلى معنى جنسيّ ثم جعل علماً، أو قلنا: هي شرط لتحقيق التركيب.

(٢) قوله: [من غير حرفية جزء] أي: من غير أن يكون جزء من المركب حرفاً، وقوله: «فلا يرد إلخ» تفريع  
 على هذا القيد الأخير.

(٣) قوله: [فيحصل له قوّة] القوّة بمعنى اللزوم لا بمعنى ما يقابل الضعف، وإذا حصل للتركيب لزوم فيؤثر  
 بسببه في منع الصرف.

(٤) قوله: [فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يُضادّه] يعني: إذا كان في طباع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون  
 فيه اقتضاء ما يُضادّه عادةً سيّما في مادة واحدة حكماً فإنّ المركّب الإضافي في حكم كلمة واحدة.

(٥) قوله: [من قبيل المبنيات] كما هو المشهور عند الجمهور ومنهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكيّة  
 بحالها عند آخرين، ولا يبعد حيث قد أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظاً كما حكم بعدم  
 انصراف «مسلمات» حال العلميّة مع عدم ظهور أثره، ثم لفظ القبيل يستعمل بمعنى الأمثال والمناسبات



فإنها باقية في حالة العلميّة على ما كانت عليها قبل العلميّة فإنّ التسمية بها إنما هي لدلالاتها على قصّة غريبة<sup>(١)</sup>، فلو تطرّق إليها التغير يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل المبنّيات فكيف يتصوّر فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعرّبات، فإن قلت كان على المصنف أن يقول «وأن لا يكون الجزء الثاني من المركّب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف» ليخرج مثل «سيويه» و«نقطويه» ومثل «خمسّة عشر»<sup>(٢)</sup> و«ستّة عشر» علمين، قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنّيات، وأمّا الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها (مثل «بعلبك») فإنه علم لبلدة مركّب من «بعل» هو اسم صنم و«بك» هو اسم صاحب هذه البلدة، جعلاً اسماً واحداً من غير أن يُقصد<sup>(٣)</sup> بينهما نسبة إضافية أو إسناديّة أو غيرهما (الألف والنون) المعدودتان من أسباب منع الصرف<sup>(٤)</sup> تسمّيان مزيديتين

وبمعنى الأفراد والجزئيات وهو هنا في معنى الأخير.

(١) قوله: [إنما هي لدلالاتها على قصّة غريبة] كما قيل في وجه تسمية جابر بن ثابت بـ«تأبط شراً» إنه أخذ

سيفاً وخرج إلى نادي قومه فقالوا: تأبط شراً، فسُمّي بذلك، وقيل غير ذلك.

(٢) قوله: [ومثل «خمسّة عشر» إلخ] لا يخفى وجه إعادة لفظ «مثل» فإنّ خروج الأوّل بالقيّد الأوّل والثاني

بالثاني، وقوله: «علمين» قيد لـ«خمسّة عشر» و«ستّة عشر» لأن «سيويه» و«نقطويه» مشهوران بالعلميّة.

(٣) قوله: [من غير أن يُقصد] بل من غير نقل عن مركّب مستعمل في معنى، فيكون علماً على الارتحال أي: ابتداءً.

(٤) قوله: [المعدودتان من أسباب منع الصرف] إشارة إلى أن اللام للعهد، وقوله: «من الحروف الزوائد» أي:



لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان مضارعين أيضاً لمضارعتهما لألفي  
 التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما، وللنحاة خلاف في أن سببتهما  
 لمنع الصرف إما لكونهما مزيديتين وفرعيتهما للمزيد عليه، وإما  
<sup>ملعب الكوفيين</sup> <sup>ملعب البصريين</sup> لمشابهتهما لألفي التأنيث<sup>(١)</sup> والراجع هو القول الثاني<sup>(٢)</sup> ثم إنهما **(إن**  
**كانتا في اسم)** يعني: به ما يقابل الصفة<sup>(٣)</sup> فإن الاسم المقابل للفعل  
 والحرف إما أن لا يدلّ على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات  
 كـ«رجل» و«فرس» أو يدلّ كـ«أحمر» و«ضارب» و«مضروب» فالأوّل  
 يسمّى اسماً والثاني صفة، فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى  
 أي الاسم المقابل للصفة. لا الاسم الشامل للاسم والصفة<sup>(٤)</sup> **(فشرطه)** أي: شرط الألف والنون في  
 منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد<sup>(٥)</sup> أو شرط  
 ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **(العلمية)** .....

العشرة التي يجمعها «اليوم تنساء» و«سألتمونيها»، ثم التسمية الأولى مذهب الكوفيين والثانية مختار البصريين.

- (١) قوله: **[وإما لمشابهتهما لألفي التأنيث]** إن قلت: لا بدّ في السبب من فرعٍ ولا فرعٍ على هذا المذهب، قلنا: السبب على هذا المشابهة وهي فرع للطرفين في الوجود.
- (٢) قوله: **[والراجع هو القول الثاني]** لأن وجه اشتراط انتفاء التاء على هذا القول ظاهر فإنه يفوت المشابهة المؤثرة عند لحوق التاء، وعلى القول الأوّل غير ظاهر فإنه لا يفوت الزيادة بلحوق التاء.
- (٣) قوله: **[يعني: به ما يقابل الصفة]** وهو أحصّ ممّا يقابل الفعل والحرف، والقرينة على هذا المراد ذكر الصفة فيما بعد قسماً له، وقوله: «فإن الاسم إلخ» غرضه إثبات لمحيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه.
- (٤) قوله: **[لا الاسم الشامل للاسم والصفة]** وهو ما دلّ على معنى مستقلّ بالمفهوميّة غير مقترن بالزمان.
- (٥) قوله: **[باعتبار أنهما سبب واحد]** أمّا ثنية الضمير في قوله: «إن كانتا» فباعتبار تعدّدهما في أنفسهما.

تحقيقاً للزوم زيادتهما<sup>(١)</sup> أو ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بألفي التائيث (كـ«عمران» أو) كانتا (في صفة فانتفاء «فَعْلَانَة») أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه<sup>(٢)</sup> انتفاء «فَعْلَانَة» يعني: امتناع دخول تاء التائيث عليه ليبقى مشابتهما لألفي التائيث على حالها، ولذا انصرف «عُرْيَان» مع أنه صفة لأن مؤثته «عُرْيَانَة» (وقيل) شرطه (وجود «فَعْلَى») لأنه متى كان مؤثته «فَعْلَى» لا يكون «فَعْلَانَة»<sup>(٣)</sup> فيبقى مشابتهما لألفي التائيث على حالها (ومن ثَمَّة) أي: ومن أجل المخالفة في الشرط (اختلف في «رحمن») في أنه منصرف أو غير منصرف<sup>(٤)</sup> فإنه ليس له مؤث لا رحمي ولا رحمانية؛ .....

(١) قوله: [تحقيقاً للزوم زيادتهما إلخ] أي: إن كان السبب زيادتهما فاشتراط العلمية لتحقيق لزوم زيادتهما، وإن كان السبب المشابهة فهو لامتناع دخول التاء فيتحقق شبههما بألفي التائيث في عدم دخول التاء عليه، فالأول ناظر إلى القول الأول والثاني إلى الثاني.

(٢) قوله: [فشرطه] أي: فشرط الألف والنون في منعهما الاسم من الصرف، أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف، وقوله: «يعني امتناع دخول تاء التائيث عليه» تفسر للأعم بالأخص لئلا يرد مثل «عُرْيَان» بأنه منصرف وقد انتفى فيه «فَعْلَانَة» بفتح الفاء؛ إذ مؤثته «عُرْيَانَة» بضمّ الفاء.

(٣) قوله: [لا يكون «فَعْلَانَة»] أفاد به أنّ وجود «فَعْلَى» ليس مقصوداً لذاته عند صاحب القيل بل المطلوب هو انتفاء «فَعْلَانَة»، لكنّ العلول عن المقصود إلى غيره غير مناسب بل غير صحيح ههنا؛ لأنّ المطلوب أي: انتفاء «فَعْلَانَة» قد يحصل بغير وجود «فَعْلَى» كما في لفظ «رحمن»، وإلى هذا الضعف أشار المصنف بقوله: «قيل».

(٤) قوله: [في أنه منصرف أو غير منصرف] بدل من قوله: «في رحمن» بدل اشتمال أي: اختلف في كون لفظ «رحمن» منصرفاً أو غير منصرف لا في وجوده وهو ظاهر.



لأنه صفة خاصة لله تعالى<sup>(١)</sup> لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث، فعلى مذهب من شرط انتفاء «فعلانة» فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود «فعلی» فهو منصرف<sup>(٢)</sup> **(دون «سكران»)** فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه «سكری» لا «سكرانة» **(و)** دون **(ندمان)** فإنه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه «ندمانه» لا «ندمی»، هذا إذا كان<sup>(٣)</sup> «ندمان» بمعنى النديم، وأما إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأن مؤنثه «ندمی» لا «ندمانه» **(وزن الفعل)** وهو كون الاسم على وزن<sup>(٤)</sup> يُعدّ من أوزان الفعل، وهذا القدر لا يكفي في سببية

(١) قوله: **[لأنه صفة خاصة لله تعالى]** قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة ثم غلب على المتعمم بحلال النعم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلاً.

(٢) قوله: **[فهو منصرف]** إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود «فعلی» عندهم انتفاء «فعلانة» كان الواجب عندهم امتناع صرف «رحمن» لحصول المطلوب، قلنا: لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤنثه يكون مبنياً على دليل لفظي، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون إلا إذا وجد «فعلی».

(٣) قوله: **[هذا إذا كان إلخ]** أي: عدم الخلاف في صرف «ندمان» إنما هو إذا كان بمعنى النديم مشتقاً من المتأدمة يقال: «نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني» والمرأة ندمانة.

(٤) قوله: **[وهو كون الاسم على وزن إلخ]** الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو أن إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى: «الوزن المختصّ بالفعل شرطه اختصاصه بالفعل» وفيه تكرار بلا طائل؛ لأن الخبر أي: قوله: «شرطه أن يختصّ به» يفيد معنى قد فهم من المبتدأ أي: بقوله: «وزن الفعل»، وحاصل الدفع أن الإضافة لمحرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص فيكون المعنى: «وزن منسوب إلى الفعل شرطه اختصاصه بالفعل» فأفاد الخبر معنى لم يفهم من المبتدأ فافهم.

منع الصرف بل **(شرطه)** فيها أحد الأمرين إما **(أن يختص)** في اللغة العربية<sup>(١)</sup> **(به)** أي: بالفعل<sup>(٢)</sup> بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل **(كـ «شمر»)** على صيغة الماضي المعلوم من التثنية، فإنه يُقْبَل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس، وكذلك «بذر» لماء و«عثر» لموضع و«خضم» لرجل، أفعالٌ نُقلت إلى الاسمِية<sup>(٣)</sup>، وأما نحو «بقم»<sup>(٤)</sup> اسما لصبغ معروف وهو العنبد، و«سلم» علما لموضع بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص<sup>(٥)</sup>

**(و) مثل «ضرب»** على البناء للمفعول إذا جعل علما لشخص فإنه أيضاً

(١) قوله: **[في اللغة العربية]** سيصرح بفائدة هذا التقييد بقوله: «فلا يقدح في ذلك الاختصاص».

(٢) قوله: **[أي: بالفعل]** إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: «بمعنى أنه إلخ» إشارة إلى أن الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الاسم العربي، وفي قوله: «إلا منقولا من الفعل» تنبيه على أن يكون مثل «شمر» مجردا عن الضمير المستتر فيه وإلا لكان من المركبات، مع الإشارة إلى كيفية وجود ما يختص بالفعل في الاسم.

(٣) قوله: **[أفعال نُقلت إلى الاسمِية]** فكان معنى «شمر» الفعلي: المرور حادثا، ومعنى «بذر»: الإسراف ومته قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [يحيى إسرائيل: ٢٧]، ومعنى «عثر» الجعل ذا كبوة، ومعنى «خضم» الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم.

(٤) قوله: **[وأما نحو «بقم»]** جواب عن سؤال مقدّر وهو أن «بقم» و«سلم» من أوزان الفعل مع أنهما اسمان ولم ينقلا من الفعل إلى الاسم لعدم استعمالهما فعلين فكيف يعدّ هذا الوزن مختصا بالفعل؟ وحاصل الجواب أنهما أعجميان نقلتا إلى العربية والاختصاص المذكور بالنسبة إلى اللغة العربية.

(٥) قوله: **[فلا يقدح في ذلك الاختصاص]** أي: فلا يضر ولا يكون مانعا عن اختصاص هذا الوزن بالفعل لما ذكر من أن المراد باختصاص وزن بالفعل أن لا يوجد ذلك الوزن في الأسماء العربية من غير نقل عن الفعل.

غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنما قيّدنا بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختصّ بالفعل<sup>(١)</sup> ولم يذهب إلى منع صرفه إلاّ بعض النحاة<sup>(٢)</sup> (أو يكون) غير مختصّ به<sup>(٣)</sup> ولكن يكون (في أوّل) أي: في أوّل وزن الفعل<sup>(٤)</sup> أو أوّل ما كان على وزن الفعل (زيادة) أي: زيادة حرف<sup>(٥)</sup> أو حرف زائد من حروف «أئين»<sup>(٦)</sup> (كزيادته) أي: مثل زيادة حرف أو

(١) قوله: [غير مختصّ بالفعل] لوجوده في الاسم كثيرا بلا نقل من الفعل نحو «شجر» و«رجب» و«طلب».

(٢) قوله: [إلاّ بعض النحاة] ذهب يونس إلى أنّ الوزن المشترك بين الاسم والفعل مؤثّر، وذهب عيسى بن عمر إلى تأثيره إذا كان منقولاً من الفعل كقوله: ع «أنا ابن جَلّأ وطلّأُ الثّيايا» ولو لا كون وزن «جلا» منقولاً عن الفعل لثوّن، وقال بدر الدين لا حجة له فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جَلّأ الأمور وجربها فحمله «جلا» من فعل وفاعل محكي لا ممنوع من الصرف.

(٣) قوله: [غير مختصّ به] حصّ الشقّ الثاني بعدم الاختصاص بقرينة المقابلة، يعني: أنّ اشتراط عدم قبول التاء إنما هو في وزن لم يختصّ بالفعل وكان في أوّله زيادة كزيادة الفعل، فإنّ الشقّ الأوّل لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلاً، والظاهر أنّ «أو» في قول المصنف: «أو يكون» لمنع الخلو، وأنّ النسبة بين الشقيّن العموم من وجه لا تترافهما في «شمر» و«أحمر» واجتماعهما في «يشكر».

(٤) قوله: [أي: في أوّل وزن الفعل إلخ] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، أي: يجوز أن يرجع إلى الوزن، وإلى الموزون، وعلى الأوّل يحمل الظرفيّة على التوسّع؛ لأنّ الزيادة وصف حاصل في أوّل الموزون حقيقة ووزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات، والهيئة من حيث هي ليس لها أوّل وآخر حتّى يقال: إنّ الزيادة في أوّلها.

(٥) قوله: [أي: زيادة حرف إلخ] إشارة إلى أنّ «زيادة» تنوّه عوض عن المضاف والتقدير: زيادة حرف، أو مصدر بمعنى الفاعل وهو صفة موصوف محذوف والتقدير: حرف زائد.

(٦) قوله: [من حروف «أئين»] ولو غير ذلك الحرف لم يضرّ في كونه سبباً لمنع الصرف كـ«هراق» من «أراق» ماضياً، وكذا لو تصرّف في الوزن مع بقاء الزائد، سواء كان التصرّف بالحذف كـ«يسع» أو



حرف زائد<sup>(١)</sup> في أول الفعل (غير قابل) أي: حال كون وزن الفعل<sup>(٢)</sup> أو ما كان على وزنه غير قابل (للتاء) لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل، ولو قال «غير قابل للتاء قياسا وبلاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله» لم يرد عليه «أربع»<sup>(٣)</sup> إذا سمي به فإن لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا «أسود» فإن مجيء التاء في «أسودة» للحيّة الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي<sup>(٤)</sup> الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسميّة العارضيّة (ومن ثم) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع أحمر) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجيء «يعمل» للناقة القويّة على العمل والسير (وما فيه علميّة مؤثرة) أي: كلّ

بالقلب كـ «أعلى» أو بالإدغام كـ «أشدّ».

(١) قوله: [أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد] إشارة إلى أنّ الكاف بمعنى المثل والزيادة بمعنى زيادة حرف أو حرف زائد وإضافتها إلى الضمير بمعنى «في»، وفيه نشر على ترتيب اللف فالتفسير الأوّل بالنسبة إلى وزن الفعل والثاني بالنسبة إلى ما كان على وزن الفعل.

(٢) قوله: [أي: حال كون وزن الفعل إلخ] إشارة إلى أنّ لفظ «غير» منصوب على الحالية عن وزن الفعل أو عما كان على وزن الفعل.

(٣) قوله: [لم يرد عليه أربع إلخ] فإنه حينئذ غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل مع قبوله التاء لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤنث دون المذكر، وقوله: «ولا أسود» عطف على قوله: «أربع» و«لا» زائدة للتأكيد.

(٤) قوله: [ليس باعتبار الوصف الأصلي] إذ مؤنثه بهذا الاعتبار «سوداء» لا «أسودة».

اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة<sup>(١)</sup> أو مع شرطية لسبب آخر، واحترز بذلك<sup>(٢)</sup> عما تجامع ألفي التأنيث أو صيغة منتهى الجموع فإنّ كلّ واحد منهما كافٍ في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية **(إذا نكر)** بأن يؤوّل<sup>(٣)</sup> العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو «هذا زيد ورأيت زيدا آخر» فإنه أريد به المسمّى بزيد<sup>(٤)</sup> أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم «لكل فرعون موسى» أي: لكل مبطل محقّ **(صرف لما تبين)** أي: ظهر<sup>(٥)</sup> حين يبين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق **(من أنها)** أي:

(١) قوله: **[بالسببية المحضة]** بأن كانت سببا فقط ولم تكن شرطا لسبب آخر كما في مثل «عمر» و«أحمد»، وقوله: «أو مع شرطية لسبب آخر» بأن كانت سببا وشرطا لسبب آخر كما في مثل «طلحة» و«زينب» و«إبراهيم» و«عثمان» و«معدّي كرب».

(٢) قوله: **[واحترز بذلك]** أي: بقوله: «مؤثرة»؛ فإنّ المراد بكونها مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها، وقوله: «عما إلخ» أي: عن علمية إلخ.

(٣) قوله: **[بأن يؤوّل إلخ]** تصوير لتذكير العلم، صوّره الشارح بصورتين: الأولى أن يجعل العلم بتأويل واحد من الجماعة المسماة بذلك العلم، والثانية أن يجعل عبارة عن وصف اشتهر بذلك صاحب العلم كجعل فرعون عبارة عن مبطل وجعل موسى عبارة عن محقّ في قولهم: «لكل فرعون موسى».

(٤) قوله: **[فإنه أريد به المسمّى بزيد]** بدليل توصيفه بالنكرة وهو «آخر»، واللام في قوله: «المسمّى» للعهد الذهني والّا فليس «المسمّى بزيد» بنكرة.

(٥) قوله: **[أي: ظهر إلخ]** فإنه ظهر من قوله: «وما يقوم مقامهما الجمع وألغا التأنيث» أنّ العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: «فلا تضرة الغلبة» أنها لا تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العادل ووزن الفعل أنها تجامعها من غير







أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فلا يكون معها) أي: لا يوجد<sup>(١)</sup>

معها شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط  
أي مع العلمية.

(إلا أحدهما) فقط لا مجموعهما (فإذا نكّر) غير المنصرف الذي أحد

أسبابه العلمية (بقي بلا سبب) أي: لم يبق فيه سبب<sup>(٢)</sup> من حيث هو سبب

فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة لأنه قد انتفى أحد

السببين الذي هو العلميّة بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلميّة من

حيث وصف سببته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب (أو على

سبب واحد) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل، هذا، وقد  
أي حذف هذا.

قل على قوله «وهما متضادّان» أنّ «إصميت» بكسرتين علماً للمفاضة من  
أي الصخراء.

أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فإنه أمر من «صمت يصمّت» وقياسه أن

(١) قوله: [أي: لا يوجد إلخ] إشارة إلى أنّ «كان» تامّة، وقوله: «شيء من الأمر الدائر إلخ» إشارة إلى أنّ

المستثنى منه ليس مطلق السبب؛ إذ يصير المعنى ح: أنه لا يوجد مع العلميّة سبب سوى العدل ووزن

الفعل وهو باطل؛ لأنه قد تبين فيما سبق اجتماع غيرهما من الأسباب معها، ولا السبب الذي هو أحد

الأمرين؛ إذ المستثنى يتحدّح بالمستثنى منه من حيث المفهوم فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهو باطل

أيضاً، بل المستثنى منه هو المفهوم المردود بين مجموع السببين وأحدهما فقط فالمعنى: أنه لا يوجد

مجموع السببين وأحدهما فقط إلا أحدهما، وذلك المفهوم يستفاد من الحكم بالتضادّ بينهما فإنه يقتضي

أن لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي أن يوجد أحدهما فقط، والشارح عبّر عن هذا

المفهوم بالأمر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملاً له شمول العام لأفراده.

(٢) قوله: [لم يبق فيه سبب إلخ] وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في «أذريحان» فإنّ فيه التائيث بتأويل البلدة

والعلميّة والعجمة والألف والنون المزيدين بناءً على أنّ المعرب ملحق بالعربي في زيادة الحروف وعلمها.

يجيء بضمّتين فلمّا جاء بكسرتين علّم أنه معدول عنه<sup>(١)</sup>، والجواب أن

أي عن أصمت بضمّتين.

هذا أمر غير محقق لجواز ورود «إصمت» بكسرتين وإن لم يشتهر،

أي كون إصمت بكسرتين معدولاً عما بضمّتين.

فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً كان أو تقديراً لم تجماع وزن

الفعل، وأيضاً قد عرفت فيما تقدّم<sup>(٢)</sup> أن مجرد وجود أصل محقق لا

أي في بحث العدل.

يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف إياه واعتبار

خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وههنا لا يقتضيه<sup>(٣)</sup> لوجود سببين في

«إصمت» وراء العدل وهما العلميّة والتأنيث، ثمّ إنه أشار إلى استثناء مثل

أي السيلان.

«أحمر» علماً إذا نكر عن هذه القاعدة<sup>(٤)</sup> على قول سيبويه بقوله **(وخالف**

متعلق به استثناء. له وهي قوله «وما فيه علمية مؤثرة إلخ»

**سيبويه الأخفش)** الأخفش المشهور<sup>(٥)</sup> هو أبو الحسن تلميذ سيبويه، ولمّا

(١) قوله: [علّم أنه معدول عنه] فلو كان وزن الفعل والعدل متضادّين لم يجتمعا في «إصمت».

(٢) قوله: [وأيضاً قد عرفت فيما تقدّم إلخ] وبهنا يندفع النقض بـ«آخر» على وزن «أفعل» فإنه اجتمع فيه ووزن

الفعل والعدل حيث قيل: إنه معدول عن «الآخر» أو عن «آخر من»، وحاصل اللغع أنه لا يقتضي منع صرفه

اعتبار العدل فيه لوجود سببين فيه وراء العدل وهما الوصف ووزن الفعل، وإذا سمّي به فقيه العلمية ووزن الفعل.

(٣) قوله: [وههنا لا يقتضيه] أي: لا يقتضي منع صرف «إصمت» اعتبار خروجها عن «أصمت».

(٤) قوله: [عن هذه القاعدة] متعلق بالاستثناء وكلنا قوله: «على قول سيبويه»، وقوله: «بقوله» متعلق بـ«أشار».

(٥) قوله: [الأخفش المشهور إلخ] اعلم أنّ الأحافش ثلاثة: الأوّل الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد

بن عبد الحميد أحد شيوخ سيبويه، والثاني الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه،

والثالث الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرّد وتعلّب، والمراد ههنا الأخفش

الأوسط، ولفظ الأخفش من الحَفَش بفتح الحاء بمعنى صغر العين وضعف البصر.

كان قول التلميذ<sup>(١)</sup> أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلاً

وأسند المخالفة إلى الأستاذ<sup>(٢)</sup> وإن كان غير مستحسن<sup>(٣)</sup> تنبيهاً على ذلك

أي أظهرية قول التلميذ بما

(في) انصراف (مثل «أحمر» علماً إذا نُكِّر) والمراد بمثل «أحمر» ما كان

أي وصف.

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفيّ فيدخل فيه «سكران»

وأمثاله<sup>(٤)</sup>، ويخرج عنه «أفعل» التأكيد<sup>(٥)</sup> نحو «أجمع» فإنه منصرف عند

التكثير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى

ين سيويه والأعفش.

(١) قوله: [ولمّا كان قول التلميذ إلخ] دفع لما نقله الهندي من أنّ الأولى رفع الأعفش؛ لأنّ سيويه أستاذ

ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائمة لرتبته، وقوله: «من القاعدة» بيان لعمامة وهي «ما فيه علمية مؤثرة

إذا نُكِّر صرف».

(٢) قوله: [وأسند المخالفة إلى الأستاذ] حيث جعله فاعل المخالفة، ويعد أن يجعل الأعفش فاعلاً؛ لأنه

يلزم حيث جعل قول سيويه أصلاً مع أنه مناف للقاعدة الحقّة عند المصنف ويلزم أن لا يصحّ نصب

قوله: «اعتباراً» بتقدير اللام؛ فإنه يشترط فيه أن يكون فاعل المفعول له والفعل المعلّل به واحداً وفاعلاً

الاعتبار إنما هو سيويه.

(٣) قوله: [وإن كان غير مستحسن إلخ] أي: وإن كان إسناد المخالفة إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلّا

أنه لا بأس به عند كون المقصود إظهار الحقّ وإزالة الفساد ألا ترى إلى قول الفقهاء: «قال أبو حنيفة

كذا خلافاً لهما»، والمقصود ههنا التنبيه على ما هو الحقّ عنده.

(٤) قوله: [فيدخل فيه «سكران» وأمثاله] أي: فيدخل في مثل «أحمر» سكران وأمثاله ممّا كان فيه الألف

والنون الزائدتان وكان معنى الوصفية فيه ظاهراً قبل العلمية.

(٥) قوله: [ويخرج عنه «أفعل» التأكيد] أي: يخرج عن مثل «أحمر» أفعل التأكيد لعدم ظهور معنى الوصفية

فيه قبل العلمية لكونه بمعنى «كلّ» نحو «جاء القوم أجمعهم» أي: كلّهم، فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة

الاسمية عليها، والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيويه أيضاً، فهو بعد التكثير منصرف بالاتفاق.

«كلّ»، وكذلك «أفعل» التفضيل<sup>(١)</sup> المجرّد عن «من» التفضيليّة فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتّى صار «أفعل» اسما، وإن كان معه «من» فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه<sup>(٢)</sup> بسبب «من» التفضيليّة (اعتبارا للصفة الأصليّة) أي: إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتباره الوصفية الأصليّة<sup>(٣)</sup> (بعد التنكير) فإنه لما زالت العلميّة بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصليّة وسبب آخر كوزن الفعل<sup>(٤)</sup> والألف والنون المزيدتين، فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصليّة لا باعث

(١) قوله: [وكذلك «أفعل» التفضيل إلخ] أي: ومثل أفعل التأكيد أفعل التفضيل الذي استعمل خاليا عن «من» التفضيليّة في الخروج عن مثل «أحمر»، وضمير «صار» راجع إلى أفعل التفضيل المجرّد عن «من» فقوله: «أفعل اسما» منصوب خبر «صار» بمعنى: أنّ أفعل التفضيل المجرّد عن «من» التفضيليّة صار ملحقا بأفعل اسما كـ «أفعل» و«أرنب» فهو أيضا بعد التنكير منصرف بالاتفاق.

(٢) قوله: [نظهور معنى الوصفية فيه إلخ] أي: قبل العلميّة، فإن «من» نصّ في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الاسمية محال فإذا سمّي رجل بـ «أفضل من أقرانه» فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق للوصفية ووزن الفعل.

(٣) قوله: [لأجل اعتباره الوصفية الأصليّة] يعني: أنه يجعل الوصفية مع كونها زائلة كالثابتة لكونها أصليّة وزوال ما يضافه، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الوصفية الأصليّة بعد التنكير كما توهم؛ لأنه ليس معنى «ربّ أحمر»: ربّ شخص فيه الحمرة، بل معناه: ربّ شخص مسمّى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، وفي هذا الكلام إشارة إلى أنّ المخالف والمُعير هو سيبويه فوجد شرط حذف اللام من المفعول له.

(٤) قوله: [كوزن الفعل] في مثل «أحمر» وقوله: «والألف والنون إلخ» في مثل «سكران».



على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وذهب<sup>(١)</sup> إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف! قيل الباعث على اعتبارها<sup>(٢)</sup> امتناع «أسود» و«أرقم» مع زوال الوصفية عنهما حينئذ، وفيه بحث لأن الوصفية<sup>(٣)</sup> لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للحيّة السوداء والأرقم اسم للحيّة التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التنكير لأنها قد زالت بالكلية، وأما الأخفش فذهب<sup>(٤)</sup> إلى أنه منصرف فإن الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة<sup>(٥)</sup> فلم يبق فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون .....

(١) قوله: [فلم اعتبرها وذهب إلخ] يعني: أن اعتبار الوصفية بعد التنكير يوجب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل أعني: منع الصرف؛ إذ الأصل في الاسم الصرف فكان ينبغي أن لا يعتبرها.

(٢) قوله: [قيل الباعث على اعتبارها إلخ] يعني: أجاب بعضهم بأن الباعث إلخ، وحاصله أن سيويه قاس مثل «أحمر» علماً بعد التنكير على نحو «أسود» اسماً للحيّة فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية الأصلية الزائلة.

(٣) قوله: [وفيه بحث لأن الوصفية إلخ] أي: في هذا الجواب بحث لأن الوصفية إلخ، وحاصل البحث أن الوصفية في مثل «أحمر» قد زالت بالعلمية بالكلية بخلاف «أسود» فإن الوصفية فيه لم تزل بغلبة الاسم بالكلية فقياسه عليه قياس مع الفارق.

(٤) قوله: [وأما الأخفش فذهب إلخ] اعلم أن الخلاف بينهما في مثل «أحمر» بعد التنكير إنما هو في مقتضى القياس وأما السماع فهو على منع الصرف فمنع الصرف على خلاف القياس عند الأخفش وعلى وفقه عند سيويه.

(٥) قوله: [والزائل لا يعتبر من غير ضرورة] ولا ضرورة ههنا لأن الأصل في الاسم الصرف.

وهذا القول أظهر<sup>(١)</sup>، ولَمَّا اعتبر سيبويه الوصفَ الأصليَّ بعد التكرير وإن

كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلميّة أيضاً<sup>(٢)</sup> فيمتنع نحو «حاتم» من

الصرف<sup>(٣)</sup> للوصف الأصلي والعلميّة فأجاب عنه المصنف بقوله **(ولا**

**يلزمه)** أي: سيبويه<sup>(٤)</sup> من اعتباره الوصفية الأصليّة بعد التكرير في مثل

«أحمر» علماً **(باب «حاتم»)** أي: كلّ علم<sup>(٥)</sup> كان في الأصل وصفاً مع

بقاء العلميّة، بأن اعتبر فيه أيضاً<sup>(٦)</sup> الوصفية الأصليّة وحكم بمنع صرفه

للعلميّة والوصفيّة الأصليّة **(لما يلزم)** في «باب حاتم» على تقدير منعه من

الصرف **(من اعتبار المتضادين)** يعني الوصفية والعلميّة فإنّ العلم

للخصوص والوصف للعموم<sup>(٧)</sup> **(في حكم واحد)** .....

(١) قوله: [وهذا القول أظهر] أي: قول الأخفش أظهر من قول سيبويه؛ لأن المعدوم من كلّ وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات.

(٢) قوله: [لزمه أن يعتبره في حال العلميّة أيضاً] جواب «لَمَّا»، وفي الملازمة نظر فالأولى أن يقول «كان مظنة أن يلزمه إلخ» إلّا أن يقال للزوم ادعائي من المسائل، أو المعنى: لزمه بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة.

(٣) قوله: [فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف] أي: إذا اعتبر الوصف الأصليّ حال العلميّة أيضاً فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف للوصف الأصليّ والعلميّة والحال أنه غير ممتنع من الصرف.

(٤) قوله: [أي: سيبويه] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب، وقوله: «من اعتباره إلخ» إشارة إلى منشأ توقّف الزوم.

(٥) قوله: [أي: كلّ علم إلخ] غرضه بيان المراد بباب حاتم، وهو مأخوذ من حَتَمَ يَحْتِمُ بمعنى حَكَمَ وقَضَى، جعل اسماً لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم.

(٦) قوله: [بأن اعتبر فيه أيضاً إلخ] تصوير للمنفى وهو الزوم، وقول المصنف: «لَمَّا يلزم إلخ» علة للنفي لا للمنفى الذي هو الزوم فإنّ علة الزوم هي اعتبار الوصف الأصليّ في مثل «أحمر».

(٧) قوله: [إنّ العلم للخصوص والوصف للعموم] في هذا التعليل إشارة إلى أمرين أحدهما أن المصنف أراد

وهو منع صرف لفظ واحد<sup>(١)</sup>، بخلاف ما إذا اعتُبرت<sup>(٢)</sup> الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في «أسود» و«أرقم»، فإن قلت: التضاد إنما<sup>(٣)</sup> هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية فلو اعتُبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادين، قلنا: تقدير أحد الضدين<sup>(٤)</sup> بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) أي: باب غير المنصرف<sup>(٥)</sup>

بالتضاد مطلق التقابل لأن العموم والخصوص ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا بوجوديين حتى يتصور التضاد بينهما، والثاني أنه لم يرد التقابل بالذات بل التقابل بالعرض فإن العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف.

(١) قوله: [وهو منع صرف لفظ واحد] أما اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين فلا امتناع فيه كقوله:

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر + فيا عبد شمس لو نهيت الأحاوصا، فالشاعر جمع الأحوص تارة على «حوص» باعتبار الصفة الأصلية، وتارة على «أحاوص» باعتبار الاسمية العارضية بسبب العلمية.

(٢) قوله: [بخلاف ما إذا اعتُبرت إلخ] فإنه لا يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد.

(٣) قوله: [فإن قلت: التضاد إنما إلخ] غرضه تقرير المنع على قول المصنف: «لما يلزم إلخ» وحاصله أنه لو

اعتبر سيويه في باب حاتم الوصف الأصلي لم يلزم اجتماع المتضادين؛ لأن التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة بالفعل وبين العلمية الحالية، وفيه أن المصنف لم يقل باجتماع المتضادين بل باعتبار المتضادين.

(٤) قوله: [أحد الضدين] يعني: الوصفية الأصلية، وقوله: «مع ضد آخر» يعني: العلمية الحالية، وقوله: «لكنه شبه به» يعني: أن هذا التقدير والاعتبار شبه باجتماع الضدين فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق.

(٥) قوله: [أي: باب غير المنصرف] إشارة إلى أن اللام في «الباب» للمعهد الخارجي.

(باللام) أي: بدخول لام التعريف عليه (أو الإضافة) أي: إضافته إلى غيره<sup>(١)</sup> (ينجر) أي: يصير مجرورا (بالكسر) أي: بصورة الكسر<sup>(٢)</sup> لفظا أو تقديرا وإنما لم يكتب بقوله «ينجر» لأن الانجرار قد يكون بالفتح<sup>(٣)</sup>، ولا بأن يقول «ينكسر» لأن الكسر يُطلق على الحركات البنائية أيضا، أي ولم يكتب أيضا. وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف، فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقا<sup>(٤)</sup> لأن عدم انصرافه إنما كان لمشايبته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم أعني اللام أو الإضافة<sup>(٥)</sup> قويت جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة،

(١) قوله: [أي: إضافته إلى غيره] أي: لا بإضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافا فلا يرد به صليتنا في ساحة مساجدة.

(٢) قوله: [أي: بصورة الكسر] إشارة إلى أن المراد بالكسر صورة الكسر أي: الحالة الإعرابية الشبيهة بالكسر ففيه مجاز بذكر الخاص وإرادة العام، ولو قال: «بالكسرة» لم يحتج إلى المحاز لكن التصامح في العبارة من دأب الفصحاء، وقوله: «لفظا أو تقديرا» راجع إلى الكسر نحو «مررت بالمساجد وبأحمدكم» و«مررت بالصغرى وبكبراكم».

(٣) قوله: [لأن الانجرار قد يكون بالفتح] نحو «صليتنا في مساجدة» فلا دخل للام أو الإضافة في نفس الانجرار، وقوله: «ولا بأن يقول ينكسر» أي: مع أنه أحصر، وقوله: «لأن الكسر يُطلق إلخ» فلو قال: «ينكسر» لتوهم بناء غير المنصرف مع اللام أو الإضافة.

(٤) قوله: [منصرف مطلقا] أي: سواء كانت العلتان باقيتين مع اللام أو الإضافة أو لا، وهذا مذهب الزجاج.

(٥) قوله: [أعني: اللام أو الإضافة] خاصة؛ لأنهما يُغيّران مدلول الاسم من الجهالة والنكارة إلى التعيين



ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً<sup>(١)</sup>، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر<sup>(٢)</sup> إنما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أن العَلَيْنِ إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف وإن زالتا معا أو زالت إحداهما كان منصرفاً، وبيان ذلك أن العِلْمِيَّة تزول باللام أو الإضافة<sup>(٣)</sup> فإن كانت العِلْمِيَّة شرطاً للسبب أي بيان الملعب الثالث. الآخر زالتا معا كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطاً كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم تكن هناك<sup>(٤)</sup> عِلْمِيَّة كما في «أحمر» بقيت العِلْتَانِ على حالهما، وهذا القول أنسب بما عرّف به المصنف غير المنصرف.

من القولين الأولين.

والمعرفة فتضعف بهما مشابهته بالفعل، بخلاف سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية؛ فإنها لا تغیرانه.

- (١) قوله: [غير منصرف مطلقاً] أي: سواء بقيت العَلْتَانِ في هذه الحالة على حالهما أو لا، وهذا مذهب سيويوه. قوله: «والممنوع من غير المنصرف إلخ» استئناف جواب لدخول مقدّر وهو ظاهر.
- (٢) قوله: [وسقوط الكسر] أي: من غير المنصرف إنما هو بتبعية التنوين؛ لأنهما يتعاقبان في مثل «غلام زيد» فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين أيضاً فأسقط الكسر تحقيقاً لحذف التنوين.
- (٣) قوله: [أن العِلْمِيَّة تزول باللام أو الإضافة] فيه أن اللام تجامع العِلْمِيَّة إذا كان العلم في الأصل مصدرًا أو صفة كـ «الفضل» و«الحسن».
- (٤) قوله: [هناك] أي: في مقام الإضافة أو دخول اللام على غير المنصرف.



**(المرفوعات)** جمع «المرفوع» لا «المرفوعة»؛ لأنّ موصوفه الاسم<sup>(١)</sup> وهو مذكّر لا يعقل، ويُجمع هذا الجمع مطّرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات<sup>(٢)</sup> للذكور من الخيل وجمال سبخلات أي: ضخمت جمع حمل. جمع سبخل. جمع ضخم وهو العيظ. ما جمع «صافن».

وكالأيام الخاليات **(هو)** أي: المرفوع الدالّ عليه المرفوعات<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ التعريف إنما يكون للماهیة لا للأفراد<sup>(٤)</sup> **(ما اشتمل)** أي: اسم اشتمل **(على علم الفاعليّة)** أي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمّة والواو والألف<sup>(٥)</sup> والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها<sup>(٦)</sup> لفظاً أو أي بالعلامات الثلاث.

- (١) قوله: [لأنّ موصوفه الاسم الخ] لما كان المدعى مشتملاً على حكيمين مختلفين بالإيجاب والسلب استدلّ عليهما بهذا القول.
- (٢) قوله: [كـالصافنات] قال الشارح قلنس سره في الحاشية ناقلاً عن الصحاح: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر.
- (٣) قوله: [أي: المرفوع الدالّ عليه المرفوعات] كدلالة الجمع على الجنس لا على فرد؛ لئلا وقع القرار على ما عته الفرار وهو التعرّض للمفرد في التعريف، وفيه ردّ على من جعل الضمير راجعاً إلى كلّ واحد من المرفوعات أو إلى المرفوعات وقال توحيد الضمير وتذكيره بالنظر إلى خبره أعني: قوله: «ما اشتمل الخ».
- (٤) قوله: [لأنّ التعريف إنما يكون للماهیة لا للأفراد] وذلك لأنّ التعريف قول يكتسب من تصوّره تصور شيء آخر إمّا بكنهه أو بوجه يميّزه عمّا عداه فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصوّر مفهوم المعرّف وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصرّو.
- (٥) قوله: [وهي الضمّة والواو والألف] أمّا الضمّة فعلمة الفاعليّة في مثل «بكر ودلو وأحمد ورجال ومساجد ومسلمات وعصا وغلامي وقاض»، وأمّا الواو ففي مثل «أخوك ومسلمون وعشرون»، وأمّا الألف ففي مثل «رجلان واثنان».

(٦) قوله: [أن يكون موصوفاً بها] أي: كالموصوف بها؛ فإنّ الحركات والحروف الإعرابيّة ليست أوصافاً



تقديرا أو محلاً ولا شك أن الاسم<sup>(١)</sup> موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي<sup>(٢)</sup> أنه في محلّ لو كان ثمّة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو <sup>أي في ذلك المكان.</sup> تقديراً<sup>(٣)</sup> وكيف يختصّ الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلاً عن <sup>أي التحوي أو المصنف.</sup> أحوال الفاعل إذا كان مضمرًا متصلاً كما سيجيء **(فمنه)** أي: من المرفوع<sup>(٤)</sup> أو ممّا اشتمل على علم الفاعلية **(الفاعل)** وإنما قدّمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الحملة الفعلية التي ..... <sup>أي الفاعل.</sup>

حقيقة لكنها مشبهة بها لتبعيتها للمعرب وعدم استقلالها، قوله: «لفظاً أو تقديراً أو محلاً» نحو «جاء زيد وغلّامي وهذا».

(١) قوله: **[ولا شك أن الاسم الخ]** لما كان في معنى الرفع المحلي خفاءً وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معناهما بهذا الكلام، وفيه ردّ على الشارح الهندي حيث حصّر المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظاً أو تقديراً ولم يعتبر الرفع المحلي بناءً على أنه لا يكون إلّا في المبني والمرفوعات من أقسام المعرب، وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميراً أو نحوه على التطفّل.

(٢) قوله: **[إذ معنى الرفع المحلي الخ]** الظاهر من عبارة الشرح أن الرفع المحلي هو هذه الحيثية حيث حملها على معنى الرفع المحلي وحينئذ لا شبهة في اتصاف الاسم بها، لكنّ هذه الحيثية ليست علماً للفاعلية؛ لأنّ علماً الضمة والواو والألف كما مرّ نعماً لو قيل إنّ ثبوت هذه الحيثية مستلزمة لتوهم رفع للاسم بالحركة أو الحرف لوقوعه موقع المرفوع وإنّ الاشتمال أعمّ من أن يكون محققاً أو موهوماً لكان كون الرفع المحلي علماً للفاعلية ظاهراً.

(٣) قوله: **[لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً]** كـ«هذا» في قولك: «جاء هذا» فإنه في محلّ لو كان ثمّ مثل «زيد» لكان مرفوعاً لفظاً، ولو كان ثمّة مثل «غلّامي» لكان مرفوعاً تقديراً، قوله: «وكيف يختصّ الرفع الخ» قد عرفت غرضه تحت قوله: «ولا شك الخ».

(٤) قوله: **[أي: من المرفوع الخ]** إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير، ويجوز أن يجعل راجعاً إلى «المرفوعات» بتأويله بالباب أو بالمذكور، ويوافقه قوله: «ومنها المبتدأ».

هي أصل الجُمْل (١) ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ (٢) وقيل أصل المرفوعات المبتدأ (٣) لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم بخلاف الفاعل، ولأنه يُحكم عليه بكلّ حكم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق (وهو) أي: الفاعل (ما) أي: اسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل (٤) قولهم «أعجبنى أن ضربت زيداً» (أسند إليه الفعل) بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحدّ توابعُ الفاعل، وكذا المراد في جميع (٥) حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غيرُ التوابع بقريضة ذكر التوابع بعدها (أو شبهه) أي: ما يشبهه في العمل (٦) وإنما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعال التفضيل والظرف.....

- (١) قوله: [هي أصل الجُمْل] لأن الغرض العام من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه لأنه لم يوضع إلا للإخبار به بدليل كونه مسنداً أبداً، ومما يدلّ على أصالة الفاعل قول عليّ رضي الله تعالى عنه: كلّ فاعل مرفوع.
- (٢) قوله: [ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ] لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فإنه عديم معقول وقوة العامل تدلّ على قوة العمل فالفاعل في المرفوعة أقوى من المبتدأ، ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ من البقاء على الأصل والحكم بكلّ حكم؛ فإنه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله.
- (٣) قوله: [وقيل أصل المرفوعات المبتدأ] قاله سيّويه ومن معه. قوله: «لأنه يحكم عليه الخ» أي: له استيعاب وهو فضيلة وكمال، والمراد بالحكم في قوله: «بكلّ حكم» المحكوم به.
- (٤) قوله: [ليدخل فيه مثل الخ] فإن «أن ضربت زيداً» فيه وإن لم يكن اسماً حقيقة لكنه اسم حكماً.
- (٥) قوله: [وكذا المراد في جميع الخ] يعني: لا بدّ من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة لإخراج توابعها.
- (٦) قوله: [أي: ما يشبهه في العمل] كاسمي الفعل والفاعل وأفعال التفضيل الخ، ولا يخرج فاعل الظرف؛

(وقدّم) أي: الفعل أو شبهه (عليه) أي: على ذلك الاسم، واحترز به عن

أي بقوله «وقدّم عليه».

نحو «زيد» في «زيدٌ ضرب» لأنه ممّا أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلى

أي على ذلك الاسم.

ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه، والمراد تقديمه عليه

بقوله «وقدّم عليه».

وجوبا<sup>(١)</sup> ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو «كريم من يكرمك»،

فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو «في

أي تقديم الخبر.

الدار رجل»، قلت: المراد وجوب تقديم نوعه<sup>(٢)</sup> وليس نوع الخبر ممّا

يجب تقديمه<sup>(٣)</sup> بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل (على جهة قيامه) أي:

إسنادا واقعا<sup>(٤)</sup> على طريقة قيام الفعل أو شبهه (به) أي: بالفاعل، وطريقة

لأنه فاعل لعامله حقيقة أعني: «حاصل» أو «حاصل» وهو فعل أو ما يشبهه في العمل.

(١) قوله: [والمراد تقديمه عليه وجوبا] لأنه الفرد الكامل والمطلق ينصرف إلى الكامل، وفيه دفع ما يقال

إن التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول «من» في «كريم من يكرمك»؛ لأنه اسم أسند إليه شبه

الفعل وهو «كريم» وقدّم عليه، وحاصل الدفع أن تقديم «كريم» ليس على الوجوب فلا نقض منعا.

(٢) قوله: [المراد وجوب تقديم نوعه] أي: نوع ما أسند إلى الفاعل، والقرينة على هذا المراد أن الصدد بصد

تعريف نوع من أنواع المرفوع ويجب أن يكون المعرف وأجزأؤه من لوازم المعرف، ثم السرّ في وجوب

تقديم الفعل أن غرض المتكلّم في تقديم «زيد» في «زيد قام» أن يعيّن محلّ الفائدة ويوقع المخاطب في

انتظارها، والغرض في تقديم «قام» في «قام زيد» أن يعيّن الفائدة ويوقع السامع في انتظار محلّها، فلو قدّم

«زيد» في الثاني لانتقل الغرض، ونقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلّوا بأننا لو جعلنا «زيد» في «زيد قام»

فاعلا وجعلنا الكلام على التقديم لم يحتج إلى الإضمار وتغيّر محلّ الموجود أهون من إثبات المعلوم.

(٣) قوله: [وليس نوع الخبر ممّا يجب تقديمه] ولأ لما حاز تأخير فرد من أفراد الخبر وفساده أظهر.

قوله: «بخلاف نوع الخ» فإنه لا يجوز تأخير فرد من أفراد على الفاعل.

(٤) قوله: [أي: إسنادا واقعا] إشارة إلى أن قوله: «على جهة قيامه به» مفعول مطلق له «أسند» بتقدير الموصوف.

قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم<sup>(١)</sup> أو على ما في حكمها كاسم  
 الفاعل والصفة المشبهة، واحتراز بهذا القيد<sup>(٢)</sup> عن مفعول ما لم يسم  
 فاعله كـ«زيد» في «ضرب زيد» على صيغة المجهول، والاحتياج إلى هذا  
 القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف، وأما  
 على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل<sup>(٣)</sup> فلا حاجة إلى هذا  
 القيد بل يجب أن لا يقيّد به (مثل) «زيد» في<sup>(٤)</sup> «قام زيد» فهذا مثال لما  
 أسند إليه الفعل (و) مثل «أبوه» في «زيد قائم أبوه» فهذا مثال لما أسند  
 إليه شبه الفعل (والأصل) في الفاعل أي: ما ينبغي أن يكون<sup>(٥)</sup> الفاعل عليه؛  
 إن لم يمنع مانع (أن يلي الفعل) المسند إليه أي: يكون بعده<sup>(٦)</sup> من غير  
 أي إلى الفاعل.

(١) قوله: [أن يكون على صيغة المعلوم] أي: علامة طريقة القيام أن يكون ما أسند إلى الفاعل على صيغة  
 المعلوم نحو «قام زيد» أو على ما في حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة نحو «زيد قائم  
 أبوه» و«عالم حسن أعوه».

(٢) قوله: [واحتراز بهذا القيد الخ] ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع  
 الفعل على المسند إليه لا قيامه به.

(٣) قوله: [كصاحب المفصل] وكالشيخ عبد القاهر فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقلمين من البصريين.

(٤) قوله: [«زيد» في الخ] غرضه تعيين المقصود بالتمثيل وإشارة إلى المسامحة الشائعة في مقام التمثيل  
 بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء.

(٥) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون الخ] إشارة إلى أن اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصلا حد  
 الوجوب حتى لا تزول بعارض بل اقتضاء رجحان ويصير واجبا لعروض أمر كما في صور وجوب  
 تعلقه وممتنعا بعروض آخر كما في صور وجوب تقديم المفعول.

(٦) قوله: [أي: يكون بعده الخ] تفسير للمعنى المراد بالولي ههنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقا، أي: يكون





أن يتقدّم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالحزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه<sup>(١)</sup>، ويدل على ذلك إسكان اللام في «ضربت» لأنه لدفع توالي الفعل إلى كونه كالحزء من الفعل. أي على الفاعل. أي الفعل. أي الفاعل.

أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز «ضرب غلامه زيد») لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة<sup>(٢)</sup> فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وذلك جائز<sup>(٣)</sup> (وامتنع «ضرب غلامه زيداً») لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظاً ورتبةً فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير جائز خلافاً للأخفش وابن جني<sup>(٤)</sup> ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر:

جزى ربّه<sup>(٥)</sup> عني عديّ بن حاتم ÷ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

أي ذبلهما. أي في الجوز. أي فعل الله ذلك. جمع عاوي وهو الصياح.

الفاعل بعد الفعل أو شبهه حقيقة أو حكماً كالمستتر فإنه بعده حكماً.

- (١) قوله: [لشدة احتياج الفعل إليه] ومنشأ هذه الشدة أن الفعل لا يفيد بدون الفاعل فائدة تامة بخلاف باقي معمولات. وقوله: «ويدل على ذلك الخ» أي: يدل على أن الفعل كالحزء من الفعل الخ.
- (٢) قوله: [لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة] معنى تقدّم الشيء رتبةً كون الشيء بحالة تقتضي التقدّم سواء تقدّم بالفعل كما في «ضرب زيد غلامه» أو لم يتقدّم كما في «ضرب غلامه زيد».
- (٣) قوله: [وذلك جائز] أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً لا رتبةً جائز كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: جاء الخلافة إذ كانت له قدر ÷ كما أتى ربّه موسى على قدر.
- (٤) قوله: [خلافاً للأخفش وابن جني] فإنهما ذهبا إلى جواز مثل «ضرب غلامه زيداً» لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، والأولى جواز ذلك لوروده في كلام الفصحاء قال الحسن رضي الله تعالى عنه: ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً ÷ من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً.
- (٥) قوله: [جزى ربّه الخ] الجملة دعائية، والمراد بالكلاب إمّا شرار الناس أو حقيقتها. قوله: «وقد فعل» جملة إخبارية وقعت على سبيل التفاضل بأن الدعاء قد أحيب، ولعلّ هذا كان في زمن الجاهلية وإلا فعديّ بن حاتم



وأجيب عنه بأنّ هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام،  
أي عن سننهما.  
 وبأنه لا نسلم أنّ الضمير يرجع إلى «عدي» بل إلى المصدر الذي يدل  
 عليه الفعل أي: جرى ربّ الجزاء **(وإذا انتفى الإعراب)** الدالّ على  
 فاعليّة الفاعل ومفعوليّة المفعول بالوضع <sup>(١)</sup> **(لفظا فيهما)** أي: في الفاعل  
 المتقدّم ذكره صريحا <sup>(٢)</sup> وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدّم ذكره في  
 ضمن الأمثلة **(والقرينة)** أي: الأمر الدالّ عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن  
 يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد عليه <sup>(٣)</sup> أن ذكر  
 الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له <sup>(٤)</sup> وهي إمّا لفظيّة نحو.....  
أي القرينة.

صحايب جليل فلا يصحّ من الشاعر الهجو بهذا الهجو الفظيع والسبّ الشنيع كيف وهو رضي الله تعالى عنه  
 من المهاجرين وكان شريفا في قومه عطيا كريما نزل بكوفه ومات بها سنة ٨٦ وهو ابن مئة وعشرين سنة،  
 وموضع الاستناد قوله: «جرى ربه عدي ابن حاتم» حيث قدّم الفاعل مع اتصال ضمير المفعول به.

(١) قوله: **[بالوضع]** إنما صرحّ بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة وهي الدفع للزوم استدراك ذكر  
 الإعراب كما تبّه عليه الشارح بقوله الآتي: «فلا يرد الخ».

(٢) قوله: **[أي: في الفاعل المتقدّم ذكره صريحا الخ]** غرضه الإشارة إلى مرجع الضمير ودفع شبهة ورود  
 الضمير بلا مرجع، والحاصل أنّ ضمير «فيهما» للفاعل والمفعول وقد تقدّم ذكر الفاعل صريحا وفي  
 ضمن الأمثلة وذكر المفعول في ضمن المثالين فقط فلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

(٣) قوله: **[فلا يرد عليه]** تفريع على التقييد بقوله: «بالوضع» وبقوله: «لا بالوضع» أي: فعلى هذا التقييد لا  
 يرد على المصنف ما في الهندي نقلا عن الغير من أنّ ذكر الإعراب مستغنى عنه الخ.

(٤) قوله: **[إذ القرينة شاملة له]** تعليل لكون ذكر الإعراب مستغنى عنه، ولو سلّم شمول القرينة للإعراب  
 فنقول: إنّ ذكر القرينة بعد ذكر الإعراب تعميم بعد التخصيص وهو شائع لا ضير فيه.

«ضربت موسى جبلي»<sup>(١)</sup> أو معنوية نحو «أكل الكمثرى يحيى»<sup>(٢)</sup> (أو كان) الفاعل (مضمرًا متصلًا) بالفعل بارزا كـ «ضربت زيدا» أو مستكتنا كـ «زيد ضرب غلامه» بشرط أن يكون المفعول به متأخرًا عن الفعل لثلاً ينتقض بمثل «زيدا ضربت» (أو وقع مفعوله) أي: مفعول الفاعل<sup>(٣)</sup> (بعد «إلا»)<sup>(٤)</sup> بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup> نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا» (أو) بعد (معناها) نحو «إنما ضرب زيد عمرا»<sup>(٥)</sup> (وجب تقديمه) أي: تقديم الفاعل على المفعول<sup>(٦)</sup> في جميع هذه الصور،  
جزء لقوله «وإذا انتفى لإعراب».

(١) قوله: [«ضربت موسى جبلي»] فإن القرينة فيه التاء اللفظية التي تدلّ على أنّ الفاعل مؤنث وهو «جبلي»، ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو «ضرب موسى عيسى القوي» فإن رفع «القوي» يدلّ على أنّ الفاعل متبوعه وهو «عيسى»، وكذا اتصال ضمير الثاني مع الأول نحو «ضرب فناء موسى» فإنه يدلّ على أنّ الفاعل هو الثاني؛ إذ لو كان الفاعل هو الأول لزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة.

(٢) قوله: [«أكل الكمثرى يحيى»] فإنّ كون «يحيى» من قبيل الأكل وكون «الكمثرى» من قبيل المأكول قرينة معنوية تدلّ على أنّ الفاعل هو «يحيى».

(٣) قوله: [أي: مفعول الفاعل] إشارة إلى مرجع الضمير، وفيه أن المفعول لا يضاف إلى الفاعل في العرف بل إلى عامله، والجواب أن الإضافة هنا لأدنى ملاسة كما في «كوكب العرقاء»، ولك أن تفسره بمفعول فعل الفاعل فالإضافة تكون على أصلها وحقيقتها.

(٤) قوله: [في صورتَي التقديم والتأخير] المراد بصورة التقديم صورة وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول وهي «ما ضرب زيد إلا عمرا» وبصورة التأخير صورة امتنع فيها تأخير الفاعل عن المفعول كأن تقول في المثال المذكور: «ما ضرب عمرا إلا زيد» فإن الحكم بوجوب التقديم يلزمه الحكم بامتناع التأخير.

(٥) قوله: [«إنما ضرب زيد عمرا»] فإنّ «إنما» تدلّ على معنى النفي في الابتداء ومعنى الاستثناء قبل الجزء الأخير فمعنى المثال المذكور: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فالمفعول فيه واقع بعد معنى «إلا».

(٦) قوله: [أي: تقديم الفاعل على المفعول] غرضه الإشارة إلى مرجع الضمير وتعيين المقدّم عليه. قوله:



أَمَّا في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فللتحرّز عن الالتباس<sup>(١)</sup> وأَمَّا في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة الاتصال والانفصال<sup>(٢)</sup> وأَمَّا في صورة وقوع المفعول بعد «إلا» لكن بشرط توسّطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير فلثلاً ينقلب الحصر المطلوب، فإنّ المفهوم من قوله «ما ضرب زيد إلا عمراً» انحصارٌ ضاربيّة زيد في عمرو<sup>(٣)</sup> مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، والمفهوم من قوله «ما ضرب عمراً إلا زيد» انحصارٌ مضروبيّة عمرو في زيد<sup>(٤)</sup> مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب، وإنما قلنا

«في جميع هذه الصور» صرح به دفعاً لتوهم ربط الجزاء بالشقّ الأخير لبعد حرف الشرط وتوطئة لما بعده من الاستدلال على المدعى بقوله: «أَمَّا في صورة انتفاء الخ» فلا لغو ولا استدراك.

(١) قوله: [فللتحرّز عن الالتباس] إذ لو لم يجب تقديم الفاعل في مثل «ضرب موسى عيسى» لم يعلم أنّ الفاعل هو الأول أو الثاني، وإذا وجب تقديم الفاعل تعيّن كون الأول فاعلاً، وهذا الالتباس يندفع بوجوب تقديم المفعول أيضاً لكنه يفوت حيثل الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه على المفعول.

(٢) قوله: [فلمنافاة الاتصال والانفصال] أي: للزوم خلاف المفروض، يعني: أنه لا يتصور تقديم المفعول على الفاعل مؤخراً عن الفعل في مثل «ضربت زيدا» إلا بأن جعل الضمير المتصل منفصلاً وقيل «ضرب زيدا» أنا» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون الفاعل ضميراً متصلاً.

(٣) قوله: [انحصارٌ ضاربيّة زيد في عمرو] أي: قصرها عليه؛ لأن الأصل قصر ما قبل «إلا» على ما بعدها. وقوله: «مع جواز أن يكون عمرو الخ» داخل في المفهوم.

(٤) قوله: [انحصارٌ مضروبيّة عمرو في زيد] أي: قصرها عليه لما ذكر. قوله: «مع جواز أن يكون زيد الخ» داخل في المفهوم. قوله: «فلو انقلب أحدهما» أي: فلو انقلب أحد هذين التركيبين بالآخر انقلب الخ.

«بشرط توسّطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير»؛ لأنه لو قدّم المفعول على الفاعل مع «إلا»<sup>(١)</sup> فيقال «ما ضرب إلاّ عمراً زيد» فالظاهر أنّ معناه انحصار ضاربيّة «زيد» في «عمرو»؛ إذ الحصر إنّما هو فيما يلي «إلا» فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل<sup>(٢)</sup> لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها، وإنّما قلنا «الظاهر أنّ معناه كذا» لاحتمال أن يكون معناه<sup>(٣)</sup> «ما ضرب أحداً أحد إلاّ عمراً زيد» أي معنى «ما ضرب إلاّ عمراً زيد».

فيفيد انحصار صفة كلّ واحد منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف المقصود، أي من الفاعل والمفعول.

(١) قوله: [لأنه لو قدّم المفعول على الفاعل مع «إلا»] كما ذهب إلى حوازه السكاكي وجماعة من النحويين، أمّا عند أكثرهم فلا يجوز ذلك، وهذا دليل اشتراط توسّط «إلا» في صورة التأخير الممتنع، أمّا دليل اشتراط التوسّط في صورة التقديم الواجب فلم يذكره الشارح لظهوره وهو أنه لو قدّم «إلا» مع تقدّم الفاعل على المفعول وقيل «ما ضرب إلاّ زيد عمراً» لزم الفصل بين «إلا» والمستثنى أعني: المفعول بالفاعل وهو غير جائز.

(٢) قوله: [فلا يجب تقديم الفاعل] لأنه إذا لم يتغيّر المعنى جاز التلّفظ كيف ما كان. قوله: «لكن لم يستحسنه بعضهم» وهو السكاكي وجماعة من النحاة حيث جوّزوا هذا التركيب مع قبح؛ لأنه قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلق الضرب فلا بدّ من تقديم الفاعل لتتمّ تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنويّة أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحويّ وبينهما عموم من وجه.

(٣) قوله: [لاحتمال أن يكون معناه الخ] كما ذهب إليه جماعة من النحويين، أمّا عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصل فيه «إلا» وهي حرف، وللمجوزين أن يستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَرْكُ أَنْتَبَكْ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِإِدَائِي الرَّأْيِ﴾ [مود: ٢٧] أي: ما تراك اتبعك أحد في حالة من الأحوال إلاّ الذين هم أراذلنا في بادي الرأي أي: بلا رؤية قويّة، فقوله: «الذين هم أراذلنا» استثناء من «أحد» وقوله: «بادي الرأي» استثناء من «حالة من الأحوال»، وردّ بأنّ الظرف ممّا يكفيه راحة من الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره فيجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف إذا كان أحدهما ظرفاً.



وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا» لأن  
 الحصر هاهنا<sup>(١)</sup> في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً  
 (وإذا اتصل به) أي: بالفاعل (ضمير مفعول) نحو «ضرب زيداً غلامه»  
 (أو وقع) أي: الفاعل (بعد «إلا») المتوسطة بينهما في صورتها التقديم  
 والتأخير<sup>(٢)</sup> نحو «ما ضرب عمراً إلا زيد» وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت  
 أنفاً (أو) وقع الفاعل بعد (معناها) أي: معنى «إلا» نحو «إنما ضرب  
 عمراً زيد» (أو اتصل مفعوله به) بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل  
 (وهو) أي: الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو «ضربك زيد» (وجب  
 تأخيره) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أما في  
 صورة اتصال ضمير المفعول به فلتلاً يلزم الإضمار<sup>(٣)</sup> قبل الذكر لفظاً  
 ورتبةً، وأما في صورة وقوعه بعد «إلا» أو معناها فلتلاً ينقلب الحصر  
 المطلوب<sup>(٤)</sup>، وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير

(١) قوله: [لأن الحصر هاهنا الخ] أي: لأن الحصر في مقام وقوع المفعول بعد معنى «إلا» في الجزء الأخير  
 من الجملة كما أن الحصر في «إلا» فيما يليها.

(٢) قوله: [في صورتها التقديم والتأخير] المراد بصورة التأخير صورة وجب فيها تأخير الفاعل عن المفعول  
 وهي «ما ضرب عمراً إلا زيد» وبصورة التقديم صورة امتنع فيها تقديم الفاعل على المفعول كأن تقول  
 في المثال المذكور: «ما ضرب زيد إلا عمراً» فإن الحكم بوجوب التأخير يلزمه الحكم بامتناع التقديم.

(٣) قوله: [فلتلاً يلزم الإضمار الخ] فإنه لو قيل: «ضرب غلامه زيداً» للزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً.

(٤) قوله: [فلتلاً ينقلب الحصر المطلوب] فإن المفهوم من «ما ضرب عمراً إلا زيد» انحصار مضمونية



متّصل فلمنافاة الاتصال<sup>(١)</sup> الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتّصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متّصلاً فإنه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو «ضربتك» **(وقد يحذف الفعل)** الرفع للفاعل<sup>(٢)</sup> **(لقيام قرينة)** دالة على تعيين المحذوف **(جوازاً)** أي: حذفاً جائزاً<sup>(٣)</sup> **(في مثل «زيد»)** أي: فيما كان جواباً لسؤال محقق **(لمن قال: «من قام»)** سائلاً عمّن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول<sup>(٤)</sup> «زيد» يحذف «قام» أي: «قام زيد» ويجوز أن تقول «قام زيد» بذكره، وإنما قدّر الفعل دون الخبر<sup>(٥)</sup>؛

عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر والمفهوم من «ما ضرب زيد إلا عمراً» الحصار ضارباً زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر لانقلب الحصر المقصود، وقس عليه قولك: «إنما ضرب عمراً زيد».

(١) قوله: **[فلمنافاة الاتصال الخ]** أي: لأنّ كون المفعول متّصلاً ينافي كونه منفصلاً بسبب مجيء الفاعل الغير المتّصل بين المفعول وبين الفعل فإنه لا يتصوّر تقديم الفاعل الغير المتّصل على المفعول المتّصل إلا بأن جعل المتّصل منفصلاً كأن يقال في «ضربك زيد»: «ضرب زيد لك» وهو خلاف المفروض؛ إذ فرضنا كون المفعول ضميراً متّصلاً. قوله: «بخلاف ما كان الفاعل الخ» ناظر إلى قوله: «الفاعل الغير المتّصل».

(٢) قوله: **[الرفع للفاعل]** في هذا التوصيف إشارة إلى أنّ المراد من الفعل هو العامل لا الفعل الاصطلاحيّ خاصّة؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصّ الفعل الاصطلاحيّ فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل.

(٣) قوله: **[أي: حذفاً جائزاً]** إشارة إلى أنّ «جوازاً» مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه المحذوف وهو «حذفاً».

(٤) قوله: **[فيجوز أن تقول الخ]** هذا مع ما عطف عليه تفرّيع على كون المثال ممّا يجوز فيه الحذف.

(٥) قوله: **[وإنما قدّر الفعل دون الخبر الخ]** الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي حيث قال: إنّ «زيد» الواقع في الجواب مبتدأ لا فاعل؛ لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولى، وحاصل الدفع ظاهر.

لأن تقدير الخبر<sup>(١)</sup> يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيهما والتقليل في الحذف أولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا<sup>(٢)</sup> فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مريّة يزيد بن نهشل (لَيْبِكَ) على البناء للمفعول<sup>(٣)</sup> (يزيد) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف أي: «يكيه ضارع» بقرينة السؤال المقدر وهو «من يكيه»، وأما على رواية «لَيْبِكَ يَزِيدَ» على البناء للفاعل ونصب «يزيد» فليس ممّا نحن فيه (لخصوصة) متعلق بـ«ضارع»<sup>(٤)</sup> هذا القول.

(١) قوله: [لأن تقدير الخبر الخ] ولأنه قد ذكر الفعل في أمثال المقام في كلام العلامة كقوله تعالى: ﴿وَلَيْبَن سَالَتْهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الرعر: ٩] و﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [س: ٧٨، ٧٩]، أما تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنَ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُوهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤] الآية فهو لقصد التخصيص أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه.

(٢) قوله: [كذا يحذف الفعل جوازا] إشارة إلى أنّ المثال الآتي معطوف على المثال السابق. وقوله: «فيما كان جواباً لسؤال مقدر» إشارة إلى الفرق بين المثالين، والشاعر هو ضرار بن نهشل أخو الميت يزيد بن نهشل، والمريّة بتخفيف الياء مصدر «رئى» من باب «ضرب» وهي عدّ محاسن الميت والبكاء عليه. (٣) قوله: [على البناء للمفعول] غرضه تعيين الرواية التي عليها يكون المثال من قبيل حذف الفعل فإنه على رواية البناء للفاعل ليس ممّا نحن فيه أي: ممّا حذف فيه الفعل الرفع للفاعل؛ إذ الضارع حيثل يكون فاعلاً للفعل المذكور لا الفعل المحذوف، وسيصرّح به الشارح بقوله: «وأما على رواية الخ».

(٤) قوله: [متعلق بـ«ضارع»] لا بـ«يكيه» المقدر؛ لأن البكاء المأمور به بكاء فوت يزيد لا بكاء الحصى، وفي قوله: «أي: يكيه من يذلّ» إيماء إلى أنّ «ضارع» نكرة مفيدة للعموم وإن كانت في حيز الإثبات كما في «نمرة خير من جرادة» وهو المناسب لمقام المدح. وقوله: «عن مقاومة الخصماء» إشارة إلى أنّ اللام بمعنى «عن» والعبارة بتقدير المضاف.

أي: يبكيه من يذلّ ويعجز عن مُقاومة الخُصَماء؛ لأنه كان ظهيرا للعَجَزَة <sup>أي معينا</sup> والأذلاء، وآخر البيت (**وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ**) والمختبط السائل من غير وسيلة <sup>(١)</sup> والإطاحة الإهلاك، والطوائح جمع مُطِحة <sup>بمعنى الحوادث</sup> على غير القياس <sup>(٢)</sup> كَلَوَائِح جمع مُلقِحة، و«مِمَّا» يتعلّق بـ«مختبط» <sup>(٣)</sup> و«مَا» مصدرية يعني: ويبكيه أيضاً من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المُهلِكَات ماله وما يتوسّل به <sup>(٤)</sup> إلى تحصيل المال؛ لأنه كان مُعْطِي السائلين بغير وسيلة <sup>(و)</sup> قد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقرينة دالّة على تعينه <sup>(٥)</sup> (وجوبا) أي: حذفوا واجبا (في مثل) قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] أي: في كلّ موضع حذف الفعل ثم

- (١) قوله: [المختبط: السائل من غير وسيلة] أي: من غير رَحْم أو قَرابة أو صِهر أو معروف، يقال: «اخْتَبَطَنِي فلان» إذا جاءك لطلب معروفك من غير وسيلة.
- (٢) قوله: [على غير القياس] يعني: على حذف الزوائد من المزيد، ولا يقال: «مطِحات» على القياس، ويجوز أن يكون جمع «طائح» للنسبة بمعنى ذي طوح أي: ذهاب مثل ﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾ [الطارق: ٦] بمعنى ذي دفق، والفاعل إذا كان للنسبة يجمع على فواعل. قوله: «جمع ملقحة» من الإلقاح بمعنى «آهستن كردن» قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لُوفٍ فَرٍ﴾ [الحجر: ٢٢] ولا يقال: «ملقحات» على القياس.
- (٣) قوله: [و«مِمَّا» يتعلّق بـ«مختبط»] أي: لا بـ«يبكيه»، ففيه تعريض بالرضي والهندي.
- (٤) قوله: [ماله وما يتوسّل به الخ] معطوف ومعطوف عليه، وهذا إشارة إلى حذف مفعول «تطيع».
- (٥) قوله: [لقرينة دالّة على تعينه] أي: لقيام قرينة تدلّ على حذف الفعل وعلى تعينه، فالقرينة في الآية الكريمة «إِنْ» والمفسّر كلاهما إذ الأولى لا تفي بتعين المحلوف.

فسر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف<sup>(١)</sup> فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً، بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه وهو زيادة معينة لا لفائدة.  
فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك «جاءني رجل أي: زيد»<sup>(٢)</sup>، فتقدير الآية: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك» فـ«أحد» فيها فاعلُ فعلٍ محذوف وجوباً وهو «استجارك» الأوّل المفسر بـ«استجارك» الثاني، وإنما وجب حذفه؛ لأنّ مفسره قائم مقامه<sup>(٣)</sup> مغن عنه، ولا يجوز أن يكون «أحد» مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم<sup>(٤)</sup>، بل لا بدّ له من الفعل (وقد يحذفان) أي: الفعل والفاعل (معاً) دون الفاعل وحده<sup>(٥)</sup> (في مثل «نعم») جواباً (لمن قال: «أقام زيد») أي:

- (١) قوله: [ثمّ فسر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف] والنكته في هذا الحذف والتفسير الأوقعيّة؛ فإنّ التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. قوله: «فإنه لو الخ» علة للدعوى المقدّرة أي: إنما وجب حذف المفسر ههنا؛ لأنه لو ذكر المفسر الذي فيه إبهام نأش من حذفه لم يبق مفسره مفسراً بل صار زائداً ولغوا.  
(٢) قوله: [كقولك: «جاءني رجل أي: زيد»] وكذا قولك: «قطع رزقه أي: مات» فإنّ الإبهام في «رجل» و«قطع رزقه» ليس ناشياً من الحذف بل هو في أنفسهما فيجوز الاجتماع بين المفسر والمفسر، بخلاف الآية فإنّ الإبهام فيها حصل من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما.  
(٣) قوله: [لأنّ مفسره قائم مقامه] أي: في إفادة معناه وإعطاء مؤداه فلو ذكر لم يبق المفسر مفسراً قائماً مقامه، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال، وما سبق في نوعه فلا استدراك في كلامه.  
(٤) قوله: [لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم] أي: عند الجمهور خلافاً للأعفش فإنه جوّز وقوع الاسميّة بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلاً لكنه مع هذا التحجيز يجعل الفعل أولى ويقدره.  
(٥) قوله: [دون الفاعل وحده] لأنّ حذف الفاعل وحده لم يثبت ولذا يأوّل كلّ فعل لا يتضح فاعله بأنّه مسند إلى مصدره كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: بدأ لهم بداء أي:



«نعم قام زيد»، فحذفت الجملة الفعلية وذكر «نعم» في مقامها، وهذا الحذف جائز بقريضة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه <sup>أي حذف الفعل والفاعل معاً</sup> كالمفسر<sup>(١)</sup> فيلزم في الكلام استدراك، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي «نعم زيد قام»؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية (وإذا تنازع الفعلان) بل «العاملان»<sup>(٢)</sup>؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو «زيد معطٍ ومكرم عمرا»<sup>(٣)</sup> و«بكر كريم وشريف أبوه»، واقتصر على الفعل لأصاليته في العمل، وإنما قال «الفعلان» مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين<sup>(٤)</sup> اقتصاراً على أقلّ

ظهر لهم رأي، ومنه قولهم: «دار وتسلسل» أي: وقع الدور والتسلسل.

(١) قوله: [لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر] يعني: أن «نعم» ههنا وإن ذكر في مقام الجملة لكنه لا يؤدي مؤداه؛ لأنه حرف غير مستقل في الإفادة بخلاف الجملة، والحذف الواجب لا بدّ له من شيئين: القرينة وما يؤدي مؤداه المحذوف. قوله: «فيلزم في الكلام استدراك» معناه أنه لو كان هنا ما يؤدي مؤداه المحذوف فذكر المحذوف لزم الاستدراك في الكلام وإذا ليس فليس.

(٢) قوله: [بل «العاملان» الخ] أشار إلى قصور العبارة، ثم أجاب عنه بقوله: «واقتصر على الفعل الخ»، ويجوز أن يراد به «الفعلان» «العاملان» على طريقة تغليب الأكثر على الأقلّ أو الأصل على الفرع فلا قصور في العبارة.

(٣) قوله: [نحو «زيد معطٍ ومكرم عمرا»] فإنّ كلّ واحد من «معطٍ» و«مكرم» يقتضي أن يكون «عمرا» معمولاً ومفعولاً له، وكذا كلّ من «كريم» و«شريف» في «بكر كريم وشريف أبوه» يقتضي أن يكون «أبوه» معمولاً وفاعلاً له.

(٤) قوله: [قد يقع في أكثر من فعلين] كما ورد في الدعاء الماثور «اللهم صلّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صليت وباركت ورحمت وترحمّت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» فإنّ كلّ واحد من الأفعال الأربعة يقتضي أن يكون «على إبراهيم» معمولاً ومتعلقاً به، وفي مثل هذه الصورة يكون الأخير كالثاني



مراتب التنازع وهو الاثنان **(ظاهرا)** أي: اسما ظاهرا واقعا **(بعدهما)** أي: بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما<sup>(١)</sup> أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه قبل الثاني<sup>(٢)</sup> فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه ويصح أن يكون هو مع وقوعه<sup>(٣)</sup> في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البديل، فحينئذ<sup>(٤)</sup> لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا

والبواقي كالأول عند البصريين، والأول كالأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين.

- (١) قوله: **[إذ المتقدم عليهما الخ]** فيه إشارة إلى ردّ بعض شارحين حيث جوزوا التنازع في صورة التقديم عليهما إذا كان النزاع في المفعولية نحو «زيدا ضربت وأكرمت» وفي صورة المتوسط بينهما إذا كان النزاع أيضا في المفعولية والأول اقتضى الفاعل والثاني المفعول نحو «ضرب زيد وأكرمت».
- (٢) قوله: **[إذ هو يستحقه قبل الثاني]** لأنه طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو لأنه مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع، بخلاف تأخر الاسم عنهما فإنه حين تحقق الطالب فقد المطلوب وحين وجد المطلوب جاء المزاحم أو حين تحقق المؤثر فقد القابل وحين وجد القابل جاء المانع فافهم.
- (٣) قوله: **[ويصح أن يكون هو مع وقوعه الخ]** أي: لا يأتي من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولا لكل منهما على البديل، فيتصور التنازع في «منطلقا» في «حسبي وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا» فإنه لا يأتي عن وقوعه معمولا للفعل الثاني من حيث إنه واقع في ذلك الموضع بل يأتي عن ذلك تنية المفعول الأول ولزوم التحالف بين المفعولين، بخلاف الضمير المتصل فإنه يأتي عن وقوعه معمولا للفعل الأول من حيث إنه واقع في ذلك الموضع، فظهر الفرق بينهما.
- (٤) قوله: **[فحينئذ]** أي: حين إذا فسرنا معنى التنازع في الاسم بتوجه الفعلين إليه بحسب المعنى وصحة كونه معمولا لكل واحد منهما مع وقوعه في موضع وقع فيه لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل.

يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول<sup>(١)</sup> كما لا يخفى، وأمّا الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو «ما ضرب وأكرم إلّا أنا»<sup>(٢)</sup> ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول أي رفع التنازع وإزالته. أي طريق القطع. عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره مع «إلّا» لأنه حرف لا يصحّ إضماره ولا بدونه لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل<sup>(٣)</sup> والمقصود إثباته له، ومراد المصنف بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل<sup>(٤)</sup> فلهذا خصّه بالاسم الظاهر، وأمّا التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي.....

(١) قوله: [لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول] إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعا أو ناصبا لما اتصل بفعل آخر فهو معمول للفعل الثاني بالاتفاق فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين باختيار إعمال الأول أو الثاني.

(٢) قوله: [«ما ضرب وأكرم إلّا أنا»] اعترض عليه بأنه كيف يصحّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟ وأجيب بأننا لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو «ما يقوم إلّا أنا أو إلّا أنت» لا يكون غائبا، ولو سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام المحلوف وهو غائب. قوله: «ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه» أي: رفعه وإزالته بإعمال الثاني أو الأول، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا أمّا إذا كان منصوبا منفصلا نحو «ما ضربت وما أكرمت إلّا إياك» ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذف المفعول مع إلّا من الأول مع إعمال الثاني أو من الثاني مع إعمال الأول، وكذا المحرور المنصوب المحلّ نحو «قمت وقعدت بك».

(٣) قوله: [لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل] لأنه يصير المعنى: «ما ضربت وما أكرم أحد إلّا أنا» فيفيد نفي الضرب عن المتكلم وإثبات الإكرام له والمقصود إثباتهما له، وقس عليه الإضمار في الثاني.

(٤) قوله: [«ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل»] لأنه بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي هو من أحكامه هو التنازع في الفاعلية ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل وأمّا ذكره اقتضاء المفعول فلتتميم البحث.

يقطع بال حذف<sup>(١)</sup> وأما على مذهب القراء فيعملان معاً، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع لما عرفت<sup>(٢)</sup> (فقد يكون) أي: تنازع الفعلين (في الفاعلية) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية (مثل «ضربني وأكرمني زيد» و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مثل «ضربت وأكرمت زيدا» و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل «ضرب وأهان زيد عمرا» وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع<sup>(٣)</sup> بل هو اجتماع القسمين الأولين، وثانيهما أن يقتضي أحد

(١) قوله: [يقطع بال حذف] أي: يعمل الفعل الثاني ويحذف الفاعل للأول، واعلم أن الجمهور من البصرية والكوفية يوافقون الكسائي ههنا، فقول الشارح: «وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه» بحاجة إلى التوجيه فلا حرم وجهه المعصام بأن معنى قول الشارح هذا أنه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لا أن مذهبهم عدم إمكان قطع النزاع فافهم.

(٢) قوله: [لما عرفت] أنفاً من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى.

(٣) قوله: [وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع] فيه تعريض للرضي حيث قال ولم يذكر المصنف هذا الثالث لأنه يتبين بالقسمين الأولين الخ، ووجه ما قال الشارح الجامي أن قاعدة المقسم في كل قسمة أن يكون مقيداً بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وهذا المتنازع فيه ليس قسماً واحداً من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم.

الفعلين فاعليّة اسم ظاهر والآخِرُ مفعوليّة ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين فقوله **(مختلفين)** لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني: قد يكون تنازع الفعلين <sup>(١)</sup> واقعا في الفاعليّة والمفعوليّة حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأوّل وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل «ضربني وضربت زيدا» و«أكرمني وأكرمت زيدا» و«ضربني وأكرمت زيدا» و«أكرمني وضربت زيدا» وغير ذلك ممّا يكون الاسم الظاهر مرفوعا <sup>(٢)</sup> **(فيختار)** النحاة **(البصريون إعمال)** الفعل **(الثاني)** لقربه <sup>(٣)</sup> مع تجويز إعمال الأوّل **(و)** يختار النحاة **(الكوفيون)**

(١) قوله: [يعني: قد يكون تنازع الفعلين الخ] أشار بهذا التقدير إلى أن قوله: «مختلفين» نصب على الحالّة وإلى ذي الحال وهو «الفعلين» المفهوم من الكلام وإلى العامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: «فقد يكون» لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: «إذا تنازع الفعلان».

(٢) قوله: [ممّا يكون الاسم الظاهر مرفوعا] مثل «ضربت وضربني زيدا» و«أكرمت وأكرمني زيدا» و«ضربت وأكرمني زيدا» و«أكرمت وضربني زيدا».

(٣) قوله: [لقربه] أي: لقرب الطالب من المطلوب ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي ولورود الاستعمال الشائع عليه. قوله: «مع تجويز إعمال الأوّل» إشارة إلى أن المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والحزم، إن قلت: إن كان القرب مرجّحا كان ينبغي أن يؤتى بحواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا بحواب القسم نحو «والله إن أتيتني لأكرمتك» قلنا: القرب مرجّح عند تساوي





**(الأوّل)** أي: إعمال الفعل الأوّل مع تجويز إعمال الثاني لسبقه وللاحتراز

عن الإضمار قبل الذكر <sup>(١)</sup> **(فإن أعملت)** الفعل **(الثاني)** كما هو مذهب

أي إعمال الفعل الثاني.

البصريين، وبدأ به لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً **(أضمرت)**

المصنف. أي بيان مذهبهم.

**(الفاعل في)** الفعل **(الأوّل)** إذا اقتضى الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في

العمدة بشرط التفسير <sup>(٢)</sup> وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف **(على**

**وفق)** الاسم **(الظاهر)** الواقع بعد الفعلين، أي: على موافقته أفراداً وتشنية

وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لأنه مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقاً

للمرجع في هذه الأمور **(دون الحذف)** لأنه لا يجوز حذف الفاعل <sup>(٣)</sup> إلاّ

لأن الراجع هو عين المرجع. أي في «إفراد وتشنية إلخ».

مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم وأداة الشرط في مرتبة؛ فإن القسم أقوى في اقتضاء التصدير.

(١) قوله: **[وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر]** فإنه إذا اقتضى الفعل الأوّل الفاعل وأعمل الثاني وأضمر

الفاعل في الأوّل كما هو مذهب البصريين لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة؛ إذ هذا الضمير يرجع إلى

الاسم المؤخر، لكنه جائز عند البصريين في العمدة بشرط التفسير.

(٢) قوله: **[لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير]** اعلم أنه إن كان المقصود من تفسير

الضمير هو دفع الالتباس والحيرة كما في ضمير الشأن وضمير «نعم رجلاً» و«ربه رجلاً» فلا نزاع في جواز

الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسّر نصّ في كونه مرجعاً، وإن كان تفسير الضمير لكونه فاعلاً أو مفعولاً إلى

غير ذلك فمذهبهم من منعه مطلقاً، ومنهم من جوّزه في العمدة كما فيما نحن فيه. قوله: «وللزوم التكرار

بالذكر إلخ» يعني: أنّ في معمول الفعل الأوّل عند إعمال الثاني ثلاث احتمالات: الإضمار والحذف والذكر،

فاختاروا الإضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا ذكر الفاعل لأنه يوجب التكرار في اللفظ، وكذا لم يختاروا

الحذف لأنه يلزم ح حذف الفاعل من غير سبب شيء مسدّد وهو أشنع من الإضمار قبل الذكر.

(٣) قوله: **[لا يجوز حذف الفاعل إلخ]** هذه مقدّمة مشهورة، وفيها أنّ الفاعل قد يحذف كالفاعل في نحو

«ما ضرب وأكرم إلاّ أنا» و«أضربن» وفي «أشبهن بهم وأنصرن» [بريم: ٣٨] حيث حذف «بهم» وهو فاعل



إذا سُدَّ شيء مسدّه **(خلافًا للكسائي)** فإنه لا يُضْمِرُ الفاعل بل يحذفه <sup>أي الفاعل.</sup> تحرّزًا عن الإضمار قبل الذكر<sup>(١)</sup>، ويظهر أثر الخلاف في نحو «ضرباني وأكرمني الزيدان» عند البصريين، و«ضربني وأكرمني الزيدان» عند الكسائي **(وجاز)** أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل **(خلافًا للفرّاء)** فإنه لا يُجوزُ إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنه يلزم على تقدير إعماله إمّا الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول «ضربني وأكرمني الزيدان»<sup>(٢)</sup> و«ضربني وأكرمت الزيدان» أو «ضربني وأكرمتها الزيدان»، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه<sup>(٣)</sup> تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر

عند سيويّه.

(١) قوله: **[بل يحذفه تحرّزًا عن الإضمار]** فإن الحذف عنده أهون من الإضمار فإياه يختار عند الاضطرار.  
(٢) قوله: **[تقول: «ضربني وأكرمني الزيدان»]** تمثيل لإضمار الفاعل في الثاني. قوله: «ضربني وأكرمت الزيدان» تمثيل لحذف المفعول أي: ضربني وأكرمت الزيدَينَ الزيدان. قوله: «ضربني وأكرمتها الزيدان» تمثيل لإضمار المفعول.

(٣) قوله: **[وقيل: روي عنه]** أي: عن الفرّاء، والقائل الشارح الهندي. قوله: «أو إضماره» يعني: روي عنه أيضًا في الصورة المذكورة إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأوّل بعد الاسم الظاهر. قوله: «كما في صورة تأخير الناصب» يعني: كما أنه روي أيضًا عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للأوّل بعد الاسم الظاهر إن اقتضى الفعل الثاني المفعول والأوّل الفاعل. قوله: «تقول ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت



كما في صورة تأخير الناصب تقول «ضربني وأكرمني زيد هو» و«ضربني وأكرمت زيدا هو» ورواية المتن غير مشهورة عنه<sup>(١)</sup> (وحذفت المفعول) وهي قوله «وحاز خلافا للقراء» أي عن القراء.

تحرّزا عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر (إن استغني عنه وإلا) أي: وإن لم يُستغن عنه (أظهرت) أي: المفعول نحو «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز إضماره لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة<sup>(٤)</sup> (وإن أعملت) الفعل (الأول) كما هو مختار الكوفيين (أضمرت الفاعل في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو «ضربني وأكرمني زيد»، إذا جعلت زيدا فاعل «ضربني» وأضمرت في «أكرمني» ضميرا

زيدا هو» تمثيل للصورتين المشبهة والمشبّه بها.

(١) قوله: [غير مشهورة عنه] والرواية الصحيحة عنه ما ذكره الشارح من تشريك الراجعين أو الإضمار بعد الظاهر.

(٢) قوله: [نحو «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا»] فإن «حسبني» و«حسبت» تنازعا في «منطلقا»

الأخير وأعمل فيه «حسبت» فوجب إظهار مفعول «حسبني» وهو «منطلقا» الأوّل.

(٣) قوله: [لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»] لأنّ مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين فلو

حذف أحد مفعوليه كان كحذف بعض أجزاء لمفعول واحد، وجوّزه بعضهم لأنه قد جاء في السعة

وغيرها وإن كان قليلا لأنّ كلّ واحد منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْسِرَنَّ

الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِمَا أَنصَحُوا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِّأَعْيُنٍ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: بخلافهم هو خيرا لهم.

(٤) قوله: [لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة] ولو أضمر بعد الذكر يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر

بالأجنبيّ نحو «حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه» وهو قبيح.

راجعاً إلى زيد لتقدمه رتبة<sup>(١)</sup> فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز (و) أضمرت (المفعول) في الفعل الثاني لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور<sup>(٢)</sup>، ويكون الضمير حينئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة كما تقول «ضربني وأكرمته زيد» (إلا أن يمنع مانع) من الإضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار (فتظهر) المفعول فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً» حيث أعمل «حسبني» فجعل «الزيدان» فاعلاً له و«منطلقاً» مفعولاً له، وأضمر المفعول الأول في «حسبتهما» وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول ولو أضمر مثني خالف المرجع وهو قوله «منطلقاً»، ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة<sup>(٣)</sup> إلا إذا

(١) قوله: [لتقدمه رتبة] فإنه إذا جعل معمول الفعل الأول صار مستحقاً لأن يذكر بحسبه فمرتبته قبل الفعل

الثاني. قوله: «لا حذف الفاعل ولا الإضمار الخ» تفصيل للمحذور المنفي.

(٢) قوله: [لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور] فإنه لو حذف الضمير في «ضربني وأكرمته

زيد» وقيل: «ضربني وأكرمت زيد» لتوهم وأهم أن مفعول «أكرمت» غير زيد.

(٣) قوله: [في هذه الصورة] أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعولية اسم ظاهر مثني والآخر مفعولية اسم

ظاهر مفرد كمثال الشرح يعني: لا يتصور تنازع «حسبتهما» في «منطلقاً» لأنه طالب للمثني وهو مفرد.

لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده<sup>(١)</sup> وإلاً فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثني فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع، ولما استدلل الكوفيون<sup>(٢)</sup> على أولوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس: ÷ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ÷ كفاني ولم أطلب قليل من المال ÷ حيث قالوا قد توجه الفعلان أعني «كفاني» و«لم أطلب» إلى اسم واحد وهو «قليل من المال» فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب<sup>(٣)</sup> أعمل الأول فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره<sup>(٤)</sup>؛ إذ لا

(١) قوله: [من غير ملاحظة تثنيته وإفراده] أي: بقطع النظر عن كونه مثني أو مفرداً، وهذا مثل التنازع في فاعلية اسم ظاهر ومفعوليته فإنه صحيح مع قطع النظر عن الإعراب وإلاً فرفعه يطل طلب الناصب له ونصبه يطل طلب الرفع له. قوله: «وإلاً فالظاهر الخ» إنما قال ذلك لاحتمال أن يأول المفعول في «حسبتهما» بكلاً واحداً لكنه علاف الظاهر.

(٢) قوله: [ولما استدلل الكوفيون الخ] توطئة لما يجيء في المتن من قوله: «وقول امرئ القيس الخ»، وإشارة إلى أنه جواب من طرف البصريين عن استدلال الكوفيين بهذا البيت على أولوية إعمال الفعل الأول.

(٣) قوله: [وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب] قال النبي عليه الصلوة والسلام فيه: «امرئ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أول من أحكم قوافيها». "العقد النامي".

(٤) قوله: [لما اختاره] إذ العاقل الفصيح لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة حسن فيما يختاره على الآخر. قوله: «إذ لا قائل الخ» إثبات للملازمة يعني: كلما كان الشاعر أصمل الفعل الأول لزم أن يكون إعمال الأول مختاراً عند الفصحاء لأنه لم يكن هناك شق ثالث إذ لا قائل الخ.



قائل بتساوي الإعمالين، فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال **(وقول امرئ القيس ع كفاني ولم أطلب قليل من المال، ليس منه)** أي: من باب التنازع **(لفساد المعنى)** على تقدير توجه كل من «كفاني» و«لم أطلب» إلى «قليل من المال» لاستلزامه عدم السعي لأدنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما<sup>(١)</sup> وذلك لأن «لو» تجعل مدخولها المثبت شرطاً كان أو جزاء أو معطوفاً على أحدهما منفياً والمنفي من ذلك مثبتاً، فعلى هذا<sup>(٢)</sup> ينبغي أن يكون مفعول «لم أطلب» محذوفاً أي: «لم أطلب العز والمجد» كما يدلّ عليه البيت المتأخر أعني قوله شعر:

ولكنّا أسعى لمجد مؤثّل ÷ وقد يُدرك المجد المؤثّل أمثالي  
قديم ودائم من التعميل فأعني «يدرك»

وحينئذ<sup>(٣)</sup> يستقيم المعنى يعني: أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكنني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له **(مفعول ما لم**

(١) قوله: **[وثبوت طلبه المنافي لكل منهما]** أي: من عدم السعي وانتفاء الكفاية، أمّا منافاة ثبوت الطلب لعدم السعي فلأنّ المراد بالسعي هو الطلب، وأمّا منافاته لعدم الكفاية فلما يدلّ عليه صريح الشرطيّة؛ فإنّ مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن الطلب، والحاصل أن الفساد هنا هو التناقض في المفاد. قوله: «وذلك لأنّ لو الخ» إشارة إلى ما ذكر من استلزام الأمور الثلاثة.

(٢) قوله: **[فعلى هذا الخ]** أي: إذا كان المعنى فاسداً على تقدير توجه كل من الفعلين إلى «قليل من المال» ينبغي الخ.

(٣) قوله: **[وحينئذ]** أي: وحين إذ كان مفعول «لم أطلب» محذوفاً ولم يتوجه إلى «قليل» يستقيم معنى قول الشاعر ولا يكون من قبيل التنازع فليس للكوفيين أن يتمسّكوا به في ترجيح مذهبهم.

**يسم فاعله** أي: مفعول فعل أو شبه فعل<sup>(١)</sup> لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل «ومنه»<sup>(٢)</sup> كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها المبتدأ» لشدة اتصاله بالفاعل<sup>(٣)</sup> حتى سَمَّاه بعض النحاة فاعلا **(كَلَّ مفعول حذف فاعله)** أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف<sup>(٤)</sup> إلى المفعول لملازمة كونه فاعلا لفعل متعلق به **(وأقيم هو)** أي: المفعول **(مقامه)** أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه **(وشرطه)** أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله فعلا<sup>(٥)</sup> **(أن تغيّر صيغة الفعل إلى فِعْل)** أي: إلى الماضي المجهول<sup>(٦)</sup> **(أو يُفَعَّل)** أي: إلى المضارع المجهول فيتناول مثل **أُفْعِلَ** كل واحد من «فَعِلَ» و«يُفَعَّل».

- (١) قوله: **[أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ]** فيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، وإنما لم يقل: «أو شبهه» بالضمير لدفع توهم رجوعه إلى المفعول.
- (٢) قوله: **[ولم يقل: «ومنه»]** عطف تفسر للإشارة إلى أن المراد من الفصل في قوله: «لم يفصله» الفصل بلفظ «منه» لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني.
- (٣) قوله: **[لشدة اتصاله بالفاعل]** لقيامه مقامه واشتراكه معه في الأحكام. قوله: «بعض النحاة» هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصاحب المفصل ومن تبعهما.
- (٤) قوله: **[وإنما أضيف الخ]** أي: إنما أضيف الفاعل إلى المفعول في قوله: «فاعله» مع أن الفاعل إنما يضاف إلى الفعل لملازمة كونه الخ، وإضافة الملازمة إلى «كونه فاعلا الخ» بيانية أي: للملازمة التي هي كونه فاعلا لفعل متعلق بالمفعول.
- (٥) قوله: **[إذا كان عامله فعلا]** قيد به بقرينة قوله: «أن تغيّر صيغة الفعل»، أما شرطه إذا كان شبه فعل فأن تغيّر صيغته إلى اسم مفعول من ذلك الباب، وترك ذلك للعلم به بالمقايضة.
- (٦) قوله: **[أي: إلى الماضي المجهول]** إشارة إلى أن المراد بـ«فَعِلَ» الماضي المجهول من قبيل ذكر

وإِسْتَفْعِلَ، وَيُفْتَعَلُ وَيُسْتَفْعَلُ وغيرها من الأفعال المجهولة المزيد فيها **(ولا يقع)** موقع الفاعل <sup>(١)</sup> **(المفعول الثاني من)** مفعولي **(باب «علمت»)** لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما فلو أسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلا تاما <sup>(٢)</sup> لزم كونه مسندا ومسندا إليه معا مع كون كل من الإسنادين تاما بخلاف «أعجبني» <sup>(٣)</sup> ضرب زيد عمرا لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام **(و لا المفعول الثالث من)** مفاعيل **(باب «أعلمت»)** إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «علمت» في كونه مسندا **(والمفعول له)** بلا لام؛ لأنّ النصب فيه مُشعر بالعلية <sup>(٤)</sup> فلو أسند إليه لفات النصب والإشعار، بخلاف ما إذا كان مع اللام <sup>(٥)</sup> نحو «ضرب

الشخص وإرادة الجنس، وكذا قوله: «يُفَعَّل».

(١) قوله: [موقع الفاعل] إشارة إلى أنّ معمول «لا يقع» محلوف في الكلام.

(٢) قوله: [ولا يكون إسناده إلا تاما] جملة معترضة بين الشرط والجزاء.

(٣) قوله: [بخلاف «أعجبني الخ»] جواب دخل مقدر تقديره: أنّ كون الشيء مسندا ومسندا إليه واقع في مثل «أعجبني ضرب زيد» فإنّ المصدر مسند إليه بالنسبة إلى الفعل ومسند بالنسبة إلى المضاف إليه لأنه فاعله معنًى، وحاصل الجواب أنّ الامتناع إذا كان الإسنادان تامين وإسناد المصدر إلى ما بعده غير تام لأنّ الكلام لا يتركّب من المصدر والفاعل.

(٤) قوله: [لأنّ النصب فيه مُشعر بالعلية] تعليل لتقييد المفعول له بكونه بلا لام، ووجه إشعار النصب بالعلية أنّ النصب دالّ على تقدير اللام الدالة على العلية. قوله: [لفات النصب والإشعار] أي: لفات النصب بسبب جعله مسندا إليه ومرفوعا وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فليس ذكر النصب بمستدرك.

(٥) قوله: [بخلاف ما إذا كان مع اللام] فإنّ المُشعر بعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم تتغير.

للتأديب» **(والمفعولُ معه كذلك)** أي: كلٌّ من المفعول له<sup>(١)</sup> والمفعول معه كذلك أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «علمت» و«أعلمت» في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أمّا المفعول له فلما عرفت<sup>(٢)</sup>، وأمّا المفعول معه فلا أنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف<sup>(٣)</sup> وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو فإنه لم يُعرَف حينئذ كونه مفعولا معه **(وإذا وُجد المفعول به)** في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل **(تعيّن)** أي: المفعول به **(له)** أي: لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل<sup>(٤)</sup> في توقّف تعقّل الفعل عليهما فإنّ الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقّله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة **(تقول ضرب زيد)** بإقامة المفعول به مقام الفاعل **(يوم الجمعة)** ظرف زمان

(١) قوله: **[أي: كلٌّ من المفعول له]** إشارة إلى أنّ قوله: «المفعول له» مبتدأ وقوله: «والمفعول معه» معطوف عليه وقوله: «كذلك» خبره، والمقصود تشبيه كل من المفعول له والمفعول معه بالمفعول الثاني والثالث من بابي «علمت» و«أعلمت» في عدم الوقوع موقع الفاعل.  
(٢) قوله: **[أمّا المفعول له فلما عرفت]** أي: أمّا عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل فلما عرفت من فوات النصب والإشعار.

(٣) قوله: **[مع الواو التي أصلها العطف الخ]** يعني: أنّ الواو ههنا وإن لم يكن للعطف لكنّ أصلها العطف والواو العاطفة تدلّ على انفصال ما بعدها عمّا قبلها والفاعل يقتضي الاتصال بما قبله فيبينهما تناف.  
(٤) قوله: **[لشدة شبهه بالفاعل الخ]** ولأنّ إسناد الفعل المجهول إلى المفعول به حقيقة عقلية وإسناده إلى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقليّ مع وجود ما هو له.

(أمام الأمير) ظرف مكان (ضرباً شديداً) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف الضرب<sup>(١)</sup> بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص؛ إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه<sup>(٢)</sup> (في داره) جازّ ومجرور شبه بالمفاعيل<sup>(٣)</sup> أقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد)، وإن لم يكن أي: وإن لم يوجد في الكلام المفعول به (فالجميع) أي: جميع ما سوى المفعول به<sup>(٤)</sup> (سواء) في جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الأول من باب «أعطيت») أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (أولى) بأن يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني) لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني<sup>(٥)</sup> لأنه عاطف أي: آخذ نحو «أعطي

أي في المفعول الأول.

أي المفعول الأول.

- (١) قوله: [وفائدة وصف الضرب الخ] إشارة إلى فائدة توصيف الضرب بالشدة في قوله: «ضرباً شديداً».
- (٢) قوله: [إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه] يعني: أن الفاعل محلّ الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولا فائدة في مصدر بلا مخصص؛ لأنّ الفعل دالّ على المصدر مطلقاً، ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل؛ لأنّ الفعل يدلّ عليهما أيضاً.
- (٣) قوله: [شبه بالمفاعيل الخ] غرضه دفع ما أورده الهندي من أنّ قوله: «في داره» مفعول فيه فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع أنّ التمثيل به باعتبار أنه شبه بالمفعول بلا واسطة لا باعتبار أنه مفعول فيه فلا تكرر ولا ترك.
- (٤) قوله: [أي: جميع ما سوى المفعول به] وهو المكان المعين والزمان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة، لا يقال: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيناً لأنه مفعول به؛ لأننا نقول: صورة الحرّ لَمَّا كانت منافية لحالة الفاعل أعني: الرفع منعت أن يكون المفعول بالواسطة في درجة المفعول بلا واسطة.
- (٥) قوله: [لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني] وعلى هذا ينبغي أن يكون المفعول الأول من باب «أعلمت» أولى من الثاني منه؛ لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام فاعل للعلم.



زيدٌ درهماً مع جواز «أعطي درهماً زيداً» وذلك عند الأمن من اللبس<sup>(١)</sup>،  
وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول نحو «أعطي زيداً عمراً»  
(ومنها المبتدأ والخبر) وفي بعض النسخ: «ومنه» يعني من جملة  
المرفوعات أو من جملة المرفوع<sup>(٢)</sup> المبتدأ والخبر، جمعهما في فصل  
واحد<sup>(٣)</sup> للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما<sup>(٤)</sup> واشترائيهما في  
العامل المعنوي<sup>(٥)</sup> (فالمبتدأ هو الاسم) لفظاً أو تقدير<sup>(٦)</sup> ليتناول نحو

(١) قوله: [وذلك عند الأمن من اللبس] يعني: أن أولوية «أعطي زيد درهماً» مع جواز عكسه إنما هي عند  
الأمن عن التباس أحدهما بالآخر. قوله: «أعطي زيد عمراً» يعني: إذا كان عمرو أسيراً أو أجيراً أو ظهيراً فيكون  
«زيد» مفعولاً أولاً وآخذاً في قصد المتكلم و«عمراً» مفعولاً ثانياً ومأخوذاً، فلو عكس الأمر لزم الالتباس.

(٢) قوله: [أو من جملة المرفوع] بيان لحاصل المعنى، وليس إشارة إلى أن «من» تبعية؛ لأنه يستلزم أن  
يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع مع أنهما جزئان له لا جزءان منه، نعم لو قدر المضاف  
لكانت تبعية أي: من جملة أفراد المرفوع الخ.

(٣) قوله: [جمعهما في فصل واحد الخ] أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: «ومنها الخبر» مع أن كلَّ  
واحد منهما نوع مستقل من المرفوع للتلازم الخ.

(٤) قوله: [على ما هو الأصل فيهما] وهو أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وإنما قال ذلك لئلا يرد القسم  
الثاني من المبتدأ فإنه مبتدأ لا خبر له، فلا نقض به على التلازم لأنه خلاف الأصل يصار إليه للضرورة  
ولهذا لم يكن «قائم» في «أقام أبوه زيد» مبتدأ لوجود احتمال أن يكون خبراً لـ«زيد».

(٥) قوله: [واشترائيهما في العامل المعنوي] فإن عامل كليهما معنوي فعامل المبتدأ تحريد الاسم عن  
العوامل اللفظية لإسناد شيء إليه، وعامل الخبر تحريد الاسم عن العوامل اللفظية لإسناده إلى شيء.

(٦) قوله: [أو تقدير] ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون مخلوقاً بل بمعنى التأويل، وذلك فيما  
يصح وضع اسم موضعه كما في «إِنَّ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ» [البقرة: ١٨٤] فإنه في تأويل صيامكم الخ، وكذا  
في «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ» [البقرة: ٦] فإنه في تأويل «إنذارك وعدمه سيان عليهم».

﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] (المجرد عن العوامل اللفظية)

أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً<sup>(١)</sup> واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي «إِنَّ» و«كَانَ»، وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى<sup>(٢)</sup> لئلاً يخرج عنه مثل «بحسبك درهم» (مسنداً إليه) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ<sup>(٣)</sup> الخارج عن هذا القسم؛ فإنهما لا يكونان إلا مسندين (أو الصفة) سواء كانت مشتقة كـ«ضارب ومضروب وحسن»، أو جارية مجراها كـ«قريشي»<sup>(٤)</sup> (الواقعة

(١) قوله: [أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً] إشارة إلى أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ لأن التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل يوجب سلب العموم كما في قولنا: «لم يقم كل إنسان» لكن المراد عموم السلب إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية؛ لأن الجمع المعروف باللام إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازاً عن الجنس كما قالوا في ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] ولا يمكن الحمل على الاستغراق في ما نحن فيه؛ إذ نفى دعول كل عامل فرع لإمكانه ولا إمكان له فلا إمكان للحمل على الاستغراق فصار الجنس منفياً أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام لشبهة أنه لا يوجد في المبتدأ عامل لفظي أصلاً.

(٢) قوله: [ما يكون مؤثراً في المعنى] لأن الظاهر أن المؤثر في اللفظ مؤثر في المعنى، فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل «بحسبك درهم» فإن تأثير عامله ليس إلا في اللفظ فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف «إِنَّ» في «إِنَّ زيدا قائم» فإنك لو حذفته لفات التأكيد المدلول عليه بـ«إِنَّ».

(٣) قوله: [وثاني قسمي المبتدأ] في التعبير بالقسم إشارة إلى أن لفظ «المبتدأ» مشترك معنوي لا مشترك لفظي وإلا لزم استعمال المشترك في معنييه، ووجه الإشارة أن القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. قوله: «الخارج الخ» صفة لقوله: «ثاني» يعني: أنه ليس بخارج عن تعريف المبتدأ مطلقاً بل عن قسمه الأول.

(٤) قوله: [كـ«قريشي»] فإنه في قوة «منسوب إلى قريش» أو «منتسب إلى قريش».

بعد حرفِ النفي) كـ«مَا» و«لَا» (أو أَلِفِ الاستفهام) ونحوه كـ«هَلْ»<sup>(١)</sup>

و«مَا» و«مَنْ»، وعن سيبويه جواز الابتداء بها<sup>(٢)</sup> من غير استفهام ونفي مع أي بالصفة.

قبح، والأخفش يرى ذلك حسنا، وعليه قول الشاعر ع:

أي على رأي الأخفش.

فخير نحن عند الناس منكم

«فخير» مبتدأ و«نحن» فاعله، ولو جعل «خير» خبرا عن «نحن» لفصل بين

اسم التفضيل ومعموله الذي هو «مِنْ» بأجنبي وهو غير جائز لضعف

عمله، بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء<sup>(٣)</sup> (رأفة لظاهر) أو ما

يجري مجراه<sup>(٤)</sup> وهو الضمير المنفصل، لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى

«أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ إِلَهِي يَا بَرَهَيْمُ» [مريم: ٤٦] واحترز به عن نحو «أ

قائمان الزيدان» لأن «أ قائمان» رافع لضمير عائِد إلى «الزيدان»، ولو كان

(١) قوله: [ونحوه كـهَلْ، الخ] إشارة إلى أنه لا يجب أَلِفِ الاستفهام خاصة بل مطلق الاستفهام، وذكر الألف خاصة باعتبار كونها أصلا في الاستفهام، ولكن مثل هذا الاعتبار لا يناسب مقام التعريف؛ لأن التعريف لكشف الماهية وإيضاحها وفي الاعتبار المذكور إيهام بخلاف المقصود.

(٢) قوله: [وعن سيبويه جواز الابتداء بها الخ] لعل المص لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل في قوله: «المبتدأ هو الاسم الخ». قوله: «يرى ذلك» أي: ذلك الابتداء، ويقول: إن الصفة مشابهة بالفعل فتصل بلا شرط، وعلى هذا الجواز ورد قول زهير بن مسعود الضبي: فخير نحن الخ، وأجيب بأنه شاذ نادر، وفي البيت شلوز آخر وهو رفع أفعل التفضيل اسما ظاهرا في غير مسئلة الكحل.

(٣) قوله: [لكونه كالجزء] فلا يلزم الفصل بأجنبي حيثل.

(٤) قوله: [أو ما يجري مجراه] إشارة إلى تقدير المعطوف، أو هو من باب عموم المجاز، وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه، فالمراد بالظاهر ههنا الملقوظ سواء كان مظهرا أو مضمرا.

رافعا لهذا الظاهر لم يجوز تثنيته<sup>(١)</sup> (مثل «زيد قائم») مثال للقسم الأول من المبتدأ («وَمَا قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي («وَأَ قائم الزيدان») مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فَإِنْ طابقت أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو «مَا قائم زيد» و«أَ قائم زيد»، واحترز به عما إذا طابقت مثني نحو «أَ قائمان الزيدان» أو مجموعا نحو «أَ قائمون الزيدون» فإنها حينئذ خبر ليس إلا<sup>(٢)</sup> (جاز الأمران) كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه، فهنا ثلاث صور إحداها «أَ قائمان الزيدان» ويتعين حينئذ أن يكون «الزيدان» مبتدأ و«أَ قائمان» خبرا مقدما عليه، وثانيها «أَ قائم الزيدان» ويتعين حينئذ أن يكون «الزيدان» فاعلا للصفة قائما مقام الخبر، وثالثها «أَ قائم زيد» ويجوز فيه الأمران كما عرفت (والخبر هو المجرد) أي: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم<sup>(٣)</sup>،

- (١) قوله: [لم يجوز تثنيته] لأن الصفة مع فاعلها الظاهر كالفعل مع فاعله الظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] وقوله عليه السلام: «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ إِيح» محمول على التأكيد.
- (٢) قوله: [ليس إلا] أي: ليس الصفة شيئا من الأشياء إلا خبرا، وتذكير «ليس» المستند إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، ويحذف المستثنى بعد «إلا» و«غير» المسبوقين بـ«ليس».
- (٣) قوله: [لأن الكلام في مرفوعات الاسم] تعليل لتقديره الاسم موصوفا.

فلا يصدق على «يضرب» في «يضرب زيد» أنه المجرّد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم **(المسند به)** أي: ما يوقع به الإسناد<sup>(١)</sup> واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به **(المغاير للصفة المذكورة)** في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك أن تقول<sup>(٢)</sup> المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء في «به» بمعنى «إلى»<sup>(٣)</sup> والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به<sup>(٤)</sup> القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله<sup>(٥)</sup> «المغاير للصفة المذكورة» تأكيدا، واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء<sup>(٦)</sup> أو يسند إليه

(١) قوله: [أي: ما يوقع به الإسناد] إشارة إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنه لكونه متعلّقا بلا واسطة حرف الجرّ يتعلّق بنفسه بالمفعول به فلا حاجة إلى الباء.

(٢) قوله: [ولك أن تقول] لإخراج القسم الثاني من المبتدأ.

(٣) قوله: [أو تجعل الباء في «به» بمعنى «إلى»] كما في قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَعْ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إلى.

(٤) قوله: [وعلى التقديرين يخرج به] أي: بقوله: «المسند به» يخرج القسم الثاني كما يخرج به القسم الأول؛

لأن القسم الثاني مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ وقد اعتبر في التقديرين إسناده إلى المبتدأ لا إلى الفاعل.

(٥) قوله: [ويكون قوله الخ] دفع ما يقال إنه لو احتزر التقديران وبهما أخرج القسم الثاني من المبتدأ لضع قول

المصنف: «المغاير الخ»، وحاصل الدفع أنه لا يكون ضائعا بل يصير تأكيدا أي: لمجرّد التوضيح ومزيد الكشف.

(٦) قوله: [ليسند إلى شيء] وهو في الخبر، وفي القسم الثاني من المبتدأ. قوله: «أو ليسند إليه شيء» وهو

في القسم الأول من المبتدأ، فخرج به التجريد الذي يكون للعدد؛ فإنّ الأسماء المعنودة مجرّدة عن

العوامل اللفظية لكن لا للإسناد.



شيء، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> رافع لهما عند البصريين،  
وأما عند غيرهم فقال بعضهم<sup>(٢)</sup> الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في  
الخبر، وقال الآخرون إنَّ كلَّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر<sup>(٣)</sup>  
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية **(وأصل المبتدأ)** أي:  
ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه<sup>(٤)</sup> إذا لم يمنع مانع **(التقديم)** على الخبر  
لفظاً؛ لأنَّ المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها<sup>(٥)</sup> والدات مقدّمة على  
أحوالها **(ومن ثمّ)** أي: ومن أجل أنَّ الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً **(جاز)**  
قولهم **(في داره زيد)** مع كون الضمير عائداً إلى «زيد» المتأخّر لفظاً  
لتقدّمه رتبة لأصالة التقديم **(وامتنع)** قولهم **(صاحبها في الدار)** لعود

(١) قوله: [فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر] لأنَّ التحريد للإسناد يقتضي المسند والمسند إليه على السواء.

(٢) قوله: [فقال بعضهم] وهو سيوريه. قوله: «وقال الآخرون» وهم الكسائي والفراء ومن معهما.

(٣) قوله: [إنَّ كلَّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر] ولا مانع من أن يكون كلَّ واحد من الشيعين عاملاً ومعمولاً لكثرة نظائره نحو قوله تعالى: ﴿آيَاتًا تَذَعُّوْا قُلْ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [أي إسرائيل: ١١٠] فإنَّ «آيا» منصوب بـ«تذعّوا» وهو مجزوم بـ«آيا»، وههنا قولان آخران فقال بعضهم: المبتدأ الأوّل يرتفع بإسناد الخبر إليه، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأوّل يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر لاشتراطهم الضمير في الجامد أيضاً، وكأنَّ المشرح قدس سرّه لم يعتدّ بهما.

(٤) قوله: [أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه الخ] إشارة إلى أنَّ المراد بالأصالة الأولوية بالنظر إلى نفسه لا لعارض فإنَّ منع مانع عن تقديم المبتدأ كتضمّن الخبر ما له صدر الكلام امتنع التقديم ح فضلاً عن الأولوية.  
(٥) قوله: [والخبر حال من أحوالها] أي: الغالب في الخبر أن يكون حالاً، فلا يرد النقص بمثل «المنطلق زيد» بأنَّ الخبر فيه ذات شخصيّة كما أنَّ المبتدأ كذلك.

الضمير إلى «الدار» وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود  
الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز<sup>(١)</sup> **(وقد يكون المبتدأ**  
**نكرة)** وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنّ للمعرفة معنى معيّناً<sup>(٢)</sup>  
والمطلوب المهمّ الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور  
المعيّنة، ولكنّه لا يقع نكرة على الإطلاق بل **(إذا تخصّصت)** تلك النكرة  
**(بوجه ما)** من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص يقلّ اشتراكها<sup>(٣)</sup> فتقرب  
من المعرفة **(مثل)** قوله تعالى<sup>(٤)</sup> **(وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ)**  
[البقرة: ٢٢١] فإنّ العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وُصِفَ بالمؤمن  
تخصّص بالصفة فجعل مبتدأ و«خير» خبره **(و)** مثل قولك **(أ رجل في**

(١) قوله: **[وهو غير جائز]** وأمّا نحو «في داره قيام زيد» ممّا يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما  
أضيف إليه المبتدأ فمنهم من جوّزه ومنهم من منعه، ويؤيد الجواز قولهم: «في أكفانه درج الميّت».  
(٢) قوله: **[لأنّ للمعرفة معنى معيّناً]** تعليل لكون الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وإمّا عدل عن التعليل بأنّه  
محكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنّه منقوض بالفاعل فإنه محكوم عليه أيضاً ولا يلزم تعريفه.  
(٣) قوله: **[يقلّ اشتراكها]** أي: يقلّ احتمالاتها، فإنّ النكرة لكونها موضوعة لفرد ما يحتمل على سبيل  
البذل لكلّ واحد من الأفراد وإذا تخصّصت بوجه ما يقلّ احتمالاتها وأفرادها، أمّا وجوه التخصيص  
فستة على ما ذكره المصنف ولكنها ليست للحصر؛ فإنّ بعض المتأخرين عدّها عشرة، وفي «التسهيل» أنها  
تسعة عشر، وفي حواشي «الألفية» أنها أربعة وعشرون.

(٤) قوله: **[مثل قوله تعالى الخ]** المراد بالمثل كلّ ما قيّد بقيد سواء كان صفة كما في الآية، أو مضافاً إليه  
نحو «صوت بلبل شغلني»، أو غيرهما نحو «أفضل منك أفضل مني»، ومعنى الآية أنّ المشرك لو كان  
ثابتاً في المال والجمال فالعبد المؤمن خير منه لأن المال والجمال متعلّقان بالدنيا والإيمان متعلّق بالدين  
والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء والإسلام جماع كل خير على التمام.

**الدار أم امرأة**) فَإِنَّ المتكلم بهذا الكلام يعلم أَنَّ أحدهما في الدار<sup>(١)</sup>  
 فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال: أي من الأمرين المعلوم كون  
 أحدهما في الدار كائن فيها، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة<sup>(٢)</sup>  
 فجعل «الرجل» مبتدأ و«في الدار» خبره (و) مثل قولك **(«ما أحد خير  
 منك»)** فَإِنَّ النكرة فيه وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد<sup>(٣)</sup>  
 وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه لا تعدد في جميع الأفراد<sup>(٤)</sup> بل هو أمر  
 واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم .....  
 عطف تفسير.

(١) قوله: [يعلم أَنَّ أحدهما في الدار] أي: لا على التعيين؛ وذلك لأن «أم» المتصلة المعادلة لهمزة الاستفهام للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم فلو لم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه بل قال: «أ في الدار أحد».

(٢) قوله: [تخصص بهذه الصفة] أي: تخصص بحسب المعنى عند المخاطب بمعلومية كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال.

(٣) قوله: [أفادت عموم الأفراد] أي: أفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم، ثم تمثيل المبتدأ بهذا المثال مبني على ملهيب بني تميم؛ فإن غيرهم يجعلون «مأ» عاملة فلا يلائم المقام، والمثال المتفق عليه «ثمرة خير من جرادة»، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة العموم نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهْ فَنِثْنُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] وكقولك: «من يقيم أقم معه» و«من عندك».

(٤) قوله: [إفاده لا تعدد في جميع الأفراد الخ] غرضه دفع اعتراض الرضي من أنه لا تخصيص هنا لأن العموم ضد الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعاً، وحاصل الدفع أنه إنما يلزم الجمع بين الضدين لو أريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والإيهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لأنه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه أن ذلك الواحد من هو؟ فالتخصيص هنا يحصل في العموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين.

نحو «تمرّة خير من جرادة»<sup>(١)</sup> (و) مثل قولهم «**شَرّ** أهرّ ذا ناب»<sup>(٢)</sup> الهرير صوت الكلب.

لتخصّصه بما يتخصّص به الفاعل لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع<sup>(٣)</sup> «ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ»، وما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره هو صحّة كونه محكوما عليه بما أسند إليه فإنك إذا قلت «قام» علم منه أن ما يُذكر بعده أمر يصحّ أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت «رجل» فهو في قوّة «رجل موصوف بصحّة الحكم عليه بالقيام»، واعلم أن المهرّ للكلب<sup>(٤)</sup> بالتّباح أي بالصوت. المعتاد قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلا، وقد يكون شرّا كما إذا كان مجيء عدوّ والمهرّ له بُباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرّا لا خيرا، فعلى الأوّل يصحّ القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه «شرّ لا خير أهرّ ذا ناب»، وعلى الثاني لا يصحّ فيقنّدر وصف<sup>(٥)</sup> حتّى يصحّ القصر فيكون المعنى: «شرّ عظيم لا حقير أهرّ ذا ناب»،.....

(١) قوله: [نحو «تمرّة خير من جرادة»] فإنّ فيه العموم؛ لأن فردا من جنس إذا فضّل على فرد آخر من غير خصوصيّة عُلِمَ أنّ التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعمّ الكلّ، والحاصل أنّ التمر مستعمل في الطبيعة مع الوحدة لكن لا باعتبار خصوصها بل باعتبار كونها فردا لتلك الطبيعة فيعمّ الحكم كلّ فرد، وهذا القول نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في تعيين فدية الجرادة إذا قتلها محرم.

(٢) قوله: [إذ يستعمل في موضع النخ] يعني: أنّ هذا القول محمول على التقديم والتأخير مستعمل في مقام الحصر فإنّ تقديم المسند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر كما قالوا في «أنا عرفت» فيكون فاعلا في المعنى.

(٣) قوله: [واعلم أنّ المهرّ للكلب النخ] غرضه من هذا الكلام تحقيق صحّة قصر الإهرار على الشرّ المستفاد من القول المذكور.

(٤) قوله: [فيقنّدر وصف] بأن يجعل الوصف مقدّرا في العبارة، ولك أن تجعل التنوين للتعظيم.

وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ<sup>(١)</sup> لرجل قويٍّ أدركه العجز في حادثة (و) مثل قولك  
أي قولهم شر أمره: باب.  
**«في الدار رجل»** لتخصّصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل «في الدار» علم أنّ  
 ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوّة التخصّص  
 بالصفة (و) مثل قولك **«سلام عليك»** لتخصّصه بالنسبة إلى المتكلّم<sup>(٢)</sup>  
 إذ أصله «سَلِّمْتَ سلاماً عليك» فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد  
من النصب.  
 الدوام والاستمرار فكانه قال «سلامي» أي: سلام من قبلي عليك هذا هو  
أي اشتراط التخصيص في صحة وقوع النكرة مبتدأ.  
 المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الإخبار  
 عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في  
 توجيهاتها إلى هذه التكاليف الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال  
أي الضميمة.  
**«كوكب انقضى الساعة»** لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال «رجل قائم»  
أي سقط.  
 لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب<sup>(٣)</sup>، .....

(١) قوله: **«وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ الخ»** أي: يذكر، والمَثَلُ بفتحين ما شَبَّهَ مَضْرَبُهُ بمورده كقولهم: «ضُبِّقَتْ  
 اللَّيْنُ فِي الصَّيْفِ». قوله: «أدركه العجز في حادثة» أي: بسبب حادثة حتّى إنه يصوت ويستغيث بالناس  
 ليعاونوه على أمره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشرّ.

(٢) قوله: **«بالنسبة إلى المتكلّم»** هذا بالنسبة إلى خصوص المثل المذكور، والمراد بالنسبة النسبة إلى فاعل  
 الفعل المقدّر. قوله: «هذا» أي: اشتراط التخصيص بوجه ما في صحة وقوع النكرة مبتدأ الخ.

(٣) قوله: **«وهذا القول أقرب إلى الصواب»** أي: قول هذا البعض أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين  
 الجمهور؛ لأنّ الكلام موضوع للإفادة فيحت أفاد صحّ، ولأنه عليه ورد الاستعمال كقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ  
 يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ [الأنعام: ٢٣، ٢٢] و﴿هَلْ مِنْ مَّرْبِدٍ﴾ [ق: ٣٠] فَإِنْ «مِنْ» زائدة و«مزيد»  
 مصدر بمعنى زيادة أو بمعنى زائد، أي: «هل زيادة أو زائد لي»، أقول لعل الجمهور أرادوا بيان مواضع الإفادة





ولمّا كان الخبر المعرّف<sup>(١)</sup> فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً<sup>(٢)</sup> فقال **(والخبر قد يكون جملة) اسمية (مثل «زيد أبوه قائم» و) فعلية مثل («زيد قام أبوه»)** ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة إلى الفعلية، وإذا كان الخبر جملة<sup>(٣)</sup> والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها **(فلا بدّ)** في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ **(من عائد)** يربطها به<sup>(٤)</sup> وذلك العائد إمّا ضمير<sup>٣</sup> كما في المثالين المذكورين، أو غيره<sup>٤</sup> في المتن.

فذكروا هذه التخصيصات ليعرف بها تلك المواضع من لا يعرفها بالسماع من العرب أو استقراء لغتهم فإنّ العارف بها كذلك لا فائدة له يعتدّ بها في تعلّم النحو والله تعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أتم وأحكم.

(١) قوله: **[ولمّا كان الخبر المعرّف الخ]** غرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أنّ القول الآتي في المتن بمنزلة الاستثناء من الحكم السابق. قوله: «لكونه» أي: لكون الخبر المعرّف فيما سبق الخ. قوله: «مختصاً بالمفرد»؛ لأن المراد بقوله: «المحرّد» الاسم المحرّد كما أشار هناك الشارح.

(٢) قوله: **[أراد أن يشير إلى أنّ خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً]** فيكون قول المصنّف: «قد يكون الخبر جملة» بمنزلة الاستثناء من الحكم السابق، وإشارة إلى أنّ أفراد الخبر أصل؛ فإنّ كلمة «قد» المفيدة للتقليل تُشعر بوجود غير الجملة كثيراً والكثرة دليل الأصالة.

(٣) قوله: **[وإذا كان الخبر جملة الخ]** إشارة إلى أنّ قوله: «فلا بدّ الخ» تفريع على كون الخبر جملة. قوله: «والجملة مستقلة بنفسها» لأنها مشتملة على الفائدة وهو المسند لأنه المقصود بالإفادة وعلى محلّ الفائدة وهو المسند إليه فلا تحتاج إلى ارتباط بشيء والخبر لا بدّ له من الارتباط بالمبتدأ فلا بدّ في الجملة الخ.

(٤) قوله: **[يربطها به]** أي: يربط ذلك العائد الجملة بالمبتدأ، فيصير المبتدأ باعتبار العائد محلاً للفائدة التي تضمنتها الجملة فإنّ قولنا: «زيد أبوه منطلق» يتضمّن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وإن لم يكن في الجملة رابطة لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة أصلاً وكان ذكره لغواً.

كاللام في «نعم الرجل زيد»<sup>(١)</sup> أو وضع المظهر موضع المضمّر في نحو ﴿الْحَاقَّةُ ۖ مَا الْحَاقَّةُ ۚ﴾<sup>(٢)</sup> [الحاقة: ١، ٢] أو كون الخبر تفسيراً للمبتدأ في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup> [الإخلاص: ١] **(وقد يحذف)** العائد إذا كان ضميراً<sup>(٤)</sup> لقيام قرينة نحو «البرّ الكرّ بستين درهما»<sup>(٥)</sup> و«السمن منوان بدرهم» أي: الكرّ منه ومنوان منه، بقرينة أن<sup>(٦)</sup> بائع البرّ والسمن لا يسعّر أي من السمن.

(١) قوله: **[كاللام في نعم الرجل زيد]** لأنها للعهد الذهني كما ذهب إليه جماعة منهم ابن الحاجب والمعهود هو المعصوص، فقيه تفسير بعد الإيهام وهو أوقع في النفس، وهذا أعني: كون اللام عائداً على تقدير أن يكون «نعم الرجل» عبراً عن «زيد» فإن جعلته جملتين فلا.

(٢) قوله: **[﴿الْحَاقَّةُ ۖ مَا الْحَاقَّةُ ۚ﴾]** أي: الحاقة ما هي، فوضع المظهر موضع المضمّر للتفخيم، وكذا قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۚ مَا الْقَارِعَةُ ۚ﴾ [القارعة: ١، ٢] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] أي: أجرهم، فوضع المظهر وهو «من أحسن عملاً» موضع المضمّر وهو «هم» لنكته وهي الإشارة إلى أن علة علم إضاعة الأجر إحسان العمل.

(٣) قوله: **[في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾]** فإن جملة «الله أحد» تفسير لضمير الشأن.

(٤) قوله: **[إذا كان ضميراً]** وهذا الحذف قياسي إذا كان الضمير محروراً بـ«من» في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول فإن جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمحروور للتخفيف كما في «السمن منوان بدرهم» و«البرّ الكرّ بستين درهما»، وسماعي في غيره نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥] ونحو «كلّه لم أصنع».

(٥) قوله: **[«البرّ الكرّ بستين درهما»]** الكرّ اثنا عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمدّ المن والمن رطلان والرطل مائة وثلاثون درهماً. «العقد النامي».

(٦) قوله: **[بقرينة أن الخ]** أي: إنما حذف الجار والمحروور منهما بقرينة أن الخ. قوله: «لا يسعّر» من التسعير بمعنى «نرخ نهادن».

غيرهما **(وما وقع ظرفا)** أي: الخبر الذي<sup>(١)</sup> وقع ظرف زمان أو مكان أو جارًا ومجرورًا **(فالأكثر)** من النحاة وهم البصريون<sup>(٢)</sup> على **(أنه)** أي: الخبر الواقع ظرفًا **(مقدّر)** أي: مؤوّل<sup>(٣)</sup> **(بجملة)** بتقدير الفعل فيه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقلّ وهم الكوفيون فإنه يصير حينئذ مفردًا، ووجه الأكثر<sup>(٥)</sup> أنّ الظرف لا بدّ له من متعلّق عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب التقدير فالأصل أولى، ووجه الأقلّ أنه خبر والأصل في الخبر

(١) قوله: **[أي: الخبر الذي الخ]** إشارة إلى أنّ «مّا» موصولة بمعنى الذي، وموصوفه «الخبر» لأنّ الكلام في خبر

المبتدأ، وأعلم أنّ الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجارّ والمحرور كما فعل المصنف ههنا وإليه أشار الشارح بقوله: «أو جارًا ومجرورًا»، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المحاذ فاعرفه.

(٢) قوله: **[وهم البصريون]** أعلم أنّ في الظرف والجارّ والمحرور إذا وقعا خبرا أربعة مذاهب أحدها: أنهما

من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم الفاعل، والثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فعلا وهو اعتبار جمهور البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكون من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخّرين، والرابع: أنهما قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

(٣) قوله: **[أي: مؤوّل]** الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض الفاضل الهنديّ من أنّ المقدّر هو الجملة لا

الخبر الذي هو الظرف، وحاصل الدفع أنّ التقدير ههنا بمعنى التأويل لا بمعنى التقدير في الكلام فمعناه أنّ الظرف مؤوّل بجملة.

(٤) قوله: **[بتقدير الفعل له]** من الأفعال العامّة كالكون والحصول والثبوت والوجود، ولا يجوز إظهار

ذلك الفعل العامّ لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه، وقد يكون الفعل المقدّر من الأفعال الخاصة إذا انساق الذهن إليه بحسب المقام.

(٥) قوله: **[ووجه الأكثر]** أي: حجة البصريين ودليلهم على كون الظرف مؤوّلًا بجملة بتقدير الفعل أنّ الظرف الخ.

الإفراد، ثم إنَّ الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخير<sup>(١)</sup>، لكنه قد يجب  
لعارض كما أشار إليه بقوله **(وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر  
الكلام)** أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام<sup>(٢)</sup>، فإنه يجب  
حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته **(مثل «مَنْ أبوك»)** فإنَّ «مَنْ» مبتدأ مشتمل  
على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام؛ فإنَّ معناه «أهذا أبوك أم ذاك»  
و«أبوك» خبره وهذا مذهب سيويه، وذهب بعض النحاة<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ  
«أبوك» مبتدأ لكونه معرفة و«مَنْ» خبره الواجب تقديمه على المبتدأ  
لتضمينه معنى الاستفهام **(أو كانا)** أي: المبتدأ والخبر **(معرّفتين)** متساويين  
في التعريف أو غير متساويين<sup>(٤)</sup>.....

- (١) قوله: **[وجاز تأخير]** للاتساع وعدم التضيق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات.  
قوله: «لكنه قد يجب الخ» اعلم أنَّ الأحكام الخمسة من الوجوب والحرمة والكراهة والتدب والإباحة  
كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الكفِّ أو رجحان أحدهما أو تساويهما كذلك تكون في  
النحو وغيره إلاَّ أنهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن التدب بالأولوية وعن الإباحة بحواز الأمرين.  
(٢) قوله: **[كالاستفهام]** وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، وبالجملة  
ما يغير أصل الكلام ويجعله نوعاً آخر، ثمَّ اعلم أنَّ ما يقتضي صدر الكلام يكفيهِ أن يقع صدرَ جملة من  
الجملة بحيث لا يتقدّم عليه شيء من ركني تلك الجملة.  
(٣) قوله: **[وذهب بعض النحاة]** بل غير سيويه على ما صرح في الرضي، وفي تمثيل المصداق لتقديم المبتدأ  
ب«مَنْ أبوك» إشارة إلى أنَّ المختار عنده ما ذهب إليه سيويه.  
(٤) قوله: **[متساويين في التعريف أو غير متساويين]** كقوله ع: «أنا أبو النجم وشعري شعري»، واعلم أنَّ  
مراتب التعريف عند سيويه هكذا: المضمورات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارات ثم المعرّف باللام  
والموصولات وعليه الجمهور.

ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً<sup>(١)</sup> نحو «زيد المنطلق»  
 (أو) كانا (متساويين) في أصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل «غلام  
 رجل صالح خير منك» لوجب تقديمه أيضاً<sup>(٢)</sup> (مثل «أفضل منك أفضل  
 مني») دفعا للاشتباه (أو كان الخبر فعلاً له) أي: للمبتدأ<sup>(٣)</sup>، احتراز عما  
 لا يكون فعلاً له كما في قولك «زيد قام أبوه» فإنه لا يجب فيه تقديم  
 المبتدأ لجواز «قام أبوه زيد» لعدم الالتباس (مثل «زيد قام» وجب  
 تقديمه) أي: تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور أمّا في الصور  
 الأول<sup>(٤)</sup> فلما ذكرنا، وأمّا في الصورة الأخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل  
 إذا كان الفعل مفرداً مثل «زيد قام» فإنه إذا قيل «قام زيد» التبس المبتدأ  
 بالفاعل، أو بالبدل عن الفاعل<sup>(٥)</sup> إذا كان مثني أو مجموعاً فإنه إذا قيل

(١) قوله: [ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً] إذ لو وجد القرينة الدالة على المراد لم يجب التقديم نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول، ومنه «لعاب الأفاعي القاتلات لعابه» إذ المقصود تشبيه مداد قلم المملوح بسم الأفاعي في حق الأعداء، ونحو «هنونا بنو أبنائنا».

(٢) قوله: [لوجب تقديمه أيضاً] أي: وإن وجد في المبتدأ تخصيص من وجهين بالإضافة ووصف المضاف إليه، وفي الخبر من وجه باعتبار المتعلق.

(٣) قوله: [أي: للمبتدأ] بأن يكون الضمير المرفوع من الخبر راجعاً إلى المبتدأ كما في «زيد قام».

(٤) قوله: [أمّا في الصور الأول] أي: أمّا وجوب تقديم المبتدأ في الصور الثلاث الأول فلما ذكرناه من حفظ الصدارة ودفع الاشتباه، فالمراد بالصورة الأخيرة ما كان الخبر فيه فعلاً للمبتدأ.

(٥) قوله: [أو بالبدل عن الفاعل] عطف على قوله: «بالفاعل» في قوله: «فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل».

قوله: «أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً» عطف على قوله: «بالبدل» في قوله: «أو بالبدل عن الفاعل».



في مثل «الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا»: «قاما الزيدان» و«قاموا الزيدون»  
 يحتمل أن يكون «الزيدان» و«الزيدون» بدلاً عن الفاعل فالتبس المبتدأ  
 به، أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً على قول من يجوز كون الألف  
 عطف على قوله بالفاعل<sup>٢</sup> أي قاما الزيدون بالخ.  
 والواو حرفاً دالاً على تشبيه الفاعل وجمعه كالتاء في «ضربت هند»<sup>(١)</sup>  
**(وإذا تضمن الخبر المفرد)** أي: الذي ليس بجمله صورة<sup>(٢)</sup> سواء كان  
 بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة **(ما له صدر الكلام)** أي: معنى وجب  
 له<sup>(٣)</sup> صدر الكلام كالاستفهام **(مثل «أين زيد»)** فـ«زيد» مبتدأ<sup>(٤)</sup> و«أين»  
 اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف فإن قدر بفعل كان الخبر جملة  
 حقيقة مفرداً صورة وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً صورة

(١) قوله: [كالتاء في «ضربت هند»] فإنها حرف ولكنها تدلّ على تانيث الفاعل.

(٢) قوله: [أي: الذي ليس بجمله صورة] غرضه من هذا التفسير الإشارة إلى دفع ما أورد من أن الخبر في «أين زيد» جملة لأنه ظرف وما وقع ظرفاً فالأكثر على أنه مقدّر بجمله فكيف يصحّ عدّه من الخبر المفرد، وحاصل الدفع أن المراد بالمفرد ما ليس بجمله صورة و«أين» ليس بجمله صورة فهو داخل في المفرد.

(٣) قوله: [أي: معنى وجب له الخ] إشارة إلى أن «ما» نكرة بمعنى «معنى» والجملة التي بعده صفة له.  
 قوله: «كالاستفهام» مثال معنى وجب له صدر الكلام، وكالنفى نحو «ما قائم زيد» فإنه يجب تقديم الخبر فيه لتضمّنه النفي.

(٤) قوله: [فـ«زيد» مبتدأ الخ] أي: عند البصريين لعدم اعتماد الظرف على أحد الأمور الستة وعند الكوفيين فاعل الظرف لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصريّة لفظ «أين» خبر قدّم على المبتدأ وجوباً للمحافظة على صدارة الاستفهام، ولا يخفى ما في قوله: «وعلى التقديرين» من لطافة فإنّ لك الخيار في أن تحمل التقديرين على تقديري الفعل واسم الفاعل في الكلام أو تحمل على المذهبين.

وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملته صورة، واحترز به عن نحو<sup>(١)</sup> «زيد أين أبوه» إذ لا يطل بتأخير<sup>الخبر</sup> صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته<sup>(٢)</sup> (أو كان) الخبر بتقديمه (مصححاً له) أي: للمبتدأ<sup>(٣)</sup> من حيث إنه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ (مثل «في الدار رجل») فإن «في الدار» خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة (أو) كان (متعلقه) بكسر اللام أي: كان لمتعلق الخبر التابع له<sup>(٤)</sup> بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو «على الله عبده متوكل» (ضمير) كائن (في) جانب (المبتدأ) راجع إلى ذلك

(١) قوله: [واحترز به عن نحو الخ] أي: احترز المصنف بقيد المفرد عن الخبر الجملة المتضمنة لما له صدر الكلام نحو «زيد أين أبوه»؛ لأنه لا يجب تقديمه إذ لا يطل الخ.

(٢) قوله: [لتصدره في جملته] أي: لوقوعه في صدر جملته وقد عرفت أن ما يجب له الصدر يكفي فيه أن يقع صدر جملة من الجمل.

(٣) قوله: [أي: للمبتدأ] إشارة إلى مرجع الضمير المحرور، والمراد بكون الخبر بتقديمه مصححاً للمبتدأ أن يكون الخبر بسبب تقديمه جاعلاً للمبتدأ مبتدأ صحيحاً. قوله: «من حيث إنه مبتدأ» أي: لا من حيث ذاته فإن تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ أعني: كونه اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية مسنداً إليه بل من حيث وصف كونه مبتدأ فإناك لو قلت: «رجل في الدار» لصدق عليه التعريف إلا أن شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات.

(٤) قوله: [كان لمتعلق الخبر التابع له الخ] «التابع» صفة «متعلق» وقوله: «له» متعلق به وضميره راجع إلى «الخبر». قوله: «بتبعية يمتنع» متعلق بـ«التابع»، وضمير «معها» راجع إلى «تبعية»، وضمير «تقديمه» راجع إلى «التابع»، ولا يكون ذلك إلا في الظرف المستقر؛ فإن الظرف الملغى يجوز تقديمه على الخبر العامل فيه فلا يجب تقديم الخبر في نحو «على الله عبده متوكل».

المتعلق؛ إذ لو أخر لزِم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (مثل «على  
 التمرة مثلها زُبدًا») فقله «مثلها» أي: مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير  
 لمتعلق الخبر وهو التمرة لأن الخبر هو قوله «على التمرة» و«التمرّة»  
 متعلّق به مثل تعلّق الجزء بالكلّ (أو) كان الخبر (خبراً عن «أنّ»)  
 المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها<sup>(١)</sup> المؤوّل بالمفرد مبتدأ؛ إذ في  
 تأخيرهِ خوف ليس «أنّ» المفتوحة<sup>(٢)</sup> بالمكسورة في التلّفظ لإمكان  
 الدهول عن الفتحة لخفائها أو في الكتابة (مثل «عندي أنك قائم» وجب  
 تقديمه) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا  
 (وقد يتعدّد الخبر) من غير تعدّد المُخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً، وذلك  
 التعدّد إمّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين:  
 بالعطف مثل «زيد عالم وعافل» وبغير العطف (مثل «زيد عالم عاقل»)  
 وإمّا بحسب اللفظ فقط نحو «هذا حلو حامض».....

- (١) قوله: [الواقعة مع اسمها وخبرها الخ] إشارة إلى المسامحة في عبارة المصنف فإن «أنّ» المفتوحة لا تقع  
 مبتدأ إلا بتأويلها مع اسمها وخبرها بالمفرد وظاهر العبارة أنها تكون مبتدأ بدون التأويل، فالمراد أن  
 يكون الخبر خبراً عما يتركّب من «أنّ» واسمها وخبرها، أو أراد الكلّ بذكر الجزء مجازاً.
- (٢) قوله: [إذ في تأخيرهِ خوف ليس «أنّ» المفتوحة الخ] وإن وجد ما يزيل ذلك العوف سوى التقديم  
 فلا يجب التقديم نحو «لولا أنك حقيق بالإحسان لأهنتك» فإن «لولا» قرينة على الفتح لما تقرر من أن  
 ما بعد «لولا» من مواضع المفرد ولا تقع المكسورة فيها، قوله: «لإمكان الدهول» أي: غفلة السامع.

فإنهما في الحقيقة خبر واحد<sup>(١)</sup> أي: مزّ، وفي هذه الصورة ترك العطف أولى، ونظر بعض النحاة<sup>(٢)</sup> إلى صورة التعدّد وجوّز العطف، ولا يبعد أن يقال: مراد المصنف بتعدّد الخبر ما يكون بغير عاطف لأن التعدّد بالعاطف لا خفاء فيه<sup>(٣)</sup> لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما، وأيضاً المتعدّد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا أورد في المثال الخبر المتعدّد بغير عاطف، ولو جعل التعدّد أعمّ فالإقتصار عليه لذلك<sup>(٤)</sup> **وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط** وهو سببية الأوّل للثاني<sup>(٥)</sup> أو للحكم به،

- (١) قوله: [فإنهما في الحقيقة خبر واحد] لأنّ المقصود بهما إثبات كَيْفِيَّة متوسطة بين الحلاوة والحموضة وهي المزّ لا إثبات أنفسهما، ومثله قولهم: «هذا أسود أبيض» أي: أبلق. قوله: «وفي هذه الصورة» أي: في صورة تعدّد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى لشدة الاتصال بينهما.
- (٢) قوله: [ونظر بعض النحاة] وهو أبو علي الفارسيّ وتبعه الرضي.
- (٣) قوله: [لأنّ التعدّد بالعاطف لا خفاء فيه] أي: لا خفاء في جواز التعدّد بالعاطف ففي تمثيل المصنف إظهار لما خفي وإعراض عمّا ظهر. قوله: «لا في الخبر ولا في المبتدأ الخ» تأكيد لقوله «لا خفاء فيه».
- (٤) قوله: [فالإقتصار عليه لذلك] أي: ولو جعلنا التعدّد في عبارة المصنف أعمّ من أن يكون بعاطف أو لا فإقتصار المصنف على الخبر المتعدّد بغير عاطف لما ذكر من أنّ التعدّد بعاطف لا خفاء فيه.
- (٥) قوله: [وهو سببية الأوّل للثاني] لو فسّر معنى الشرط بلزوم الثاني للأوّل لم يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ نِعْمَةٍ قَمَرٍ لِلَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فإنّ صدور النعمة من الله سبحانه لازم للصوقها بناءً لكنّ الشارح فسّره بسببية الأوّل للثاني لموافقة كلام المتن في بحث كلم المجازاة حيث قال: «وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأوّل ومسيبية الثاني»، ودفع الإيراد بزيادة قوله: «أو للحكم به» وحاصل الدفع أنّ الأوّل أي: لصوق النعمة بنا وإن لم يكن سبباً للثاني أي: لصورها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بكونه من الله عزّ وجلّ.

فلا يرد عليه<sup>(١)</sup> نحو ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فيشبه

المبتدأ الشرط<sup>(٢)</sup> في سببته للخبر كسببته الشرط للجزاء (فيصح دخول

الفاء في الخبر) ويصحّ عدم دخوله فيه<sup>(٣)</sup> نظرا إلى مجرد تضمّن المبتدأ

معنى الشرط، وأمّا إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب

دخول الفاء فيه، وأمّا إذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه

(وذلك) المبتدأ المتضمّن معنى الشرط إمّا (الاسم الموصول بفعل أو

ظرف) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية<sup>(٤)</sup> مؤولة بجملة فعلية

هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل؛

ليتأكد مشابهته الشرط لأن الشرط لا يكون إلّا فعلا، وفي حكم الاسم

أي المبتدأ.

(١) قوله: [فلا يرد عليه الخ] أي: لا يرد على هذا الأصل أنّ كون النعمة ملتصقة بنا ليس سببا لكونها من

الله تعالى بل الأمر على العكس؛ فإنّ صدورها من الله تعالى سبب لاتصالها بنا، وقد مرّ حاصل الدفع.

(٢) قوله: [فيشبه المبتدأ الشرط] أي: إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط فيشبه المبتدأ الشرط والخبر الجزاء،

ففي العبارة اكتفاء.

(٣) قوله: [ويصحّ عدم دخوله فيه] إشارة إلى أنّ الصّحّة في المتن بمعنى الإمكان الخاصّ. قوله: «نظرا إلى

مجرد الخ» تعليل لصّحّة الدخول وعدمه أي: إنما جاز الوجهان باعتبار النظر إلى مجرد التضمّن

المذكور من دون النظر إلى قصد الدلالة على معنى الشرط وعدم القصد؛ فإنّ دخول الفاء عند قصد

الدلالة واجب وعند عدمه ممتنع.

(٤) قوله: [أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية] أشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالفعل والظرف

الجملة الفعلية والجملة الظرفية من قبيل ذكر الجزء وإرادة الكلّ. قوله: «ههنا بالاتفاق» أي: في مقام

جعل الظرف صلة باتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين بخلاف مقام جعله خبرا.



الموصول المذكور الاسم الموصوف به<sup>(١)</sup> (أو النكرة الموصوفة بهما) أي: بأحدهما<sup>(٢)</sup>، وفي حكمها الاسم المضاف إليها (مثل «الذي يأتيني») أي المفعول أو الظرف. هذا مثال للاسم الموصول بفعل (أو) الذي (في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] (و) مثل «كل رجل يأتيني» هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (أو) كل رجل (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم) وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك «كل غلام رجل يأتيني»<sup>(٣)</sup> أو في الدار فله درهم» أي الفعل أو الظرف. (ودليت، ودلعل) من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه؛ لأن صحة

(١) قوله: [الاسم الموصوف به] لأن الاسم الموصول المذكور والاسم الموصوف به في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الصدق، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم المضاف إليه لكون المضاف إليه من تمة المضاف.

(٢) قوله: [أي: بأحدهما] لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفوضة إلى ما يقصده المتكلم من أفراد وتثنية وكان المقصود ههنا الأفراد كما يدل عليه قوله: «كل رجل يأتيني أو في الدار الخ» فلم يصح تثنية الضمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف.

(٣) قوله: [فقولك «كل غلام رجل يأتيني الخ» ونحو قوله عليه الصلوة والسلام: «ألا إن كل دم ومال ومائة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين».

دخوله عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء و«ليت» و«لعل» تزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تُخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل الأخبار<sup>(١)</sup>، وذلك المنع إنما هو <sup>أي منع دخول لقاء عليه.</sup> **(بالاتفاق)** من النحاة فلا يقال «ليت أو لعل الذي يأتي في الدار فله درهم»، فإن قيل: باب «كان»<sup>(٢)</sup> وباب «علمت» أيضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»، قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص<sup>(٣)</sup> الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها **(والحق بعضهم)** قيل: هو سيبويه<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: **[والشرط والجزاء من قبيل الأخبار]** أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية فلا يرد أن الجزاء قد يكون إنشاءً.

(٢) قوله: **[لأن قيل: باب «كان» الخ]** نقض إجمالي وحاصله أن جميع النواسخ سوى «إن» و«أن» و«لكن» مانعة بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»، وحاصل الجواب أنه خصصهما بهذا الحكم من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً يعني: أن الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافي بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبهة لا حقيقي بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتى يطل الحصر باب «كان» و«علمت».

(٣) قوله: **[ووجه ذلك التخصيص]** أي: وجه تخصيص «ليت» و«لعل» ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير «ليت» و«لعل» ولو لم يذكر قوله: **«بالاتفاق»** لم يعلم أن في بقية الحروف المشبهة خلافاً.

(٤) قوله: **[قيل: هو سيبويه]** قائل القيل عبد القاهر، أو هو الأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، واحتج هذا البعض على إلحاق «إن» المكسورة ب«ليت» و«لعل» في المنع بأن صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ لمعنى الشرط ضعيفاً.

**«إِنَّ»** المكسورة **(بهما)** أي: بدلت «و» لعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية يؤيده قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾** [آل عمران: ٩١]، فإن قيل قد ألحق بعضهم <sup>(١)</sup> «أَنَّ» المفتوحة و«لكن» بدلت «و» لعل فما وجه تخصيص «إِنَّ» المكسورة بالإلحاق، قيل: بعضهم الذي ألحق «إِنَّ» بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره <sup>(٢)</sup> ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع «إِنَّ» المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدل على عدم منع «أَنَّ» المفتوحة و«لكن» عن دخول الفاء قوله تعالى: **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾** [الأنفال: ٤١] وقول الشاعر شعر:

(١) قوله: **[يؤيده قوله تعالى: الخ]** أي: يؤيد عدم منع «إِنَّ» عن دخول الفاء في الخبر قوله تعالى: الخ، وإنما قال: «يؤيد» لاحتمال أن لا تكون الفاء جزائية بل زائدة.

(٢) قوله: **[فإن قيل قد ألحق بعضهم]** وهو ابن مالك الإمام في العربية واللغة، أخذ عنه الإمام النووي.

(٣) قوله: **[فاعتد بقوله وذكره]** أي: اعتبر قول سيبويه لأنه الإمام في الفن. قوله: «ما سبق» أي: من قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا﴾** الآية، واعلم أن دخول الفاء في خبر «كَانَ» أيضا اختلافي والصحيح الجواز ولم يذكروا على هذا الجواز دليلا ثقلًا فلعل الدليل عليه محييء «كَانَ» للتحقيق في بعض الأوقات مثل «إِنَّ» كما في قوله ع: «كَانَ الْأَرْضُ لَيْسَ بِهَا هَشَامٌ» أي: لأن الأرض الخ.

فوالله ما فارقتمكم<sup>(١)</sup> قاليا لكم ÷ ولكن ما يُقضى فسوف يكون

**(وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة)** لفظية أو عقلية **(جوازا)** أي: حذفاً جائزاً

لا واجبا، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو «الحمد لله أهلُ

الحمد» أي: هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في

الأصل<sup>(٢)</sup> صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك فلو ظهر المبتدأ

لم يتبين ذلك، ويجب حذفه أيضاً عند من قال<sup>(٣)</sup> في «نعم الرجل زيد»: <sup>عن العت.</sup>

إنّ تقديره «هو زيد» **(كقول المستهل)** أي: المبتدأ المحذوف جوازا<sup>(٤)</sup>

مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهِلال الرافع صوته

عند إبطاره **(الهِلال والله)** أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية<sup>(٥)</sup>

أي يبطر لهِلال.

(١) قوله: **[فوالله ما فارقتمكم الخ]** الواو للقسم و«ما فارقتمكم» جوابه وقد يؤتى في جواب القسم بـ«مَا»

النافية كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٢]، و«قاليا» حال من فاعل «فارقتم» من القلى

بمعنى البغض والعداوة ومنه في الآية، والشاهد أنّ كلمة «لكن» لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ.

(٢) قوله: **[ليعلم أنه كان في الأصل الخ]** حاصله أنّ «أهل الحمد» مثلاً كان مجروراً صفةً لما قبله فغير

إعرابه قصداً للمبالغة في المدح؛ وذلك لأنّ في الافتتان وتغيير الإعراب المألوف زيادةً تنبيه وإيقاظ

للسامع للإصغاء إليه ولو ذكر هذا المبتدأ لم يتبين أنه كان في الأصل وصفائهم غير.

(٣) قوله: **[عند من قال الخ]** وهو بعض الكوفيين. قوله: «إنّ تقديره: هو زيد» أي: فحذف للعلم به وسدّ

غيره مسدّهً لذكره في السؤال المقدّر كأنه لما قال: «نعم الرجل» قيل له: «مَنْ هو» فقال: «زيد».

(٤) قوله: **[أي: المبتدأ المحذوف جوازا الخ]** غرضه من هذا التفسير تعيين الممثل له والمثال فأشار إلى أنّ

الممثل له هو المبتدأ المحذوف جوازا والمثال هو المبتدأ المحذوف في قول المستهلّ لا نفس لفظ «قول

المستهلّ» كما يتوهم من ظاهر دخول الكاف عليه. قوله: «المبصر للهلال» صفة كاشفة للمستهلّ.

(٥) قوله: **[بالقرينة الحالية]** أي: حذف منه المبتدأ لوجود القرينة الحالية وهي حالة كون القائل مبصراً للهلال.

وليس من باب حذف الخبر<sup>(١)</sup> بتقدير «الهِلال هذا»؛ لأنَّ مقصود المستهلَّ تعيينُ شيء بالإشارة والحكمُ عليه بالهلالية ليتوجَّه إليه الناظرون ويروِّه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلِّين غالبا ولثلا يتوهم نصب «الهِلال»<sup>(٢)</sup> عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) أي: حذفًا جائزًا لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه<sup>(٣)</sup> (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك («خرجت فإذا السبع») فإنَّ تقديره على المذهب الصحيح<sup>(٤)</sup> كما نصَّ عليه صاحب اللباب: «خرجت فإذا السبع واقف» على أن يكون «إذا»<sup>(٥)</sup> ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادَّ

(١) قوله: [وليس من باب حذف الخبر الخ] ردَّ لما يقال من أنه لما لا يجوز أن يكون «الهِلال» مبتدأ والمحلوف خبرا عنه. قوله: «لأن مقصود الخ» يعني: أن مقصود المستهلَّ تعيين ذلك الشيء المرئي بالإشارة والحكم عليه بكونه هلالا وليس المقصود أنَّ الهلال المعروف هو هذا.

(٢) قوله: [ولثلا يتوهم نصب «الهِلال»] أي: بتقدير «رأيت» أو «أرى».

(٣) قوله: [من غير إقامة شيء مقامه] إنما قال ذلك لأنه إنَّ أقيم شيء مقامه وجب الحذف كما فيما سيحي.

(٤) قوله: [على المذهب الصحيح] إنما قيَّد به؛ لأنَّ فيه مذاهب آخر غير صحيحة فقول: إنَّ «إذا» ظرف مكان خبر عن «السبع» أي: فبالمكان السبع، ولا يكون «إذا» على هذا القول مضافا إلى الجملة الاسمية المحلوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا «حيث»، وقيل: إنه ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف أي: في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قلَّتر المضاف لأن الزمان لا يقع خبرا عن الجئة، وقيل: إنه ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله محلوف أي: ففاجأت وقت وجود السبع.

(٥) قوله: [على أن يكون «إذا» الخ] أي: هذا التقدير مبني على أن يكون «إذا» بمعنى الوقت. قوله: «من غير سادَّ مسدَّه» إذ لو سدَّ مسدَّه شيء لكان الحذف واجبا فإنَّ الحذف الواجب قياسا ما كان معه قرينة مع سدَّ شيء مسدَّه.



مسدده أي: ففي وقت خروجي السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام أي مسدده الخبر.

قرينة (وجوبا) أي: حذفًا واجبًا (فيما التزم) أي: في التركيب الذي

التزم<sup>(١)</sup> (في موضعه) أي: في موضع الخبر (غيره) أي: غير الخبر، وذلك أي حذف الخبر وجوبًا

في أربعة أبواب<sup>(٢)</sup> على ما ذكره المصنف أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا»

(مثل: «لولا زيد لكان كذا») أي: لولا زيد موجود؛ لأن «لولا» لامتناع

الشيء لوجود غيره فيدلّ على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب

«لولا» فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا إذا كان<sup>(٣)</sup> الخبر أي حذف الخبر.

عامًا، وأمّا إذا كان الخبر خاصًا فلا يجب حذفه<sup>(٤)</sup> كما في قوله:

وَلَوْلَا الشَّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي ÷ لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرُ مِنْ لَيْدٍ  
أي يعيب. اسم تفصيل من الشعر.

(١) قوله: [أي: في التركيب الذي التزم] إشارة إلى أنّ كلمة «مّا» موصولة وموصوفها التركيب، ولك أن

تجعلها مصلية أي: «في وقت التزام غيره في موضع الخبر» وعلى هذا لا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف

الوجه الأول؛ إذ التقدير حينئذ: «في التركيب الذي التزم في موضع الخبر منه أي: من ذلك التركيب غيره».

(٢) قوله: [وذلك في أربعة أبواب] أي: الحذف المذكور في أربعة أنواع من التراكيب. قوله: «أولها المبتدأ

الخ» أي: أول الأبواب الأربعة: باب المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» الامتناعية؛ فإنّ عبره يجب حذفه إذا

كان عامًا لدلالة «لولا» عليه والتزام جوابها في موضع الخبر كما ذكر الشارح.

(٣) قوله: [هذا إذا كان الخ] أي: وجوب حذف الخبر في باب المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» إذا كان الخ.

(٤) قوله: [فلا يجب حذفه] لعدم دلالة «لولا» على الخبر الخاصّ نحو قوله: ع «لولا الشعر يزري»، ونحو

قوله عليه الصلوة والسلام: «لولا قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين» أي:

لبنيتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، نعم! لو دلّ على الخبر الخاصّ بالقرينة الخارجية جاز الحذف

بلا وجوب نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١] أي: لولا أنتم أغويتمونا الخ.

هذا<sup>(١)</sup> على مذهب البصريين، وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل  
 لفعل مقدر أي: لولا وجد زيد، وقال الفراء «لولا» هي الرافعة للاسم  
 الذي بعدها، وثانيها: كل مبتدأ كان مصدراً صورة<sup>(٢)</sup> أو بتأويله منسوباً  
 إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال، أو كان اسم تفضيل  
 مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك مثل «ذهابي راجلاً»<sup>(٣)</sup> و«ضرب زيد  
 قائماً» إذا كان «زيد» مفعولاً به (و) مثل «ضربي زيدا قائماً» أو  
 قائمين<sup>(٤)</sup> و«أن ضربتُ زيدا قائماً» و«أكثر شربي السوق ملتوتا»  
 أي مخلوطاً. و«أخطب ما يكون الأمير قائماً».

(١) قوله: [هذا] أي: كون ما بعد «لولا» مرفوعاً على الابتداء وجوب حذف خبره.

(٢) قوله: [كان مصدراً صورة] أي: صريحا لا تأويلاً بقرينة مقابلة قوله: «أو بتأويله» فليس المراد بالصورة  
 ما يقابل الحقيقة. قوله: «وبعده حال» أي: بعد الفاعل أو المفعول أو كليهما حال مفردة كانت أو  
 جملة. قوله: «أو كان اسم تفضيل» عطف على قوله: «كان مصدراً» أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل  
 حال كونه مضافاً إلى ذلك المصدر أي: المصدر الصريح أو المؤول المنسوب إلى الفاعل أو المفعول  
 أو كليهما لأن لاسم التفضيل حكم ما أضيف إليه.

(٣) قوله: [مثل «ذهابي راجلاً»] مثال المبتدأ الذي هو مصدر صريح منسوب إلى فاعله وبعده حال أي: ذهابي  
 حاصل إذا كنت راجلاً. قوله: «ضرب زيد قائماً» مثال المنسوب إلى المفعول ولنا قِده بقوله «إذا كان المع».

(٤) قوله: [أو قائمين] مثال المتن كان يحتمل الحال عن الفاعل أو المفعول فزاد قوله: «أو قائمين» ليكون  
 مثالا للحال عن كليهما أيضاً. قوله: «أن ضربتُ زيدا قائماً» مثال المبتدأ الذي هو مصدر تأويلي  
 منسوب إلى الفاعل أي: ضربي زيدا قائماً. قوله: «أكثر شربي السوق ملتوتا» أي: مخلوطاً بالماء، مثال  
 المبتدأ الذي هو اسم تفضيل مضاف إلى المصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل. قوله: «أخطب ما يكون  
 الأمير قائماً» مثال اسم تفضيل مضاف إلى مصدر تأويلي أي: «أخطب كون الأمير قائماً».

فذهب البصريون إلى أن تقديره<sup>(١)</sup> «ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما» فحذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف نحو «زيد عندك» فبقي «إذا كان قائما»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الطرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الطرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر<sup>(٢)</sup>، قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة<sup>(٣)</sup> والذي يظهر لي<sup>(٤)</sup> أن تقديره بنحو «ضربي زيدا يلبسه قائما» إذا أردت الحال عن المفعول، و«ضربي زيدا يلبسني قائما» إذا كانت عن الفاعل أولى؛ ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي «ضربي زيدا يلبس قائما» ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما نقول «الذي ضربت قائما زيدا» أي: ضربته، ثم حذف

(١) قوله: [الذهب البصريون إلى أن تقديره] أي: تقدير المثال المذكور في المتن. قوله: «إذا كان قائما» أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائما.

(٢) قوله: [فيكون الحال قائما مقام الخبر] أي: فوجد شرط وجوب الحذف وهو إقامة الغير مقام الخبر. قوله: «هذا ما قيل فيه» أي: هذا التقدير ما قاله البصريون في هذا التركيب.

(٣) قوله: [وفيه تكلفات كثيرة] وهي حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى «كان» التامة لأن قولهم: «حاصل إذا كان قائما» ظاهر في معنى الناقصة، وقيام الحال مقام الطرف.

(٤) قوله: [والذي يظهر لي الخ] من كلام الرضي أي: الوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب الخ. قوله: «ثم نقول الخ» هذا أيضا من كلامه. قوله: «ثم حذف يلبس الخ» عطف على قوله: «حذف المفعول»، وقوله: «ويجوز حذف الخ» جملة معترضة بين المعطوفين.

«يلابس» الذي هو خبرُ المبتدأ والعاملُ في الحال وقام الحال مقامه<sup>(١)</sup> كما

تقول «راشدا مهدياً» أي: سر راشدا مهدياً، فعلى هذا يكونون مستريحين من  
أمر من «سار يسير». أي كون التقدير هكذا.

تلك التكاليف البعيدة، وقال الكوفيون تقديره «ضربي زيدا قائماً حاصل»

بجعل «قائماً» من متعلقات المبتدأ، فيلزمهم<sup>(٢)</sup> حذفُ الخبر من غير سدّ شيء

مسدّه وتقييدُ المبتدأ المقصودِ عمومُه بدليل الاستعمال<sup>(٣)</sup>، وذهب الأخفش

إلى أنّ الخبر الذي سدت الحال محلّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال

أي: «ضربي زيدا ضربته قائماً»<sup>(٤)</sup>، وذهب بعضهم إلى أنّ هذا المبتدأ لا خبر

له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى: «ما أضرب زيدا إلا قائماً»<sup>(٥)</sup>، وثالثها: كلّ

أي الأبواب الأربعة.

(١) قوله: [وقام الحال مقامه] أي: مقام الخبر العامل في الحال، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام

الظرف في التكلف؛ لأنه أكثر وقوعاً بخلاف الأوّل فإنه لم يرد في غير هذا المحلّ فيكون تكلفاً.

(٢) قوله: [يلزمهم الخ] أي: فيلزم الكوفيّين حذفُ الخبر وجوباً من غير سدّ شيء مسدّه لأنّ الحال في

تقديرهم متقدّم على الخبر المحذوف فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نيابة المتقدّم عن المتأخّر.

قوله: «وتقييدُ المبتدأ الخ» عطف على قوله: «حذفُ الخبر الخ».

(٣) قوله: [المقصود عمومُه بدليل الاستعمال] وذلك لأنّ اسم الجنس المعروف باللام أو بالإضافة إذا

استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستفراق دفعا للترجيح بلا مرجّح،

فمعنى «ضربي زيدا قائماً» أنّ جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلّم على زيد حاصل قائماً.

(٤) قوله: [أي: «ضربي زيدا ضربته قائماً»] يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع

عندهم؛ لأنه في قوّة «أنّ» الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته، ولأنّ الحال

لا يدلّ على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة، ولكن لا يلزمه ما لزم الكوفيّين من المحذور

أعني: حذف الخبر بلا سدّ شيء مسدّه وتقييد المبتدأ.

(٥) قوله: [إذ المعنى: «ما أضرب زيدا إلا قائماً»] لا يخفى أنّ هذا المصدر إذا كان بمعنى الفعل كان



مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعُطف عليه شيء بالواو التي بمعنى «مع» (و) ذلك مثل **(كُلَّ رجل وضيعته)** أي: «كُلَّ رجل مقرون مع ضيعته»<sup>(١)</sup>، فهذا الخبر واجب حذفه لأن<sup>(٢)</sup> الواو يدلّ على الخبر الذي هو «مقرون» وأقيم المعطوف في موضعه، ورابعها: كُلَّ مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم<sup>(٣)</sup> (و) ذلك مثل **(لعمرك لأفعلن كذا)** أي: لعمرك وبقاؤك قسمي<sup>(٤)</sup> أي: ما أقسم به، فلا شكّ أنّ «لعمرك» يدلّ على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه.....  
أي الخبر.

معنى «ضربي زيدا قائما»: أضرب زيدا قائما، واستفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة، وهذا البعض هو ابن درستويه.

(١) قوله: [أي: «كُلَّ رجل مقرون مع ضيعته»] اعلم أنّ تقدير الخبر في مثل «كُلَّ رجل وضيعته» منسحب البصريّة؛ وذلك لأنّ كون الواو بمعنى «مع» لا يخرجها عن العطف الأصليّ وبقاء العطف الأصليّ يمنع جعله خبرا لأنّ الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بدّ من تقدير الخبر، أمّا الكوفيّة فهذا الكلام تامّ عندهم لم يحذف منه الخبر بل الخبر هو «وضيعته»؛ لأنّ الواو بمعنى «مع» ولو قيل: «كُلَّ رجل مع ضيعته» لم يحتاج إلى التقدير فكذا ههنا، ثمّ الضيعة كناية عن الحرفة والصنعة سمّيت ضيعة لأنها إذا تركت ضاعت.

(٢) قوله: [لهذا الخبر واجب حذفه لأنّ الخ] أي: لوجود كلا شرطي وجوب الحذف أعني: القرينة وقيام غيره مقامه، وفي هذا الكلام ردّ على الرضيّ فإنه جعل الحذف في مثله أغليا.

(٣) قوله: [وخبره القسم] أي: وخبره المحذوف عبارة عن لفظ القسم نحو «لعمرك لأفعلن كذا» أي: لعمرك قسمي الخ، واعلم أنّ مثل هذا ليس بقسم حقيقة بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام جريا على العادة، أو قسم على حذف المضاف أي: لوأهب حياتك الخ فلا يرد أنّ القسم بغير الله تعالى منهّي عنه.

(٤) قوله: [أي: لعمرك وبقاؤك قسمي] جزم كثير من النحاة في مثله بأنّ المحذوف هو الخبر وجوّز ابن عصفور كونه مبتدأ بتقدير «أما قسمي عمرك». قوله: «وبقاؤك» عطف تفسير. قوله: «أي: ما أقسم به» إشارة إلى أنّ حمل القسم على العمر مجازي؛ لأنّ العمر ليس بقسم بل مُقسّم به.



فیجب حذفه<sup>(۱)</sup>، والعَمْرُ والعُمْرُ بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله **(خبر «إِنَّ» و«أخواتها»)** أي: من المرفوعات<sup>(۲)</sup> خبر «إِنَّ» و«أخواتها» أي: أشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي «أَنَّ وَكَانَ وَلَكِنْ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ»، وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء<sup>(۳)</sup> على المذهب الأصح؛ لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله **(هو)** أي: خبر هذه الحروف. **(إِنَّ» وأخواتها (المسند) إلى شيء آخر<sup>(۴)</sup> (بعد دخول) أحد (هذه**

(۱) قوله: **[فيجب حذفه]** أي: لوجود الأمرين القرينة والساد. قوله: «والعَمْرُ والعُمْرُ» من «عَمِرَ الرجل» إذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة والبقاء، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ۷۲] فأقسم الله تعالى ببقاء حبيبه صلوات الله وسلامه عليه بل أقسم تعالى بكلامه وببلده قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِرَبِّ إِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزمر: ۸۸] وقال تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البكة: ۱] وإليه أشار الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بقوله شعر:  
وہ خدا نے ہے مرتبہ تجھ کو دیانہ کسی کو طے نہ کسی کو ملا + کہ کلام مجید نے کہاں شہا تیرے شہر و کلام و بقا کی قسم.

(۲) قوله: **[أي: من المرفوعات الخ]** إشارة إلى أن قوله: «خبر إِنَّ وأخواتها» مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق. قوله: **(أي: أشباهها)** إشارة إلى أن المراد بالأخوات الأشباه من الحروف الخمسة الباقية، وإنما عברה المصنف بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف كونها كلمات دون حروف.

(۳) قوله: **[لا بالابتداء]** كما ذهب إليه الكوفيون، ودليلهم أن هذه الحروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع، والجواب أن عملها لمشابهة الفعل المتعدي فتعمل عمله الفرعي وهو نصب الأول ورفع الثاني، وإليه أشار الشارح بقوله: «على المذهب الأصح الخ».

(۴) قوله: **[إلى شيء آخر]** غرضه دفع استدراك قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، وحاصل الدفع أن المتبادر من المسند المسند إلى شيء ما لا المسند إلى اسم هذه الحروف بخصوصه ويستفاد ذلك أي: الإسناد إلى اسم هذه الحروف بخصوصه من قوله: «بعد دخول الخ» فلا يلزم الاستدراك.

**الحروف** عليهما، فقلوه «المسند» شامل لخبر «كان» وخبر المبتدأ وخبر «لَا» التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله «بعد دخول هذه الحروف» خرج جميعها عنه، والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما <sup>أي جميع أخبار هذه الأقسام.</sup> لا يراثر أثر فيهما لفظاً أو معنى <sup>أي في المسند وشيء آخر.</sup> (١) فلا ينتقض التعريف بمثل «يقوم» في قولنا «إن زيدا يقوم أبوه» فإن «يقوم» هاهنا من حيث إسناده إلى «أبوه» ليس ممّا يدخل عليه «إن» بهذا المعنى (٢) بل إنما دخل على جملة «يقوم أبوه»، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه (٣) بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله «بعد دخول هذه الحروف»، ولا إلى أن يجاب (٤) بأن المراد بالمسند الاسم المسند

(١) قوله: [الإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى] أما إيراث الأثر فيهما لفظاً فبالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظاً أو تقديراً أو محلاً، وأما إيراث الأثر فيهما معنى فلانجرار معانيها إلى معانيهما، فإن كلّ واحد من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك يتعلّق بالحكم والحكم نسبة بين الطرفين فينحصر كلّ من تلك المعاني إلى الطرفين ويتعلّق بهما بواسطة الحكم.

(٢) قوله: [بهذا المعنى] أي: ليس ممّا ورد عليه «إن» لإيراث أثر فيه لفظاً أو معنى بل إنما دخل بهذا المعنى على جملة «يقوم أبوه» فالجملة تكون خبراً مرفوعاً محلاً.

(٣) قوله: [فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه] فيه تعرض للشارح الهندي حيث أجاب عن انتقاض التعريف بـ «يقوم» في «إن زيدا يقوم أبوه» بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف. قوله: «ويلزم منه الخ» عطف على قوله: «يجاب عنه الخ» وحاصله أنه يلزم على هذا المحب أن يكون قول المصنف: «بعد دخول هذه الحروف» مستتر كما فإنه إذا حمل الإسناد على الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسماً لها إلا بعد دخولها فلا فائدة في هذه الزيادة إلا أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمناً؛ لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات.

(٤) قوله: [ولا إلى أن يجاب الخ] عطف على قوله: «إلى أن يجاب عنه الخ» أي: ولا يحتاج أيضاً إلى أن

فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل «إنّ زيدا يقوم» (مثل) «قائم» في «إنّ زيدا قائم» فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف (وأمره كأمر خبر المبتدأ) أي: حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحدوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أنّ أمره كأمره بعد أن يصحّ كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك <sup>(١)</sup> أنّ كلّ ما يصحّ أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يقع خبرا لباب «إنّ» حتّى يرد أنه يجوز أن يقال «أين زيد» و«من أبوك» ولا يجوز أن يقال «إنّ أين زيدا» و«إنّ من أباك» (إلا في تقديمه) أي: ليس أمره كأمر <sup>(٢)</sup> خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، أي تقديم خبر إن. أي على اسم إن.

بجواب عن الانتقاض المذكور بأنّ المراد الخ. قوله: «فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم» بأنّ يعتمد الاسم من الحكمي مع أنّ الأصل عدم التأويل.

- (١) قوله: [ولا يلزم من ذلك] أي: من قوله: «وأمره كأمر خبر المبتدأ»، وفي هذا الكلام تعريض للرضي حيث قال: إنه قد يخالف خبر «إنّ» خبر المبتدأ في غير ما استثناء المصنف أيضا وذلك أنّ خبرها لا يكون مفردا متضمنا لما له صدر الكلام، حاصل كلامه الاعتراض على مصنفه بأنه كان ينبغي أن يقول: «إلا في تقديمه وإلا في تضمينه استفهاما»، وحاصل الجواب أنّ المراد حكمه كحكمه إذا صحّ كونه خبرا لها وفي ما إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام لا يصحّ كونه خبرا لها لأنه يفوت الصدارة أو لأن الاستفهام يناهز التحقيق.
- (٢) قوله: [أي: ليس أمره كأمر الخ] الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من نحوى الكلام أي: أمر خبر باب «إنّ» في جميع ما يتعلق به كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه فإنه لا يجوز الخ.

وذلك لأن هذه الحروف<sup>(١)</sup> فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب، فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **(إلا أن يكون)** الخبر **(ظرفاً)** أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتُهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة<sup>(٣)</sup> نحو «إن من البيان لسحراً» و«إن من الشعر لحكمة» وذلك لتوسّعهم في الظروف<sup>(٤)</sup> ما لا يتوسّع في غيرها **(خبر «لا» التي)** الكائنة **(لنفي الجنس)** أي: لنفي صفته<sup>(٥)</sup>؛ إذ

(١) قوله: [وذلك لأن هذه الحروف الخ] أي: وعدم جواز التقديم إنما لضعف العمل بالحرفية.

(٢) قوله: [إذا كان الاسم معرفة] ولم يكن الاسم ضميراً متصلاً فلا يجوز التقديم في «إنك في الدار».

(٣) قوله: [إذا كان الاسم نكرة] وكذا إذا كان في الاسم ضمير لمتعلق الخبر نحو «ليت في الدار صاحبها»، وفي «دلائل الإعجاز» أن من خصائص «إن» تصحيح تنكير المسند إليه، وعلى هذا فالمثال الصحيح لوحوب التقديم هو «إن في الدار صاحبها» فافهم.

(٤) قوله: [وذلك لتوسّعهم في الظروف الخ] وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي وأجري الحارّ والمحروور مجرى الظرف لمناسبته إياه إذ كل ظرف في التقدير جارّ ومحروور.

(٥) قوله: [أي: لنفي صفته] لما كان المتبادر من كلام المصنف أن «لا» لنفي الموضوع الذي هو الجنس وهو مخالف لما في كتب الميزان من أن النفي متعلق بالمحمول لا بالموضوع أوله الشارح بهذا القول

«لا رجل قائم» مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه **(هو المسند)** إلى شيء آخر<sup>(١)</sup>، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر «إن» و«كان» وغيرها **(بعد دخولها)** أي: بعد دخول «لأ» فخرج به سائر الأخبار، والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إن»<sup>(٢)</sup> فلا يرد نحو «يضرب» في «لا رجل يضرب أبوه» **(نحو «لا غلام رجل ظريف»)** إنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم «لا رجل في الدار» لاحتمال حذف الخبر وجعل «في الدار» صفة<sup>(٣)</sup>، بخلاف ما ذكره؛ لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر **(فيها)** أي: في الدار، خبر بعد خبر لا ظرف «ظريف» ولا حال؛ لأن الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه<sup>(٤)</sup>،

يعني أن «لأ» لنفي المحمول الذي هو صفة الجنس لا لنفي الجنس نفسه.

(١) قوله: **[إلى شيء آخر]** قد عرفت فائدة مثل هذا القيد وغرضه فيما سبق فلا تغفل.

(٢) قوله: **[ما عرفت في خبر «إن»]** أي: المراد بدخول «لأ» على المسند وعلى شيء آخر ورودها عليهما لإثبات أثر فيهما لفظاً أو معنى، فلا ينتقض التعريف منعا بـ «يضرب» في «لا رجل يضرب أبوه».

(٣) قوله: **[وجعل «في الدار» صفة]** أي: ليس «في الدار» في المثال المشهور ظاهراً فيما مثل له لاحتمال أن يكون صفة لاسم «لأ» وبعبارة محلّوفا مع أن المثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما مثل له، بخلاف مثال المتن فإنه ظاهر في كونه خبراً لـ «لأ»؛ لأن المضاف المنفي بـ «لا» لا يوصف إلا بمنصوب، وفيه أن ذلك مذهب جماعة منهم وأما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملاً على المحلّ كما في توابع اسم «إن» لكنه خلاف الظاهر وإليه أشار بقوله: «على ما هو الظاهر».

(٤) قوله: **[لأن الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه]** إذ الظرافة ملكة ثابتة في النفس تكون مبدأ لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة فهي لا تنقيد بظرف دون ظرف ولا حال دون حال.



وانما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل<sup>(١)</sup>، وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره **(ويحذف)** خبر «لا» هذه حذفاً **(كثيراً)** بدل البعض من قوله «نوعي». إذا كان الخبر عامًا كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه<sup>(٢)</sup> نحو «لا إله إلا الله» أي: لا إله موجود إلا الله **(وبنو تميم لا يثبتونه)** أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرًا فيقولون معنى قولهم «لا أهل ولا مال» انتفى الأهل والمال<sup>(٣)</sup> فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين<sup>(٤)</sup> يحملون ما يرد خبراً في مثل «لا رجل قائم» على الصفة دون الخبر **(اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»)** في معنى النفي<sup>(٥)</sup> والدخول على المبتدأ والخبر

(١) قوله: [لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل] يعني: إنما أتى المصنف بقوله: «فيها» لتكتين إحداهما دفع لزوم الكذب في الحكم، وأقول لا ضرر إن لزم؛ فإن بناء مثل هذه الأمثلة على التوضيح والكشف لا على الغش إلا أنه لا حسن أيضاً فيه، وثانيتها أن يحصل مثال لنوعي خبر «لا» الظرف وغير الظرف.

(٢) قوله: [لدلالة النفي عليه] إنما يدل النفي على الخبر العام؛ لأن النفي يقتضي منفيًا ولمّا لم يكن ههنا قرينة على الخبر الخاص حمل على الخبر العام.

(٣) قوله: [انتفى الأهل والمال] فيكون حيث «لا» من أسماء الأفعال بمعنى «انتفى» لا حرف النفي لكونه مع معموله كلاماً مستقلاً، وفيه أن جميع أسماء الأفعال منقولة عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظرف أو عن الجار والمحرور كما صرح به في «الفوائد» وليس «لا» في شيء منها.

(٤) قوله: [وعلى التقديرين] أي: على تقدير أن يكون الحذف واجباً عندهم وعلى تقدير أن يكون «لا» اسم فعل بمعنى «انتفى».

(٥) قوله: [في معنى النفي الخ] إشارة إلى وجه التشبيه وعلى كونهما عاملتين عمل «ليس».

ولهذا تعاملان عملها **(هو المسند إليه)** هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه  
 أي لأجل هذه المشابهة. أي ليس. كاسم إن وأخواتها.

**(بعد دخولهما)** خرج به غير اسم «مَا وَلَا»، وبما عرفت من معنى الدخول

لا يرد مثل «أبوه» في مثل «ما زيد أبوه قائم» **(مثل «ما زيد قائما» ولا رجل**

**أفضل منك»)** وإنما أتى بالنكرة بعد «لَا»<sup>(١)</sup>؛ لأن «لَا» لا تعمل إلا في

النكرة، بخلاف «مَا» فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، هذه لغة أهل الحجاز،  
 أي عمل ما ولا.

وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل<sup>(٢)</sup> ويقولون: الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل  
 أي الاسم والخبر.

الحجاز<sup>(٣)</sup> ورد القرآن نحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] **(وهو)** أي: عمل

«ليس»<sup>(٤)</sup> **(في «لا»)** دون «مَا»<sup>(٥)</sup> **(شاذ)** قليل لنقصان مشابهة «لَا» بـ «ليس»؛

(١) قوله: **[وإنما أتى بالنكرة بعد «لَا» الخ]** جواب سؤال مقدر تقديره أنه ما بال المص حيث أتى بعد

«مَا» بالمعرفة وبعد «لَا» بالنكرة، والجواب ظاهر. قوله: «هذه» أي: عمل «مَا» و«لَا» لغة أهل الحجاز،  
 وتأنيث الإشارة باعتبار تأنيث الخبر كتذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَذَا رَجُلٌ﴾ [الأنعام: ٧٦].

(٢) قوله: **[فلا يثبتون لهما العمل]** وذلك؛ لأنه قد تقرر عند النحاة أن الحرف إذا لم يكن له اختصاص

بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما و«مَا» و«لَا» يدخلان على القسمين فالقياس أن لا يعملوا  
 في أحدهما. قوله: «ويقولون الخ» لا يعفى أن هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى

بني تميم مجاز عقلي؛ لأن تلفظهم الاسم والخبر مرفوعين سبب لقول النحاة ذلك.

(٣) قوله: **[وعلى لغة أهل الحجاز الخ]** إشارة إلى وجه ترجيح لغة أهل الحجاز.

(٤) قوله: **[أي: عمل «ليس»]** إشارة إلى مرجع الضمير، وهو وإن لم يكن مذكورا لفظا لكنه مفهوم من المثال  
 فهو مذكور معنى، ويجوز أن يرجع إلى التشبيه الموجب لعمل «ليس» المفهوم من قوله: «المشبهتين».

(٥) قوله: **[دون «مَا»]** إشارة إلى أن قوله: «في لَا» احتراز عن «مَا». قوله: «قليل» إشارة إلى أن الشاذ هنا  
 بمعنى نادر الاستعمال، ولك أن تجعله بمعنى الخارج عن القياس.

لأنَّ «ليس» لنفي الحال و«لَا» ليس كذلك فإنه للنفي مطلقاً بخلاف «مَا» فإنه أيضاً لنفي الحال، فيقتصر عمل «لَا» على مورد السماع نحو قوله شعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا<sup>(١)</sup> ÷ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

جمع نار والمراد شتاليد الحرب.

أي: لا براح لي، ولا يجوز أن تكون لنفي الجنس<sup>(٢)</sup>؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر في البيت، اعلم أنَّ المراد بالمسند<sup>(٣)</sup> والمسند إليه في هذه التعريفات ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع، ولما فرغ من المرفوعات<sup>(٤)</sup> شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال: .....

أي تعريف كل واحد منهما.

(١) قوله: [من صدَّ عن نيرانها] قال قدس سره في الحاشية: الصلود الإعراض والبراح الزوال، والضمير في

«نيرانها» للحرب، أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بإعراضي عنها.

(٢) قوله: [ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس] فيه ردٌّ على الرضي حيث قال: الظاهر أنَّ «لَا» لا يعمل عمل

«ليس» لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم عبر «لَا» منصوباً كخبر «مَا» فالأولى أن يقال إنَّ «لَا»

في «لا براح» لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذُّ، والتكرار إنما يجب مع

الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

(٣) قوله: [اعلم أنَّ المراد بالمسند] قد ذكر الشارح هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها هنا

فلعله للتذكير فتذكر ولا تنس فإن آفة العلم النسيان الناشي من العصيان.

(٤) قوله: [ولما فرغ من المرفوعات الخ] اعلم أنه قد جرت عادتهم على إيراد هذه القضية الاتفاقية بعد

الفراغ عن بحث عند شروع في آخر تنشيطاً للمتعلم وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصل قدراً معتدلاً

من مسائل الفن وتبنيها على أنه إن ذكر مسألة ممَّا تقدَّم فيما يأتي فهو بطريق الاستطراد.

(المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعوليّة) قد تبين شرحه بما ذكر

في المرفوعات<sup>(١)</sup> والمراد بعلم المفعوليّة علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما، وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء<sup>(٢)</sup> نحو «رأيت زيدا

ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين» (فمنه) أي: من المنسوب أو ممّا<sup>(٣)</sup> اشتمل على علم المفعوليّة (المفعول المطلق) سمي به لصحة

إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده<sup>(٤)</sup> بالياء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها

إلا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له (وهو) أي من تحت الحروف.

أي: المفعول المطلق (اسم ما فعّله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل إيّاه

(١) قوله: [بما ذكر في المرفوعات] حاصله أن المنصوبات جمع «المنسوب» لا «المنصوبة»؛ لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كـ«الأيام الخاليات»، وضمير «هو» راجع إلى المنسوب الدالّ عليه المنصوبات لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد، و«ما» نكرة موصوفة أي: اسم اشتمل الخ، والمراد بالاشتغال أن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلا.

(٢) قوله: [الفتحة والكسرة والألف والياء] أمّا الفتحة فهي علامة كون الاسم مفعولا في مثل «زيد ودلو قاض وعصا وغلامي ورجال وأحمد» بعد الناصب، وأمّا الكسرة ففي مثل «مسلمات» بعد الناصب وأمّا الألف ففي مثل «أبوك»، وأمّا الياء ففي مثل «مسلمان ومسلمون» بعد الناصب، وأمثلة الشرح على ترتيب اللف والنشر المرتب.

(٣) قوله: [أي: من المنسوب أو ممّا الخ] إشارة إلى الاحتمالين في مرجع الضمير.

(٤) قوله: [من غير تقييده] لا يقال: إن المفعول المطلق أيضا مقيد بلفظ «المطلق» فكيف يصحّ قوله: «من

غير تقييده»، لأننا نقول: إن لفظ «المطلق» ههنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد.

قيامه به بحيث يصح إسناده إليه<sup>(١)</sup> لا أن يكون مؤثرا فيه مؤجدا إياه فلا يرد عليه مثل «مات موتا» و«جسم جسامة» و«شرف شرفا»، وإنما زيد لفظ «الاسم» لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل، وهو أعم<sup>(٢)</sup> من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو «ضربت ضربا»، أو حكما كما إذا كان مقدرا نحو ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾ [محمد: ٤] أو اسما فيه<sup>(٣)</sup> معنى الفعل نحو «ضارب ضربا»، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو «الضرب واقع على زيد» (بمعناه) صفة ثانية للفعل، وليس المراد به<sup>(٤)</sup> أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فإن

(١) قوله: [بحيث يصح إسناده إليه] أي: انتسابه إلى الفاعل سواء كان مؤثرا فيه أو لا نحو «خلق الله خلقا» و«أفنى الزمان إفناء» وسواء كان الإسناد بطريق الإثبات أو النفي، فلا يعطل الطرد بمثل «ما ضربت ضربا شديدا». قوله: «لا أن يكون الخ» أي: لا يجب أن يكون الخ.

(٢) قوله: [وهو أعم الخ] أي: الفعل المذكور أعم، وهذا التعميم إما باعتبار الذكر أي: سواء كان الفعل مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو مذكورا حكما كما إذا كان مقدرا، وإما باعتبار الفعلية أي: سواء كان الفعل حقيقة كما إذا كان المذكور فعلا بعينه أو كان حكما كما إذا كان المذكور اسما فيه معنى الفعل فإنه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله.

(٣) قوله: [أو اسما فيه الخ] عطف على قوله: «مقدرا» فيكون داخلا تحت قوله: «حكما» يعني أن الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقتر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل.

(٤) قوله: [وليس المراد به الخ] دفع إشكال تقريره أنه كيف يكون الفعل بمعنى الاسم مع أن معنى الاسم جزء معنى الفعل فإن معنى الفعل مجموع أمور ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما معين، وحاصل النفع ظاهر.



معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال  
 الكل على الجزء، فخرج به مثل «تأديبا» في قولك «ضربته تأديبا» فإنه وإن  
 كان ممّا فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس ممّا يشتمل عليه معنى  
 الفعل<sup>(١)</sup>، وكذلك خرج به مثل<sup>(٢)</sup> «كراهي» في نحو «كرهت كراهي»  
 فإنّ للكراهة اعتبارين أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور  
 واشتقّ منها فعل أسند إليه ولا شكّ أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ،  
 وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل  
 بالاعتبار الأوّل كما في قولك «كرهت كراهة» فهو مفعول مطلق، وإذا  
 ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك «كرهت كراهي» فهو مفعول  
 به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو  
 واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: [ليس ممّا يشتمل عليه معنى الفعل] إذ الفعل أعني: «ضربت» إنما اشتمل على الضرب لا على التأديب.

(٢) قوله: [وكذلك خرج به مثل الخ] غرضه من هذا الكلام التعريض بالشارح الرضي حيث قال: إنه  
 يطل حدّ المفعول المطلق بنحو «كرهت كراهي» فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل  
 الجواب أنّ لقوله: «كراهي» اعتبارين أحدهما كونها بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي  
 مفعول مطلق دأخل في الحدّ، والثاني كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك: «كرهت  
 قياسي» فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار مفعول به وخارجة عن التعريف بقوله: «معناه».

(٣) قوله: [فخرج بهذا الاعتبار عن الحدّ] أي: خرج «كراهي» في «كرهت كراهي» عن حدّ المفعول  
 المطلق باعتبار وقوع فعل الكراهة عليها؛ لأنّ هذه الكراهة مغايرة في التحقق للكراهة التي هي مدلوله  
 للفعل. قوله: «جامعا مانعا» حالان من الحدّ.

وانطبق الحدّ على المحدود جامعا ومانعا (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**للتأكيد**) إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (**والنوع**) إن دلّ على بعض أنواعه<sup>(١)</sup> (**والعدد**) إن دلّ على عدده<sup>(٢)</sup> (**مثل «جلست جلوسا»**) للتأكيد (**وجلسة**) بكسر الجيم للنوع (**وجلسة**) بفتحها للعدد (**فالأوّل**) أي: الذي للتأكيد (**لا يُشَى ولا يُجمع**) لأنه دالّ على الماهية المعرّاة عن الدلالة على التعدّد والتثنية والجمع يستلزمان التعدّد، فلا <sup>أي العنصرية</sup> يقال «جلست جلوسين أو جلوسات» إلّا إذا قصد به النوع أو العدد<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: [**إن دلّ على بعض أنواعه**] أو على كلّ أنواعه نحو «ضربت أنواع الضرب»، سواء كان النوع مفهوما بخصوصه نحو «جلست القرفصاء» أي: قعود المحتبي باليد، أو بعمومه نحو «ضربت نوعا من الضرب»، وسواء كان مفهوما من الصفة نحو «عمل عملا صالحا»، أو من اللام نحو «ضربت الضرب» إذا أريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب، أو من الصيغة نحو «جلست جلسة»، أو من المادّة الدالّة على الحدث نحو «رجع القهقري» فإنه يدلّ على الحدث باعتبار خصوص المادّة لا بالصيغة فقط، أو من المادّة الغير الدالّة على الحدث مع صدق الحدث عليه نحو «ضربته أنواعا» فإنّ أنواع الضرب ضرب، ونحو «ضربت أيّ الضرب» و«قدمت خير مقدم» فإنّ «آيا» واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ويجوز أن يقدر فيهما موصوف أي: ضربت الضرب أيّ الضرب وقلمت قلدوما خير مقدم.

(٢) قوله: [**إن دلّ على عدده**] أي: وحدته أو كثرته فإنّ الواحد عدد عند العامّة، سواء كان العدد مفهوما من الصيغة الدالّة على الحدث حقيقة نحو «ضربت ضربتين»، أو مجازا نحو «ضربته سوطين أو أسواط» أي: ضربت ضربتين أو ضروبا بالسوط، أو غير مفهوم من الصيغة نحو «ضربت ضربا كثيرا»، أو من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو «ضربت ثلاث ضربات»، قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِبُوا لَهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤]، أو بدون ذكر التمييز نحو «رأيت ألفا» أي: ألف رؤية، ويجوز أن يقدر فيه موصوف أي: رأيت رؤية ألفا.

(٣) قوله: [**إلّا إذا قصد به النوع أو العدد**] كقوله تعالى: ﴿وَتَقَطُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب:١٠]، وعن أبي البقاء أنه يجوز تشبيه المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات ومنها السكرات والغمرات،



(بـخلاف أخويه) اللذين هما للنوع والعدد نحو «جلست جلستين وجلسات» بكسر الجيم أو فتحها (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) أي: مغايرا للفظ فعله، إمّا بحسب المادة<sup>(١)</sup> (مثل «قعدت جلوسا») وإمّا بحسب الباب نحو «أنبت الله نباتا»، وسيبويه يقدر له<sup>(٢)</sup> عاملا من بابه أي: «قعدت وجلست جلوسا» و«أنبت الله فنبت نباتا» (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق<sup>(٣)</sup> (لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره (خير مقدم) أي: قدمت قدوما خيرا مقدما، فـ«خير» اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه<sup>(٤)</sup>) (ووجوبا) أي: حذفوا واجبا (سماعا) أي: سماعيا موقوفا على السماع<sup>(٥)</sup> لا قاعدة له يعرف بها (نحو «سقيا») أي: سقاك الله سقيا (و«رعيا») أي: رعاك الله رعيا (و«خيبة») أي: خاب خيبة، من «خاب الرجل

أو يأول المصدر بالحاصل بالمصدر فيجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسيحات.

(١) قوله: [إمّا بحسب المادة الخ] تفصيل للمغايرة، والمادة هو جوهر الحروف.

(٢) قوله: [وسيبيويه يقدر له الخ] ففي كلام المتن ردّ على سيبويه، ولا بدّ لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو «ضربت أنواعا» و«أعطيت عطاء».

(٣) قوله: [الناصب للمفعول المطلق] إشارة إلى أن اللام في «الفعل» للعهد الخارجي.

(٤) قوله: [حكم ما أضيف إليه] لأن اسم التفضيل بعض ما أضيف إليه، وكذا لفظ «أي» و«كل» و«بعض».

(٥) قوله: [أي: سماعيا موقوفا على السماع] يعني: أن العلم بوجوب حذفه ليس إلّا بطريق السماع من العرب لعدم الضابطة، بخلاف الحذف القياسي فإنّ العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة.

خيبة، إذا لم يَنْلُ ما طَلَبَه **(و«جدعا»)** أي: جُدِعَ جدعا<sup>(١)</sup> والجذع قطع  
 الأنف والأذن والشفة واليد **(و«حمدا»)** أي: حمدت حمدا **(و«شكرا»)**  
 أي: شكرت شكرا **(و«عجبا»)** أي: عجبت عجبا، فإنه لم يوجد في  
 كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب<sup>(٢)</sup>  
 الحذف سماعا، قيل عليه قد قالوا «حمدت الله حمدا» و«شكرته شكرا»  
 و«عجبت عجبا»، فأجاب بعضهم<sup>(٣)</sup> بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء،  
 وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام<sup>(٤)</sup> نحو «حمدا  
 له» و«شكرا له» و«عجبا له» **(و)** قد يحذف الفعل الناصب للمفعول  
 المطلق حذفاً واجبا **(قياسا)** أي: حذفاً قياسياً<sup>(٥)</sup> يعلم له ضابط كلّي  
 يحذف معه الفعل لزوماً

- (١) قوله: **[أي: جُدِعَ جدعا]** دعاء عليه بالذلّ وتقبيح الحال، والجذع قطعة واحدة من الأنف والأذن والشفة واليد، فلو ذكر الشارح بدل الواو لفظة «أو» لكان أظهر.
- (٢) قوله: **[وهذا معنى وجوب الخ]** أي: علم وجود هذه الأفعال في كلامهم هو معنى الحذف وجوبا سماعا.
- (٣) قوله: **[فأجاب بعضهم]** وهو الشارح الهنديّ حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل نحو «حمدت حمدا» ليس بصحيح. قوله: «وبعضهم» وهو الشارح الرضي، لكن الأوفق بظاهر أمثلة المتن حيث لم يقيدها باللام هو الجواب الأوّل، اللهم إلّا أن يقال بتقدير اللام.
- (٤) قوله: **[إنما هو فيما استعمل باللام]** لكن ظاهر أمثلة المتن لا يساعد هذا الجواب فإنها بدون اللام.
- (٥) قوله: **[أي: حذفاً قياسياً]** إشارة إلى أن قوله: «قياسا» بحذف ياء النسبة صفة لـ«حذفاً» المحلوف.
- قوله: «يعلم له ضابط كلّي الخ» صفة كاشفة له وإشارة إلى تعريف الحذف القياسي، ثم الضابطة قضية كلّية فقوله: «كلّي» صفة مؤكدة.

(في مواضع) متعدّدة<sup>(١)</sup> (منها) أي: من هذه المواضع<sup>(٢)</sup> موضع (مَا وقع) أي: مفعول مطلق وقع (مثبتا) أي: أريد إثباته لا نفيه<sup>(٣)</sup>، فإنه لو أريد نفيه نحو «ما زيد يسير سيرا» لا يجب حذفه (بعد نفي) داخل على اسم<sup>(٤)</sup> لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه (أو) بعد (معنى نفي داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق<sup>(٥)</sup> (خبرا عنه) أي: عن ذلك الاسم، وإنما قال «على اسم» لأنه لو دخل على فعل نحو «ما سرت إلا سيرا» و«إنما سرت سيرا» لا يكون منه<sup>(٦)</sup> وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه؛ لأنه لو كان خبرا عنه نحو «ما سيري إلا سير شديد» لكان مرفوعا على الخبريّة (أو وقع) المفعول المطلق (مكرّرا) أي: في موضع

- (١) قوله: [مصدّقة] تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدّد، ونَبّه المصنف بصيغة الكثرة على أنه لا ينحصر فيما ذكره فمنها: مصدر قصد به التويخ نحو «أ تَوَانِيَا وقد عَلَاكَ المَشِيب» أي: أتوانني وقد ظهر مشيبيك، ومنها: مصدر وقع بدلا من الفعل وهو قياسي في الأمر والنهي نحو «قيامًا لا قعودًا» أي: قم لا تقعد.
- (٢) قوله: [أي: من هذه المواضع] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدّر المضاف لتصحیح الحمل فافهم.
- قوله: «أي: مفعول مطلق» إشارة إلى أن «مَا» عبارة عنه فهي نكرة موصوفة.
- (٣) قوله: [أي: أريد إثباته لا نفيه] إشارة إلى أن المراد بقوله: «مثبتا» أن يكون مثبتا في قصد المتكلم وكون الشيء مقصود الإثبات بعد النفي لا يكون إلا بتوسط «إلا» بينه وبين النفي لفظا أو معنى.
- (٤) قوله: [داخل على اسم الخ] إشارة إلى أن قوله الآتي: «داخل على اسم الخ» يتعلّق بكلّ من النفي ومعنى النفي.
- (٥) قوله: [المفعول المطلق] إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى المفعول المطلق المفسّر به كلمة «مَا»، لكن المناسب تفسيرها بالمصدر وإرجاع الضمير إليه؛ لأن قوله: «سير شديد» ليس مفعولا مطلقا، إلاّ أن يقال: إن المراد بالمفعول المطلق ما يصحّ أن يكون مفعولا مطلقا سواء كان مفعولا مطلقا بالفعل أو لا.
- (٦) قوله: [لا يكون منه] أي: ممّا يجب فيه حذف الناصب للمفعول المطلق.



الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه، فلا يرد نحو<sup>(١)</sup> ﴿إِذَا دُكَّتِ  
الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، وإنما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في  
الوقوع<sup>(٢)</sup> بعد اسم لا يكون خبراً عنه (نحو «ما أنت إلا سيرا») أي: تسير  
سيرا («و«ما أنت إلا سير البريد») أي: تسير سير البريد<sup>(٣)</sup>، هذان مثالان  
لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أورد مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع  
موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة<sup>(٤)</sup> أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى  
ما يشبهه به فعله أو إلى مفرد ومضاف («و«إنما أنت سيرا») أي: تسير  
سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي («و«زيد سيرا سيرا») أي: يسير سيرا،  
مثال لما وقع مكرراً (ومنها) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل  
الناصب للمفعول المطلق فيها (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع  
(تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة  
مصدرها<sup>(٥)</sup> المضاف إلى الفاعل أو المفعول،.....

(١) قوله: [فلا يرد نحو الخ] لأنه وإن كان المصدر مكرراً فيه لكنه لم يقع في موضع الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ.  
(٢) قوله: [لاشتراكهما في الوقوع الخ] وقد يجتمع الضابطتان نحو «ما زيد إلا سيرا سيرا»، وحيث لا ينبغي  
أن يقال: إن الحذف أوجب.

(٣) قوله: [أي: تسير سير البريد] المراد بالبريد هنا حامل الرسالة يقال بالفارسية: «بيك».

(٤) قوله: [ينقسم إلى النكرة والمعرفة الخ] فإن الاسم الواقع موقع الخبر أي: المفعول المطلق في المثال  
الأول نكرة وفعل المبتدأ ومفرد، وفي الثاني معرفة ومشبه به فعل المبتدأ ومركب.

(٥) قوله: [مصدرها الخ] والمراد بمصدر الجملة المصدر المفهوم منها، فالإضافة لأدنى ملازمة.

وبأثره غرضه المطلوب منه<sup>(١)</sup> وبتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة (مثل) قوله تعالى ﴿فَشُدُّوا الوثَّاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ﴾ أي: بعد شدِّ الوثَّاق ﴿وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤] فقله «فشدوا الوثَّاق» جملة مضمونها «شدَّ الوثَّاق»، والغرض المطلوب من شدِّ الوثَّاق إمَّا المنَّ أو الفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله «فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ» أي: إمَّا تمتون منَّا بعد الشدِّ وإمَّا تفدون فداء (ومنها) أي: من تلك المواضع (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (للتشبيه) أي: لأنَّ يُشَبَّه به أمر آخر، واحترز به عن نحو «لزيد صوت صوت حسن»<sup>(٢)</sup> لأنه لم يقع للتشبيه (علاجاً) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح<sup>(٣)</sup>، واحترز به (أي يقوله علاجاً) عن نحو «لزيد زهد زهد الصلحاء» لأنَّ الزهد ليس من أفعال الجوارح (بعد جملة) واحترز به عن نحو «صوت زيد صوت حمار»<sup>(٤)</sup> (مشملة)

(١) قوله: [وبأثره غرضه الخ] أي: غايته، وإنما تسمَّى غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

(٢) قوله: [«لزيد صوت صوت حسن»] يجب في «صوت حسن» الرفع على أنه بدل أو وصف، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لفظياً؛ لأنه يفيد ما لا يفيد الأول.

(٣) قوله: [دالاً على فعل من أفعال الجوارح] إشارة إلى تفسير العلاج، والمقصود أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار ليناسب تقدير الفعل بخلاف ما يصدر عن الباطن فإنَّ الغالب فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيات النفسانية.

(٤) قوله: [«عن نحو صوت زيد صوت حمار»] فإنَّ «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجاً لكنه ليس



تلك الجملة **(على اسم)** كائن **(بمعناه)** أي: بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار»<sup>(١)</sup> **(و)** على **(صاحبه)** أي: على صاحب ذلك الاسم أي: الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو «مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار»<sup>(٢)</sup> **(نحو «مررت به فإذا له صوت صوت حمار»)** أي: يصوت صوت حمار، من «صات الشيء صوتاً» بمعنى صوت تصويته<sup>(٣)</sup> فـ«صوت حمار» مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله «له صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت» ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في «له» **(و)** نحو «مررت به فإذا له»<sup>(٤)</sup> **(صراخ)** يضم الصاد بمعنى الصوت. ما

بعد جملة.

- (١) قوله: [عن نحو «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار»] فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله: «له ضرب» وهذه الجملة مشتملة على اسم وهو «ضرب» لكنه ليس بمعنى المفعول المطلق.
- (٢) قوله: [عن نحو «مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار»] فإن «صوت حمار» وإن وقع فيه للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله: «به صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت» لكنها ليست مشتملة على صاحبه أي: على من قام به صوت.
- (٣) قوله: [بمعنى صوت تصويته] يعني: أن صوتاً جاء بمعنى التصويت، وأنه استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء، وأن عامله «صوت» من التصويت.
- (٤) قوله: [نحو «مررت به فإذا له»] إشارة إلى أن قوله: «صراخ صراخ الثكلى» عطف على المثال السابق، وإنما أتى بمثالين تنبيهاً على أن وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير، ثم اعلم أنه يجوز الرفع على البدلية أو الوصفية في جميع ما استوفى الشروط فهل هو مرجوح أو مساويان قولان.

**صراخ الثكلى**) أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي امرأة مات ولدها **(ومنها)** أي: من تلك المواضع **(ما وقع)** أي: موضع مفعول مطلق وقع **(مضمون جملة لا محتمل لها)** أي: لهذه الجملة<sup>(١)</sup> **(غيره)** أي: غير المفعول المطلق **(نحو «له عليّ ألف درهم اعترافا»)** أي: اعترفت اعترافا، فـ«اعترافا» مصدر وقع مضمون جملة وهي «له عليّ ألف درهم» لأن مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه **(ويستمي)** هذا النوع من المفعول المطلق **(تأكيدا لنفسه)** أي: لنفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكّد نفسه وذاته<sup>(٢)</sup> لا أمرا يغيّره ولو بالاعتبار **(ومنها ما وقع مضمون جملة لها)** أي: لهذه الجملة **(محتمل غيره)** أي: غير المفعول المطلق **(نحو «زيد قائم حقّا»)** أي: حقّ حقّا من «حقّ يَحِقُّ» إذا ثبت ووجب، فـ«حقّا» مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله «زيد قائم» ولها محتمل غيره لأنها تحتمل الصدق والكذب والحقّ والباطل **(ويستمي)** هذا النوع من المفعول المطلق **(تأكيدا لغيره)** .....

(١) قوله: **[أي: لهذه الجملة]** إشارة إلى مرجع الضمير، والمحتمل مصدر ميميّ أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمون من المصادر بل هي نص فيه كالمصدر المذكور.

(٢) قوله: **[لأنه إنما يؤكّد نفسه وذاته]** كما يؤكّد «ضربا» في «ضربت ضربا» نفسه إلا أن المؤكّد ههنا مضمون المفرد أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل، وفي مسئلتنا يؤكّد مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئها. قوله: «ولو بالاعتبار» أي: ولو كانت المغايرة باعتبار المنصوبة والمحتملة لا بحسب الحقيقة، بخلاف المفعول المطلق الآتي فإنه يؤكّد أمرا مغايرا له بالاعتبار.

لأنه من حيث هو منصوص<sup>(١)</sup> عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغيّر المؤكد اسم فاعل من حيث إنه منصوص عليه بالمصدر، ويحتمل أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل (ومنها ما وقع مثني) أي: على صيغة التنية<sup>(٣)</sup> وإن لم يكن للتنية بل للتكرير والتكثير، ولا بدّ في تميم هذه القاعدة من قيد الإضافة أي: مثني مضافا إلى الفاعل أو المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: رجعا مكررا كثيرا.

(١) قوله: [لأنه من حيث هو منصوص الخ] غرضه إثبات المغايرة بين المؤكد والمؤكد حتى يصح تسمية هذا النوع تأكيدا لغيره، وحاصله أن المغايرة بينهما بالاعتبار وهو أن «حقا» مؤكد باعتبار أنه أحد محتملات الجملة، وهو مؤكد باعتبار أنه منصوص عليه بلفظ المصدر.

(٢) قوله: [أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع] أي: قوله: «حقا» تأكيد لأجل أن يندفع غيره وهو الباطل، على أن يكون اللام في «تأكيدا لغيره» للأجل، وفيه أن اللام في «تأكيدا لنفسه» للصلة لا للأجل فيفوت حسن التقابل بينهما، اللهم إلا أن يُصرّف عن الظاهر ويقال: إن اللام فيه أيضا للأجل فلا يفوت حسن التقابل، وإليه أشار الشارح بقوله: «وعلى هذا ينبغي الخ».

(٣) قوله: [أي: على صيغة التنية الخ] إشارة إلى أنه ليس المراد بالمثني ما كان مثني لفظا ومعنى بل ما كان مثني صورة فقط بأن يكون المراد به التكثير والتكرير مجازا فلا ينتقض بمثل «ضربت ضربين» فإنه مثني لفظا ومعنى، لكن يرد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] فإنه مثني أريد به التكثير والتكرير، فلذا قال الشارح «ولا بدّ في تميم الخ».

(٤) قوله: [لئلا يرد مثل قوله تعالى الخ] فإنه لا يجب فيه حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق.



وفي جعل المثالين<sup>(١)</sup> من تَمَّة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف **(مثل)**  
**«لييك»** أصله «ألبُ لك إلباين» أي: أقيم لخدمتك<sup>(٢)</sup> وامثال أمرك ولا  
أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل<sup>(٣)</sup> وأقيم المصدر مقامه  
ورَدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجرّ من المفعول  
وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من «لبّ بالمكان» بمعنى «ألبُ»  
فلا يكون محذوف الزوائد **(و)** على هذا القياس **«سَعْدَيْك»** أي: أسعدك  
إسعادا بعد إسعاد<sup>(٤)</sup> بمعنى أعينك، إلّا أن «أسعد» يتعدّى بنفسه بخلاف  
«ألبُ» فإنه يتعدّى باللام **(المفعول به هو ما وقع)** أي: هو اسم ما وقع  
**(عليه فعل الفاعل)** ولم يذكر «اسم» اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق،  
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلّقه به بلا واسطة<sup>(٥)</sup> حرف الجرّ؛ فإنهم  
يقولون في «ضربت زيدا» إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في

(١) قوله: **[وفي جعل المثالين الخ]** بأن يقال: إنّ المصـ اكتفى في قيد الإضافة بالمثالين فإنّ المثني فيهما مضاف إلى المفعول.

(٢) قوله: **[أي: أقيم لخدمتك الخ]** إشارة إلى أنّ المثني ههنا للتكرير والتكثير.

(٣) قوله: **[فحذف الفعل الخ]** وكلّ ذلك من حذف الفعل للإقامة وحذف الزوائد للردّ وحذف حرف الجرّ للإضافة لأجل أن يفرغ المحبب بالسرعة من التلبية لاستماع المأمور به حتّى يمتثله.

(٤) قوله: **[أي: أسعدك إسعادا بعد إسعاد]** إشارة إلى أنّ المثني ههنا للتكرير والتكثير. قوله: «إلّا أن أسعد الخ» أي: فلا يكون فيه حذف حرف الجرّ، وهذا استثناء من قوله: «وعلى هذا القياس سعديك».

(٥) قوله: **[تعلّقه به بلا واسطة]** أي: تعلّق الفعل بنفسه بشيء يتوقّف تعقّل الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحسّي فلا يرد نحو أفعال القلوب بأنه لا وقوع لها على شيء.

«مررت بزيد»<sup>(١)</sup> إنَّ المرور واقع عليه بل متلبس به، فخرج به المفاعيلُ  
 الثلاثة الباقية فإنه لا يقال في واحد منها إنَّ الفعل واقع عليه بل فيه أو له  
 أو معه، والمفعولُ المطلق<sup>(٢)</sup> بما يفهم من مغاييرته لفعل الفاعل، فإنَّ  
 المفعول المطلق عين فعله، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر<sup>(٣)</sup> إسناده إلى  
 ما هو فاعل حقيقة أو حكماً، فخرج به مثل «زيد» في «ضرب زيد» على  
 صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، ولا يشكل بمثل «أعطي  
 زيد درهما» فإنه يصدق على «درهما» أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي  
 المعتبر إسناد الفعل إليه فإنَّ مفعول ما لم يسمَّ فاعله في حكم الفاعل،  
 وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل<sup>(٤)</sup>، فلا يرد أنه لو قال «ما وقع عليه

(١) قوله: [ولا يقولون في «مررت بزيد» الخ] لا يقال: كيف يصح إخراجها عن التعريف مع أنه مفعول به،  
 لأنه ليس مفعولاً به مطلقاً بل هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ وكلامنا في المطلق، والمفعول به مطلقاً  
 في اصطلاحهم هو المفعول به بلا واسطة بخلافاً لصاحب الباب فإنه عَمَّ تعريف المفعول به وجعله  
 قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا واسطة وحرف الجرّ وما وقع عليه الفعل بواسطة.

(٢) قوله: [والمفعولُ المطلق] عطف على «المفاعيل» أي: وخرج المفعول المطلق بالمغايرة المفهومة من  
 العبارة فإنَّ الواقع والموقع عليه يجب أن يكونا مغايرين والمفعول المطلق ليس مغايراً لفعله بل هو عينه، وفيه  
 أنَّ المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير، إلّا أنهم لم يفرّقوا بين الأثر والتأثير وجعلوه بمعنىاً.

(٣) قوله: [والمُرَاد بفعل الفاعل فعل اعتبر الخ] غرضه إظهار فائدة ذكر الفاعل في قول الماتن: «ما وقع  
 عليه فعل الفاعل»، والحاصل أنَّ الفاعل أحتم من أن يكون حقيقة كما في «ضرب خالد بكراً» أو حكماً  
 كما في «أعطي زيد درهما» فخرج «زيد» في «ضرب زيد» عن التعريف لأنه لم يقع عليه فعل اعتبر إسناده  
 إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، لأنَّ «زيد» نفسه فاعل حكمي.

(٤) قوله: [ظهر فائدة ذكر الفاعل] وهي التعميم في الفاعل الحقيقي والحكمي. قوله: «فلا يرد الخ»

الفعل «لكان أخصر (نحو «ضربت زيدا») فَإِنَّ «زيدا» وقع عليه بلا واسطة حرف جرّ فعلٌ اعتُبرَ إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم (وقد يتقدّم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوّة الفعل في العمل<sup>(١)</sup> فيعمل فيه متقدّما ومتأخّرا، إمّا جوازا مثل «الله أعبد» و«وجه الحبيب أتمنى»، وإمّا وجوبا فيما تضمّن معنى الاستفهام<sup>(٢)</sup> أو الشرط نحو «من رأيت» و«من تكرم يكرمك» هذا إذا لم يكن<sup>(٣)</sup> مانع من التقديم كوقوعه في حيّز «أن»<sup>(٤)</sup> نحو «من البرّ أن تكفّ لسالك» (وقد يُحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقيام قرينة) مقاليّة أو حالّة (جوازا نحو «زيدا» لمن قال «من أضرب») أي: اضرب زيدا، فحذف الفعل للقرينة المقاليّة التي هي السؤال، ونحو «مكّة» للمتوجّه إليها أي: تريد مكّة، فحذف الفعل للقرينة الحالّة (ووجوبا في أربعة مواضع) .....

والمورد هو الفاضل الهندي.

- (١) قوله: [لقوّة الفعل في العمل الخ] تعليل لجواز تقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه. قوله: «إمّا جوازا وإمّا وجوبا» تفصيل للتقدّم.
- (٢) قوله: [فيما تضمّن معنى الاستفهام الخ] وكذا فيما إذا كان المفعول به معمولا لما يلي الفاء التي في جواب «أمّا» نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [النبي: ٩]، وذلك لعلّ يلزم اتصال «أمّا» مع الفاء الجزائيّة.
- (٣) قوله: [هذا إذا لم يكن الخ] أي: تقديم المفعول به على العامل جوازا أو وجوبا واقع إذا لم يكن الخ.
- (٤) قوله: [كوقوعه في حيّز «أن»] أي: كوقوع المفعول به في حيّز «أن» بأن يكون المفعول بعد الفعل المصدر به «أن»؛ وذلك لأنّ ما في حيّز «أن» لا يتقدّم عليها، وكوقوع فعله مؤكّدا بالنون نحو «لا تكرمّن زيدا»؛ وذلك لأنّ تقديم المفعول فيه يدلّ على كون الفعل غير مهمّ وتأكيد الفعل يُشعر بكونه مهمّا فيتنايان في الظاهر.

تخصيصها بالذكر ليس للحصر<sup>(١)</sup> لوجوب الحذف في باب الإغراء<sup>(٢)</sup> والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب **(الأول)** من تلك المواضع الأربعة **(سماعي)** مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى **(نحو «امراً ونفسه»)** أي: اترك امرأ ونفسه **(و«انتهوا خيراً لَكُمْ»)** [النساء: ١٧١] أي: انتهوا عن التلثيث<sup>(٣)</sup> واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد **(و«أهلاً» و«سهلاً»)** أي: آتيت أهلاً أي: مكاناً مأهولاً<sup>(٤)</sup> معموراً لا خراباً، أو أهلاً لا أجنب، ووطيت سهلاً من البلاد لا حزناً **(والموضع الثاني)** من تلك المواضع الأربعة **(المنادى وهو المطلوب إقباله)** أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه<sup>(٥)</sup> كما إذا ناديت مُقبلاً عليك

(١) قوله: [تخصيصها بالذكر ليس للحصر] ذكر الجمهور أن ذكر العدد لا يقتضي الحصر.

(٢) قوله: [لوجوب الحذف في باب الإغراء الخ] نحو «أعماك أعماك» أي: الزمه، ونحو «الحمد لله الحميد» و«أتاني زيد الفاسق» و«مررت بزيد المسكين»؛ فإن هذه المنصوبات تُنصب بفعل مضمر لا يظهر أصلاً وهو «أعني» أو «أعص» أو «أمدح» أو «أذم» أو «أترحم» على حسب المواضع، وكلها بمعنى الإنشاء لا الإخبار.

(٣) قوله: [أي: انتهوا عن التلثيث الخ] والآية الكريمة بشماتها في سورة النساء: ﴿قَامُوا بِإِلَهِهِمْ وَرُسُلِهِمْ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۖ إِنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ ۚ إِنَّمَا إِلَهُهُ وَحْدُهُ﴾ [النساء: ١٧١] والخطاب للنصارى.

(٤) قوله: [أي: مكاناً مأهولاً الخ] إشارة إلى أنه يجوز أن يكون «أهلاً» بمعنى المأهول صفة للمكان، ويجوز أن يكون المراد به أهل الشخص في مقابلة الأجنب، والسهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الأرض.

(٥) قوله: [أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه] الأول إذا كان النداء للمدير عن المنادي والثاني للمقبل عليه



بوجهه حقيقة مثل «يا زيد» أو حكماً<sup>(١)</sup> مثل «يا سماء» و«يا جبال» و«يا أرض» فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب<sup>(٢)</sup> لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة<sup>٢</sup> أي المنحزن. المنادى وقصد نداؤه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكّم<sup>(٣)</sup> فإن المندوب أيضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب إقباله حكماً على وجه التفجع فإذا قلت «يا محمداه» فكأنك تُناديه وتقول له<sup>(٤)</sup>: «تعالَ فانا مشتاق إليك»، فالأولى

وكلمة «أو» لمنع العلو، وفيه أنه يخرج نحو «يا الله»، والجواب أن المراد بكونه مطلوبَ الإقبال كونه مسئول الإجابة، والمراد بكون المنادى محيياً عطاء المدعو له إن كان طلباً والتصديق به إن كان خبراً، وقيل إن ندائه تعالى محاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء، وقيل إنه تعالى غير صالح للنداء، وهو بعيد فإنه هو المدعو في كل الأحوال والمعيب بدعوة المضطرين في جميع الأحوال، قال تعالى: ﴿إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة: ١٨٦].

(١) قوله: [حقيقة مثل «يا زيد» أو حكماً] أي: تنزيلاً، وهذا تعميم للتوجه بالوجه أو بالقلب وفالنته إدخال مثل «يا الله» و﴿يَا زُحْرُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَبِسْمَاءَ أَقْلِعِي... الخ﴾ [هود: ٤٤] و﴿يُجِبَالُ أَوْ فِي مَعَةِ الطَّيْرِ﴾ [سبا: ١٠] في المنادى.  
(٢) قوله: [بخلاف المندوب] نحو «وازيده» و«واظهره» فإنه خارج عن المنادى عند المصنف لأنه المنحزن عليه أو المنحزن منه المعرّد عن طلب الإقبال ولو تنزيلاً فيخرج عن الحدّ بقوله: «المطلوب إقباله».  
(٣) قوله: [وفيه تحكّم] أي: في إخراج المندوب عن المنادى وإدخال مثل «يا سماء» فيه ترجيح بلا مرجح. قوله: «كما قال بعضهم» وهو الحزولي.

(٤) قوله: [فكأنك تُناديه الخ] أي: كأنك تنادي النبي عليه الصلوة والسلام وتقول له: «تعالَ الخ»، وثبت بهذا أنه لا بأس أصلاً بنداؤه عليه السلام به «يا» كأن تقول: «يا رسول الله» و«يا حبيب الله» فإنه منقول عن



إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل، وقيل الظاهر من كلام

سيبويه أيضاً أنه داخل في المنادى (بحرف نائب مناب «أدعو») من

الحروف الخمسة وهي «يا وأيا وهيا وأي والهمزة»، واحترز به عن نحو

أي يقوله بحرف نائب الخ ما

«لِيقبل زيد»<sup>(١)</sup> (لفظاً أو تقديرًا) تفصيل للطلب<sup>(٢)</sup> أي: طلباً لفظياً بأن

تكون آلة الطلب لفظية نحو «يا زيد» أو تقديرية بأن تكون آله مقدرة

نحو «يوسف أعرض عن هذا»، أو للنياية أي: نياية لفظية بأن يكون

أي يا يوسف.

النائب ملفوظاً أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً كما في المثالين

المذكورين<sup>(٣)</sup>، أو للمنادى والمنادى الملفوظ مثل «يا زيد» والمقدر مثل

«أَلَا يَا اسْجُدُوا»<sup>(٤)</sup> [النمل: ٢٥] أي: ألا يا قوم اسجدوا، وانتصاب

العلماء الصالحاء سلفاً وخلفاً فلا عبرة لما زعم شذمة قليلة من أبناء زماننا أعاذنا الله تعالى والمسلمين من شرهم، وإن شئت تحقيق المسئلة فعليك الرجوع إلى كتب الإمام أحمد رضا خان عليه الرحمة والرضوان.

(١) قوله: [عن نحو «لِيقبل زيد»] أي: مما طلب إقباله لا بالحرف بل بفعل فإنه ليس بمنادى في

الاصطلاح، ولا يخرج منه نحو «يا زيد لا تقبل» لأنه مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنه من الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان.

(٢) قوله: [تفصيل للطلب الخ] يعني: أن قوله: «لفظاً» مفعول مطلق لقوله: «المطلوب». قوله: «بأن تكون آلة

الطلب لفظية» تصوير للطلب اللفظي. قوله: «أو للنياية» عطف على قوله: «الطلب» وكذا قوله: «أو للمنادى».

(٣) قوله: [كما في المثالين المذكورين] فإن الحرف النائب في المثال الأول ملفوظ وفي الثاني مقدر.

(٤) قوله: [«أَلَا يَا اسْجُدُوا»] بتخفيف «ألا» على أنه حرف تنبيه و«يا» حرف نداء أي: يا قوم اسجدوا،

والقرينة على حذف المنادى امتناع دخول «ها» على الفعل وهذا على قراءة الكسائي، وأما على قراءة «ألا

يسجدوا» بتشديد اللام وصيغة المضارع فلا يكون ممّا نحن فيه.

المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر وأصل «يا زيد»: «أدعو زيدا» فحذف الفعل حذفاً لازماً<sup>(١)</sup> لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرّد بحرف النداء لصدّه مسدّد الفعل، وقال أبو علي في بعض كلامه إنّ «يَا» وأخواتها<sup>(٢)</sup> أسماء أفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي: ممّا انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف، وعلى المذاهب كلّها مثل «يا زيد» جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة، فعند سيبويه جزءاً الجملة<sup>(٣)</sup> أي: الفعل والفاعل مقدّران، وعند المبرّد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدّر، وعند أبي علي أحد جزئيه اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه **(ويُبنى)** أي: المنادى، قدّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقوّتها بالنسبة إلى النصب<sup>(٤)</sup> ولطلب الاختصار في بيان

(١) قوله: **[حذفاً لازماً]** أي: واجبا، والمقصود بكثرة استعماله أنّ الواضع علم قبل الوضع أنّ هذا الباب سيكثر

في الاستعمال فوضع بالحذف لا أنه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال فحذف الفعل للاختصار.

(٢) قوله: **[إنّ «يَا» وأخواتها]** وإنما لم يقل: «هذه الحروف»، لأنه على مذهب من يقول: إنها أسماء الأفعال لا يصدق عليها الحروف.

(٣) قوله: **[جزءاً الجملة]** أصله: «جزآن» سقطت النون للإضافة.

(٤) قوله: **[لقوّتها بالنسبة إلى النصب]** لأنّ محلّ البناء والجرّ والفتح اثنان: مفرد معرفة ومستغاث، على ما ذكره المصنف حيث قال: «وينصب ما سواهما» بضمير التثنية، بخلاف محالّ النصب فإنها ثلاثة: مضاف ومشابه به ونكرة.

النصب بقوله «وينصب ما سواهما» **(على ما يرفع به)** أي: على الضمة أو الألف أو الواو التي يرفع بها المنادى في <sup>(١)</sup> غير صورة النداء، أو الفعل مسند إلى الجارّ والمجرور أعني «به» ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير <sup>(٢)</sup> إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام **(إن كان)** أي: المنادى **(مفردا)** أي: لا يكون مضافا ولا شبه مضاف <sup>(٣)</sup> وهو كل اسم لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه <sup>(٤)</sup> **(معرفة)** قبل النداء أو بعده، وإلّا بني المفرد المعرفة أي قبل دخول حرف النداء.

(١) قوله: **[التي يرفع بها المنادى في الخ]** الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف من أنّ ضمير «يرفع» راجع إلى المنادى مع أنّ المنادى لا يكون مرفوعا في حالة النداء، فأجاب عنه بوجهين، وحاصل الأول: أنّ الضمير راجع إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه فهو من قبيل «أرضعت هذه المرأة هذا الشاب» فإنّ الفعل فيه مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف الشاب معه، وحاصل الثاني: أنّ «يرفع» مسند إلى الجارّ والمحور ولا ضمير فيه والتقدير: «ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة أو حرف».

(٢) قوله: **[وإرجاع الضمير الخ]** ردّ على من أجاب بوجه ثالث وهو أنّ ضمير «يرفع» راجع إلى الاسم والتقدير: «ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم» فلا يلزم كون المنادى مرفوعا، وحاصل الردّ أنّ إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام؛ لأنّ الكلام مسوق لبيان المنادى لا لبيان الاسم، ولأنّ ضمير «يبنى» راجع إلى المنادى فلو رجع ضمير «يرفع» إلى الاسم يلزم انتشار الضمائر.

(٣) قوله: **[أي: لا يكون مضافا ولا شبه مضاف]** إشارة إلى أنّ المفرد ههنا مقابل للمضاف لكن المراد الفرد الكامل منه بناء على أنّ المطلق ينصرف إلى الكامل والفرد الكامل من المفرد ما لا يكون مضافا ولا مشابها به.

(٤) قوله: **[لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر إليه]** اعلم أنّ شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه، وذلك الأمر ثلاثة ضروب إمّا معمول له نحو «يا طالعا جبلا» و«يا حسنا وجهه» و«يا خيرا من زيد»، وإمّا معطوف على ذلك الاسم وكانا اسما لشيء واحد نحو «يا ثلاثة وثلاثين» لأنّ المجموع اسم لعدد معيّن كـ«أربعة» وكذا «يا زيدا وعمرا» إذا سمي شخص بهذا المجموع، وإمّا نعت ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفا نحو «يا حليما لا تعجل» و«ألا يا نخلة من ذات عرق»، وإن كان النعت مفردا جاز

لوقوعه موقع الكاف الاسميّة<sup>(١)</sup> المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّة وكونه مثلها أفرادا وتعريفا؛ وذلك لأنّ «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظا ومعنى، وإنما قلنا ذلك<sup>(٢)</sup> لأن الاسم لا يبنى إلاّ لمشابهته الحرف أو الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني (مثل «يا زيد»، و«يا رجل») مثالان لما هو مبني على الضمة، أولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (و«يا زيدان») مثال المبني على الألف (و«يا زيدون») مثال المبني على الواو (ويُخَفَضُ) أي: ينجرّ المنادى (بلام الاستغاثة) أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة<sup>(٣)</sup> وهي لام التخصيص<sup>(٤)</sup> أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء

جعله مشابها للمضاف نحو «يا رجلا راكبا» صرح بحوازه الكسائي والفرّاء وفي كلام سيّويه ما يؤيده.

(١) قوله: [لوقوعه موقع الكاف الاسميّة الخ] يعني: أنّ بناء المنادى المفرد المعرفة لكونه مشابها للكاف الحرفيّة باعتبار أصله وهو الكاف الاسميّة. قوله: «المشابهة لفظا ومعنى» بالجرّ صفة للكاف، أمّا مشابعتها للكاف الحرفيّة لفظا فظاهر، وأمّا معنى فلاّن معناهما الخطاب. قوله: «وكونها» عطف على «وقوعه». قوله: «وذلك» إشارة إلى الوقوع موقع الكاف.

(٢) قوله: [وإنما قلنا ذلك] يعني: إنّما جعلنا بناء المفرد المعرفة لمشابهة الكاف الحرفيّة بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسميّة؛ لأنّ الاسم لا يبنى الخ.

(٣) قوله: [أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة] إشارة إلى أنّ إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى مناسبة أنها تدخل على المنادى وقت الاستغاثة وليست الاستغاثة معنى اللام.

(٤) قوله: [وهي لام التخصيص] وهذه اللام معدّية لدأعو» المقتر، وإنما جاز تعدية «أدعو» باللام مع أنه متعدّد بنفسه لضعفه بسبب الإضمار فاللام لتعدية العمل كما في قولك: «ضربي لزيد حسن» وأنا ضارب لزيد، مع أنه لا يجوز «ضربت لزيد».

**(مثل «يا لزيد»)** وإنما **فُتِحَتْ** <sup>(١)</sup> لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو «يا للمظلوم» أي: يا لقوم، فإنه لو لم تُفْتَحَ لام الاستغاثة لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولم يعكس الأمر <sup>(٢)</sup> لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجرّ معها نحو «لَكَ» بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن عطفت على المستغاث بغير «يا» نحو «يا لزيد ولعمرو» كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع «يا» فلا بدّ من فتح لام المعطوف أيضاً <sup>(٣)</sup> نحو «يا لزيد ويا لعمرو»، وإنما أعرب المنادى <sup>(٤)</sup> بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأنّ علّة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواصّ الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه، قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد <sup>(٥)</sup> أيضاً فلام التعجب

- (١) قوله: [وإنما **فُتِحَتْ**] أي: لام الاستغاثة مع أنها لام الجرّ وهي مكسورة مع الظاهر؛ لئلا يلتبس الخ، وقد يستعمل المستغاث له بـ«من» نحو «يا لله من ألم الفراق» أي: أستغيث بالله من ألم الفراق.
- (٢) قوله: [ولم يعكس الأمر] بأن تكسر لام المستغاث وتفتح لام المستغاث له مع أنّ الالتباس مدفوع بهذا أيضاً.
- (٣) قوله: [من فتح لام المعطوف أيضاً] لأنه صار منادى مستقلاً فلا قرينة فارقة فلو لم تفتح لوقع الالتباس.
- (٤) قوله: [وإنما أعرب المنادى الخ] أي: إنما جعل المنادى معرباً مع أنه مفرد معرفة لأنّ علّة الخ.
- (٥) قوله: [بلامى التعجب والتهديد] وهاتان اللامتان تكونان مفتوحتين وقد تكسران. قوله: «يا للماء» يقال في مقام التعجب عن كثرة الماء وعند المرور على ماء لا يظنّ وجوده في ذلك المكان، ومعنى «يا



نحو «يا للماء» و«يا للدواهي» ولام التهديد نحو «يا لزيد لأقتلنك» فلم  
 أهمل المصنف ذكرهما<sup>(١)</sup> وكيف يصدق قوله فيما بعد: «وينصب ما  
 سواهما» كلياً، وأجيب بأن كلاً<sup>(٢)</sup> من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن  
 المهتد اسم فاعل يستغيث بالمهتد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه  
 ويستريح من ألم خصومته، وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه  
 ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه، وأجيب عن لام التعجب بوجه  
 آخر ذكره المصنف في «الإيضاح» وهو أن المنادى في قولهم «يا للماء»  
 و«يا للدواهي» ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد «يا قوم أو يا هؤلاء  
 اعجبوا للماء وللدواهي»، ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى  
 على تقدير كسر اللام ظاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل<sup>(٣)</sup> لانتهاء ما

للدواهي: تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجباً من كثرة الدواهي أي: المصائب.

(١) قوله: [فلم أهمل المصنف ذكرهما] أي: لما قال المصنف: «ويخفض بلام الاستغاثة» خرج عنه لاما  
 التعجب والتهديد فلم يصحّ قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما»، فلو قال: «ويخفض بلام الاستغاثة  
 والتعجب والتهديد» لثم الكلام واندفع الملام.

(٢) قوله: [وأجيب بأن كلاً الخ] حاصل ما أجيب أن لامي التعجب والتهديد من فروع لام الاستغاثة  
 وداعلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما على حدة لتتميم الكلام وتصحيح قوله: «وينصب ما سواهما»،  
 والغرض من قوله: «كأن المهتد الخ» و«كأن المتعجب الخ» توجيه دخول هاتين اللامين في لام الاستغاثة.

(٣) قوله: [وأما على تقدير فتحها فمشكل] لأن الذي يقتضي الفتح هو وقوعه موقع الكاف وإذا لم يكن  
 المنادى هو الماء بل كان محذوفاً فالمحذوف هو الواقع موقعها فلا وجه لفتح اللام إلا أن يقال: إنه واقع  
 موقعها صورة. قوله: «كما هو ظاهر مما سبق» أي: من أن المنادى واقع موقع الكاف التي يفتح معها



يقتضى فتحها حينئذ كما هو ظاهر ممّا سبق **(ويُفتح)** أي: يُبنى المنادى على الفتح **(إلحاق ألفها)** أي: ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها **(ولا لام فيه)** حينئذ لأنّ اللام يقتضى الجرّ والألف الفتح يقتضى فيبين أثرهما تنافٍ<sup>(١)</sup> فلا يحسن الجمع بينهما **(مثل «يا زيدا»)** بإلحاق الهاء به للوقف **(ويُنصب ما سواهما)** أي: وينصب بالمفعوليّة ما سوى المنادى المفرد المعرفة<sup>(٢)</sup> والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظاً أو تقديرًا إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء؛ لأنّ علّة النصب وهي المفعوليّة متحقّقة فيه<sup>(٣)</sup> وما غيره مُغيّر عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة<sup>(٤)</sup> إمّا ما لا يكون مفرداً بأن يكون مضافاً أو شبه مضاف وإمّا ما يكون مفرداً

اللام بخلاف المستغاث له.

- (١) قوله: **[فيّن أثرهما تنافٍ]** أي: من جهة الحركة ومن جهة الإعراب والبناء.
- (٢) قوله: **[ما سوى المنادى المفرد الخ]** إشارة إلى أنّ مرجع الضمير المثني هو المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، والمستغاث أعمّ من أن يكون مع اللام أو مع الألف. قوله: «لفظاً أو تقديرًا» قيد لقوله: «يُنصب» فالنصب اللفظي نحو «ها غير الناس» والتقدير نحو «يا فتى القوم» و«يا أبا القاسم». قوله: «إن كان معرباً الخ» احتراز عمّا كان مبنياً قبل دخوله فإنه يبقى على حاله نحو «يا تابط شراً».
- (٣) قوله: **[متحقّقة فيه]** أي: في ما سواهما. قوله: «وما غيره مُغيّر عن حاله» أي: بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع الألف والمنادى المستغاث مع اللام فإنه غيرهما المشابهة والألف واللام عن حالها فحمل الأوّل والثاني مبنيين والثالث مجروراً.
- (٤) قوله: **[وما سوى المفرد المعرفة الخ]** غرضه من هذا الكلام بيان أقسام «ما سواهما» والحاصل أنها أربعة والقسم الرابع متروك في المتن.

ولكن لا يكون معرفة، وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة، فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا (مثل «يا عبد الله» و) القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (مثل «يا طالعا جبلا» و) القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة (مثل «يا رجلا») مقولا (لغير معيّن) أي: لرجل غير معيّن، وهذا توقيت لنصب «رجلا»<sup>(١)</sup> لا تقييد له لأنه منصوبا لا يحتمل المعيّن، والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»<sup>(٢)</sup>، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كلّ من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أنّ المثال الثاني يحتمله أي القسم الرابع. جا فيمكن أن يراد بقوله «يا طالعا جبلا» غير معيّن وهذه العبارة<sup>(٣)</sup> أعمّ من أن يراد بها معيّن أو غير معيّن فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلّها<sup>(٤)</sup> مثال لما سوى المستغاث أيضاً فلا حاجة إلى إيراد مثال له على أي لما سوى المستغاث. جا

- (١) قوله: [وهذا توقيت لنصب «رجلا» الخ] أي: يقال: «يا رجلا» بالنصب وقت كون «رجل» لغير معيّن لا حال كون «رجلا» لغير معيّن، فإنه يتبادر منه أنه يكون «رجلا» مع النصب لمعيّن في بعض الأوقات وليس كذلك.
- (٢) قوله: [مثل «يا حسنا وجهه ظريفا»] إنما أتى بالوصف ليكون نصّا على كون «حسنا» مرادا به النكرة.
- (٣) قوله: [وهذه العبارة] أي: قوله: «يا طالعا جبلا» أعمّ من أن يراد به معيّن أو لا فإن أريد به معيّن فهو مثال لشبه المضاف وإن قصد به غير معيّن فهو مثال للقسم الرابع.
- (٤) قوله: [وهذه الأمثلة كلّها الخ] جواب سؤال تقديره أنه أورد أمثلة لما سوى المفرد المعرفة فلم لم يورد مثالا لما سوى المستغاث مع أنّ الممثل له هو ما سواه، والجواب ظاهر.

حدة (وتوابع المنادى المبني) على ما يرفع به<sup>(١)</sup> (المفردة) حقيقة أو حكماً، إنما قيد المنادى بكونه مبنيًا لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط، وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لأن توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو «يا زيدا وعمرا» لا «وعمرو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح، وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية<sup>(٢)</sup> وحينئذ لا يجوز فيها إلاّ النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف فإنهما لما انتفت<sup>(٣)</sup> فيهما الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبّهة بالمضاف

- (١) قوله: [على ما يرفع به] إشارة إلى أن اللام للمعهد، وغرض الشارح من هذا التقييد إخراج المستغاث المفتوح فإن توابعه لا يجوز فيها الرفع كما سيحيي. قوله: «حقيقة أو حكماً» سيصرّح بفائدة هذا التعميم، والمراد بالمفرد حقيقة ما لم يكن مضافاً معنوياً ولا لفظياً ولا شبه مضاف وبالمفرد حكماً ما كان مضافاً لفظياً أو شبه مضاف. قوله: «إنما قيد المنادى الخ» غرضه بيان فوائد القيود في كلام الماتن وكلامه.
- (٢) قوله: [كانت مضافة بالإضافة المعنوية] نحو «يا زيد ذا الحيل». قوله: «وحيث لا يجوز فيها إلاّ النصب»؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلاّ النصب فتابعه أولى بالنصب إذا كان مضافاً.
- (٣) قوله: [لأنهما لما انتفت الخ] هذه جملة معترضة بين المعلول والعلّة لبيان تناول المفرد حكماً للمضاف بالإضافة اللفظية ولشبه المضاف، أمّا تناوله للثاني فظاهر لعدم الإضافة أصلاً، وأمّا تناوله للأوّل فلأنه في حكم الانفصال فترجع إلى المفرد وهذا معنى قوله: «كانتا في حكم المفرد».

لأنهما كالتوابع المفردة<sup>(١)</sup> في جواز الرفع والنصب نحو «يا زيدُ الحسنُ  
 الوجهُ والحسنُ الوجهُ» و«يا زيدُ الحسنُ وجهُهُ والحسنُ وجهُهُ»، ولَمَّا لم  
 يَجِرِ الحِكم الآتي<sup>(٢)</sup> في التوابع كُلُّها بل في بعضها ولم يَجِرِ فيما هو جارٍ  
 فيه مطلقاً بل لا بدَّ في بعضها من قيد فصل التوابع<sup>(٣)</sup> الجاري هذا الحكمُ  
 فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال (من التأكيد) أي:  
 المعنوي<sup>(٤)</sup>؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً  
 وبناءً نحو «يا زيدُ زيدُ»، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند  
 المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي (والصفة) مطلقاً<sup>(٥)</sup>  
 (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه)  
 يعني: المعروف باللام، بخلاف البدل<sup>(٦)</sup> والمعطوف الغير الممتنع دخول

(١) قوله: [لأنهما كالتوابع المفردة] حقيقة، وهذا تعليل لإدخال المضاف لفظياً وشبه المضاف في المفرد.

(٢) قوله: [الحكم الآتي] وهو جواز الرفع حملاً على اللفظ وجواز النصب حملاً على المحل. قوله: «بل في بعضها» وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف. قوله: «بل لا بدَّ في بعضها» وهو المعطوف فإنه مقيد بقوله: «الممتنع دخول يا عليه».

(٣) قوله: [فصل التوابع الخ] جواب «لَمَّا». قوله: «وَصَرَّحَ الخ» عطف عليه.

(٤) قوله: [أي: المعنوي الخ] إشارة إلى أن المراد التأكيد المعنوي، وإنما أطلقه المصنف اعتماداً على اشتغال أمر التأكيد اللفظي من أن حكمه في رأي أغلب النحاة حكم الأول إعراباً وبناءً.

(٥) قوله: [مطلقاً] أي: سواء امتنع دخول «يا» عليه أو لا نحو «يا زيد العالم» و«يا رجل عالم» وهذا من قبيل نداء الموصوف لا من قبيل توصيف المنادى فافهم. قوله: «كذلك» أي: مطلقاً.

(٦) قوله: [بخلاف البدل الخ] إشارة إلى أنه بقي من التوابع البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول «يا»



«يَا» عليه فإنَّ حكمهما غير حكمها كما سيحيىء (رُفِعَ) حملا (على لفظه) الظاهر أو المقدَّر<sup>(١)</sup> لأنَّ بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه (وَنُصِبَ) حملا (على محلّه) لأنَّ حقَّ تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحلّه وهو هاهنا منصوب المحلّ بالمفعوليّة نحو «يا تميمُ أجمعون وأجمعين» في التأكيد (و«يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ») في الصفة، واقتصر على مثالها<sup>(٢)</sup> لأنها أكثر وأشهر، و«يا غلامُ بشرٌ وبشراً» في عطف اليان، و«يا زيدُ والحارثُ والحارثُ» في المعطوف بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه (والخليل) بن أحمد وهو أستاذ سيويه (في المعطوف) بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه<sup>(٣)</sup> (يختار الرفع) مع تجويزه النصب<sup>(٤)</sup>

عليه؛ لأنَّ حكم هذين التابعين ليس كحكم التوابع المذكورة كما سيحيىء.

(١) قوله: [الظاهر أو المقدَّر] الظاهر ظاهر نحو «يا زيدُ الكريمُ»، وأمّا المقدَّر فيمعنى المفروض لا بالمعنى المشهور فيشمل التقديريّ والمحليّ نحو «يا فتى العزيزُ» و«يا هذا الظريفُ». قوله: «لأنَّ بناء المنادى عرضي الخ» يعني: إنما جاز الرفع حملا على اللفظ في المنادى لأنَّ بئانه عرضي بسبب حرف النداء، وإلاّ فتابع المبني إنما يكون تابعا لمحلّه ولذا لا يقال: «جاء هؤلاء القوم» بحرّ القوم حملا على لفظ «هؤلاء» بل يجب الرفع حملا على محلّه.

(٢) قوله: [واقتصر على مثالها الخ] جواب سؤال مقدَّر، تقدير السؤال وتقرير الجواب كلاهما ظاهران.

(٣) قوله: [بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه] إشارة إلى أنَّ اللام في «المعطوف» للعهد الخارجيّ.

(٤) قوله: [مع تجويزه النصب] كما يشعر به قول المصنّف: «يختار» فإنَّ المراد بالاختيار الحكم بالأولوية،

ومنه قوله تعالى: ﴿يُجِبَّالْأَوْجُ مَمَّةً وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠] يرفع الطير ونصبه عطفا على لفظ الجبال ومحلّه.

لأن المعطوف بحرف<sup>(١)</sup> في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعرابا فصارت رفعا (**وأبو عمرو**) بن العلاء النحوي القاري المقدّم على الخليل يختار فيه (**النصب**) مع تجويزه الرفع فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعيّة وتابع المبنّى تابع لمحله ومحله النصب (**وأبو العباس**) المبرّد (**إن كان**) المعطوف المذكور (**كهـ الحسن**) أي: كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه<sup>(٢)</sup> (**فكالخليل**) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لإمكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه (**والآ**) أي: وإن لم يكن المعطوف

(١) قوله: [لأن المعطوف بحرف الخ] نظر أبو عمرو إلى عدم استقلاله باعتبار اللفظ فاختار النصب ونظر الخليل إلى استقلاله باعتبار المعنى فاختار الرفع.

(٢) قوله: [في جواز نزع اللام عنه] علما كان أو غير علم فيدخل مثل «الرجل» فيما يشبه «الحسن» ويخرج عنه مثل «الصعق»، ثم اعلم أنّ العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام وكان في الأصل صفة أو مصدرا صحّ دخول اللام عليه نحو «الحسن» و«الفضل»، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصحّ أن يقال في «محمّد» و«عليّ»: «المحمّد» و«العليّ»، وكذا يصحّ دخول اللام في علم كان في الأصل اسما له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كـ«الأسد» و«الكلب»، ولا يخفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان العلم موضوعا مع اللام لم يجرز نزعها عنه لأنها ك بعض حروف الكلمة كـ«الكتاب» و«البيت» و«النجم» إذا صارت هذه الأسماء بكثرة الاستعمال لشيء علما له، وكـ«الثريا» و«الديوان» و«العويق» أسماء لكواكب مختصة، وكأعلام الأسبوع من «الثلاثاء» و«الأربعاء».

المذكور كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه مثل «النجم» و«الصعق»  
**(فكأبي عمرو)** أي: فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب لامتناع  
 جعله منادى مستقلاً **(والمضافة)** عطف على المفردة أي: وتوابع المنادى  
 أي المعطوف المذكور. المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية **(تنصب)** لأنها إذا  
 وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا  
 يباشرها مثل «يا تيمُ كلهم»<sup>(١)</sup> في التأكيد و«يا زيدُ ذا المال» في الصفة  
 «ويا رجلُ أبا عبد الله» في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف  
 الممتنع دخول «يا» عليه مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف  
 بالإضافة الحقيقية **(والبدلُ والمعطوفُ غيرُ ما ذكر)** أي: غيرُ المعطوف<sup>(٢)</sup>  
 الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول «يا» عليه فغيره المعطوف الذي لا  
 يمتنع دخول «يا» عليه **(حكمه)** أي: حكم كل واحد منهما<sup>(٣)</sup> **(حكم)**  
 المنادى **(المستقل)** الذي باشره حرف النداء؛ وذلك لأن البدل هو  
 أي كون حكمهما كحكم المنادى المستقل.  
 المقصود بالذكر والأول كالتوطئة للذكر، .....  
 أي المبدل منه.

(١) قوله: [يا تيمُ كلهم] ضمير الغائب بالنظر إلى أن تيماً في نفسه غائب، وجوز الرضي «كلكم» نظراً  
 إلى الخطاب العارض.

(٢) قوله: [أي: غيرُ المعطوف الخ] إشارة إلى أن «غير» صفة للمعطوف، وإنما صيغ وقوعه صفة له  
 لأن «غير» ههنا أضيف إلى ضده فاكسب التعريف كما في «عليك بالحركة غير السكون»، أو لأن اللام  
 في «المعطوف» للمهد الذهني فيكون في حكم النكرة.

(٣) قوله: [أي: حكم كل واحد منهما] إشارة إلى أن أفراد الضمير الراجع إلى اثنين يتأويلهما بكل واحد.

والمعطوف المخصوص<sup>(١)</sup> هو منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه **(مطلقاً)** أي: حال كون كل واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال أي من البذل والمعطوف.

أي: سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، فالبدل مثل<sup>(٢)</sup> «يا زيد عمرو» و«يا زيد أخا عمرو» و«يا زيد طالعا جبلاً» و«يا زيد رجلاً صالحاً»، والمعطوف مثل «يا زيد وعمرو» و«يا زيد وأخا عمرو» و«يا زيد وطالعا جبلاً» و«يا زيد ورجلاً صالحاً» **(والعلم)** أي: العلم المنادى المبني على الضم، أما كونه منادى<sup>(٣)</sup> فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز

(١) قوله: **[والمعطوف المخصوص]** أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول «يا» عليه وهو المعطوف المحرّد عن حرف التعريف.

(٢) قوله: **[فالبدل مثل الخ]** هذه الأمثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب فالأول مثال لبدل مفرد والثاني لبدل مضاف والثالث لبدل مضارع للمضاف والرابع لبدل نكرة، وقس عليه أمثلة المعطوف، وإنما جاء بالوصف في «يا زيد رجلاً صالحاً» لأن النكرة لا تقع بدلا عن المعرفة بدل الكلّ إلا إذا وصفت نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [الملق: ١٥، ١٦] وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل فلو كان البدل نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزية على الأصل، نعم إن استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه جاز ترك الوصف نحو قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢].

(٣) قوله: **[أما كونه منادى الخ]** غرضه إقامة الدليل على تفسير العلم بالعلم المنادى المبني على الضم، فخرج عنه «يا عبد الله ابن عمر» فإنه يجب نصبه لكونه مضافاً، وكذا «زيدان» و«زيدون» علمين، و«ما» في قوله: «فلما يفهم من اختيار الخ» مصدرية. قوله: «إلا في المبني على الضم» أي: دون المعرب ودون المبني على الألف أو الواو.

ضمته فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبنى على الضم (الموصوف  
 بهـابن) مجرد عن التاء أو ملحوق بها أعني «ابنة» بلا تحلل واسطة بين  
 «الابن» وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم فيخرج عنه مثل<sup>(١)</sup> «يا زيد  
 الظريف ابن عمرو» (مضاف) أي: حال كون ذلك الابن مضافا (إلى علم  
 آخر) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء  
 المفرد على ما يرفع به لكن (يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى<sup>(٢)</sup> الجامع  
 لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف، فحققوه بالفتحة التي هي حركته  
 الأصلية لكونه مفعولا به (وإذا نودي المعروف باللام) أي: إذا أريد  
 نداؤه<sup>(٣)</sup> (قيل) مثلاً<sup>(٤)</sup> «يا أيها الرجل» بتوسط «أي» مع «ها» التنبيه بين  
 حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف

(١) قوله: [فيخرج عنه مثل الخ] فإن «زيد» فيه يبنى على الضم وجوبا.

(٢) قوله: [لكثرة وقوع المنادى الخ] أي: مع طول اللفظ، ولأن هذا المنادى في الحقيقة مضاف لأن  
 إضافة الصفة كإضافة الموصوف. قوله: «الجامع لهذه الصفات» أي: لهذه الشروط الأربعة أو الستة وهي  
 أن يكون المنادى علما وموصوفا بهابن، وأن يكون الابن متصلا به ومضافا إلى علم آخر.

(٣) قوله: [أي: إذا أريد نداؤه] إشارة إلى أن المراد بالنداء إرادة النداء، وإنما وجب التأويل بالإرادة لأن  
 نداء المعروف باللام بعينه «يا أيها الرجل» مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، وكثيرا ما يطلق الأفعال  
 الاختيارية ويراد به مبدؤها أعني: الإرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]  
 أي: إذا أردت قراءة القرآن.. الآية، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

(٤) قوله: [مثلا] إشارة إلى أن ذكر «الرجل» لمجرد التمثيل؛ لأن إرادة نداء المعروف باللام على إطلاقه لا يوجب  
 قول «يا أيها الرجل» وأخويه بخصوصها فإنه لا يصح أن يقال: «يا أيها الرجل» إذا أريد نداء المرأة مثلا وهو ظاهر.



بلا فاصلة **(ويا هذا الرجل)** بتوسيط «هذا» **(ويا أيها الرجل)** بتوسيط الأمرين معا **(والتزموا)** يعني: العرب **(رفع الرجل)** مثلاً وإن كان <sup>أي أي وهذا</sup> صفة وحققها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر **(لأنه)** أي: الرجل مثلاً هو **(المقصود بالنداء)** فالتزموا رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتبدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة <sup>(١)</sup> المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة **(وتوابعه)** بالجر عطف على الرجل أي: والتزموا رفع توابع الرجل مفردة أو مضافة <sup>(٢)</sup> نحو «يا أيها الرجل الظريف» و«يا أيها الرجل ذو المال» **(لأنها توابع)** منادى <sup>(٣)</sup> **(معرب)** وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني **(وقالوا)** بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع أمرين أحدهما كون اللام عوضاً عن

(١) قوله: **[وهذا بمنزلة الخ]** أي: التزم الرفع في صفة المنادى في مثل «يا أيها الرجل» بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكأنه قال: صفة المنادى المبني يجوز فيها الوجهان إلا إذا كانت مقصودة بالنداء فحينئذ يلتزم رفعها.

(٢) قوله: **[مفردة أو مضافة]** أي: سواء كانت توابع الرجل مفردة أو مضافة.

(٣) قوله: **[منادى]** وهو «الرجل» مثلاً في «يا أيها الرجل الظريف» فإنه منادى بحسب الواقع وإن كان صفة للمنادى باعتبار اللفظ ولذا كان معرباً، وفي تقدير لفظ «منادى» إشارة إلى دفع ما أورده صاحب «المتوسط» والرضي على ظاهر عبارة المصنف من أن تابع المعرب يجوز أن يكون تابعاً لمحله إذا غاير إعراب محله إعراب لفظه نحو «ما زيد بقائم ولا قاعد» بالنصب والجر، وحاصل الدفع أن هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب.

محذوف، وثانيهما لزومها للكلمة **(يا الله)** لأن أصله «الإله» فحذفت  
 الهمزة وعوضت اللام عنها<sup>(١)</sup> ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام  
 «لاه»<sup>(٢)</sup>، ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم  
 بذلك الجواز ولهذا قال **(خاصة)** وأما مثل «النجم» و«الصق»<sup>(٣)</sup> وإن  
 كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما «الناس»<sup>(٤)</sup>  
 وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأن أصله «الأناس» لكن ليست  
 لازمة للكلمة؛ لأنه يقال «ناس» في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال «يا  
 النجم» و«يا الناس»، ولعدم جريان<sup>(٥)</sup> هذه القاعدة في «التي» في قوله شعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي ÷ وأنت بخيلة بالوصل عني

لأن لامها ليست عوضا عن محذوف وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه

- (١) قوله: [وعوضت اللام عنها] ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلا نحو قوله ع: معاذ الإله أن تكون كظبية، وهذا هو المشهور، واختار الإمام أحمد رضا أن لفظ «الله» علم مرتجل من غير اعتبار أصل أخذ منه.
- (٢) قوله: [فلا يقال في سعة الكلام «لاه»] وقد يقال في غير السعة نحو قوله ع يسمعها لاهه الكبار.
- (٣) قوله: [وأما مثل «النجم» و«الصق» الخ] الأول كان في الأصل اسما لكل كوكب ثم جعل مع اللام علما للثريا فلزمه اللام؛ لأن نزعها منه مظنة زوال العلمية، والثاني كان اسما لكل من رمي بصاعقة مساوية ثم جعل علما مع اللام لمعويلد بن نفيل لما رمي بها فلزمه اللام أيضا لكنها ليست عوضا عن شيء.
- (٤) قوله: [وأما «الناس» الخ] وهو اسم جمع أصله أناس واللام فيه عوض عن الهمزة ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله ع: إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنين، شاذ.
- (٥) قوله: [ولعدم جريان الخ] علة لقوله الآتي: «حكموا»، وقوله: «لأن لامها الخ» علة لعدم جريان القاعدة.

بالشذوذ، وفي «الغلامان»<sup>(١)</sup> في قولهم: ع «فيا الغلامان اللذان فرّا» لانتفاء الأمرين كليهما حكما بأنه أشدّ شذوذاً (ولك) أي: وجاز لك (في مثل «يا تيمٌ تيمٌ عديّ») أي: في تركيب تكرر فيه<sup>(٢)</sup> المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة، في الأوّل<sup>(٣)</sup> (الضمّ والنصب) وفي الثاني النصب فحسب، أمّا الضمّ في الأوّل فلأنّه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف<sup>(٤)</sup> إلى «عديّ» المذكور و«تيم» الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك<sup>(٥)</sup> مذهب سيبويه أو مضاف إلى «عديّ» المحذوف<sup>(٦)</sup> بقرينة المذكور وذلك مذهب

(١) قوله: [وفي «الغلامان» الخ] عطف على قوله: «في التي».

(٢) قوله: [أي: في تركيب تكرر فيه الخ] تفسير للمثل، وإنما قيد المنادى بكونه مفردا معرفة؛ إذ لو كان المنادى المكرّر نكرة أو مضافا لا يجوز في الأوّل الضمّ، أمّا أفراد الأوّل صورة في «يا تيمٌ تيمٌ عديّ» فظاهر لعدم ذكر ما يصلح الإضافة إليه بعده، وأمّا أفراد الثاني صورة فلأنّه تكرر للأوّل بعينه فلا مغايرة بالأفراد والإضافة.

(٣) قوله: [في الأوّل] متعلّق بقوله: «جاز» على أنه بدل من قوله: «في مثل الخ» بدل البعض أو الكلّ وقوله: «وفي الثاني» عطف عليه. قوله: «فحسب» مبنيّ على الضمّ أي: وجاز في «تيم» الثاني النصب فقط.

(٤) قوله: [والنصب على أنه مضاف الخ] أي: وأمّا جواز النصب فمبنيّ على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائزا إلّا في الضرورة وإلّا بالطرف فحواز هذا الفصل من خواصّ التأكيد اللفظي، ألا ترى أنك تقول: «إنّ إنّ زيدا قائم» مع امتناع الفصل بين «إنّ» واسمها إلّا بالطرف.

(٥) قوله: [وذلك الخ] أي: كون «تيم» الأوّل مضافا إلى عديّ المذكور مذهب سيبويه والخليل.

(٦) قوله: [أو مضاف إلى «عديّ» المحذوف] لئلا يلزم الفصل؛ فإنّ القول بإضافة «تيم» الأوّل إلى «عديّ» المذكور يستلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. قوله: «بقرينة المذكور» متعلّق به «المحذوف».

المبرّد، والسيرافيّ أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيم» بالضم «تيم عدي» ففتح الأوّل اتباعاً لنصب الثاني كما في «يا زيد بن عمرو»، وتعيّن النصب في الثاني لأنه إمّا تابع مضاف<sup>(١)</sup> أو تابع مضاف، وتمام البيت:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لَا أَبَا لَكُمْ<sup>(٢)</sup> ÷ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةِ عُمَرُ

والبيت لحريّر حين أراد عمر التيميّ الشاعر أن يهجوّه فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة أي: مكروه من قبلي يعني: مهاجته إيّاهم (و) المنادى (المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه) وجوه أربعة: فتح الياء مثل (يا غلامي، و) سكوئها مثل (يا غلامي، و) إسقاط الياء اكتفاءً بالكسرة<sup>(٣)</sup> إذا كان قبلها كسرة احترازاً عن نحو<sup>(٤)</sup> «يا فتاي» مثل (يا غلام، و) قلبها ألفاً نحو (يا غلاماً) وهذان

(١) قوله: [لأنه إمّا تابع مضاف] بالإضافة أي: تابع منادى مضاف كما هو مذهب سيويه من أنه تأكيد لفظي فيكون معرباً منصوباً كمتبوعه. قوله: «أو تابع مضاف» بالوصف كما هو مذهب المبرّد والسيرافيّ فيكون معرباً مطلقاً سواء كان تابع المبنى أو المعرب.

(٢) قوله: [يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لَا أَبَا لَكُمْ] قال الجوهري في «لا أبا لك»: هو مدح ومعناه أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه أي: لست بأبن رشدة.

(٣) قوله: [اكتفاءً بالكسرة] فإنها تدلّ على الياء المحذوفة، وقد يضمّ في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم للعلم بالمراد، ومنه القراءة الشاذة ﴿وَرَبِّ احْكُم﴾ [الأنبياء: ١١٢] بضمّ الباء.

(٤) قوله: [احترازاً عن نحو الخ] أي: إمّا قلنا الإسقاط بقولنا: «إذا كان قبلها كسرة» احترازاً عمّا إذا كان قبلها حرف لين فإنه لا يجوز حذف الياء ولا سكونها بل يجب فحها لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حقه.

الوجهان يقعان غالباً في النداء؛ لأن النداء موضع التخفيف<sup>(١)</sup> لأن المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام، فحقف «يا غلامى» بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف والفتحة<sup>(٢)</sup> أخف من الياء والكسرة، وهما أي: هذان الوجهان<sup>(٣)</sup> وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك<sup>(٤)</sup> بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب فلا يقال «يَا عَدُوٌّ» و«يَا عَدُوًّا»، وقد جاء شاذاً<sup>(٥)</sup> في المنادى «يا غلام» بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الألف (و) يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم **(بالهاء)** في هذه الوجوه كلها **(وقفاً)** أي: في

- (١) قوله: [لأن النداء موضع التخفيف] تعليل لوقوع الوجهين الآخرين غالباً في النداء. قوله: «لأن المقصود غيره» وهو جواب النداء، وهذا تعليل لكون النداء موضع التخفيف.
- (٢) قوله: [لأن الألف والفتحة الخ] تعليل لحصول الحقة بالوجه الثاني، وحصولها بالوجه الأول ظاهر.
- (٣) قوله: [وهما أي: هذان الوجهان الخ] إنما فسّر ضمير التثنية لتلا يتوهم عوده في أول الوهلة إلى الياء والكسرة لقرئهما، ثم غرضه من هذا الكلام إنما تحقيق المقام وإيضاح المرام أو اعتراض على المص؛ فإنه يتوهم من ظاهر قوله: «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه الخ» أنه يجوز هذه الوجوه الأربعة في كل مضاف إلى ياء المتكلم مع أن الوجهين الآخرين لا يجريان في مثل «يا عدوي».
- (٤) قوله: [في كل منادى كذلك] أي: في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم.
- (٥) قوله: [وقد جاء شاذاً] أي: قليلاً، ولشدوده لم يتعرض له المص.



حالة الوقف تقول «يا غُلَامِيَّة»<sup>(١)</sup> و«يا غُلَامِيَّة» و«يا غُلَامِيَّة» و«يا غُلَامَاه»  
فرقا بين الوقف والوصل **(وقالوا)** أي: العرب في محاوراتهم **(يا أبى)**  
**(ويا أمي)** على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع  
وجوه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما أشار إليها  
بقوله **(ويا أبت، ويا أمت)** أي: قالوا «يا أبت» و«يا أمت» أيضاً بإبدال  
الياء بالتاء<sup>(٢)</sup> **(فتحا وكسرا)** أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة  
الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضم أيضاً<sup>(٣)</sup> نحو «يا أبت»  
و«يا أمت» لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته **(و)** قالوا «يا  
أبتا» و«يا أمتا» **(بالألف)** بعد التاء جمعا بين العوضين **(دون الياء)** فما قالوا  
«يا أبتى» و«يا أمتى» احترازا<sup>(٤)</sup> عن الجمع بين العوض والمعوّض عنه فإنه  
غير جائز **(و)** قالوا **(يا ابن أم، ويا ابن عم، خاصة)** هذا الاختصاص....

(١) قوله: [تقول «يا غُلَامِيَّة»] في «يا غُلَامِيَّة»، و«يا غُلَامِيَّة» في «يا غُلَامِيَّة»، و«يا غُلَامِيَّة» في «يا غُلَامِيَّة»،  
و«يا غُلَامَاه» في «يا غُلَامَاه»، ويفرق بين «يا غُلَامَاه» وبين المستغاث والمنلوب اللذين زيد في آخرهما  
الألف والهاء بالقرينة.

(٢) قوله: [إبدال الياء بالتاء] لتناسبهما في كونهما في آخر الاسم وكونهما علامتي التأنيث في «ضربت»  
و«تضربين»، ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طولت في الخط لكنها توقف عليها  
بالهاء؛ لكونها عوضا عن زائد، بخلاف تاء «بنت» فإنه لا يوقف عليها بالهاء؛ لأنها عوض عن أصلي إذ  
أصلها «بنت» بفتحين نقل إلى «فعل» فحذف الواو واعتبرت التاء عوضا عنها.

(٣) قوله: [وقد جاء الضم أيضاً] وعليه قرئ ﴿يَا أَبَتُ﴾ [يوسف: ٤] بالضم.

(٤) قوله: [احترازا الخ] أي: تركوا الجمع بين الياء والتاء احترازا عن الجمع بين العوض وهو التاء

بالنظر إلى الأمّ والعمّ<sup>(١)</sup> أي: لا يقال «يا ابن أخ» و«يا ابن خال» بل يقال «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي» لا بالنظر إلى الابن أيضا فإنهم يقولون «يا بنت أمّ» و«يا بنت عمّ» على الوجوه الأربعة (مثل باب «يا غلامي») فقالوا «يا ابن أمّي» و «يا ابن عمّي» بفتح الياء وسكونها، و«يا ابن أمّ» و«يا ابن عمّ» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، و«يا ابن أمّا» و«يا ابن عمّا» بإبدال الياء ألفا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شدّ<sup>(٢)</sup> في المضاف إلى ياء المتكلم («يا ابن أمّ» و«يا ابن عمّ») بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف، ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) أي: واقع في سعة الكلام<sup>(٣)</sup> من غير ضرورة شعريّة دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى (و) هو (في غيره) أي: غير المنادى واقع (ضرورة) أي:

والمعوّض عنه وهو الياء.

(١) قوله: [بالنظر إلى الأمّ والعمّ] أي: بالنظر إلى أن يكون المضاف إليه للمنادى والمضاف إلى ياء المتكلم لفظ الأمّ والعمّ فلا يجب أن يكون المنادى لفظ «ابن».

(٢) قوله: [بزيادة وجه آخر شدّ الخ] وهو حذف الألف المبدلة من الياء والاكتفاء على الفتحة.

(٣) قوله: [أي: واقع في سعة الكلام الخ] فسرّ الجواز بالوقوع؛ لأنّ المراد بالجواز الجواز الوقوعي والوقوع لازم للجواز الوقوعي فأشار بهذا التفسير إلى أنّ المراد بالجواز الوقوع من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود.

لضرورة شعريّة<sup>(١)</sup> داعية إليه لا في سعة الكلام (وهو) أي: ترخيم المنادى  
 (حذف في آخره) أي: آخر المنادى<sup>(٢)</sup> (تخفيفاً) أي: لمجرد التخفيف لا  
 لعلّة أخرى<sup>(٣)</sup> مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف، فعلى هذا<sup>(٤)</sup> يكون  
 ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى  
 بالمقايسة<sup>(٥)</sup>، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بإرجاع الضمير<sup>ع</sup>  
 المرفوع إلى الترخيم مطلقاً<sup>(٦)</sup> والضمير المجرور إلى الاسم (وشرطه)

(١) قوله: [أي: لضرورة شعريّة] إشارة إلى أن قوله: «ضرورة» مفعول له، وعامله فعل الترخيم المفهوم من الكلام أي: «يرخّم في غير المنادى ضرورة» لا فعل الجواز؛ لأنّ الجواز صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخّم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام من المفعول له مشروط باتحاد الفاعل.

(٢) قوله: [أي: آخر المنادى] إشارة إلى مرجع الضمير، فخرج عنه حذف ياء «يا غلامي»؛ لأنها ليست آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبلها، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في «يا بعلبك»؛ لأنها آخر المنادى بدليل إجراء الإعراب عليها.

(٣) قوله: [أي: لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى الخ] فيخرج عنه نحو «قاض»؛ لأن الحذف في آخره للإعلال، وكذا نحو «يد»؛ لأن حذف آخره ليس لمجرد التخفيف بل للدفع لزوم إجراء الإعراب على حرف العلّة أو تقديره وذلك ثقيل وخلاف الأصل، لكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو «وَالْيَلِيلُ إِذَا يَسِرُّ» [الفرع: ٤] و«الْكَبِيرُ الْمَتَمَالِ» [الرد: ٩] فإنّ الحذف فيه لمجرد التخفيف، اللهم إلا أن يقال: إنّ هذا تفسير للتخيم لا حدّه الجامع المانع.

(٤) قوله: [فعلى هذا] أي: على أن يرجع ضمير «هو» إلى ترخيم المنادى، والضمير المحرور في «آخره» إلى المنادى.

(٥) قوله: [ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة] إذ لا تفاوت بينهما إلا بسحلّ الترخيم.

(٦) قوله: [إلى الترخيم مطلقاً] والترخيم المذكور في المتن وإن كان مقيداً بالإضافة لكن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق فيحوز أن يرجع الضمير إلى الترخيم مطلقاً. قوله: «والضمير المحرور» بالجرّ عطف على «الضمير المرفوع».

أي: شرط ترخيص المنادى على التقدير الأول<sup>(١)</sup>، أو شرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني<sup>(٢)</sup> أمور أربعة ثلاثة منها عَدَمِيَّة وهي **(أن لا يكون مضافا)** حقيقة أو حكما، فدخل فيه المشبه بالمضاف أي في قوله مضاف. أيضا؛ إذ لا يمكن<sup>(٣)</sup> الحذف من الأول لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى<sup>(٤)</sup> ولا من الثاني لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ<sup>(٥)</sup> فامتنع الترخيم فيهما بالكليَّة<sup>(٦)</sup> **(و) أن (لا) يكون (مستغاثا) لا مجرورا** أي المضاف والمضاف إليه.

(١) قوله: **[على التقدير الأول]** أي: ضمير «شرطه» راجع إلى ترخيص المنادى على أن يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى.

(٢) قوله: **[على التقدير الثاني]** أي: الضمير راجع إلى الترخيم على أن يحمل الكلام على تعريف الترخيم مطلقا، لكنه يحتاج إلى التقييد بوقوعه في المنادى كما أشار إلى هذا التقييد بقوله: «إذا كان واقعا في المنادى»؛ إذ لا يجوز الترخيم بوجود الأمور الأربعة مطلقا بل في المنادى فقط.

(٣) قوله: **[إذ لا يمكن الخ]** تعليل لاشتراط عدم كونه مضافا.

(٤) قوله: **[ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى]** هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علما فإن الجزء الأول منه بمنزلة زاء «زيد»، وأمّا إذا لم يكن علما فيبانه أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه.

(٥) قوله: **[لأنه ليس آخر أجزائه نظرا إلى اللفظ]** هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علما فإن كلّ واحد من جزئيه دالّ على معناه بالاستقلال، أمّا إذا كان علما فلأن المركب الإضافي يراعى حال جزئيه قبل العلميّة في استقلال كلّ من الجزئين بإعرابه فيكون كلّ واحد من جزئي المركب العلميّ منفصلا عن الآخر بالنظر إلى اللفظ.

(٦) قوله: **[فامتنع الترخيم فيهما بالكليَّة]** أي: لم يمكن الحذف من الأول نظرا إلى المعنى ولم يمكن حذف الجزء الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكليّة بعد رعاية اللفظ والمعنى.

باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء<sup>(١)</sup> فلم يرد عليه  
 أي على المنادى المستغاث. ما  
 الترقيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن  
 الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب<sup>(٢)</sup> لأنه غير داخل في المنادى  
 عنده، وما وقع في بعض النسخ «ولا مندوبا» فكأنه من تصرف  
 الناسخين<sup>(٣)</sup> مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو أن  
 أي اشتراط قوله «ولا مندوبا»  
 الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارا للتفجّع فلا يناسبه  
 أي للتحرّج.  
 الترقيم للتخفيف (و) أن (لا) يكون (جملة) لأن الجملة محكية بحالها<sup>(٤)</sup>  
 فلا تُغَيَّر، والشرط الرابع أحد الأمرين الوجوديين (و) هو أن يكون  
 المنادى (إما علما زائدا على ثلاثة أحرف) لأنه لعلميته<sup>(٥)</sup> ناسبه التخفيف

(١) قوله: [من النصب أو البناء] بيان لأثر النداء. قوله: «من خصائص المنادى» لأن النداء باب تغيير  
 فالتغيير يونس بالتغيير، وأما الترقيم في غير المنادى فللاضطرار بلا تكير. قوله: «ولا مفتوحا الخ» عطف  
 على قوله: «لا محرورا باللام».

(٢) قوله: [ولم يذكر المندوب] أي: لم يقل المصنف: «ولا مندوبا» لأنه غير داخل في المنادى عنده فيفهم  
 عدم جواز ترقيمه من قوله: «وفي غير المنادى ضرورة».

(٣) قوله: [فكأنه من تصرف الناسخين] لأن المندوب إذا لم يكن داخلا في المنادى فلا معنى لاشتراط  
 عدم كون المنادى مندوبا وهو ظاهر، وإن سلم دخوله فيه فأبضا لا حاجة إلى قوله: «ولا مندوبا» لأن  
 شرط عدم كون المنادى مندوبا وجهه ظاهر وهو أن الأغلب الخ.

(٤) قوله: [لأن الجملة محكية بحالها الخ] أي: الجملة المنقولة إلى العلمية محكية بحالها التي قبل العلمية.

(٥) قوله: [لأنه لعلميته الخ] يعني: أن النكته الباعثة على ترقيم العلم هي التخفيف لأن الكثرة تقتضي  
 التخفيف، والنكته المصححة له هي الشهرة والزيادة على الثلاثة فإن ما أبقى من العلم بعد الترقيم يكون  
 دليلا على ما حذف عنه للشهرة، ولما كان زائدا على الثلاثة لم يلزم بالترقيم نقص الاسم الذي هو في





بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ما ألقى، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب<sup>(١)</sup> أي حذف. بلا علة موجبة (وامّا) اسما متلبساً (بتاء التانيث) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة؛ لأنّ وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء<sup>(٢)</sup> نحو «ثبة» و«شاة» بعد الترخيم على حرفين؛ لأنّ بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها، ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة<sup>(٣)</sup> إلا ما شدّ من نحو «يا صاح» في «يا صاحب»<sup>(٤)</sup> ومع شدوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى، ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال (فإن كان في آخره)

حكم المعرب عن أقل أبنية المعرب.

- (١) قوله: [عن أقل أبنية المعرب] وهو ثلاثة أحرف؛ وذلك لأنّ اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافيهما، وأمّا نحو «يد» فالحذف فيه شاذّ والشاذّ لا يعبأ به، وإنما قال: «بلا علة موجبة» لأنه يجوز نقص المعرب عن الثلاثة بالعلة الموجبة كـ«عصا».
- (٢) قوله: [ولم يبالوا ببقاء الخ] يعني: لم يشترطوا أن يكون الاسم المتلبس بتاء التانيث زائداً على ثلاثة أحرف فلزم بقاء نحو «ثبة» على حرفين بعد الترخيم لكنهم لم يبالوا به لأنّ بقاءه كذلك أي: بقاءه على حرفين ليس لأجل الترخيم، ثمّ الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروف.
- (٣) قوله: [لم يستوف الشروط المذكورة] أي: لم يستكمل الشروط الأربعة السابقة.
- (٤) قوله: [في «يا صاحب»] فإنّ «صاحب» ليس بعلم فالترخيم فيه شاذّ، واعلم أنه لا يجعل الشاذّ اسماً برأسه.

أي: آخر المنادى (**زيادتان**) كائنتان (**في حكم**) الزيادة (**الواحدة**) في أنهما زيدتا معا، واحترز به عن نحو «ثمانية» و«مرجانة» فإن الياء والنون فيهما <sup>أي بقوله في حكم الواحدة.</sup> زيدتا أولاً ثم زيدت تاء التانيث<sup>(١)</sup> فلم يحذف منهما إلا الأخير (**كـ«أسماء»**) إذا جعلتها «فعلاء» من الوَسامة<sup>(٢)</sup> أي: الحُسْن كما هو مذهب سيبويه، لا «أفعالا» جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب «عَمَّار»<sup>(٣)</sup> (**و«مروان» أو**) كان في آخره (**حرف صحيح**) أي: صحيح أصلي لتبادره إلى الذهن لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصلية، فيخرج منه<sup>(٤)</sup> نحو «سِعْلاة» لأنه لا يحذف منه إلا

(١) قوله: [ثم زيدت تاء التانيث] فلم يكن الزيادتان أي: الياء والتاء في «ثمانية» والنون والتاء في «مرجانة» في حكم الزيادة الواحدة لأنهما ليستا زيدتا معا، واعلم أن الزيادتين اللتين في حكم الزيادة الواحدة على سبعة أصناف: زيادتا التثنية نحو «مسلمان» علماً، وزيادتا جمع المذكر السالم نحو «مسلمون» علماً، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو «مسلمات»، وزيادتا نحو «مروان» و«عثمان» و«خراسان»، وزيادتا ياء النسبة وشبهها نحو «كوفي» و«كرسي»، وزيادتا ألفي التانيث نحو «زهراء» و«صغرى»، وزيادة همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها نحو «علباء» و«عششاء» فإنهما ملحقان بـ«قرطاس».

(٢) قوله: [إذا جعلتها «فعلاء» من الوَسامة] يعني: تكون «أسماء» مثلاً لما فيه زيادتان في حكم الزيادة الواحدة إذا جعلتها على وزن «فعلاء» مأخوذة من الوَسامة بمعنى الحسن والعلامة حيث يكون أصلها «وسم» قلبت الواو همزة ثم زيدت الألف والهمزة في الآخر فصار «أسماء» مثل «حمراء» و«صحراء».

(٣) قوله: [لأنه يكون حينئذ من باب «عَمَّار»] أي: إذا جعلت «أسماء» «أفعالا» جمع «اسم» تكون من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدة لا من باب «حمراء» فحذف الحرفين منه عند الترخيم ليس لكون الزيادتين في آخره في حكم الزيادة الواحدة بل لما سيحييء في باب «عَمَّار».

(٤) قوله: [فيخرج منه] أي: يخرج من هذا القسم بقيد الأصلية نحو «سِعْلاة»؛ لأن التاء في آخره وإن



التاء، وهو أعمّ من أن يكون حقيقة<sup>(١)</sup> أو حكماً فيشمل مثل «مرمي» و«مدعو» فإنّ الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة (قبله **مدّة**) أي: ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها<sup>(٢)</sup> والمراد بها المدّة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو «مختار» فإنه لا يحذف منه إلاّ الحرف الأخير<sup>(٣)</sup> (وهو) أي: والحال أنّ ما في آخره حرف صحيح قبله مدّة (أكثر من أربعة) من الحروف كـ«منصور» و«عمّار» و«مسكين»؛ لتلاّ يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقلّ أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله «زيادتان في حكم الواحدة» لأنّ نحو «بنون» و«قلون» يرخّم بحذف زيادتيه<sup>(٤)</sup> لأنّ

كانت حرفاً صحيحاً لكنها ليست بأصلية، وهذا تعريف بالشارح الرضي حيث قال: وكان على المصنف أن يقول: «حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدّة زائدة» لإخراج نحو «سيلة»، فالشارح الجامي أعرجها من غير تكلف، ثمّ «السيلة» بكسر السين الغول وساحرة الجنّ.

(١) قوله: [وهو أعمّ من أن يكون حقيقة الخ] إنما عمّم الصحيح بأن يكون حقيقة أو حكماً؛ لأنّ ترخيص مثل «مدعو» و«مرمي» بحذف الحرف الأخير والمدّة السابقة؛ فإنّ الآخر فيه وإن لم يكن حرفاً صحيحاً حقيقة لكنه حرف صحيح حكماً لكونه أصلياً، أو لإجراء الإعراب عليه كما أنّ مثل «دلو» و«ظبي» ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

(٢) قوله: [حركة ما قبلها من جنسها] الحركة من جنس الألف الفتحة ومن جنس الواو الضمّ ومن جنس الياء الكسر، فيخرج عنه نحو «سنور» و«عليق» - نبت يتعلق بالشجر - فإنه لا يحذف منهما إلاّ الحرف الأخير.

(٣) قوله: [فإنه لا يحذف منه إلاّ الحرف الأخير] علّة لقوله: «فيخرج منه الخ»، أو تفرّيع عليه، والأخفش يحذف المدّة أيضاً.

(٤) قوله: [يرخّم بحذف زيادتيه] لكن لا يحذف زيادتا «بنون» جمع «ابن» مع كونه جمع المذكور

بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم **(حذفنا)** أي: الحرفان الأخيران في كلا القسمين أما في الأول فلما كانتا<sup>(١)</sup> في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفنا معا، وأما في الثاني فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر<sup>(٢)</sup>: «صُلَّتْ عَلَى الْأَسَدِ وَبُلَّتْ عَنِ النَّقْدِ» **(وإن كان مركباً)** ويعلم من بيان شرط<sup>(٣)</sup> الترخيم أنه لا يكون مضافاً ولا جملة مثل «بعلبك» و«خمسة عشر» علمين **(حذف الاسم الأخير)** فيقال في «بعلبك»: «يا بعل» وفي «خمسة عشر»: «يا خمسة»<sup>(٤)</sup> لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء **(وإن كان غير ذلك)** المذكور من الأقسام الثلاثة<sup>(٥)</sup> **(فحرف**

السالم؛ لأنهما غيرتا بناء الواحد بحذف الألف وتحريك الباء فكانه ليس جمع المذكر السالم كـ«ثمود» فأعطى حكمه في الترخيم بأن حذف حرف واحد منه.

(١) قوله: [أما في الأول فلما كانتا الخ] أي: أما حذف الحرفين الأخيرين في القسم الأول فلكونهما في حكم الزيادة الواحدة.

(٢) قوله: [لئلا يرد المثل السائر الخ] أي: لو حذف الحرف الأخير مع كونه صحيحاً أصلياً ولم يحذف المدة قبله مع كونه غير صحيح زائداً لكان مثل الصولة على الأسد والبول عن النقد فورد المثل السائر، والنقد يفتحان صغار الغنم.

(٣) قوله: [ويعلم من بيان شرط الخ] يعني: أن المراد بالمركب ههنا ما عدا المركب الإضافي والإسنادي لسبق عدم ترخيمهما.

(٤) قوله: [«يا خمسة»] ويقال في الوقف بقلب التاء هاء كما أنه لو سميت رجلاً بـ«مسلمتين» ورخمت ووقفت قلت «يا مسلمه» بالهاء لتطوّر تاء التانيث لفظاً.

(٥) قوله: [المذكور من الأقسام الثلاثة] إشارة إلى أن «ذلك» إشارة إلى الأقسام الثلاثة بتأويلها بالمذكور.

**واحد** أي: فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو «يا حار» و«يا مال» في «يا حارث» و«يا مالك» **(وهو)** أي: المنادى المرخم **(في حكم)** المنادى **(الثابت)** بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي<sup>(١)</sup> صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله **(على)** الاستعمال **(الأكثر فيقال)** في «يا حارث» **(يا حار)** بكسر الراء<sup>(٢)</sup> على ما كان عليه قبل الترخيم **(و)** في «يا ثمود» **(يا ثمؤ)** بواو متطرّفة بعد ضمة<sup>(٣)</sup> **(و)** في «يا كروان» **(يا كرو)** بواو متحركة بعد فتحة<sup>(٤)</sup> **(وقد يجعل)** «قد» للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل **(اسماً برأسه)** كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في

(١) قوله: **[فيبقى الحرف الذي الخ]** أي: لا يغيّر ولا يعلّل في الآخر بعد الترخيم وإن وجد موجب التعليل والتفسير كما سيحي، ولكنه إن أزال الترخيم موجب حذف حرف لين منه يرد المحذوف فيقال في ترخيم «أعلون» و«قاضون»: «يا أعلى» و«يا قاضي» برّد الألف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال التقاء الساكنين بزوال الواو بالترخيم.

(٢) قوله: **[بكسر الراء الخ]** أي: لم يضم الراء وإن اقتضى كونه منادى مفرداً معرفة بناءً على ما يرفع به؛ لأنه منادى مرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه.

(٣) قوله: **[بواو متطرّفة بعد ضمة]** أي: لم يقلب الواو ياءً والضمة كسرةً مع أنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكّن آخره واو قبلها ضمة إلاّ وتقلب الواو ياءً والضمة كسرةً لما ذكر، والمنادى في حكم المتمكّن لعروض بنائه.

(٤) قوله: **[بواو متحركة بعد فتحة]** أي: لم يقلب الواو ألفاً مع كونها متحركة مفتوحاً ما قبلها لما ذكر، و«كروان» طائر ضعيف طويل العنق يقال له الجباري، جمعه كراوين.



بنائه وإعلاله وتصحيحه<sup>(١)</sup> حكمُ نفسه لا حكمُ الأصل (فيقال «يَا حَارُ»  
بالضمّ كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضمّ (و«يَا ثَمِيَّ»<sup>أي مستقل</sup>) لأنه لما جعل  
«ثَمُو» اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء  
وكسر ما قبلها كـ«أذِل» في «أذْلُو»<sup>أي لا محالة</sup> (و«يَا كَرَا»<sup>(٢)</sup>) لأنه لما جعل «كَرَو»  
اسماً برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت  
الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني: العرب (صيغة  
النداء) يعني «يَا» خاصة<sup>(٣)</sup> (في المندوب) لأنه لا يدخل عليه سواها  
لكونها أشهر صيغه فكانت أولى بأن يتوسّع فيها باستعمالها في غير  
المنادى، والمندوب في اللغة ميت يكي عليه أحد ويعدّ محاسنه ليعلم  
الناس أنّ موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفعّع، وفي  
الاصطلاح (هو المتفّع عليه) وجوداً أو عدماً<sup>(٤)</sup> («يَا» أو «وَا»)

(١) قوله: [وتصحيحه] أي: سلامته وعدم اعتلاله بإعلال.

(٢) قوله: [كـ«أذِل» في «أذْلُو»] جمع «دلو»، فاصل «أذِل»: «أذْلُو» على وزن «أفعل» قلب الواو ياءً والضمة كسرة فصار «أذْلِي» ثم حذفت الضمة لكونها ثقيلة فالتقى الساكنان فحذفت الياء لدفعه فصار «أذِل».

(٣) قوله: [يعني «يَا» خاصة] إشارة إلى أنّ «صيغة النداء» وإن كان مطلقاً لكن المراد به صيغة خاصة وهي «يَا»، ولما كانت «يَا» أشهر صيغ النداء صحّ التعبير عنها بمطلق صيغة النداء، وفي هذا التعبير إشعار بأن «يَا» أصل في هذا الباب.

(٤) قوله: [وجوداً أو عدماً] إشارة إلى دفع ما يرد أنّ المتبادر من «المتفّع عليه» هو المتفّع عليه عدماً فلا يشمل التعريف المتفّع عليه وجوداً، وحاصل الدفع أنّ المتفّع عليه أعمّ من أن يكون وجوداً أو عدماً فلا يعرج المتفّع عليه وجوداً بحكم المتبادر.

فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحدّ شامل لقسمي المندوب<sup>(١)</sup> مثل «يا زيدا» و«يا عمرا» ومثل «يا حسرتاه» و«يا مصيبتاه» و«يا ويلاه» **(واختصّ)** المندوب **(بهوّا)** ممتازا به عن المنادى<sup>(٢)</sup> لعدم دخوله عليه، بخلاف «يا» فإنه مشترك بينهما **(وحكمه)** أي: حكم المندوب **(في الإعراب والبناء حكم المنادى)** أي: مثل حكمه يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما إذا كان مفردا معرفة يُضمّ، وإذا كان مضافا أو مشبّها به يُنصب، ولا يلزم من ذلك<sup>(٣)</sup> جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد عليه أنه لا

أي على المندوب.

- (١) قوله: **[لقسمي المندوب الخ]** وهو ما يتفجع على عدمه وما يتفجع على وجوده، وفي هذا الكلام تعريض لبعض الشراح حيث قال: قد أُغلّ المصـ بأحد أنواع المندوب وهو المتفجع منه نحو «واويلاه».
- (٢) قوله: **[ممتازا به عن المنادى الخ]** إشارة إلى أنّ الباء متعلّق بـ«اعتصّ» لتضمّنه معنى الامتياز، فالباء داخلة على المقصور فإنّ ما به الامتياز يكون مقصورا، وهذا أي: إدخال الباء على المقصور هو الاستعمال العربي ولو قيل: «اعتصّ به وّا» بإدخالها على المقصور عليه لكان استعمالا عرقيا. قوله: «لعدم دخوله عليه» أي: لعدم دخول «وا» على المنادى.
- (٣) قوله: **[ولا يلزم من ذلك الخ]** أي: لا يلزم من كون حكم المندوب مثل حكم المنادى الخ، وفيه دفع ما يرد على عبارة المصـ من أنّ المنادى يقع معرفة ونكرة بخلاف المندوب فإنه لا يكون إلّا معرفة، وحاصل الدفع ظاهر.

يقع نكرة لأنه لا يندب إلا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الألف في آخره) أي: آخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب في الندبة (فإن خفت اللبس) أي: التباس ذلك اللفظ<sup>(١)</sup> عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة (قلت «وا غلامكينة») لا «وا غلامكاه» لالتباسه بندبة غلام مخاطب، وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت («وا غلامكموه») إذ الميم أصلها الضم<sup>(٢)</sup> لا «وا غلامكاه» لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين (و) جاز (لك الهاء) أي: إلحاق «ها» بهذه المذات (في) حال (الوقف) لبيانها<sup>(٣)</sup> (ولا يُندب) من قسم المندوب<sup>(٤)</sup> المتفجع عليه عدما

(١) قوله: [أي: التباس ذلك اللفظ الخ] يعني: إن خفت على تقدير زيادة الألف في آخر المندوب التباسه بمندوب آخر لم تُردّها فيه بل تعدل عنها إلى حرف مدّ مجانس لحركة الآخر دفعا للالتباس.

(٢) قوله: [إذ الميم أصلها الضم] فإن أصل «غلامكم»: «غلامكموه» بضمّ الميم لمناسبة الواو كما أن أصل «ضربتكم»: «ضربتكموه»، فضمير الجمع هو الواو، وإنما حذف لأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمة إلا كلمة «هو»، وهذا جواب عما يقال من أنّ الواو كيف يجانس حركة الحرف الأخير أعني: الميم مع أنها ساكنة! فأشار إلى أنه مضموم في الأصل.

(٣) قوله: [ليانها] أي: لبيان المذات؛ لأن الوقف يوجب عفاء الحرف الأخير لانتقطاع الصوت عنده فإذا جفت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف وتبين كلّ التبين.

(٤) قوله: [من قسم المندوب الخ] قيده به لقرينة قوله: «إلا المعروف» لأنّ الاحتياج إلى التعريف إنما يكون في هذا القسم أي: المتفجع عليه عدما لا في المتفجع عليه وجودا نحو «ها حسرتاه» و«وا مصيبتاه».

(إلا) الاسم **(المعروف)** الذي اشتهر المندوب به<sup>(١)</sup> ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه **(فلا يقال «وا رجلاه»)** إذ ما اشتهر بهذا اللفظ<sup>(٢)</sup> مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويُعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه **(وامتنع)** إلحاق الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل «وا زيداه الطويل»؛ لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه<sup>(٣)</sup> لأنه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء، بخلاف الصفة فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح فلهذا جاز مثل «يا أمير المؤمنين» ولم يجوز **(مثل «وا زيد الطويل»)** **خلافاً ليونس** فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فإن أي اتحاد الموصوف مع الصفة.

(١) قوله: **[الذي اشتهر المندوب به]** أي: كان المندوب مشهوراً بذلك الاسم عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهوراً به بين الناس أو لا.

(٢) قوله: **[إذ ما اشتهر بهذا اللفظ الخ]** فيكون في معنى «وا من لا أعرفه» إلا أن يكون قد اشتهر بالرجولية التي هي الشجاعة فإنه يندب لأن كونه مشهوراً كاف في جواز كونه مندوباً وكونه علماً ليس بشرط نحو «وا من قلع باب عخير» ولذا قال المصنف: «إلا المعروف» ولم يقل: «إلا العلم».

(٣) قوله: **[لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه]** ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقرأه عامر **«وَزَيْنٌ لِكَثْرَةِ مَنْ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ»** [الأنعام: ١٣٧] ينصب «أولادهم» على أنه مفعول به لـ «قتل»، ويجر «شركائهم» على أنه مضاف إليه لـ «قتل» إضافة المصدر إلى فاعله واردة على الشذوذ.

الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران، وحكى يونس<sup>(١)</sup> أن رجلاً ضاع له قدحان فقال «وا جُمُجُمَتِي الشَامِيَّتَيْنَاهُ»  
 القدح ظرف صغير.  
 والجُمُجُمة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء إلّا) إذا كان  
 مقارناً (مع اسم الجنس) ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف  
 بالنداء كـ«يا رجل» أو لم يتعرّف مثل «يا رجلاً»؛ لأنّ نداءه لم يكثر كثرة  
 نداء العلم<sup>(٢)</sup> فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى  
 (والإشارة) أي: وإلّا مع اسم الإشارة<sup>(٣)</sup> لأنه كاسم الجنس في الإبهام  
 (والمستغاث والمندوب) لأنّ المطلوب فيهما مدّ الصوت وتطويل الكلام  
 والحذف ينافي، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف  
 النداء العلم سواء كان مع بدل<sup>(٤)</sup> عن حرف النداء كلفظة «الله» فإنه لا  
 فاعل «بقي».

(١) قوله: [وحكى يونس الخ] غرضه من هذه الحكاية الاستشهاد على ما ذهب إليه من جواز إلحاق الألف بآخر الصفة.

(٢) قوله: [لأنّ نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم] هذا التعليل قاصر عن المطلوب؛ لأنه يقتضي اختصاص الحذف بما كثر ندائه كثرة نداء العلم وليس كذلك، فالحق أن يسقط عن التعليل قوله: «كثرة نداء العلم» ويكتفى بقوله: «لأنّ ندائه لم يكثر»، لا يقال: إنّ الشارح ألحق ما سوى العلم من المعارف به؛ لأنه يقتضي أن يجوز الحذف من اسم الإشارة وليس كذلك، وتخصيص المعارف بما عدا اسم الإشارة تعسف. «عبد الغفور».

(٣) قوله: [أي: وإلّا مع اسم الإشارة الخ] وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُوهَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] أي: يا هؤلاء الخ.

(٤) قوله: [سواء كان مع بدل الخ] فيه ردّ على الرضي حيث قال: إنّ المصنف لم يذكر لفظ «الله» فيما لا يحذف منه حرف النداء وهو منه؛ لأنه لا يحذف منه إلّا مع إبدال الميمين منه في آخره، وحاصل الردّ أن



يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو «اللهم»، أو بغير بدل  
 (نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾) [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف (و) لفظه  
 «أي»<sup>(١)</sup> إذا وصفت بذى اللام نحو («أيها الرجل») أي: يا أيها الرجل  
 (أو) بالموصوف بذى اللام نحو («أيهذا الرجل») أي: يا أيهذا الرجل،  
 فلا يجوز الحذف من «أيهذا» من غير أن يتصف «هذا» بذى اللام،  
 والمضاف<sup>(٢)</sup> إلى أي معرفة كانت نحو «غلامٌ زيدٌ افعلْ كذا»،  
 والموصولات نحو «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ»<sup>(٣)</sup>، وأما  
 المضمرات<sup>(٤)</sup> فشذّ نداؤها نحو «يا أنت» و«يا إياك» (وشذّ) حذف حرف  
 النداء من اسم الجنس في («أصبحَ لَيْلٌ») أي: صير صُبْحًا يا ليل<sup>(٥)</sup>، حُذِفَ

جواز الحذف أعم من أن يكون من غير بدل أو مع بدل كما في لفظه «الله»، فلا يرد ما أورد.

(١) قوله: [لفظة «أي»] عطف على قوله: «العلم» وهو فاعل لقوله: «فبقي»، أي: وبقي من المعارف لفظه  
 «أي» الموصوفة بذى اللام أو الموصوفة بالموصوف بذى اللام.

(٢) قوله: [والمضاف الخ] بالرفع، عطف على قوله: «العلم»، لا بالجرّ عطفا على قوله: «ذى اللام»،  
 وكذا قوله: «والموصولات»، والمراد بالموصولات غير المصدرة باللام بقرينة المثال.

(٣) قوله: [نحو «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ»] أي: يا من لا يزال الخ، إنما أورد «لا يزال» بلفظ  
 الغيبة؛ لأن لفظ «مَنْ» من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضا «من لا تزال» بلفظ  
 الخطاب نظرا إلى الخطاب.

(٤) قوله: [وأما المضمرات الخ] أي: وأما المضمرات وإن بقيت أيضا إلا أن نداؤها شاذّ كقولهم: «يا  
 إياك قد كفيتك».

(٥) قوله: [أي: صير صُبْحًا يا ليل] أو ادخل في الصباح، فعلى الأوّل همزة الإفعال للصيرورة وعلى الثاني  
 للدخول، ولعلّ القائلة حذفت حرف النداء لشدة رغبتها في ذهاب الليل لأن المأمور يشتغل بالامتنال

حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً، قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته<sup>(١)</sup> (و) في **«افْتَدِ مَخْنُوقٌ»** أي: يا مخنوق، قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه<sup>(٢)</sup> وقال «افتد مخنوق»<sup>(٣)</sup>، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذاً (و) في **«أَطْرُقُ كَرًّا»** أي: يا كروان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمُ غير العلم، قيل: هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون<sup>(٤)</sup> «أَطْرُقُ كَرًا»  
شبكة للاصطياد. أي هذه العبارة. هو طائر طويل العنق والرجل والمنقار.

أطرق كرا إن النعامة في القرى<sup>شذوذاً</sup> فيسكن ويُطرق حتى يصاد، والمعنى: أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصْطِيدَ وحُمِلَ إلى القرى فلا تخلى أيضاً

**(وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو «أَلَا يَا اسْجُدُوا»)**

**[النمل: ٢٥] بتخفيف «أَلَا» على أنه حرف تنبيه و«يَا» حرف نداء أي: يا**

عقيب الأمر فاعتصرت كلامها ليكون الامتثال أقرب، وهذا نكتة الحذف في المورد، وأما في المضرب فهي اتباع الاستعمال الوارد على الترك لأنه مثل لا يتغير.

- (١) قوله: **[حين كرهته]** لأن امرئ القيس قد ارتضع كلبة في طفولته وكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب، فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، لم صار هذا القول مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء، وقيل مثل يستعمله المغموم.
- (٢) قوله: **[فخنقه]** الضمير المرفوع راجع إلى الشخص الواقع والمنصوب إلى النائم المستلقي، وهذا القول أيضاً صار مثلاً يضرب في الحضيض على تخليص النفس من الورطة الشديدة.
- (٣) قوله: **«افْتَدِ مَخْنُوقٌ»** أمر مخاطب من «افْتَدَى» أي: أعطني فدية يا مخنوق وعلم نفسك عن يدي.
- (٤) قوله: **[ويقولون الخ]** إذا سمع الكروان هذا القول أطرق رأسه وغمض عينيه وتلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، وهذا القول أيضاً صار مثلاً يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

قوم اسجدوا، والقريظة امتناع دخول «يا» على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام<sup>(١)</sup> لأنه ليس من هذا الباب فإن «أن» حينئذ ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام «لا يسجدوا»، و«يسجدوا» فعل مضارع سقط نونه بالنصب **(الثالث)** من تلك المواضع الأربعة التي أي بحرف النصب وهو «أن» وجب حذف ناصب المفعول به فيها **(ما)** أي: مفعول به **(أضمر)** أي: قدر **(عامله)** الناصب له **(على شريطة التفسير)** الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية<sup>(٢)</sup> أي: ما أضمر عامله بناء على شرط<sup>(٣)</sup> هو تفسيره أي: تفسير العامل بما بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر<sup>(٤)</sup> **(وهو)** أي: ما أضمر عامله على شريطة

(١) قوله: **[بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام]** في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَغْلَقَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ **﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾** [التم: ٢٥] أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، ويجوز أن يقال: إنه بدل من «السبيل» بدل الكل إن كان اللام للعهد وبدل البعض إن كان اللام للجنس أي: فصلهم عن السجود، و«لا» زائدة على التقديرين.

(٢) قوله: **[وإضافتها إلى التفسير بيانية]** الإضافة البيانية ما وقع فيه المضاف إليه بيانا للمضاف والتفسير في قوله: «على شريطة التفسير» بيان للشريطة كما أشار إليه الشارح بقوله: «على شرط هو تفسيره».

(٣) قوله: **[بناء على شرط الخ]** إشارة إلى أن كلمة «على» في عبارة المتن بنائية أي: متعلقة بلفظ «بناء» المقدر المستعمل في معناه الحقيقي أعني: ترتب شيء على شيء، والترتب ههنا عقلي فإنه من ترتب المشروط على الشرط.

(٤) قوله: **[احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر]** فإنه لا يجوز الجمع بينهما إذا جيء بالثاني للدفع الإبهام الناشئ عن حذف الأول، وإنما حذف الأول أولا وفسر بالثاني ثانياً لأن التفصيل بعد الإجمال



التفسير (كل اسم بعده فعلٌ أو شبهه) احتراز به عن نحو «زيد أبوك»<sup>(١)</sup>،  
 ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به بل أن يكون الفعل أو شبهه  
 جزء الكلام الذي بعده نحو «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه»  
 (مشتغل) ذلك الفعل أو شبهه<sup>(٢)</sup> (عنه) أي: عن العمل<sup>(٣)</sup> في ذلك الاسم  
 (بضميره) أي: بالعمل في ضميره (أو) في (متعلقه) أي: متعلق ذلك الاسم  
 أو متعلق ضميره<sup>(٤)</sup> وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالعمل في  
 ضمير ذلك الاسم أو متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا  
 بسبب آخر، بحيث<sup>(٥)</sup> (لو سلط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال<sup>(٦)</sup> (عليه)

أوقع في النفس فإن الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

(١) قوله: [عن نحو «زيد أبوك»] أي: عن اسم لم يكن بعده فعل أو شبهه كـ«زيد» في «زيد أبوك». قوله:  
 «ولا يريد الخ» دفع توهم أنه خرج منه «زيدا» في «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه» لأنه ليس بعده  
 فعل أو شبهه بل لفظ «عمرو» و«أنت»، وحاصل الدفع ظاهر.

(٢) قوله: [ذلك الفعل أو شبهه] إشارة إلى أن قوله: «مشتغل» صفة لأحد الأمرين من الفعل وشبهه.

(٣) قوله: [أي: عن العمل الخ] إشارة إلى تقدير مضاف ومرجع الضمير، وكلمة «عن» متعلقة بالاشتغال  
 بتضمنين معنى الإعراض.

(٤) قوله: [أو متعلق ضميره] ترديد في مرجع الضمير والمآل واحد فإن «غلام» في قولك: «زيدا ضربت  
 غلامه» يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير.

(٥) قوله: [بحيث] إنما قدره إشارة إلى أن قوله: «لو سلط الخ» صفة بعد صفة لأحد الأمرين، إن قيل: إن  
 «لو» تقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على فرد من المعروف، أحجب بتقييد التسليط أي: لو سلط  
 عليه لفظاً؛ إذ التسليط في أفراد المعروف إنما هو التسليط التقديري.

(٦) قوله: [بمجرد رفع ذلك الاشتغال] إشارة إلى دفع ما يرد من أنه دخل فيه «زيد ضربته» ونحو قوله



أي: على ذلك الاسم (هو) أي: أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (أو) **مناسبه** أي: ما يناسبه بالترادف<sup>(١)</sup> أو اللزوم **(لنصبه)** أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر<sup>(٢)</sup> فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو «زيدا ضربت»<sup>(٣)</sup> وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو «زيد ضربته» فإنّ المانع عن عمل «ضربته» في «زيد» ليس بمجرد اشتغاله بضميره؛ فإنّ عمل معنى الابتداء فيه ورفع إياه<sup>(٤)</sup> أيضاً مانع عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر «كان» في نحو «زيدا كنت إياه»<sup>(٥)</sup> وههنا صور أربع إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير

- تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]؛ إذ يصدق عليه أنه لو سلط عليه نصبه! وحاصل الدفع أنّ المراد بقوله: «لو سلط عليه نصبه» أنه لم يكن هناك مانع لفظي أو معنويّ غير العمل والاشتغال فلا يدخل فيه ما فيه مانع لفظي كما في المثال الأوّل أو مانع معنوي كما في الآية الكريمة كما سيذكره.
- (١) قوله: **[أي: ما يناسبه بالترادف]** كما في «زيدا مررت به»، والترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى.
- قوله: «أو اللزوم» عطف على «الترادف» أي: أو ما يناسبه باللزوم كما في «زيدا حبست عليه».
- (٢) قوله: **[كما هو الظاهر المتبادر]** مربوط بقوله: «لنصب الاسم بالمفعولية». قوله: «فبقيد الاشتغال الخ» شروع في بيان فوائد القيود المذكورة في الحدّ.
- (٣) قوله: **[أخرج نحو زيداً ضربت]** فإنّ الفعل فيه ليس مشتغلاً في الضمير ولا في المتعلق.
- (٤) قوله: **[ورفعه إياه]** عطف تفسيري، أي: رفع معنى الابتداء زيدا.
- (٥) قوله: **[زيداً كنت إياه]** لأنه لو سلط «كنت» على «زيدا» لنصبه لكن لا على المفعولية بل على الخبرية.
- قوله: «وههنا الخ» أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلية في تعريف ما أضمر عامله، وغرض هذا الكلام الإشارة إلى وجه التمثيل بأمثلة أربعة كما صرح به بقوله: «ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة».



تسليط ما يناسب الفعل بالترادف، والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم، والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم<sup>(١)</sup> ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه<sup>(٢)</sup> (نحو «زيدا ضربته») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه («و«زيدا مرت به») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن «مرت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ «جاوزت»<sup>(٣)</sup> («و«زيدا ضربت غلامه») مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم<sup>(٤)</sup> («و«زيدا حُبستُ عليه») مثال الفعل المشتغل بالضمير .....

- (١) قوله: [ولا يتصور حينئذ إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم] أي: لا الفعل بعينه ولا الفعل المناسب بالترادف أي: فلا تكون الصور ساء، وجوز الرضي في الصورة الأخيرة تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول في «زيدا ضربت غلامه» إن تقديره: «ضربت متعلق زيد ضربت غلامه» فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدّر ومعمول الظاهر تفسيراً لـ «متعلق» المقدّر، وكذا جوز تقدير المُجاوِزة مع المتعلق في «زيدا مرت به غلامه» فيكون تقديره: «جاوزت متعلق زيد مرت به غلامه».
- (٢) قوله: [كما لا يخفى وجهه] وهو غلوّص أقسام المشتغل بالضمير وسلامتها عن الفصل بينها بما ليس منها.
- (٣) قوله: [مرادف لـ «جاوزت»] كما في قول الشاعر: أمر على الدبار ديار ليلي ÷ أقبل ذا الجدار وذا الجدارا.
- (٤) قوله: [مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم] وهو «أهنت» أي: أهنت زيدا ضربت غلامه، ولا يقدّر «ضربت زيدا»؛ لأنه لم يقع عليه الضرب.

مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم<sup>(١)</sup>، فإن حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد في هذه الأمثلة (بفعل مضمر<sup>(٢)</sup>)  
**يُفسّره ما بعده أي: «ضربت»** يعني: أنّ الفعل المفسّر الناصب لـ «زيدا» في «زيدا ضربته» «ضربت» المقدّر؛ فإنّ الأصل فيه «ضربت زيذا ضربته» أضمر «ضربت» الأوّل لوجود مفسّره أعني: «ضربت» الثاني (و) على هذا القياس (**«جاوزت»**) فإنه مفسّر بما يرادفه أعني: «مررت به» (**«وأهنت»**) فإنه مفسّر بما يستلزمه أعني: «ضربت غلامه» فإنّ ضرب الغلام يستلزم إهانة سيّده (**«ولا بست»**) فإنه مفسّر بما يستلزمه أعني: «حبست عليه»، ثم إنّ الاسم الواقع في مظانّ الإضمار<sup>(٣)</sup> على شريطة التفسير إمّا المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال (**«ويختار»**) في

- (١) قوله: [مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم] وهو «لا بست». قوله: «فإن حبس الشيء الخ» أي: حبس الشيء لأجل الشيء تلزمه ملابسة المحبوس للمحبوس لأجله بأن يكون رفيقا له أو جاسوسا أو غير ذلك.
- (٢) قال: [ينصب بفعل مضمر] أي: ينصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة المذكورة بفعل مقدّر. قوله: «أي: ضربت وجاهزت وأهنت ولا بست» هذا التفسير عطف بيان لقوله: «فعل مضمر»، واعلم أنه إن أمكن تقدير المفسّر بعينه فهو المقدّر وإلا فإرادته وإلا فلازمه وإلا فيقدّر الملابس فإنّ معنى الملابس وهو التعلّق والمناسبة يطرد في كلّ فعل مشتغل بالضمير أو المتعلّق.
- (٣) قوله: [ثم إنّ الاسم الواقع في مظانّ الإضمار الخ] أي: الاسم الواقع في مواقع يظنّ في بادي النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن منه في الواقع، والمظانّ جمع المظنة بمعنى محلّ الظنّ، وهذا الكلام تمهيد لما يأتي في المتن.

الاسم المذكور **(الرفع بالابتداء)** أي: بكونه مبتدأ<sup>(١)</sup>؛ لأنّ تجرّده عن العوامل اللفظيّة يُصحّح رفعه بالابتداء ويُرجّح **(عند عدم قرينة خلافه)** أي: قرينة تُرجّح<sup>(٢)</sup> خلاف الرفع يعني: النصب؛ لأنّ قرينتي الصّحّة فيهما متساويتان لأنّ وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصحّحة للنصب، فمتى لم تُرجّح النصب قرينة أخرى يُرجّح الرفعُ بسلامته عن الحذف<sup>(٣)</sup> نحو «زيد ضربته»<sup>(٤)</sup> **(أو عند وجود)** القرينة المرجّحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجّحة للرفع<sup>(٥)</sup> **(أقوى منها)** أي: من تلك القرينة المرجّحة للنصب **(كـ«أما»)** الداخلة على ذلك الاسم **(مع غير الطلب)** أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالأمر والنهي  
أي عن الاسم المذكور.

- (١) قوله: **[أي: بكونه مبتدأ]** فيه ردّ على من حوّل الرفع بفعل مطاوع للمفسّر نحو «خشب قطعته» بتقدير «انقطع»، وفي قول المصنف: «بالابتداء» إشعار بوجه اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه، وقول الشارح: «لأنّ تجرّده الخ» إشارة إليه وبيان للنكته المصحّحة والمرجّحة للرفع.
- (٢) قوله: **[أي: قرينة تُرجّح الخ]** إنما قيد القرينة بالمرجّحة؛ لأنّ القرينة المصحّحة موجودة في مثل «زيد ضربته» وهي وجود ما له صلاحية التفسير، ولأنّ انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره.
- (٣) قوله: **[بسلامته عن الحذف]** أي: عن الحذف المخالف للأصل، أمّا السلامة من الحذف الذي لا يخالف الأصل بأنّ كثر استعماله فلا يوجب الرجحان؛ فإنّ اتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة.
- (٤) قوله: **[نحو «زيد ضربته»]** إن قلت: قد وجد قرينة مرجّحة للنصب فيه وهي وقوع الجملة خبرا على تقدير الرفع وهو خلاف الأصل، قلنا وقوع الجملة خبرا خلاف الأصل من حيث القياس لكنه أصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجّحة للنصب لتعارض الجهتين.
- (٥) قوله: **[تكون القرينة المرجّحة للرفع]** فيه تغيير المتن بالإعراب؛ فإنّ لفظ «أقوى» مجرور في المتن ويلزم على تقدير الشرح نصبه على الخبرية عن قوله: «تكون»، ولكنه هان لكون الإعراب فيه تقديرية.

والدعاء<sup>(١)</sup> نحو «لقيت القوم وأما زيد فأكرمت» فالعطف على الفعلية<sup>(٢)</sup> قرينة النصب وكلمة «أما» قرينة الرفع، وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالبا إلاّ المبتدأ<sup>(٣)</sup> بخلاف عطف الاسم على الفعلية فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال «مع غير الطلب» احترازاً عما إذا كانت مع الطلب نحو «أما زيدا فاضربه» فإنّ المختار حينئذ هو النصب؛ فإنّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً<sup>(٤)</sup> وهو لا يجوز إلاّ بتأويل<sup>(٥)</sup> (و) مثل «أما» مع غير الطلب (**إذا**) الواقعة على

- (١) قوله: [كالأمر والنهي والدعاء] الكاف ههنا استقصائية كالكاف في قول الماتن: «كأما الخ» أي: المراد في هذا الباب بالطلب هي هذه الأشياء لا غير كما أنّ أقوى منحصرة في «أما» و«إذا» المذكورتين.
- (٢) قوله: [فالعطف على الفعلية الخ] يعني: أنّ قوله: «أكرمت» قرينة مصححة للنصب والتحرّد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع وعطف قوله: «وأما زيد فأكرمت» على جملة «لقيت القوم» قرينة مرجحة للنصب ليكون عطف الفعلية على الفعلية، ووجود «أما» قرينة مرجحة للرفع وهي أقوى من الأولى لأنها الخ.
- (٣) قوله: [لأنها لا يقع بعدها غالبا إلاّ المبتدأ] يعني: وقوع غير المبتدأ بعده نادر بخلاف عطف الاسم على الفعلية، وهذا تعليل لكون «أما» قرينة مرجحة للرفع أقوى من القرينة المرجحة للنصب، وعلة العصام بقوله: لأنّ «أما» لكونه نائياً عن «مهما» وهو اسم التزم بعده اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقّق الاسم بعده أظهر.
- (٤) قوله: [فإنّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً الخ] ولأنّ الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لأن الطلب مختصّ بالفعل ولذا يقتضي حروف الطلب الفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم واتباع الاستعمال الكثير راجع.
- (٥) قوله: [وهو لا يجوز إلاّ بتأويل] أي: بتأويل الطلب بمقول ونحوه، والظاهر أنّه لا مانع من وقوع الإنشاء خبراً، كيف! وقد وقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَاتٍ بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠] و﴿أَتَىٰ لَكَ هَذَا﴾ [مریم: ٣٧] وتقدير مقول في الجميع تكلف.

الاسم المذكور **(للمفاجأة)** في كونها من أقوى القرائن مثل «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإن المختار فيه الرفع فإن «إذا» للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف<sup>(١)</sup> من أن «إذا» للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها<sup>(٢)</sup> فلا تناقض **(ويختار النصب)** في الاسم المذكور **(بالعطف)** أي: بسبب عطف جملة<sup>(٣)</sup> هو فيها **(على جملة فعلية)** متقدمة **(للتناسب)** أي: لرعاية التناسب<sup>(٤)</sup> بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو «خرجت فزيدا لقيته» **(وبعد حرف النفي)** يعني: «ما ولا وإن»، وليس «لَمْ وَلَمْآ وَلَنْ» من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها<sup>(٥)</sup> لضعفها في العمل نحو «ما زيда ضربته» و«لا زيذا

(١) قوله: [وما وقع في بحث الظروف الخ] غرضه دفع التناقض بين اختيار الرفع ههنا وبين قولهم هناك بلزومها بعدها، وحاصل الدفع ظاهر، ويجوز أن يدفع بأن المراد بلزوم الاسمية بعدها لزومها في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا.

(٢) قوله: [فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها] وإلا فيكون الرفع واجبا بعدها لا مختارا.

(٣) قوله: [أي: بسبب عطف جملة الخ] هذا أضعف قرائن النصب وما يليه أقوى منه، ومن قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه فيختار النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو «جاءني زيد حالدا قد ضربه».

(٤) قوله: [أي: لرعاية التناسب الخ] أي: ليحصل التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وهو أمر حسن ينبغي رعايته.

(٥) قوله: [ولا يقدر معمولها الخ] في عدم تقدير معمول «لَمْآ» بحث؛ لأنه سيحيء في مبحث المضارع



ضربته ولا عمرا<sup>(١)</sup> وإن زيدا ضربته إلا تأديبا<sup>(و)</sup> بعد<sup>(٢)</sup> **حرف**  
**الاستفهام** نحو «أ زيدا ضربته»، وإنما قال<sup>(٣)</sup> «حرف الاستفهام» لأنه  
 يختار الرفع في اسم الاستفهام<sup>(٤)</sup> مثل «من أكرمه»، ولم يقل همزة  
 الاستفهام ليشمل مثل «هل زيدا ضربته» فإنه يجوز وإن استقبحة النحاة  
 لاقتضاء<sup>(٥)</sup> «هل» لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى «قد» في الأصل فلا يكفي فيه  
 تقدير الفعل **(و) بعد (إذا الشرطية)** الدالة على المجازاة<sup>(٦)</sup> في الزمان نحو

أن الفرق بين «لَمْ» و«لَمَّا» أنه يجوز حذف المنفي بـ«لَمَّا» في الاختيار دون «لَمْ» نحو «شارفت المدينة  
 ولَمَّا» أي: ولَمَّا أدخلها، ويجوز أن يجاب بأنه فرق بين حذف المعمول وهو فعل فقط وبين حذف  
 المنفي وهو الجملة، وجواز الثاني لا يستلزم جواز الأول فلا تناقض.

(١) قوله: **[ولا زيدا ضربته ولا عمرا]** وإنما قال: «ولا عمرا» لأن «لا» في الأصل لنفي الجنس فيقتضي  
 أن يدخل على التكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ  
 وَلَا صَلَّى﴾ [البقرة: ٢١].

(٢) قوله: **[بعد]** أشار بتقديره إلى أن قوله: «حرف الاستفهام» عطف على «حرف النفي»، ثم المراد بكون  
 الاسم المذكور بعد حرفي النفي والاستفهام أن يكون عقبهما بلا فصل بغير الظرف فإن كان مع الفصل  
 بالظرف فأیضا يختار النصب نحو «أ اليوم زيدا ضربته».

(٣) قوله: **[وإنما قال الخ]** غرضه بيان فائدة العبارة، وكذا قوله الآتي: «ولم يقل همزة الاستفهام الخ».

(٤) قوله: **[لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام]** هذا إذا كان اسم الاستفهام هو الاسم المحدود كما في  
 مثال الشارح، أما إذا كان الاسم المحدود بعد اسم الاستفهام نحو «متى زيدا ضربته» كان حكمه حكم  
 «هل» في أن الرفع والنصب فيه قبيحان إلا أن النصب أحسن القبيحين.

(٥) قوله: **[لاقتضاء الخ]** تعليل لقوله: «استقبحة النحاة». قوله: «لأنه بمعنى قد» تعليل لاقتضاء «هل» لفظ الفعل.

(٦) قوله: **[الدالة على المجازاة الخ]** فالأكثر بعدها الفعل عند سيويه والأخفش، وذهب المبرّد إلى  
 وجوب النصب بعدها، وذهب الكوفيون إلى اختيار الرفع لاستواء الحملتين بعدها عندهم، وقيد الشرطية

«إذا عبد الله تلقاه فأكرمه» (و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة في المكان<sup>(١)</sup> نحو «حيث زيدا تجده فأكرمه» (وفي) ما قبل<sup>(٢)</sup> (الأمر والنهي) يعني: موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل «زيداً أضربه» و«زيداً لا تضربه»، وإنما اختير<sup>(٣)</sup> في هذه المواضع أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي و«إذا» الشرطية و«حيث» وما قبل الأمر والنهي نصب في الاسم المذكور (إذ هي) أي: هذه المواضع (مواقع الفعل) أي: مواضع وقوع الفعل فيها أكثر<sup>(٤)</sup> فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا، وإلا فلا (و) كذلك يختار النصب<sup>(٥)</sup> في الاسم المذكور أي وإن لم ينصب.

احتراز عن «إذا» للمفاجأة.

(١) قوله: [الدالة على المجازاة في المكان] إشارة إلى أن المراد بـ«حيث» الشرطية لا المكائبة فلا يختار النصب في «أجلس حيث زيد ضربته».

(٢) قوله: [ما قبل] إشارة إلى أن الأظهر أن يقول: «وقبل الأمر والنهي». قوله: «يعني: موضع الخ» تفسر للموصول في قوله: «ما قبل» أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر والنهي، ويندرج في الأمر والنهي الدعاء أيضا نحو «زيداً رحمه الله».

(٣) قوله: [وإنما اختير الخ] إشارة إلى أن قول المصنف الآتي: «إذ هي مواقع الفعل» علة لقوله: «ويختار النصب».

(٤) قوله: [أي: مواضع وقوع الفعل فيها أكثر] يعني: مواضع لها مزيد اختصاص بالفعل، ففيه إشارة إلى أن إضافة المواقع إلى الفعل لأدنى مناسبة. قوله: «وإلا فلا» أي: وإن لم ينصب لم يقع فيها الفعل، وعلل في الهندي بأن الاستفهام والنفي في الغالب يلحقان الأفعال لا الذوات وكذا الشرط إلا أن «إذا» و«حيث» لعدم رسوعهما في الشرطية جاز وقوع الاسميتين بعدهما.

(٥) قوله: [كذلك يختار النصب الخ] إشارة إلى أن قول المصنف: «وعند خوف الخ» عطف على «في الأمر» منصوب على الظرفية لقوله: «يختار النصب».

(١) قوله: **[أي: التباس ما هو مفسر الخ]** إشارة إلى أن لفظ المفسر مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِيتُكَ أَصْحَابَ

حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أو ﴿وَأَتُوا التَّيْمَةَ أَقْوَالًا﴾ [النساء: ٢]، وغرضه الرد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المص من أن مراد المص بالالتباس بالصفة إمّا التباسه بها في حال النصب أو في حال الرفع والأوّل باطل لأن المفسر لا محلّ له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني إذ في حال الرفع ليس فيه مفسر، وحاصل الرد أن الالتباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع.

(٢) قوله: **[فلا يعلم أنه الخ]** تفصيل لخوف لبس المفسر بالصفة.

(٣) قوله: **[إنّ التركيب لا يحتملها معا]** أي: التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معاً؛ لأن المفسر لا محلّ له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة.

(٤) قوله: **[في أداء المقصود]** وهو الحكم على كلّ شيء بكونه مخلوقاً لله بقدر.

خبراً له، وهو خلاف المقصود<sup>(١)</sup> فَإِنَّ المقصود الحكمُ على كلِّ شيءٍ  
أي لكلِّ.

بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكمُ على كلِّ شيءٍ مخلوق لنا أنه بقدر، فإنه

يُوهِم كون بعض الأشياء الموجودة غيرَ مخلوق لله تعالى كما هو مذهب

المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد<sup>(٢)</sup> (ويستوي الأمران) أي: الرفع  
تفسير الأمرين.

والنصب، فللمتكلم أن يختار كلَّ واحدٍ منهما بلا تفاوت (في مثل «زيد

قام وعمراً أكرمته») أي: عنده أو في داره ونحو ذلك وإلاَّ لا يصح  
إشارة إلى تقدير العائد.

العطف<sup>(٣)</sup> على الصغرى لعدم الضمير، أي: يستوي الأمران فيما إذا  
وهي جملة «قام».

عُطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين<sup>(٤)</sup>

أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير  
تفسير جملة ذات وجهين.

الفعل، والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون  
اللام للعهد الخارج.

اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية  
علة الاستواء.

(١) قوله: [وهو خلاف المقصود الخ] هذا تعريض بالشارح الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفية  
والخبرية واحد غير متفاوت المعنى.

(٢) قوله: [في الأفعال الاختيارية للعباد] وهي ما يمكن البقاء والتعيش بدونها كأكل الفاكهة وشرب اللبن.

(٣) قوله: [وإلاَّ لا يصح العطف الخ] أي: وإن لم تُقَلَّ بتقدير «عنده» أو «في داره» أو نحو ذلك لم يصحَّ

عطف جملة «عمراً أكرمته» على جملة «قام» على تقدير نصب «عمراً» لعدم الضمير فيها مع أنَّ  
المعطوف في حكم المعطوف عليه فوجب أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى المبتدأ كما  
وجب في الجملة المعطوف عليها لوقوعها خبراً عن «زيد».

(٤) قوله: [على جملة ذات وجهين] أي: جملة صدرها اسم وعجزها فعل مثل قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ

وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا [الرحمن: ٧:٦] فينصب السماء ويرفع. "العقد النامي".

فَتُعْطَفُ عَلَى الصغرى وهي فعليّة، فإن قلت: السلامة من الحذف<sup>(١)</sup> مرجّحة للرفع، قلنا: هي مُعَارَضَةٌ بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا باعتبار المنتهى<sup>(٢)</sup> وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب **(ويجب النصب)** أي: نصب الاسم المذكور<sup>(٣)</sup> **(بعد حرف الشرط)** والمراد به ههنا «إِنْ وَلَوْ»، فإنّ «أَمَّا» وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب **(و)** كذا يجب<sup>(٤)</sup> النصب بعد **(حرف التحضيض)** وهو «هَلَا» و«أَلَا» و«لَوْ» و«لَوْمًا»، وإنما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل<sup>(٥)</sup> لفظاً أو تقديرًا أي الحروف المذكورة.

(١) قوله: [السلامة من الحذف الخ] أي: ينبغي أن يكون الرفع راجحاً لأنه سالم من حذف العامل بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى تقدير العامل، وحاصل الجواب أنه يعارض السلامة من الحذف على تقدير الرفع قرب المعطوف عليه على تقدير النصب فإذا تعارضاً تساقطاً. قوله: «مُعَارَضَةٌ» بفتح الراء اسم مفعول لا مصدر.

(٢) قوله: [هذا باعتبار المنتهى] أي: عدم التفاوت المذكور متحقق باعتبار منتهى المعطوف عليه وأما باعتبار مبدأ المعطوف عليه فالجملة الصغرى أقرب من الكبرى.

(٣) قوله: [أي: نصب الاسم المذكور] إشارة إلى أن اللام في «النصب» عهديّ أو عوض عن المضاف إليه.

(٤) قوله: [كلذا يجب الخ] إشارة إلى أن قوله: «وحرف التحضيض» مجرور معطوف على «حرف الشرط».

(٥) قوله: [لوجوب دخولها على الفعل الخ] اعلم أنه لا شك في أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تلوق بالفعل؛ لأن تلك المعاني إنما تتعلق بالأمر المتحدّد والفعل لدخول النسبة في مفهومه متحدّد، فكان القياس أن يختصّ حروفها بالأفعال إلّا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كـ«كَيْت» و«لَعَلَّ»، وبعضها استعملت في القيلتين مع أولويّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و«مَا» و«لَا» للنفي، وبعضها اختلفت في اختصاصها بأحد القيلتين





(نحو «إن زيدا ضربته ضربك») مثال لحرف الشرط (و«ألا زيدا ضربته»)  
 تعيين للممثل له.

مثال لحرف التحضيض (وليس مثل «أ زيد ذهب به» منه) أي: من باب  
 تعيين للممثل له. إشارة إلى المرجع.

الإضمار على شريطة التفسير، فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر  
 تفصيل لعدم كونه منه. وصلية. أي أول.

أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب<sup>(١)</sup> لوقوع  
 عطف على ضمير «أنه». عنة لمن اختيار النصب فيه. ما.

الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه  
 أي تدقيقه. أي زيد.

ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره<sup>(٢)</sup>  
 من باب الإضمار. وصلية.

لكنه ليس بحيث لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن «ذهب به» لا  
 يعمل النصب، وكذا مناسبه أعني «أذهب»، فإن قلت: لا ينحصر

المناسب في «أذهب» فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «يُلبس» أو

«أذهب» على صيغة المعلوم فيكون تقديره: «زيدا يلبسه»<sup>(٣)</sup> الذهاب به أو

يلبسه أحد بالذهاب به أو أذهب أحد، قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف

كـ«ألا» للعرض، وكذا «إن» الشرطية فإن المرفوع في «إن أمر هلك» يجوز أن يكون مبتدأ عند الأخفش.

(١) قوله: [والمختار فيه النصب الخ] بالنصب عطف على الضمير المنصوب في قوله: «أنه» أي: ويظن في

بادئ النظر أن المختار فيه النصب الخ.

(٢) قوله: [أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره] إن أريد بالاشتغال عن الاسم بالضمير في تعريف ما

أضمر عامله على شريطة التفسير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير لم يصدق على «أ زيد ذهب به» أنه

اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره؛ إذ الضمير ههنا مرفوع المحل.

(٣) قوله: [زيدا يلبسه الخ] الأظهر أن يقال: «يلبس زيدا الذهاب به» أو «يلبس زيدا أحد بالذهاب به»

أو «أذهب زيدا أحد»؛ لأن الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل.

الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد ما أسند إليه<sup>(١)</sup> فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وإذا كان الأمر كذلك **(فالرفع)** أي: رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون ممّا يُختار فيه النصب **(وكذا)** أي: مثل «أ زيد» ذهب به» قوله<sup>(٢)</sup> تعالى **(وَكَلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)** [القمر: ٥٢] أي: في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه لصار التقدير: «فعلوا كل شيء في الزبر» فقوله «في الزبر» إن كان متعلقاً بـ «فعلوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم لأنهم لم يُوقعوا فيها فعلاً<sup>(٣)</sup> بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كان صفة لـ «شيء» مع أنه خلاف ظاهر الآية<sup>(٤)</sup> فات

(١) قوله: [مع اتحاد ما أسند إليه] ولعلّ هذا بطريق حمل المناسب على الكمال. قوله: «فالاتحاد فيما ذكرته مفقود»؛ لأنّ المسند إليه في المثال المذكور هو الضمير الراجع إلى زيد، وعلى تقدير «يلابس» و«أذهب» يكون المسند إليه فيه لفظ «الذهاب» أو «أحد».

(٢) قوله: [أي مثل «أ زيد ذهب به» قوله الخ] أي: يظنّ في بادئ النظر أنّ لفظ «كلّ» في قوله تعالى: **(وَكَلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)** [القمر: ٥٢] ممّا أضمر عامله على شريطة التفسير لكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه ليس من هذا الباب.

(٣) قوله: [لأنهم لم يُوقعوا فيها فعلاً] أي: لا عبراً ولا شراً فضلاً عن الكليّة، والكرام الكاتبون هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد أعني: رقبيا وعتيديا.

(٤) قوله: [مع أنه خلاف ظاهر الآية] لأنه لو كان صفة له لُقِّدَمَ في الآية على «فعلوه» فلمّا أنحر كان الظاهر أن يكون عبراً وإلاّ يلزم الفصل بين الصفة والموصوف.

المعنى المقصود؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣] لا أن كل<sup>(٢)</sup> شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون «كل شيء» مبتدأ والجملة الفعلية صفة لـ «شيء» والجار والمجرور في محلّ الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة<sup>(٣)</sup> وأعلم أنه قد سبق<sup>(٤)</sup> أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر أن قوله تعالى: ﴿الرَّانِيَّةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] داخل تحت هذه القاعدة<sup>(٥)</sup> مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم<sup>(٦)</sup> فاضطرّ النحاة إلى أن تمحلّوا لإخراجه

(١) قوله: [موافقا] حال من «المقصود» أي: حال كون هذا المقصود مطابقا لقوله تعالى: الخ.

(٢) قوله: [لا أن كل الخ] أي: ليس المقصود أن كل شيء موجود في صحائف أعمالهم هو مفعول لهم.

(٣) قوله: [لا يغادر صغيرة ولا كبيرة] أي: لا يترك سيفة كبيرة ولا صغيرة.

(٤) قوله: [وأعلم أنه قد سبق الخ] بسط مقدمة للكلام المنن وإشارة إلى جواب سؤال متكمّن.

(٥) قوله: [داخل تحت هذه القاعدة] يرد عليه أن ظهور دخول هذا القول تحت هذه القاعدة ممنوع؛ لأن الفاء تمنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها، والجواب أن ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] فالفاء بحسب الظاهر ليست بممانعة عن دخول القول تحت القاعدة المذكورة.

(٦) قوله: [إلا في رواية شاذة عن بعضهم] وهو عيسى بن عمر الثقفي النحوي له كتابان في النحو

عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فأشار

المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال **(ونحو ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾** أي لإخراج قوله تعالى. ما

**فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** [النور: ٢] **(الفاء)** فيه مرتبط<sup>(١)</sup>

**(بمعنى الشرط عند المبرّد)** لكون الألف واللام في «الزانية» و«الزاني»

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط<sup>(٢)</sup> واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط صفة «مبتدأ». له الجملة صفة ثانية أو صفة «موصولا».

فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدالتها على

سببيتها للجزاء، ومثل هذه الفاء<sup>(٣)</sup> لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع

تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع<sup>(٤)</sup> **(و)** الآية

**(جملتان) مستقلتان**<sup>(٥)</sup> **(عند سيبويه)** إذ «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف أي محذوف مضافه.

"الإكمال" و"الجامع"، فإنه يختار النصب في الآية. قوله: «إلى أن تمحلوا» التمحّل حيله كردن.

(١) قوله: **[فيه مرتبط]** إشارة إلى حذف العائد، وإلى أن المراد بقول المصنف: «الفاء بمعنى الشرط» أنه فاء الجزاء؛ فإنّ الفاء المرتبط بمعنى الشرط ليس إلّا فاء الجزاء.

(٢) قوله: **[فيه معنى الشرط]** وهو سببية الأوّل للثاني، وإضافة المعنى إلى الشرط بيانية.

(٣) قوله: **[ومثل هذه الفاء الخ]** إنما قال ذلك؛ لأنّ الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] فإنّ موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها، قدّم اليتيم عليها لئلاّ يجتمع «أما» مع الفاء.

(٤) قوله: **[فتعين فيه الرفع]** فيه أنّ امتناع تسليط الفعل المذكور لا يستلزم تعيّن الرفع ما لم يمتنع تسليط المناسب أيضا.

(٥) قوله: **[مستقلتان]** أي: مختلفتان في المعنى بخلاف باب ما أضمر فإنّ تركيبه أيضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد أنّ جميع الباب جملتان، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداهما متفرعا

و«الزاني» عطف عليه والخبر محذوف أي: حكم الزانية والزاني فيما معطوف.

يتلى عليكم بعد، وقوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود،

في الجملة الأولى.

والفاء عنده أيضاً للسببية<sup>(١)</sup> أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، وقيل: زائدة<sup>(٢)</sup>

أو للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط

فلا يدخل في الضابطة<sup>(٣)</sup> فتعين الرفع **(والأ)** أي: وإن لم تكن الفاء بمعنى

كما هو مذهب المبرد.

الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت الضابطة

كما ذهب إليه سيويه.

**(فالمختار)** حينئذ فيها **(النصب)** واختيار النصب باطل<sup>(٤)</sup> لاتفاق القراء

أي حين إذ دحيت الآية تحت الضابطة.

على الرفع فلا بدّ من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين

كما جعل سيويه.

كما جعل المبرد.

ليتعين الرفع **(الرابع)** من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب

على حذف الفعل من الأخرى، فأيضاً لا يرد باب ما أضمر.

(١) قوله: **[والفاء عنده أيضاً للسببية]** أي: كما أنها عند المبرد للسببية، ويقال لها الفصيحة، وليست

عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار. قوله: «أي: إن ثبت الخ» لأن الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته.

(٢) قوله: **[وقيل: زائدة]** كما في جواب «إذا» فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وأشار بقيل» إلى بعده فإنّ

القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد، وكذا جعلها للتفسير للوجوب الذي هو الحكم؛ لأنّ «اجلدوا» إنما يكون تفسيراً له باعتبار الوجوب المتضمن فإنّه إيجاب وهو متضمن للوجوب، وفيه تكلف.

(٣) قوله: **[فلا يدخل في الضابطة]** أي: في قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي.

(٤) قوله: **[واختيار النصب باطل الخ]** أشار به إلى أنّ الشرطية أي: قوله: «والأ فالمختار النصب» إشارة

إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدّم تقديره: وإن لم يكن أحد التقديرين كان المختار النصب لكنه ليس بمختار لاتفاق القراء على الرفع فالمقدّم أي: انتفاء أحد التقديرين مثله أي:

غير مختار، فثبت كونه مختاراً وهو المطلوب.



للمفعول به فيها **(التحذير)** وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن  
 أي في تلك المواضع. ما

ذكره<sup>(١)</sup> **(وهو)** في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي  
 إشارة إلى أن المعنى المذكور في المتن اصطلاحى كما صرح به بقوله «وفي الخ».

اصطلاح النحاة **(معمول)** أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية<sup>(٢)</sup> **(بتقدير)**  
 قوله «تحذيرا».

**(اتق، تحذيرا)** أي: حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا، أو  
 قوله «تحذيرا» م. تفسير «تحذيرا».

ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له **(مما بعده)** أي: مما بعد ذلك المعمول **(أو)**  
 تعريض على التفسير الثاني.

**ذكر المحذر منه مكررا** على صيغة المجهول<sup>(٣)</sup> عطف على «حذر» أو

**«ذكر» المقدر فإن قلت فعلى هذا<sup>(٤)</sup> لا بد من ضمير في المعطوف كما**  
 صفة «حذر» أو «ذكر» عبي سبل لبيل. أي تقدير أن يكون «أو ذكر» معطوفا على «حذر» أو «ذكر» المقدر.

(١) قوله: [لضيق الوقت عن ذكره] لأن التحذير يقال فيما إذا كانت البلية مُشرفة على الوقوع والقاتل

يخاف أنه إن اشتغل بها يقع المحذر فيها فيحذف الفعل، ثم إن كانت البلية في غاية الإشراف والقرب من  
 المحذر يحذف المحذر أيضا ويذكر المحذر منه مكررا للمبالغة في التحذير، ثم هذا علة وجوب  
 الحذف، وأما شرطه من قيام القرينة ونياية شيء مقام المحذوف فمقام التحذير قرينة على تعيين الفعل  
 المخصوص والمفعول به نائب منابه بدليل أنه لا يذكر الفعل معه أصلا بخلاف ما إذا لم يذكر المحذر  
 منه بعده أو لا يكون مكررا فإنه يجوز ذكر الفعل.

(٢) قوله: [أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية] إشارة إلى أن إطلاق المعمول على الاسم باعتبار أنه  
 محل لأثر العامل وقد يطلق المعمول على محل أثر العامل كما يقال: «السريير معمول النجار» فلا حاجة  
 إلى القول بالحذف والإيصال وبأن الأصل: «معمول فيه».

(٣) قوله: [على صيغة المجهول الخ] رد لما قاله الرضي من أن قول المص: «أو ذكر» إن كان بصيغة  
 المصدر يكون معطوفا على قوله: «معمول» وهو بعيد من حيث المعنى؛ إذ ليس التحذير نفس الذكر بل  
 المذكور، وإن كان على صيغة الماضي المجهول فأیضا كذلك، وحاصل الرد أنه على صيغة المجهول  
 لكن المعطوف عليه مقدر.

(٤) قوله: [فعلى هذا الخ] أي: على أن يكون «ذكر» معطوفا على «حذر» أو «ذكر» المقدر لا بد الخ،



في المعطوف عليه، قلنا: نعم لكنه<sup>(١)</sup> وضع في المعطوف المظهر موضع  
 المضمّر إذ تقدير الكلام<sup>(٢)</sup>: «أو معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً» إلا أنه  
 وضع المحذّر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً بأنه محذّر  
 منه لا محذّر (مثل «إياك والأسد» و«إياك وأن تحذف») هذان مثالان  
 لأوّل نوعي التحذير<sup>(٣)</sup> ومعناهما: بعد نفسك من الأسد والأسد من  
 نفسك، وبعد نفسك عن حذف الأرنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف  
 الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين<sup>(٤)</sup>: المحذّر منه هو الأسد والحذف  
 فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا  
 تحذيرهما منها (و«الطريق الطريق» مثال لثاني نوعيه أي: «اتق الطريق  
 الطريق»، ولا يخفى عليك<sup>(٥)</sup> أن تقدير «اتق» في أوّل النوعين غير صحيح؛  
 وهو «إياك والأسد».

حاصله أنه إذا كان معطوفاً على أحدهما لا بدّ أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف  
 عليه مع أنه ليس فيه ضمير إذ نائب فاعله «المحذّر منه».

(١) قوله: [قلنا: نعم لكنه الخ] حاصل الجواب أنه أقيم فيه الاسم الظاهر وهو «المحذّر منه» مقام الضمير الراجع  
 إلى المعمول إشعاراً بأن المعمول في هذا القسم هو المحذّر منه بخلاف القسم الأوّل فإنه فيه هو المحذّر.

(٢) قوله: [إذ تقدير الكلام الخ] دليل على وضع المظهر موضع المضمّر.

(٣) قوله: [هذان مثالان لأوّل نوعي التحذير] دفع توهم أنهما مثالان لكلا نوعيه، وإنما أورد المصنف  
 مثالين للقسم الأوّل إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحذّر منه اسماً صريحاً كذلك يجوز أن يكون  
 فعلاً في تأويل الاسم.

(٤) قوله: [التقديرين] أي: تقديري المعطوف عليه والمعطوف المحذّر منه هو الأسد والحذف لا المخاطب.

(٥) قوله: [ولا يخفى عليك الخ] بيان لوجه تقديره في النوع الأوّل «بعد» دون «اتق» وتقديره في النوع الثاني



لأنه لا يقال «اتقت زيدا من الأسد»<sup>(١)</sup> فينبغي أن يقدّر فيه مثل «بعد»  
أي الشأن. وتقدير «بعد» في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على  
من الطريق. وهو «الطريق الطريق». الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه، فالصواب أن يقال<sup>(٢)</sup>: «بتقدير بعد  
المحاطب. في التعريف. أو اتق ونحوهما»، فيقدّر مثل «بعد» في جميع أفراد النوع الأوّل وفي بعض  
أفراد النوع الثاني مثل «نفسك نفسك» فإنّ المعنى على بعد نفسك ممّا  
يؤذيك<sup>(٣)</sup> كالأسد ونحوه، ويُقدّر مثل «اتق» في بعضها كالمثال المذكور،  
وهو «الطريق الطريق». قيل: لفظ الأسد في «إياك والأسد» خارج عن النوعين<sup>(٤)</sup> فينبغي أن لا

«اتق» دون «بعد»، وعلاصته أن تقدير الثاني في الأوّل غير صحيح وتقدير الأوّل في الثاني غير مناسب.  
(١) قوله: [لا يقال: اتقت زيدا من الأسد] قيل: لأن معنى الاتقاء بهيزيدن لا بهيزانيدن، وفيه أن  
الاتقاء الصيانة وهو متعدّ إلى مفعولين كما قال القاضي: «إن المتقي اسم لمن يتقي نفسه ممّا يضرّه في  
الآخرة» وهذا يدلّ على أنه يصحّ أن يقال: «اتقت زيدا من الأسد»، وإن سلّم القيل فيمكن أن يضمن في  
«اتق» معنى التباعد ويكون التقدير: «اتق مُبْعَدًا نفسك من الأسد» وفي تقدير «اتق» مع تضمينه معنى التباعد  
من التأكيد ما ليس في تقدير «بعد».

(٢) قوله: [فالصواب أن يقال] إشارة إلى نقصان عبارة المتن، ويمكن أن يقال: أراد المصنف «بتقدير اتق ونحوه».  
(٣) قوله: [فإنّ المعنى على بعد نفسك ممّا يؤذيك] يعني: أن معنى «نفسك نفسك» مبنيّ على إرادة تباعد  
النفس ممّا يؤذيها؛ إذ التحذير عن النفس غير ممكن فلا فائدة في التحذير عنها فكأنه قيل: «بعد موزي  
نفسك موزي نفسك» إلّا أنّ ذلك الموزي لما كان في غاية المُشارَقة من الحصول لها اعتبر كأنه عليها  
فقيل: «بعد نفسك نفسك» مبالغة في التباعد وتأكيدا في التحذير فالمقدّر «بعد» دون «اتق»، وبهذا سقط  
ما قيل: إن «نفسك» محذّر منه لا محذّر فكيف يصحّ القول بأنّ المعنى: بعد نفسك ممّا يؤذيك.  
(٤) قوله: [خارج عن النوعين] أمّا عروجه عن النوع الثاني فظاهر لأن الأسد ليس مكرّرا، وأمّا عروجه  
عن النوع الأوّل فلاّنه ليس معمولا بتقدير «اتق» تحذيرا ممّا بعده بل المعمول «إياك»، والجواب ظاهر.

يكون تحذيرا وليس كذلك فإنه أيضاً تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد **(وتقول)** في قسمي النوع الأول<sup>(١)</sup> **(إياك من الأسد)** كما كنت تقول «إياك والأسد»<sup>(٢)</sup> **(ومن أن تحذف)** كما كنت تقول: «إياك وأن تحذف» **(و)** تقول في المثال الأخير **(إياك أن تحذف)** بتقدير «من» أي: إياك من أن تحذف؛ لأن حذف حرف الجرّ عن «أن وأن» قياس **(ولا تقول)** في المثال الأول **(«إياك الأسد» لا امتناع تقدير «من»)** وشذوذه مع غير «أن وأن»، فإن قلت فليكن بتقدير العاطف<sup>(٣)</sup>، قلنا: حذف العاطف أشدّ شذوذاً؛ لأن حذف حرف الجرّ قياس مع «أن وأن» وشاذّ كثير في غيرهما وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً<sup>(٤)</sup> **(المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل)**

(١) قوله: **[في قسمي النوع الأول]** النوع الأول معمول بتقدير «اتق» تحذيراً ممّا بعده، وقسمه الأول ما يكون بعده اسم صريح وقسمه الثاني ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقسمي النوع الأول مثالا.  
(٢) قوله: **[كما كنت تقول: «إياك والأسد» الخ]** يعني: كما كنت تقول في أول قسمي النوع الأول: «إياك والأسد» وفي ثانيهما: «إياك وأن تحذف» بالعطف كذلك يجوز أن تقول فيهما: «إياك من الأسد» و«إياك من أن تحذف» بحرف الجرّ، ويجوز أن تقول في المثال الأخير: «إياك أن تحذف» بتقدير «من»، ولا يجوز تقديرها في «إياك من الأسد».  
(٣) قوله: **[فليكن بتقدير العاطف]** أي: إن لم يجر «إياك الأسد» بتقدير «من» فليكن بتقدير العاطف فلا يصحّ حكم امتناع هذا التركيب.

(٤) قوله: **[فلم يثبت إلا نادراً]** قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [هـ: ٩٢] أي: وقلت، بتقدير العاطف، وقيل هو حال تقدير

أي: حدث<sup>(١)</sup> (مذكور) تضمناً في ضمن الفعل<sup>(٢)</sup> الملفوظ أو المقدّر أو شبهه كذلك أو مطابقة<sup>(٣)</sup> إذا كان العامل مصدراً، فقوله «ما فُعل فيه فُعل» شامل لأسماء الزمان والمكان كلّها فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يُفعل فيهما فعل سواء ذُكر الفعل الذي فُعل فيهما أو لا، وقوله «مذكور» خرج به ما لا يُذكر فُعل فُعل فيه نحو «يوم الجمعة يوم طيّب» فإنه وإن كان فُعل فيه فُعل لا محالة لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل «شهدت يوم الجمعة» داخلاً فيه<sup>(٤)</sup> فإن «يوم الجمعة» يصدق عليه أنه فُعل فيه فُعل مذكور فإنّ شهود يوم الجمعة لا يكون إلّا في يوم الجمعة، فلو اعتُبر في

«قد»، وقيل جزء «إذا ما الخ» وقوله تعالى: «تولوا» استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبل أي: فما حالهم؟

(١) قوله: [أي: حدث] وهو الفعل اللغوي لا الفعل الذي هو قسم للاسم والحرف؛ لأنك إذا قلت: «ضربت أمس» فقد فعلتَ لفظ «ضربت» اليوم أي: تكلمتَ به اليوم والضربُ الذي هو مفهومه فعلته أمس ف«أمس» فُعل فيه الضرب لا «ضربت» فافهم.

(٢) قوله: [تضمناً في ضمن الفعل الخ] أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحيّ العامل في المفعول فيه سواء كان الفعل ملفوظاً نحو «صمت يوم الجمعة» أو مقدّراً نحو «يوم الجمعة» لمن قال «متى صمت». قوله: «أو شبهه كذلك» عطف على «الفعل» أي: أو مذكور في ضمن شبه الفعل سواء كان ملفوظاً نحو «أنا صائم يوم الجمعة» أو مقدّراً نحو «يوم الجمعة» لمن قال: «متى أنت صائم».

(٣) قوله: [أو مطابقة] عطف على قوله: «تضمناً». قوله: «إذا كان العامل مصدراً» نحو «أعجني صوم زيد يوم الجمعة» فإنّ الصوم فُعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدالّ عليه بالمطابقة.

(٤) قوله: [بقي مثل «شهدت يوم الجمعة» داخلاً فيه] أي: في الحدّ مع أنّ «يوم الجمعة» فيه مذكور باعتبار أنّ الشهود أي: الحضور واقع عليه لا فيه فهو مفعول به لا مفعول فيه، وهذا استدراك من قوله: «وخرج به الخ».



التعريف قيد الحيثية<sup>(١)</sup> أي: المفعول فيه ما فُعل فيه فُعل مذكور من حيث إنه فُعل فيه فُعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فُعل فيه فُعل مذكور بل من حيث إنه وقع<sup>(٢)</sup> عليه فُعل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله «مذكور»<sup>(٣)</sup> إلا لزيادة تصوير المعرف<sup>(٤)</sup> وقوله (من زمان أو مكان) بيان لـ «ما» الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي المفعول فيه<sup>(٥)</sup> وتمهيد لبيان حكم كل منهما، .....

(١) قوله: [فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ] لأن قيد الحيثية معتبر في تعريفات الأمور الاعتبارية سواء ذكر أو لا، ولو أريد من قوله: «ما فُعل فيه فُعل» ما نسب إليه الفعل بكلمة «في» لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية لإخراج نحو «شهدت يوم الجمعة»؛ لأنه ليس منسوباً إليه الفعل بكلمة «في» على تقدير وقوع الشهود عليه.

(٢) قوله: [بل من حيث إنه وقع الخ] إضراب من قوله: «ليس من حيث الخ»، أي: بل ذكر يوم الجمعة فيه من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، فلا يكون مفعولاً فيه بل مفعولاً به.

(٣) قوله: [لا حاجة إلى قوله: «مذكور»] لأن مثل «يوم الجمعة» في «يوم الجمعة يوم مبارك» وإن فُعل فيه فُعل ما إلا أن ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم مبارك فما قصد إخراج بقيد «مذكور» يخرج بقيد الحيثية.

(٤) قوله: [إلا لزيادة تصوير المعرف] أي: لمزيد إيضاح المحدود وتحقيق ماهيته بذكر جميع ذاتياته ولا يلزم أن يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، واعلم أن اعتبار الإخراج بالقيد التضميني قد يعتبر بعد الفراغ عن الاحترازمات بالقيود المذكورة صريحاً فيكون الحيثية حينئذ مخرجة لما بقي من القيود الصريحة فيخرج بقوله: «مذكور» نحو «يوم الجمعة يوم طيب»، وبقيد الحيثية نحو «شهدت يوم الجمعة» فلا يكون قوله: «مذكور» لمجرد زيادة تصوير المعرف.

(٥) قوله: [إشارة إلى قسمي المفعول فيه] علة للمحيء بالبيان، وإشارة إلى أن «أو» في قوله: «زمان أو



وهو أي: المفعول فيه<sup>(١)</sup> ضربان ما يظهر فيه «في» وهو مجرور بها، وما يقدر فيه «في» وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم<sup>(٢)</sup> فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في» وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه ولذلك قال<sup>(٣)</sup> **(وشرط نصبه)** أي: شرط نصب المفعول فيه **(تقدير «في»)** إذ التلّفظ بها يوجب الجرّ **(وظروف الزمان كلّها)** مبهما كان الزمان أو محدوداً<sup>(٤)</sup> **(تقبل ذلك)** أي: تقدير «في»؛ لأنّ المبهم منها<sup>(٥)</sup> جزء مفهوم الفعل فيصح

مكان» لتقسيم المحدود وإلى أنّ هذا القيد لا دخل له في الاحتراز. قوله: «وتمهيد» بالرفع عطف على قوله: «بيان» أو بالنصب عطفاً على قوله: «إشارة»، وتمهيد الأمور تسويتها وإصلاحها.

- (١) قوله: **[أي: المفعول فيه]** إنما فسّر الضمير به لتلاّ يتوقّم عوده في أوّل الوهلة إلى الحكم لقربه.  
(٢) قوله: **[وهذا خلاف اصطلاح القوم]** أي: ما أشار إليه المصنف من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة فإنهم الخ.  
(٣) قوله: **[ولذلك قال الخ]** أي: لمخالفته الجمهور جعل تقدير «في» شرطاً لكون المفعول فيه منصوباً لا لكونه مفعولاً فيه كما هو عند الجمهور.

- (٤) قوله: **[مبهما كان الزمان أو محدوداً]** إشارة إلى أنّ المراد بالتأكيد الشمول للمبهم والمحدود، ولما لم يكن خلاف بين القوم في أنّ المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ونهاية كالحين، وأنّ المحدود ما اعتبر فيه ذلك كالיום والليلة والشهر والسنة لم يذكر المصنف والشارح تفسيرهما.  
(٥) قوله: **[لأنّ المبهم منها]** أي: من ظروف الزمان. قوله: «جزء مفهوم الفعل» لأنّ الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما معيّن فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان فإنّ دلالة الفعل عليه عقلية لا وضعيّة. قوله: «كالمصدر» فإنه يتنصب أيضاً بلا واسطة الحرف نحو «ضربت ضرباً» لكونه جزء من مفهومه.

انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أي: على  
أي انتصاب المبهم من ظروف الزمان.

المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو «صُمتَ ذَهْرًا»<sup>(١)</sup> و«أفطرت اليوم»  
أي الزمان المبهم والزمان المحدود.

(و) ظروف (المكان إن كان) المكان<sup>(٢)</sup> (مبهما قَبْلَ ذلك) أي: تقدير

«في» حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما<sup>(٣)</sup> في الإبهام نحو «جلست

خلفك» (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم يكن مبهما بل يكون محدودا (فلا) يقبل

تقدير «في» إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا

وصفة<sup>(٤)</sup> نحو «جلست في المسجد» (وَفُسِّرَ المبهم) من المكان

(بالجهات الست) وهي «أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت» وما

في معناها<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ «أمام زيد» مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع  
ليصح إبهام الأمام من بين الجهات.

الأرض فيكون مبهما، وَلَمَّا لم يتناول هذا التفسير<sup>(٦)</sup> بعضَ الظروفِ

المكانيةِ الجائزِ نصبُها قال (وَحُمِلَ عليه) أي: على المبهم المفسر

صفة للظروف. صفة ثانية. بالرفع فاعل للـ«جائز».

(١) قوله: [نحو «صُمتَ ذَهْرًا»] المثال الأول للمبهم والثاني للمحدود، ففيه لفّ ونشر مرتب.

(٢) قوله: [المكان] إشارة إلى أنّ ضمير «كان» راجع إلى المضاف إليه أعني المكان دون المضاف أعني الظروف.

(٣) قوله: [لاشتراكهما الخ] أي: لاشتراك الزمان المبهم والمكان المبهم في الإبهام.

(٤) قوله: [لاختلافهما ذاتا وصفة] أي: لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة فإنّ الأول

زمان والثاني مكان والأول مبهم والثاني محدود، إن قلت: فليُحمَل المكان المحدود على المكان المبهم

لاشتراكهما في المكانية، قلنا: هو فرع وتابع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير.

(٥) قوله: [وما في معناها] من «قدّام» و«وراء» و«يسار». قوله: «فإنّ أمام زيد الخ» أوضح إبهام الأمام من

بين الجهات الست وترك البواقي لامكان مقياستها عليه.

(٦) قوله: [ولمَّا لم يتناول هذا التفسير الخ] غرضه بيان الغرض من قول المصنف الآتي: «وحمل عليه الخ».

بالجهات الست **(«عند» و«لدى» وشبههما)** نحو «دون» و«سوى»  
بيان الشبه.  
**(إيهامهما)** أي: لإيهام **«عند» و«لدى»**، ولم يذكر وجه حمل شبههما  
 عليه لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ **«إيهامها»**<sup>(١)</sup> كما هو الظاهر،  
إشارة إلى المرجع.  
 أي على المبهم.  
 وكذا حُمِلَ على المبهم من المكان **(لفظ «مكان»)** وإن كان معينا نحو  
 «جلست مكانك» **(لكثرته)** في الاستعمال مثل الجهات الست لا  
 لإيهامه<sup>(٢)</sup> **(و)** كذا حُمِلَ عليه **(ما بعد «دخلت»)** وإن كان معينا نحو  
 «دخلت الدار» لكثرته في الاستعمال لا لإيهامه **(على الأصح)** أي: على  
 المذهب الأصح فإنه ذهب بعض النحاة<sup>(٣)</sup> إلى أنه مفعول به لكن الأصح  
 أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر لكنه حُذِفَ لكثرة  
 استعماله، وهذا محل تأمل<sup>(٤)</sup> فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد  
 تمام معناه ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه  
 بها يطلب المفعول فيه كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني»

(١) قوله: **[«إيهامها»]** أي: بالضمير المؤنث راجعا إلى مجموعة «عند» و«لدى» وشبههما، وهو الظاهر.

(٢) قوله: **[لا إيهامه]** لأن مكان المخاطب في «جلست مكانك» مثلا معين لا مبهم.

(٣) قوله: **[ذهب بعض النحاة]** وهو الجرمي تلميذ الأخفش ويونس وأستاذ الميرد والرجاج.

(٤) قوله: **[وهذا محل تأمل]** أي: كون الدار في «دخلت الدار» مفعولا فيه على المذهب الأصح محل

بحث. قوله: **[لا يتم بدون الدار]** أي: لا يتم فهم الدخول ولا يتعقل بدونها فيكون مفعولا به لا مفعولا  
 فيه؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده.

فالظاهر أنه مفعول به<sup>(١)</sup> لا مفعول فيه، ومما يؤيد ذلك<sup>(٢)</sup> أن كل فعل  
 نُسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن يُنسب إلى مكان شامل له  
 ولغيره فإنه إذا قلت: «ضربت زيدا في الدار»<sup>(٣)</sup> التي هي جزء من البلد،  
 فكما يصح أن تقول «ضربت زيدا في الدار» كذلك يصح أن تقول  
 «ضربته في البلد»، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك فإنه إذا  
 قال الداخل في البلد «دخلت الدار» لا يصح أن يقول «دخلت البلد»  
 فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت  
 فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به، وقيل معناه<sup>(٤)</sup> على  
 الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال «دخلت» مع «في» نحو

(١) قوله: [فالظاهر أنه مفعول به] لأن الدخول متعد بالواسطة و«في» صلة له كما أن «عن» صلة لضده  
 الذي هو الخروج، وما استدلل به الرضي على كون الدخول لازما من لزوم كلمة «في» في غير المكان  
 نحو «دخلت في الأمر»، ومن دخولها في المكان نحو «دخلت في المسجد» ومن كونه فُعُولا وهو من  
 المصادر اللازمة غالبا، ومن كونه ضد الخروج وهو لازم فهو إما يدل على نفي تعديه بلا واسطة.

(٢) قوله: [ومما يؤيد ذلك الخ] أي: مما يؤيد كون ما بعد «دخلت» مفعولا به الخ.

(٣) قوله: [«ضربت زيدا في الدار» الخ] ف«ضربت» تُنسب إلى الدار بوقوعه فيها، وهي مكان خاص جزء  
 من البلد والبلد مكان عام شامل للدار وغيرها، فكما صح أن تقول: «ضربت زيدا في الدار» بنسبة الفعل  
 إلى المكان المعاصر كذلك صح أيضا أن تقول: «ضربت زيدا في البلد» بنسبته إلى المكان العام الشامل  
 للدار وغيرها، فلو كان الدار في «دخلت الدار» مفعولا فيه لصح أن يقول الداخل في الدار: «دخلت البلد»  
 مع أنه لم يصح ذلك؛ لأن دخول البلد يقتضي سبق الخروج عنه والحال أنه كائن في البلد في فرضنا.

(٤) قوله: [وقيل: معناه الخ] عطف بحسب المعنى على قوله: «أي: على المذهب الأصح»، يعني: معنى  
 قول المصنف «على الأصح» على المذهب الأصح وقيل: معناه على الاستعمال الأصح.



«دخلت في الدار» صحيح لكنّ الأصحّ استعماله بدون «في»، ونُقل عن  
 عرض النقل تأييد القيل. جأ

سيويه أنّ استعماله بـ«في» شاذّ (ويُنصّب) أي: المفعول فيه (بعامل  
 أي قليل. إشارة إلى المرجع.

مُضمَر) بلا شريطة التفسير<sup>(١)</sup> نحو «يوم الجمعة» في جواب من قال «متى  
 أي مقتر.

سرت» أي: سرت يوم الجمعة، (و) بمعامل مضمَر<sup>(٢)</sup> (على شريطة  
 مقتر.

التفسير) نحو «يوم الجمعة صمت فيه»، والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في

المفعول به<sup>(٣)</sup> (المفعول له هو ما فُعل لأجله) أي: لقصد تحصيله<sup>(٤)</sup> أو

بسبب وجوده، وخرج به سائر المفاعيل ممّا فعل مطلقاً<sup>(٥)</sup> أو به أو فيه أو  
 أي بأجله. جأ باقي. بيان سائر المفاعيل.

(١) قوله: [بلا شريطة التفسير] فيجوز الإظهار حينئذ، وإنما قيّد المضمَر بهذا بقرينة المقابلة.

(٢) قوله: [بمعامل مضمَر] إشارة إلى أنّ قوله: «وعلى شريطة التفسير» عطف على قوله: «بمعامل مضمَر»  
 بتقدير «عامل مضمَر» في جانب المعطوف كما حذف «بلا شريطة التفسير» في جانب المعطوف عليه،  
 ففي عبارته صنعة الاحتباك كما لا يخفى على أهل البديع.

(٣) قوله: [والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به] فيختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة بخلافه أو عند  
 وجود أقوى منها نحو «يوم الجمعة سرت فيه» و«صمت يوم الجمعة وأما يوم الخميس فأفطرت فيه»  
 و«لقيت زيدا فإذا يوم الجمعة سار فيه»، ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية وبعد حرف النفي  
 وحرف الاستفهام وبعد «إذا» الشرطية وقبل الأمر والنهي نحو «أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت  
 فيه» و«ما يوم أو أيوم الجمعة سرت فيه» و«إذا يوم الجمعة سرت فيه سرت» و«يوم الإثنين صم فيه»  
 و«يوم العيد لا تصم فيه»، ويستوي الأمران في «زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه»، ويجب النصب بعد  
 حرف الشرط وحرف التحضيض نحو «إن يوم الجمعة سرت فيه سرت» و«هلاً يوم الجمعة صمت فيه».

(٤) قوله: [أي: لقصد تحصيله الخ] إشارة إلى قسمي المفعول له: ما فعل لتحصيله كما في المثال الأول،  
 وما فعل بسبب وجوده كما في المثال الثاني، وفيه إيماء إلى وجه إيراد المثالين.

(٥) قوله: [ممّا فعل مطلقاً الخ] فإنه لا يصدق «ما فعل لأجله» على شيء منها.

معه **(فعل)** أي: حدث **(مذكور)** أي: ملفوظ<sup>(١)</sup> حقيقة أو حكما، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا<sup>(٢)</sup> كما إذا قلت «تأديبا» في جواب من قال «لم ضربت زيدا»، فقوله «مذكور» احتراز عن مثل «أعجبني التأديب»<sup>(٣)</sup>، فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه وهو أي: الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة<sup>(٤)</sup> كما في «ضربت زيدا»، قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في «ضربته تأديبا»، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو «أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله»، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه<sup>(٥)</sup> **(مثل ضربته تأديبا)** مثال لما <sup>تعيين للممثل له</sup> فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب، فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه<sup>(٦)</sup> **(وقعدت عن الحرب)**

(١) قوله: [أي: ملفوظ الخ] إشارة إلى أن المذكور من الذكر بالكسر وهو ما يكون باللسان لا من الذكر بالضم وهو ما يكون بالقلب، لكن يرد عليه أنه لا يصح تفسير المذكور بالملفوظ لأن الحدث لا يكون ملفوظا، والجواب أن المراد «ملفوظ دأله» فالتفسير مجازي باعتبار الدلالة.

(٢) قوله: [ما كان فعله مقدرا] فإنه وإن لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما.

(٣) قوله: [عن مثل أعجبني التأديب] فإن التأديب قد فعل لأجله فعل أعني: الضرب لكنه ليس بمذكور والمذكور أعني: «أعجب» ليس فعل لأجله.

(٤) قوله: [مذكور في الجملة] أي: في بعض التراكيب أو بطريق اللزوم.

(٥) قوله: [إيراده معه للعمل فيه] فإن قلت: حينئذ يخرج عن التعريف نحو «جئتكَ للسمن»؛ لأن العامل في المحرور هو الجار لا الفعل مع أنه مفعول له عند المصنف، قلنا: إن الفعل عامل في المحرور فإنه منصوب به تقديرا والجار فيه بمنزلة الهمزة في الإفعال والتضعيف في التفعيل.

(٦) قوله: [فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه] إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب

**جينا**) مثال لما فُعل بسبب وجوده فُعل وهو القعود فإنَّ القعود إنما وقع بسبب الجبن، والقائل يكون<sup>(١)</sup> المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف **(خلاف)** ظاهرا **(للزجاج فإنه)** أي: المفعول له **(عنده)** أي: عند الزجاج **(مصدر)** من غير لفظ فعله<sup>(٢)</sup>، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جينا أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن، وردَّ قول الزجاج بأنَّ صحَّة تأويل نوع بنوع لا تُدخله في حقيقته ألا ترى إلى صحَّة تأويل الحال بالظرف من حيث إنَّ معنى «جاء زيد راكبا»: جاء زيد وقت الركوب، من غير أن تُخرج عن حقيقتها<sup>(٣)</sup> **(وشرط نصبه)** أي: شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك «جئتكَ للسمن وإكرامك الزائر» عنده مفعول له<sup>(٤)</sup> على ما يدلُّ

وترتب عليه مع أنَّ الضرب والتأديب متحدا بحسب الذات؛ إذ لم يصدر من الفاعل إلا فعل واحد وهو الضرب، قلنا: المراد بترتب التأديب ترتب ما يتضمنه التأديب أعني: التأدب.

(١) قوله: **[والقائل يكون الخ]** القائل هم الجمهور، وهذا مبتدأ خبره قوله: «يخالف»، وفيه إشارة إلى أنَّ قوله: «خلافًا» نصب على المصدرية.

(٢) قوله: **[من غير لفظ فعله]** أي: مفعول مطلق من غير الخ فالزجاج ينكر المفعول له فالمفاعيل عنده أربعة.

(٣) قوله: **[من غير أن تخرج عن حقيقتها]** أي: من غير أن تُخرج الحال عن حقيقتها صحَّة تأويلها بالظرف فكذا المفعول له لا تُدخله صحَّة تأويله بالمفعول المطلق في المفعول المطلق.

(٤) قوله: **[عنده مفعول له]** أي: عند المص مفعول له، وتقديم «عنده» للحصر أي: لا عند الجمهور.

عليه حذّه، وهذا<sup>(١)</sup> كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير «في»، وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم **(تقدير اللام)** لأنها إذا أظهرت لزوم الجرّ، وخصّ اللام بالذكر<sup>(٢)</sup>؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها من «من» أو الباء أو «في» مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَشَعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وقوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمَ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله عليه السلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي: لأجلها، ولما كان تقدير اللام<sup>(٣)</sup> عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقاءها في النية وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في إبقائها في النية إلى شرط بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال<sup>(٤)</sup> **(وإنما يجوز حذفها)** .....

(١) قوله: [وهذا الخ] أي: قول المصنف هنا: «وشرط نصبه الخ» مثل قوله في المفعول فيه الخ، يعني: أنه جعل تقدير اللام هنا شرطاً لنصب المفعول له لا لكون الاسم مفعولاً له كما أنه جعل تقدير «في» شرطاً لنصب المفعول فيه لا لكون الاسم مفعولاً فيه، وهذا أيضاً يخالف ما عليه الجمهور فإن تقدير اللام عندهم شرط لكون الاسم مفعولاً له لا لكونه منصوباً.

(٢) قوله: [وخصّ اللام بالذكر الخ] جواب سؤال مقدّر تقديره أنه قد يجيء للتعليل «من» والباء و«في» وهي من الدواخل على المفعول له فلما خصّ تقدير اللام بالذكر، والجواب ظاهر، ولا يخفى ما في بيان الأمثلة من النشر على ترتيب اللف.

(٣) قوله: [ولما كان تقدير اللام الخ] توطئة لكلام الماتن الآتي كما لا يخفى على الفطن.

(٤) قوله: [ولهذا قال] أي: ولأجل أن تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية وأن الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط قال المصنف: الخ. قوله: «ولم يكف» عطف



ولم يكف يارجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام<sup>(١)</sup>، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها<sup>(٢)</sup> **(إذا كان)** المفعول له **(فعلا)** احتراز عما إذا كان عينا<sup>(٣)</sup> نحو «جئتكَ للسمن» **(لفاعل الفعل المَعْلَل به)** أي: اتحد فاعله وفاعل عامله<sup>(٤)</sup>، احتراز عما إذا كان فعلا لغيره نحو «جئتكَ لمجيتك إِيَّاي»<sup>(٥)</sup> **(ومقارنا له)** أي: للفعل المذكور **(في الوجود)** بأن يتحدَ زمان وجودهما نحو «ضربته تأديبا» فإن زمان الضرب والتأديب واحد إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار<sup>(٦)</sup>،

على قوله: «قال».

(١) قوله: [ولم يكف يارجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام] بأن يقول: «وإنما يجوز» بترك قوله: «حذفها» فإنه لو اكتفى بقوله: «يجوز» لرجع الضمير إلى تقدير اللام وتوهم أن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية كلاهما مشروطان بهذا الشرط لما عرفت أن التقدير عبارة عنهما مع أن الإبقاء لا يحتاج إلى شرط لأنه موافق للأصل، ولما صرح بذكر الحذف علم أن المشروط هو الحذف من اللفظ فقط.

(٢) قوله: [كما يجوز ذكرها] إشارة إلى أن الجواز في كلام المصنف بمعنى الإمكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين.

(٣) قوله: [عما إذا كان عينا] أي: عن مفعول له إذا كان غير حدث وهو ما يقوم بنفسه، فإنه لا يجوز حذف اللام منه.

(٤) قوله: [أي: اتحد فاعله وفاعل عامله] هذا تفسير باللازم إذ يلزم من كون فاعل المفعول له فاعل الفعل المَعْلَل به اتحادهما، وبعض النحاة لا يشترط ذلك مستدلاً بقول أمير المؤمنين عليّ كرم الله تعالى وجهه الكريم: «فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط وإتماما للبلية» فإن المستحق إبليس اللعين والمعطى للنظرة هو الله العزيز الجليل.

(٥) قوله: [نحو «جئتكَ لمجيتك إِيَّاي»] فإن فاعل «جئت» متكلم وفاعل المجيء مخاطب فلم يتحد فاعل المفعول له وفاعل الفعل المَعْلَل به فلا يجوز أيضا حذف اللام منه.

(٦) قوله: [إلا بالاعتبار] فإن الضرب باعتبار أنه يوجب وجعا في المضروب يسمى ضربا وباعتبار أنه يورث التأديب فيه يسمى تأديبا فحين يوجد الضرب يوجد التأديب فزمان الضرب والتأديب واحد.



أو يكونَ زمان وجود أحدهما<sup>(١)</sup> بعضا من زمان وجود الآخر نحو «قعدت <sup>بأن يكون الخ</sup> عن الحرب جينا» فإنَّ زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو «شهدت الحرب إيقاعا للصالح بين الفريقين» فإنَّ زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحترز بذلك القيد عمّا إذا لم يكن مقارنا له في الوجود <sup>بيان قاعدة القيد.</sup> نحو «أكرمتك اليوم لو عدي بذلك أمس»<sup>(٢)</sup>، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر<sup>(٣)</sup> فيتعلّق بالفعل بلا واسطة <sup>كعَلَقَ</sup> <sup>المفعول له.</sup> <sup>نقص.</sup> <sup>من ثلث الشرائط.</sup> أي: الذي <sup>أي مقارنا ومشاركا له الخ</sup> فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مُصاحبا له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه، فقلوه «معه»<sup>(٤)</sup> مفعول ما لم يسم فاعله

- (١) قوله: [أو يكونَ زمان وجود أحدهما الخ] أي: سواء كان زمان وجود الفعل بعضا من زمان وجود المفعول له كما في المثال الأوّل أو كان زمان وجود المفعول له بعضا من زمان وجود الفعل كما في المثال الثاني.
- (٢) قوله: [نحو «أكرمتك اليوم لو عدي بذلك أمس»] فإنَّ الإكرام والوعد وإن كانا حدثين وفاعلهما واحدا لكنَّ زمان وجودهما مختلف فإنَّ زمان الإكرام اليوم وزمان الوعد أمس.
- (٣) قوله: [لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر] ولأنَّ علّة الأفعال كثيرا ما تحيى جامعة لهذه الشرائط فحصلوها يدلّ على اللام المقدّرة.
- (٤) قوله: [تعلّق المصدر به] أي: مثل تعلّق المفعول المطلق فإنَّ المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلّق به الفعل بلا واسطة، بخلاف ما إذا اختلَّ شرط منها فيفوت ح شبهه بالمصدر فلا يتعلّق به الفعل بلا واسطة.
- (٥) قوله: [قلوه «معه» الخ] تفريع على قوله: «أي: الذي فعل بمصاحبته»، أي: فلفظ «معه» على هذا نائب الفاعل لقوله: «المفعول» كما في قولك: «زيد الممرور به».

أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجارّ والمجرور في المفعول به وفيه وله، والضمير المجرور راجع إلى اللام<sup>(١)</sup>، واعتذر عن نصبه<sup>(٢)</sup> بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب<sup>(٣)</sup> وفي بعض الحواشي أنّ هذا الرأي شريف جداً<sup>(٤)</sup>، وقيل: الوجه أن يجعل من قيل ع «وقد حيل بين الغير والتزوان»<sup>(٥)</sup> فإنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره

(١) قوله: [راجع إلى اللام] أي: اللام الموصولة التي في «المفعول» لكونه بمعنى الحدث.

(٢) قوله: [اعتذر عن نصبه الخ] أي: عن كون «معه» منصوبا لأنه إذا كان قائما مقام الفاعل فتحقه الرفع، وحاصل الاعتذار أنه يجوز إسناد الفعل إلى لازم النصب وتركه منصوبا فيكون رفعه تقديرا؛ وذلك لأنّ الأكثر في استعماله النصب فإذا وقع موقعا يستحقّ فيه الرفع جرى على غالب حاله.

(٣) قوله: [على قراءة النصب] أي: على قراءة نافع وحفص عن عاصم والكسائي، فترك «بينكم» منصوبا مع أنه فاعل «تقطع» استصحابا لأكثر أحواله، وردّ هذا الاستدلال بأنّ كون «بينكم» فاعلا مجرد احتمال مع احتمال أن يكون الفاعل الأمر لتقرّره في النفوس أي: «تقطع الأمر بينكم» والقاعدة لا تثبت بالاحتمال.

(٤) قوله: [وفي بعض الحواشي أنّ هذا الرأي شريف جداً] لأنه جعل فيه ما هو محطّ الفائدة قائما مقام الفاعل، ولأنه حال عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص.

(٥) قوله: [وقد حيل بين الغير والتزوان] أوّله: «أهمّ بأمر الحزم لو استطعته» قاله صخر بن عمرو، سئلت امرأته كيف زوجها؟ فقالت: لا حيّ فيرجى ولا ميّت فينبغي، فاستدعى السيف وهمّ بقتلها فلم يستطع لضغفه فقال هذا البيت، والعير الحمار الوحشي والأهلي، والتزوان الوثوب أي: برجستن، والمراد بالعير والتزوان المرء وما طلبه.

أي: حيل الحيلولة؛ لأن «ين» للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا<sup>(١)</sup> يكون معناه: الذي **فَعَلَ** فِعْلًا بمصاحبته على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره والضمير المجرور للموصول (**هو** مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء<sup>(٢)</sup> (**لمصاحبته معمول فعل**) اللام متعلق بمذكور أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل وإفادته إيّاها<sup>(٣)</sup> سواء كان ذلك المعمول<sup>(٤)</sup> فاعلا نحو «استوى الماء والخشبة» أو مفعولا نحو «كفاك وزيدا درهم»، وسواء كان ذلك الفعل (**لفظا**) أي: لفظيا<sup>(٥)</sup> كالمثالين المذكورين (**أو معنى**) أي: معنويا نحو «مالك وزيدا» أي: ما تصنع، والمراد بمصاحبته

(١) قوله: [فعلى هذا الخ] أي: على تقدير هذا القيل يكون معنى «المفعول معه»: الذي الخ.

(٢) قوله: [احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء] وك«مع» نحو «جاء زيد فبكر أو مع بكر» و«رأيت عمرا فخالدا أو مع خالدا».

(٣) قوله: [وإفادته إيّاها] أي: ولأجل إفادة ذكره بعد الواو المصاحبة، وهي المشاركة في الفعل في وقت أو مكان واحد.

(٤) قوله: [سواء كان ذلك المعمول الخ] فيه ردّ على من قال: إنّ المفعول معه لا يكون إلّا مع الفاعل فمعنوا في «ضربت زيدا وعمرا» نصب «عمرا» على المعية، وقالوا: إذا أريد المعية أي الأصل وهو «مع». قوله: «استوى الماء والخشبة» أي: تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(٥) قوله: [أي: لفظيا] إشارة إلى أن قوله: «لفظا» بتقدير ياء النسبة ليصحّ حمله على الفعل، وكذا قوله: «أي: معنويا»، والمراد بالفعل المعنوي ما يؤدي مؤدّى الفعل ولم يكن من تركيبه كحرف الجرّ والتنبيه واسم الإشارة.

لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل<sup>(١)</sup> في زمان واحد نحو «سرت وزيدا» أو مكان واحد نحو «لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها»، فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو «جاءني زيد وعمرو» فإنها لا تدلّ إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة<sup>(٢)</sup>، واعلم أنّ مذهب جمهور النحاة<sup>(٣)</sup> أنّ العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى «مع»، وإنما وضعوا الواو موضع «مع» لكونها أخصر، وأصلها واو العطف<sup>(٤)</sup> التي فيها معنى الجمع .....

(١) قوله: [مُشَارَكْتُهُ لَه فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ] فلا يجوز «ضحك زيد وطلوع الشمس» لعدم المشاركة في الفعل كما ذهب إليه الأخفش، وجوّزه غيره مستدلاً بقولهم: «ما زلت أسير والنيل»، فإن الماء لا يسير بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان، وغرض الشارح من هذا الكلام دفع انتقاض التعريف بالمعطوف بالواو كما سيصرّح بذلك.

(٢) قوله: [فَإِنَّمَا لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ دُونَ الْمَصَاحِبَةِ] ولذا جاز أن يقال: «جاء زيد وعالده» وإن كان مجيئهما في زمانين ومكانين، ولما كانت المشاركة أعمّ من المصاحبة لم يستلزم الدلالة على المشاركة الدلالة على المصاحبة.

(٣) قوله: [وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ الْوَاحِدِ] وقال عبد القاهر: إنه منصوب بنفس الواو، وذهب الزّحّاج إلى أنه منصوب بمضمّر بعد الواو، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف وردّ بأنّ الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المحرّدة، وقال الأخفش: هو منصوب نصب الظروف؛ لأنّ الواو قامت مقام «مع» لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطى النصب ما بعدها كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا فِيهِمَا﴾ الآية [٢٢: الأنبياء] ارتفع اسم الجلالة؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في «إلا» النائية عن «غيره».

(٤) قوله: [وَأَصْلُهَا وَאוُ الْعُطْفِ] ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل فيه بالاتفاق ولا على مُصَاحِبِهِ خلافاً لأبي الفتح فإنه أحاز «استوى الحشبة والماء»؛ لأنّ ذلك قد جاز في العاطفة فليجوز فيها

فناسب معنى المعية<sup>(١)</sup> (فإن كان) أي: وجد<sup>(٢)</sup> (الفعل) أي: ما يدلّ على الحدث<sup>(٣)</sup>، فيعمّ الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز) أي: لم يجب (العطف) ولم يمتنع<sup>(٤)</sup>، فلا ينتقض بمثل «ضربت زيدا وعمرا» لوجوب العطف فيه<sup>(٥)</sup> (فالوجهان) أي: العطف والنصب على المفعولية جائزان<sup>(٦)</sup> (نحو «جئت أنا وزيدا» بالرفع على العطف (وزيدا») بالنصب على المفعولية (والآ) أي: وإن لم يجز العطف

لأنها محمولة عليها، ولأنه قد ورد في كلامهم نحو «جمعت وفحشاء غيبة ونميمة»، والجواب أنه يتحمل في الأصل ما لا يتحمل في الفرع، والواو في «وفحشاء» عاطفة.

(١) قوله: [فناسب معنى المعية] لأن في المعية زيادة اجتماع كما لا يخفى.

(٢) قوله: [أي: وجد] إشارة إلى أنّ «كان» تأمة، فقول المصنف: «لفظا» نصب على الحالية، أي: حال كون الفعل لفظيا.

(٣) قوله: [أي: ما يدلّ على الحدث] إشارة إلى أنّ المراد بالفعل الدالّ على الحدث مجازا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام بقرينة مقابلة المعنوي، وذلك ليشمل الفعل وشبهه كما ذكر الشارح.

(٤) قوله: [أي: لم يجب ولم يمتنع] إشارة إلى أنّ المراد بالجواز الإمكان الخاص لا ما يشمل الوجوب فلا ينتقض الخ.

(٥) قوله: [لوجوب العطف فيه] إنما وجب العطف فيه؛ لأنّ الأصل في هذه الواو العطف وإنما يعدل عنه للتخصيص على المراد من المصاحبة ولا يمكن التخصيص في المثال المذكور بالنصب على المصاحبة؛ لأنّ الأظهر هو النصب على العطف الذي هو الأصل.

(٦) قوله: [جائزان] إشارة إلى أنّ قوله: «فالوجهان» مرفوع على الابتداء والعبر محذوف، واعلم أنه قد يترجح النصب على العطف في مثل «كن أنت وزيدا كالأخ» لأنك إن عطفت «زيدا» مع الرفع على الضمير في «كن» لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره بل تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.



بل يمتنع<sup>(١)</sup> (تعيّن النصب مثل «جنت وزيدا») فإنّ العطف فيه ممتنع<sup>(٢)</sup> لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره (وإن كان) الفعل (معنى) أي: أمرا<sup>(٣)</sup> معنويًا مستتبًا من اللفظ (وجاز) أي: لم يمتنع (العطف تعيّن العطف) حيث لا يحمل على<sup>(٤)</sup> عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو «ما لزيد وعمرو» وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع (تعيّن النصب) حيث لا وجه سواه<sup>(٥)</sup> (نحو «مالك وزيدا» و«ما شأنك وعمرا») فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور<sup>(٦)</sup> بلا إعادة الجارّ غير جائز، ولم يجز عطف

(١) قوله: [بل يمتنع] بالجزم أو بالرفع، وامتناع العطف قد يكون لمانع لفظي كما في المثال المذكور، وقد يكون لمانع معنوي كما في «سرت والنيل» كذا في «العقد النامي».

(٢) قوله: [فإنّ العطف فيه ممتنع] الجمهور على أنّ العطف في الصورة المذكورة قبيح لا ممتنع، ولهذا قالوا: إنّ النصب مختار فيها، و«لا» في قوله: «لا بتأكيد الخ» و«ولا بغيره» زائدة، ومثال الفصل بالتأكيد ما مرّ، ومثال الفصل بغير التأكيد نحو «سرت اليوم وزيدا»، لا يمتنع العطف في هاتين الصورتين.

(٣) قوله: [أي: أمرا الخ] يعني: أنّ معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل «أتبه» و«أشمر» المفهومين من «هذا».

(٤) قوله: [حيث لا يحمل على الخ] تعليل لوجوب تعيّن العطف فإنّ النصب يحوّج إلى إعمال العامل المعنوي الضعيف فلا يجوز اعتباره مع وجود الوجه القويّ، قال الرضي: الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوّز القوم النصب مع اختيار العطف، قال: والأولى أن يقال: إنّ قصد النصّ على المصاحبة وجب النصب وإلاّ فلا.

(٥) قوله: [حيث لا وجه سواه] «حيث» تعليليّة أي: لأنه لا وجه سواه فوجوب اعتبار العامل الضعيف للضرورة.

(٦) قوله: [لأنّ العطف على الضمير المجرور الخ] يجوز الكوفيون هذا العطف في السمة والبصريون للضرورة بلا تكلف وفي السمة يتكلّف وذلك بإضمار حرف الجرّ مع أنه لا يعمل مقدّرا، والأندلسي



«عمرا» على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنهما<sup>(١)</sup> لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنوية الفعل<sup>(٢)</sup> في هذه الأمثلة (لأن المعنى: ما تصنع) وما يماثله<sup>(٣)</sup>، فمعنى «ما شأنك وزيدا»: ما تصنع وزيدا، ومعنى «مالك وزيدا»: ما تصنع وزيدا، ومعنى «ما لزيد وعمرو»: ما يصنع زيد وعمرو (الحال) لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو (ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به) أي: من حيث هو<sup>(٤)</sup> فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر، فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز، ويضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ<sup>(٥)</sup> نحو «زيد العالم أخوك»، وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل<sup>(٦)</sup> أو

يجوزّه على ضعف إن لم يقصد النصّ على المصاحبة لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْحَاثَ﴾ [النساء: ١] بالجرّ في قراءة حمزة.

(١) قوله: [إذ السؤال عن شأنهما] أي: عن شأن أحدهما مع الآخر، فلو عطف «عمرا» على الشأن يكون السؤال عن شأن المخاطب وعن نفس عمرو.

(٢) قوله: [وإنما حكمنا بمعنوية الفعل] أي: يكون الفعل معنى في هذه الأمثلة، وفيه إشارة إلى أنّ اللام في قوله: «لأن المعنى الخ» متعلّق بفعل مقدّر مفهوم من المقام، وجعله العصام تعليلا لكون المثالين للعامل المعنوي.

(٣) قوله: [وما يماثله] نحو «ما تفعل» و«ما يصدر منك» وغيرهما، وفيه إشارة إلى أنّ قول المصنّ: «ما تصنع» محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف.

(٤) قوله: [أي: من حيث هو الخ] متعلّق بقوله: «يبيّن». قوله: «كما هو الظاهر» أي: من إضافة الهيئة إليهما، وسيلذكر الشارح فائدة قيد الحيثية.

(٥) قوله: [كصفة المبتدأ] وكذلك يخرج المصدر النوعي المبين لهيئة الفعل نحو «رجعت القهقري».

(٦) قوله: [وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل الخ] فيه أنها خارجة بلون اعتبار قيد الحيثية؛ إذ قد تبه الشارح نفسه فيما سبق أنّ التوابع خارجة عن التعاريف كلّها بقيد الأصالة بقرينة ذكرها فيما بعد.

المفعول به فإلها تدلّ على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً لا من حيث هو فاعل أو مفعول<sup>(١)</sup>، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع<sup>(٢)</sup> في قوله «الفاعل أو المفعول به».

فلا يخرج عنه مثل «ضرب زيد عمرا راكبين» (لفظاً) أي: سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً أي: لفظياً بأن تكون فاعلية<sup>(٣)</sup> الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين<sup>(٤)</sup> حقيقة أو حكماً (أو معنى) أي: معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل<sup>(٥)</sup> أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه

- (١) قوله: [لا من حيث هو فاعل أو مفعول] بيان لقوله: «مطلقاً»، يعني: أن العالم في «جاء زيد العالم» مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل بل مطلقاً حتى لو وقع زيد مبتدأ أو عبراً لكان البيان بحاله.
- (٢) قوله: [على سبيل منع الخلو لا الجمع] أي: لا يخلو الحال عن تبين هيئة أحدهما ويجوز أن يبين هيئة كليهما فلا يخرج عن الحدّ مثل الخ، وأعلم أنه إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق بينهما والجمع نحو «ضربت راكباً زيداً راكباً» و«ضربت زيداً راكبين»، وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كلّ منهما جاز وقوعهما كيف كانتا نحو «لقيت هنداً منحلرة مصعباً»، وإن لم تكن القرينة فالأولى جعل كلّ واحد منهما بحسب صاحبه نحو «لقيت منحلراً زيداً مصعباً»، وقال بعض شراح المفصل حقّ الحال أن ترتّب على حدّ ترتيب صاحبها أي: تورد على سبيل اللفّ والنشر المرتّب نحو «لقيت زيداً منحلراً مصعباً».
- (٣) قوله: [بأن تكون فاعلية الخ] تصوير لكون الفاعل أو المفعول لفظياً. قوله: «باعتبار لفظ الكلام الخ» أي: بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستتب مفهوم من معنى الكلام كالإشارة المفهومة من «هذا»، وسيجيء أمثلة الجميع.
- (٤) قوله: [سواء كانا ملفوظين الخ] تعميم للفاعل والمفعول اللفظيين عن الحقيقيّ والحكميّ.
- (٥) قوله: [بأن تكون فاعلية الفاعل الخ] تصوير لكون الفاعل أو المفعول معنوياً.

ومنطوقه، والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به<sup>(١)</sup>، وكذا عن المفعول المطلق مثل «ضربت الضرب شديدا»<sup>عنة المحول</sup> فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا<sup>(٢)</sup>، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه فكانه الفاعل أو المفعول<sup>(٣)</sup> نحو «بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا» و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] فإنه يصح أن يقال تفصيل لصحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. <sup>جأ</sup> «بل نتبع إبراهيم» مقام «بل نتبع ملة إبراهيم» و«أن يأكل أخاه» مقام «أن يأكل لحم أخيه»، أو كان المضاف<sup>(٤)</sup> فاعلا أو مفعولا وهو جزء المضاف إليه فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف<sup>(٥)</sup> وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: .....

- (١) قوله: [لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به] فإنه إذا كان مصاحبا للفاعل كان في معنى الفاعل نحو «جئت وزيدا راكبين»، وإذا كان مصاحبا للمفعول به كان في معنى المفعول به نحو «كفاك وزيدا درهم قانعين».
- (٢) قوله: [فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا] أي: في قوة «أوجدت الضرب شديدا» فالضرب في المثال المذكور وإن لم يكن فاعلا ولا مفعولا به حقيقة بل هو مفعول مطلق حقيقة لكنه مفعول به حكما.
- (٣) قوله: [لكأنه الفاعل أو المفعول] لأن تعلق فعل شعبي بمفهومين علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل؛ فإن أتباع الملة اتباع إبراهيم - على نبينا وعليه الصلوة والسلام - وأكل اللحم أكل الأخ.
- (٤) قوله: [أو كان المضاف الخ] عطف على قوله: «كان المضاف الخ» أي: أو كما إذا كان المضاف الخ.
- (٥) قوله: [فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف] لأن المضاف داخل في المضاف إليه والدخل في شيء في حكم ذلك الشيء ومبين هيئة شيء مبين هيئة الداعل من حيث دخوله فيه.

﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فقلوه «مصبحين» حال من «هؤلاء» باعتبار أن الدابر المضاف إليه جزؤه<sup>(١)</sup> فإن دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله، ولو قرىء «كَبِين»<sup>(٢)</sup> على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل، أو «كَبِين» على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلّقًا به<sup>(٣)</sup> لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول إلّا لدخول<sup>(٤)</sup> ما وقع حالا عن المضاف إليه (مثل «ضربت زيدًا قائمًا») مثال للفظي الملفوظ حقيقة<sup>(٥)</sup>

- (١) قوله: [باعتبار أن «دابر» المضاف إليه جزؤه] أي: باعتبار أن الدابر الذي أضيف إلى لفظ «هؤلاء» هو جزء «هؤلاء»، فكان الحال عن «هؤلاء» حال عن الدابر لما عرفت.
- (٢) قوله: [ولو قرىء «كَبِين» النخ] هذا يوافق لما قاله بعضهم من جواز وقوع الحال عن المفعول معه وعن المصنوع بلا تأويل، والجمهور جوّزوا الحال عنهما بتأويلهما بالفاعل والمفعول به، ولا يخفى أنه لو قرء كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وعن المفعول له.
- (٣) قوله: [متعلّقًا به] أي: بدتّين» المعلوم أو بدتّين» المجهول. قوله: «دخل فيه الحال النخ» لأنه لم يبق المفعول متبّدًا به» فيعمّ ويشمل المفعول معه والمفعول المطلق، وفيه ما عرفت.
- (٤) قوله: [إلّا لدخول النخ] أي: لا يبقى على التقدير المذكور حاجة إلى التعميم عن الحقيقي والحكمي لشيء إلّا ليدخل في التعريف ما وقع حالا عن المضاف إليه، وإن أدرجته في الفاعل أو المفعول معنى فلا حاجة إلى التعميم أصلاً.
- (٥) قوله: [مثال للفظي الملفوظ حقيقة] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل أو المفعول اللفظي النخ. قوله: «فإن فاعليّة النخ» تعليل لكونه كذلك.



فإنَّ فاعليَّةَ تاء المتكلم ومفعوليَّةَ «زيدا» إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة (و«زيد في الدار قائما») مثال لللفظي الملفوظ حكما<sup>(١)</sup> فإنَّ فاعليَّةَ الضمير المستكنِّ في الظرف إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير المستكنِّ ملفوظ حكما (و«هذا زيد قائما») مثال للمعنوي<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ مفعوليَّةَ «زيد» ليست باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الإشارة والتبنيه المفهومين من لفظ «هذا»، ولا شكَّ أنهما ليسا ممَّا يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتَّى يقدَّرَ في نظم الكلام «أشير» أو «أنبه» ويصيرَ «زيد»<sup>(٣)</sup> مفعولا به لفظيًّا بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى «أشير» أو «أنبه» الخارج عن منطوق الكلام المعبر لصحة<sup>(٤)</sup> وقوع القائم حالا فهي معنويَّة لا لفظيَّة

صفة ثانية.

متعلق به المعبر.

(١) قوله: [مثال لللفظي الملفوظ حكما] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل اللفظي الخ؛ لأنَّ فاعليَّةَ الضمير الذي انتقل من الفعل واستكنَّ في الظرف المستقرَّ باعتبار اللفظ وهو ملفوظ حكما فكان الفاعل لفظيًّا ملفوظا حكما، ولا يعني أنَّ «قائما» على تفسير الشارح لا يكون حالا عن «زيد» بل عن الضمير الذي في الظرف.

(٢) قوله: [مثال للمعنوي] أي: هذا مثال للحال عن المفعول المعنوي؛ فإنَّ «زيد» وإن كان في اللفظ عبرا لكنه مفعول به معنى كما فصله الشارح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا بَطْلٌ شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وأمَّا مثال الحال عن الفاعل المعنوي فنحو قولك: «ما لزيد قائما» أي: ما يصنع زيد قائما.

(٣) قوله: [ويصيرَ «زيد» الخ] بالنصب عطف على «يقدَّر»، أي: وحتَّى يصيرَ زيد بسبب ذلك التقدير مفعولا به لفظيًّا.

(٤) قوله: [المعبر لصحة الخ] بالجرِّ صفة لـ «معنى»، و«لصحة» متعلق به. قوله: «فهى» أي: فمفعوليته معنويَّة.

**(وعاملها) أي: عامل الحال إمّا<sup>(١)</sup> (الفعل) الملفوظ أو المقدّر نحو**

«ضربت زيدا قائما» و«زيد في الدار قائما» إن كان الظرف مقدّرا

احتراز عما إذا جعل الظرف مقدّرا بالاسم.

بالفعل<sup>(٢)</sup> **(أو شبهه)** وهو ما يعمل عمل الفعل<sup>(٣)</sup> وهو من تركيبه كاسم

قيل احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل.

الفاعل نحو «زيد ذاهب راكبا» و«زيد في الدار قاعدا»<sup>(٤)</sup> إن كان الظرف

احتراز عما إذا قدر الظرف بالفعل.

مقدّرا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو «زيد مضروب قائما»، والصفة

المشبّهة نحو «زيد حسن ضاحكا» **(أو معناه)** المستنبط من فحوى

مفهوم.

الكلام<sup>(٥)</sup> من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتبنيّه في نحو «هذا

زيد قائما» كما مرّ، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو «يا زيد

قائما» و«ليتك عندنا مقيما» و«لعله في الدار قائما» .....

(١) قوله: **[أي: عامل الحال إمّا]** إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدر كلمة «إمّا» إشارة إلى أنّ «أو» في

قوله: «الفعل أو شبهه أو معناه» للانفصال الحقيقي أي: لمنع الجمع والخلو.

(٢) قوله: **[إن كان الظرف مقدّرا بالفعل]** أي: يكون «زيد في الدار قائما» مثالا لكون عامل الحال فعلا

مقدّرا إن كان الظرف مقدّرا بالفعل، وإن كان مقدّرا بالاسم فلا كما لا يخفى، والأوّل أولى لأن

الأصل في العمل الفعل فإذا لزم تقدير المتعلّق العامل فالأصل هو الأوّل.

(٣) قوله: **[وهو ما يعمل عمل الفعل الخ]** أي: شبه الفعل العامل في الحال كلّ لفظ يعمل مثل عمل الفعل

رفعا ونصبا. قوله: «وهو من تركيبه» خرج به اسم الفعل عن شبه الفعل مع أنه من عوامل الحال نحو

«عليك زيدا راكبا» فلا بدّ من إدخاله في معنى الفعل، وقيل احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل فإنها

وإن عملت عمل الفعل لكنها لا تكون عاملة في الحال.

(٤) قوله: **[و«زيد في الدار قاعدا»]** في إيراد المثالين إشارة إلى قسمي اسم الفاعل العامل في الحال:

الملفوظ والمقدّر، ويظهر فائدة قوله: «إن كان الظرف مقدّرا باسم الفاعل» بما سبق.

(٥) قوله: **[المستنبط من فحوى الكلام الخ]** أي: المستخرج من معنى الكلام الخ.

و«كأنه أسد صائلا»<sup>(١)</sup> **(وشرطها)** أي: شرط الحال **(أن تكون نكرة)** لأن

إشارة إلى المرجع.

النكرة أصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها<sup>(٢)</sup> يحصل  
علة لشرط كونها نكرة. جملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الغرض.

بها والتعريف زائد على الغرض **(و)** أن يكون<sup>(٣)</sup> **(صاحبها معرفة)** لأنه  
أي: بالنكرة.

محكوم عليه في المعنى<sup>(٤)</sup> فكان الأصل فيه التعريف **(غالباً)** أي: ليس

اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها أي:

أمثلة!

أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما: ما يكون ذو

الحال فيه نكرة موصوفة نحو «جاءني رجل من بني تميم فارساً»، أو مغنية<sup>(٥)</sup>  
عطف على «موصوفة» ما.

غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى: «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ»  
أي: بالنكرة.

أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا» [الدخان: ٤، ٥] إن جعلت «أمراً» حالا من «كل أمر»<sup>(٦)</sup>،

(١) قوله: [و«كأنه أسد صائلا»] وكذا «زيد كالأسد صائلا» و«زيد أسد صائلا» بحذف أداة التشبيه، وهذه

الأمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب.

(٢) قوله: [المنسوب إلى صاحبها] سواء كان النسبة إليه بطريق النسبة الاسنادية أو الإضافية أو الإيقاعية.

(٣) قوله: [أن يكون] قدره إشارة إلى أن قوله: «وصاحبها» عطف على الضمير المستتر في «تكون» بلا

تأكيد به بالمنفصل لوجود الفصل بالخبر. قوله: «معرفة غالباً» عطف على «نكرة» من قبيل عطف الشيعين

على معمولي عامل واحد.

(٤) قوله: [لأنه محكوم عليه في المعنى] فإن معنى «جاء زيد راكباً» ومآله حكم الركوب على زيد.

(٥) قوله: [أو مغنية الخ] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة مغنية غناء

المعرفة لاستغراقها وعمومها إمّا بنفسها كما في الآية الكريمة، أو لوقوعها في حيز نهي أو نفي أو ما

بمعناه نحو «قلما جاءني رجل راكباً».

(٦) قوله: [إن جعلت «أمراً» حالا من «كل أمر»] إنما قاله؛ لأنه ليس نصاً على الاستشهاد لجواز أن يكون



أو واقعة<sup>(١)</sup> في حيز الاستفهام نحو «هل أذاك رجل راكبا» أو بعد «إلا» عطف على «موصوفة».

نقضا للنفي<sup>(٢)</sup> نحو «ما جاءني رجل إلا راكبا»، أو مقدماً عليه الحال<sup>(٣)</sup> عطف على «موصوفة». له أي: على النكرة.

نحو «جاءني راكبا رجل»، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور<sup>(٤)</sup>، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله «غالبا» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة<sup>(٥)</sup> لا بكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن

«أمرا» منصوبا على الاختصاص بتقدير «أعني» أو على الحالية من المستتر في «حكيم» فلا يكون مما نحن فيه.

(١) قوله: [أو واقعة الخ] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة في سياق

أداة الاستفهام؛ لأنها وإن لم تكن مستغرقة لكنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة.

(٢) قوله: [أو بعد إلا] عطف على قوله: «في حيز الاستفهام»، والظاهر أن يقول: «أو قبل إلا» كما

يرشدك إليه المثال إلا أن يقال: إنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: «أو قبل إلا الداخلة على الحال»

فيطول الكلام فلعلّه قال ذلك روما للاختصار، وإنما قال: «نقضا للنفي» أي: ناقضا للنفي؛ لأن الحال لا

يقع بعد «إلا» إلا أن يكون الاستثناء مفرّعا والاستثناء المفرّع لا يكون في الموجب إلا نادرا.

(٣) قوله: [أو مقدماً عليه الحال] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون النكرة فيه مقدّما عليه

الحال، وإنما لم يقل: «عليها» لتأويل النكرة بالاسم أو لكونها عبارة عن ذي الحال.

(٤) قوله: [غير هذه الأمور] بأن يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدّم عليها حالها، أو يكون معرفة.

قوله: «مشروط بكون صاحبها معرفة» فلا يصح أن يقال: «جاء رجل راكبا» بل يقال: «جاء راكبا رجل».

(٥) قوله: [فقلوله «غالبا» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة] أي: هو ظرف لفعل يستفاد من قوله:

«وشرطها» أي: شرط كون صاحب الحال معرفة في غالب مواد الحال، وهذا تفرّيع على جميع ما سبق

وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن من أن الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه

ألا ترى أنه لم يقل أحد: إن شرط المبتدأ التقديم غالبا، فصرفوه عن ظاهره وقالوا: إن قوله: «وصاحبها

معرفة غالبا» جملة اسمية معطوفة على الجملة السابقة غير داخلة تحت الشرط.

غالبية كون صاحبها معرفة المُنْبِئَة عن تخلفه في بعض المواد تنافي  
صفة «عالية». متعلق بـ «المنبئة».

الشرطية ويحتاج إلى<sup>(١)</sup> أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله  
عطف على «يقال».

«وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله «وشرطها أن تكون نكرة»  
عطف على «يقال».

**(وأرسلها العراك)** ولم يذدها<sup>(٢)</sup> ولم يُشْفِقْ على نَقْصِ الدِّخَالِ،  
الم يمنع من «نصر».

البيت للبيد يصف حمارَ الوَحْشِ والأُتْنِ، يقول: أرسل حمارَ الوَحْشِ  
جمع أُنْ.

الأُتْنِ، وكان المراد بالإرسال البعث أو التخلية<sup>(٣)</sup> بين المرسل وما يريد

أي: أرسلها مُعتركة مُتزاخمة، ولم يذدها أي: ولم يمنعها من العراك، ولم

يُشْفِقْ أي: ولم يخف على نَقْصِ الدِّخَالِ أي: على أنه لم يتم شرب

بعضها للماء بالدِّخَالِ، والدِّخَالِ هو أن يشرب البعير ثم يرد من العَطْنِ<sup>(٤)</sup>  
بفتح ح.

إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه<sup>(٥)</sup> لم يكن

(١) قوله: [ويحتاج إلى الخ] عطف على «يقال» وكذا قوله: «ويجعل الخ»، وإذا جعل قوله: «وصاحبها

معرفة» مبتدأ وخبراً وعطف على قوله: «شرطها أن تكون نكرة» كان قوله: «غالباً» ظرفاً للنسبة

الحكمية بين المبتدأ والخبر فيستفاد أن صاحبها يتعرف في غالب المواضع أو في غالب الأوقات.

(٢) قوله: [ولم يذدها الخ] اللؤد بفتح فسكون المنع والفعل منه من حدّ «نصر»، والإشفاق الخوف،

والتقص «بمراة تمام ترسيدين» و«سيراب تشدين شتر»، والأُتْنِ جمع أُنْ بمعنى «خمر مائة».

(٣) قوله: [البعث أو التخلية الخ] يعني: أن المراد بالإرسال إما معناه الحقيقي وهو البعث أو لازمه وهو

التخلية الخ، والمراد بـ «المرسل» الأُتْنِ، وبـ «ما يريد» الشرب.

(٤) قوله: [ثم يرد من العطن الخ] العطن بفتح حين ما حول الحوض والبير من مبارك الإبل.

(٥) قوله: [ليشرب منه ما عساه] كلمة «ما» عبارة عن الماء، وضمير «عساه» منصوب واقع موقع الضمير المرفوع

على ملهب الأخفش و«عسى» محمول على «لعل» وقوله: «لم يكن شرب منه» خبر له، وضمائر «عساه» و«لم





شرب منه، ولعلّ المراد به<sup>(١)</sup> هنا نفس مُتداخلة بعضها في بعض، أو  
 المعنى: على نَقص مثل نَقص الدِّخال (و«مرت به وحده» ونحوه) مثل  
 «فعلته جهْدك» (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها  
 نكرة، وتأويلها<sup>(٢)</sup> على وجهين أحدهما: أنها مصادر لأفعال محذوفة<sup>(٣)</sup>  
 أي: تأويل هذه الأمثلة. فتكون هذه المصادر مفعولا مطلقا لا حالا. جا  
 أي: «تعترك العراك»، و«ينفرد وحده» أي: انفراده، و«تجهد جهْدك»،  
 فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية،  
 وثانيهما: أنها معارف موضوعة موضع النكرات<sup>(٤)</sup> أي: معتركة، ومنفردا،  
 ومجتهدا، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن «حسن  
 الوجه» في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة (فإن كان صاحبها) أي:  
 إشارة إلى المرجع. جا  
 صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص<sup>(٥)</sup> بما سوى  
 التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة.....  
 احتراز عما إذا كان نكرة مخصصة.

- يكن» و«شرب» راجعة إلى البعير أي: ليشرب البعير من الحوض ماء لعلّ البعير لم يكن يشربه من الحوض.  
 (١) قوله: [ولعلّ المراد به الخ] أي: المراد بالدِّخال في البيت نفس مداخلة الخ وذلك لأن الدِّخال  
 يستعمل في الحيوانات الأهلية التي لها الصاحب فلا يتصور في الوحشية.  
 (٢) قوله: [وتأويلها الخ] أي: تأويل هذه الأمثلة، والتأويل طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره.  
 (٣) قوله: [أنها مصادر لأفعال محذوفة] فتكون هذه المصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية.  
 (٤) قوله: [أنها معارف موضوعة موضع النكرات] يعني: أن اللام أو الإضافة فيها للعهد الذهني.  
 (٥) قوله: [محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص الخ] إنما قيد النكرة بهذين القيدين؛ لأنه لا يجب تقديم  
 الحال على ذي الحال إذا كان نكرة مخصصة أو مشتركة بين نكرة ومعرفة نحو «رأيت رجلا عالما  
 راكبا» وجاء رجل وبكر ماشين».

نحو «جاءني رجل وزيد راكبين»<sup>(١)</sup> **(وجب تقديمها)** أي: تقديم الحال على صاحبها ليتخصّص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر، علة وجوب تقديم الحال.

ولئلا تلبس<sup>(٢)</sup> بالصفة في النصب في مثل قولنا «ضربت رجلاً راكباً»، ثم قدمت في سائر المواضع وإن لم تلبس طرداً للباب **(ولا تتقدم)** أي: إشارة إلى المرجح. ما

الحال فيما عدا مثل<sup>(٣)</sup> «زيد قائماً كعمرو قاعداً» **(على العامل المعنوي)** أي: ما كان العامل المعنوي فيه دالاً على حدثين.

قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدّر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني: الجارّ والمجرور خارج عنه<sup>(٤)</sup> داخل خبر ثان. في الفعل أو شبهه،

(١) قوله: [نحو «جاءني رجل وزيد راكبين»] فيه إشارة إلى أن المراد بكون الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة أن يكون حالاً من كلّ واحد منهما حيث ذكر بصيغة التثنية.

(٢) قوله: [ولئلا تلبس الخ] إنما أعاد اللام الجارّة؛ إشارة إلى الفرق بين التخصيص وعدم الالتباس فإنّ الأوّل نكتة معنويّة والثاني نكتة لفظيّة، وإلى أن كلّ واحد منهما مستقلّ في إثبات وجوب التقديم.

(٣) قوله: [فيما عدا مثل الخ] المراد بمثل «زيد قائماً كعمرو قاعداً» ما كان العامل المعنويّ فيه دالاً على حدثين، فإنّ العامل المعنويّ فيه أعني: معنى التشبيه دالّ على حدثين حدث المشبه وهو كونه مشبهاً ويتعلّق به القيام وحدث المشبه به وهو كونه مشبهاً به ويتعلّق به القعود، وإتّما استثنى هذه الصورة؛ لأنّه يجب فيها أن يتصل متعلّق كلّ واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث وإنّ لزم التقدّم على العامل الضعيف؛ وذلك لرفع الالتباس فإنّه إن قيل: «زيد كعمرو قائماً قاعداً» لا يتعيّن كون أحدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو، وكذا «هذا بُسْرَا أطيب منه رُطْبًا».

(٤) قوله: [خارج عنه] أي: عن العامل المعنويّ؛ لأن معنى العامل المعنويّ ما استبطن من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كما مرّ من الشارح، وقد وجد ههنا التقدير فالظرف والجارّ والمجرور داخل في الفعل إن قنّر بالفعل أو في شبه الفعل إن قنّر بشبه الفعل.

فعلى هذا معنى الكلام<sup>(١)</sup> أن الحال لا تتقدّم على العامل المعنويّ اتفاقاً  
**(بخلاف الظرف)** أي: بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه فإنّ فيه  
 خلافاً<sup>(٢)</sup> فسيبويه لا يجوزّه أصلاً نظراً إلى ضعف الظرف في العمل،  
 وجوزّه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائماً في  
 الدار»، فأما مع تأخّر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا  
 يجوز «قائماً زيد في الدار» ولا «قائماً في الدار زيد» اتفاقاً، ويحتمل أن  
 يكون معناه<sup>(٣)</sup> أن الحال وإن كان مشابها للظروف لما فيه من معنى  
 الظرفيّة إلاّ أن الظرف يتقدّم على عامله المعنويّ لتوسّعهم في الظروف  
 والحال لا يتقدّم عليه، هذا إذا لم يكن<sup>(٤)</sup> الظرف داخلاً في العامل  
 المعنويّ، وأما إذا جعلته داخلاً في العامل المعنويّ.....

(١) قوله: **[فعلى هذا معنى الكلام]** أي: فعلى أن يكون الظرف والجارّ والمحورّ خارجاً عن العامل  
 المعنويّ داخلاً في الفعل وشبهه يكون معنى قوله: «ولا تتقدّم على العامل المعنويّ بخلاف الظرف»: أن  
 الحال لا تتقدّم على العامل المعنويّ اتفاقاً بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه فإنّ فيه خلافاً إذا  
 تقدّم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائماً في الدار» فيمتنع عند سيبويه ويجوز عند الأخفش.

(٢) قوله: **[إنّ فيه خلافاً]** أي: فإنّ في تقدّم الحال على العامل الظرف خلافاً بين النحاة فذهب سيبويه إلى  
 عدم جوازه مطلقاً سواء تقدّم المبتدأ على الحال أو لا نظراً إلى أن الظرف ضعيف في العمل لكون عمله  
 لنيابة ولعدم الاشتقاق فيه وعدم دلالة على الحدث وضعاً.

(٣) قوله: **[ويحتمل أن يكون معناه الخ]** عطف بحسب المعنى على قوله: «فعلى هذا معنى الكلام الخ»،  
 أي: وعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قوله: «بخلاف الظرف» أن الحال الخ.

(٤) قوله: **[هذا إذا لم يكن الخ]** أي: جواز الاحتمالين إذا لم يكن الخ.

كما هو الظاهر من كلامهم<sup>(١)</sup> فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما  
<sup>وهو أن الظرف يتقدم على إلح</sup>

لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) يتقدم (على) ذي  
<sup>إشارة على حذف الموصوف. ما</sup>

الحال<sup>(٢)</sup> (المجروور) سواء كان مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر، فإن  
<sup>مجروراً</sup>

كان مجروراً بالإضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً<sup>(٣)</sup> نحو «جاءني مجرداً  
<sup>حالة لعلم التقدم</sup>

عن الثياب ضاربة زيد»؛ وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال  
<sup>ذو الحال. وهذا مثال الممتنع</sup>

والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً<sup>(٤)</sup> وإن كان  
<sup>عليه</sup>

مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها  
<sup>ففي تقدم الحال عليه</sup>

(١) قوله: [كما هو الظاهر من كلامهم] وإليه ذهب المصنف في شرحه، فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو أن

الظرف يتقدم على العامل المعنوي سواء كان قبل المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأٍ﴾  
<sup>[الرحمن: ٢٩] أو بعده نحو «زيد يوم الجمعة عندك».</sup>

(٢) قوله: [ذي الحال] إشارة إلى الموصوف المحذوف دفعا لتوهم أن موصوف «المجروور» العامل أي:

«ولا يتقدم على العامل المجروور» فإنه فاسد، وإنما قيد بالمجروور لأن التقدم على ذي الحال المرفوع  
 والمنصوب جائز مطلقا عند البصريين وإن منعه الكوفيون إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال نحو  
 «جاء راكبا زيد» بخلاف «راكبا جاء زيد».

(٣) قوله: [لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً] استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه كما في «تحرك

يد زيد ماشيا»، أو جاز قيام المضاف إليه مقام المضاف كما في «تتبع ملة إبراهيم حنيفا» فإنه يجوز  
 تقديم الحال فيه لكن على قلة فتقول: «يتحرك ماشيا يد زيد» و«تتبع حنيفا ملة إبراهيم».

(٤) قوله: [فلا يتقدم تابعه أيضاً] إن قلت: فينبغي أن يمتنع «راكبا جاء زيد» بتقديم الحال التابع على الفعل الذي

لا يتقدم عليه ذو الحال المتبوع، قلنا: الفاعل من حيث إنه أسند إليه محله قبل الفعل لكونه ذاتا يطلب لأجله  
 المسند وإن امتنع تقديمه بعارض التباسه بالمبتدأ، فلا تقديم فيه للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع.

عليه للعلّة المذكورة<sup>(١)</sup> وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال **(على**

**الأصح)** ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، ولعلّ الفرق بين حرف الجرّ والإضافة<sup>(٢)</sup> أن

إشارة إلى وجه فرق الحكم بين المحرورين.

حرف الجرّ مُعَدٌّ للفعل كالهزمة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعضُ

حروفه فإذا قلت «ذهبت راكبةً بهند» فكانك قلت «أذهبت راكبةً هنداً»  
بالرفع عطف على خبر «كان».

فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً<sup>(٣)</sup>، وأجاب بعضهم عن هذا

بحرف الجرّ.

الاستدلال بجعل «كافّة» حالا عن الكاف<sup>(٤)</sup> والتاء للمبالغة، وبعضهم

عطف على «كافّة».

بجعلها صفة المصدر أي: رسالةً كافّةً، وبعضهم بجعلها مصدراً<sup>(٥)</sup>

المحذوف.

كالكاذبة والعاقبة، والكلّ تكلف وتعتّف<sup>(٦)</sup> **(وكلّ ما دلّ على هيئة)** أي:

صفة سواء كان الدالّ مشتقاً أو جامداً **(صحّ أن يقع حالا)** من غير أن

إشارة إلى الرد على من يؤول به.

إشارة إلى الرد على من شرط اشتقاق الحال من الجمهور.

(١) قوله: **[للعلة المذكورة]** أي: لأن الحال تابع وفرع لذي الحال والمحرور بحرف الجرّ لا يتقدّم على

حرف الجرّ فلا يتقدّم عليه تابعه أيضاً.

(٢) قوله: **[ولعلّ الفرق بين حرف الجرّ والإضافة الخ]** إشارة إلى وجه فرق الحكم بين المحرورين.

(٣) قوله: **[فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً]** أي: فالمحرور بحسب الظاهر ليس مجروراً بحسب

الحقيقة بل هو في الحقيقة منصوب كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورَهُمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهب نورهم.

(٤) قوله: **[يجعل «كافّة» حالا عن الكاف الخ]** والمعنى: ما أرسلناك إلّا مانعاً للناس عمّا يضُرّهم، وهذا

المحيب هو الزجاج والأخفش ومن تبعهما. قوله: «وبعضهم بجعلها صفة المصدر» وهو الزمخشري.

(٥) قوله: **[وبعضهم بجعلها مصدراً]** أي: تكفّ كفّاً، والجملة حال مقترنة، وهذا البعض هو السيرافي.

(٦) قوله: **[والكلّ تكلف وتعتّف]** لأن المتبادر من لفظ «كافّة» معنى «قاطبة» أي: جميعاً، فوقوعها حالا بمعنى

«مانعاً» خلاف المتبادر، ولأنه لازمُ الحالِية فوقوعها صفة للمصدر أو مصدراً خلاف الاستعمال القصيح.



يؤول الجامد بالمشتق؛ لأنَّ المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به، وهذا ردٌّ على جمهور النحاة<sup>(١)</sup> حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا بيان عرض المائن. في تأويل الجامد بالمشتق، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق (مثل) «بُسْرًا» و«رُطْبًا» في قولهم («هذا بُسْرًا») وهو ما بقي فيه حموضة<sup>(٢)</sup> (أطيب منه رُطْبًا) وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان لدالتهما على صفة البُسْرِيَّة والرُطْبِيَّة، ولا حاجة إلى أن يؤول البُسْر بالمُبْسِر والرُطْب بالمرُطَب من «أبَسَرَ النخل» إذا صار ما عليه بُسْرًا، و«أرُطِبَ» إذا صار ما عليه رُطْبًا، والعامل في «رُطْبًا» «أطيب» باتفاق النحاة وفي «بُسْرًا» أيضاً عند مُحَقِّقِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وتقدّم «بُسْرًا» على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلّق بشيء واحد<sup>(٤)</sup> حالان

(١) قوله: [وهذا ردٌّ على جمهور النحاة] أي: قول المصنف بصحة وقوع كل ما دلّ على هيئة حالاً ردّاً على الجمهور لأنهم اشترطوا كون الحال مشتقاً.

(٢) قوله: [وهو ما بقي فيه حموضة] الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة؛ لأن البُسْر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة وكل مرتبة نوع، لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، واعلم أن أول ما يبدأ من النخل طَلْع ثم غَلَاث ثم بَلَج ثم بُسْر ثم رُطْب ثم ثَمَر.

(٣) قوله: [ولي «بُسْرًا» أيضاً عند مُحَقِّقِهِمْ] وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنه قد يقع الإشارة حال التمرية فيفسد المعنى لانتفاء البُسْرِيَّة حال التمرية فتبصر.

(٤) قوله: [لأنه إذا تعلّق بشيء واحد] كـ «التمر» المشار إليه بهذا. قوله: «حالان» كـ «بُسْرًا ورُطْبًا». قوله: «باعتبارين مختلفين» وهما اعتبار كون ذلك التمر مفضلاً واعتبار كونه مفضلاً عليه. قوله: «متعلّق» ومتعلّق البُسْرِيَّة المشار إليه باعتبار كونه مفضلاً، ومتعلّق الرُطْبِيَّة المشار إليه أيضاً باعتبار كونه مفضلاً عليه.

باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلّ منهما متعلّقه، والبُسرِيَّةُ تعلّقت  
 بالمشار إليه بـ«هذا» من حيث إله مفضل، وهذه الحيثية وإن لم<sup>(١)</sup> تكن  
 معتبرة فيه إلّا بعد إضماره في «أطيب» لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى  
 المظهر كالعدم<sup>(٢)</sup> أقيم المظهر مقامه وأوجبوا أن يليه، والرُطبيَّةُ تعلّقت به  
 من حيث إله مفضل عليه وهو ضمير «منه» فيجب أن يليه، قال الرضي:  
 وأما الضمير<sup>(٣)</sup> المستكنّ في «أفعل» فإنه وإن كان مفضلاً لكنه لما لم  
 يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: «زيد  
 أحسن قائماً منه قاعداً»، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل<sup>(٤)</sup> في «بُسرًا» اسم  
 الإشارة أي: أشير إليه حال كونه بُسرًا، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن  
 أن يكون المشار إليه التمر اليابس.....

- (١) قوله: [وهذه الحقيقة وإن لم الخ] جواب عن مقدّر وهو أنّ هذه الحيثية إنما تعتبر عند إضماره أي:  
 استناره في «أطيب» فيجب أن يلي الضمير المستتر في «أطيب»، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح.
- (٢) قوله: [كالعدم] لكونه اعتباراً محضاً، والمظهر هنا اسم الإشارة أعني: «هذا». قوله: «أقيم المظهر مقامه»  
 أقيم لفظ «هذا» مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل. قوله: «أوجبوا أن يليه» أي: أن يتصل «بسرًا»  
 بالمظهر أعني: «هذا» وإن لزم على هذا تقدّم الحال على عامله الضعيف لكنه لضرورة دفع الالتباس كما مرّ.
- (٣) قوله: [قال الرضي: وأما الضمير الخ] الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله: «لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الخ»، وتمهيد لما سيأتي من قول الرضي: «ومع هذا لا أرى بأساً الخ»، أي: ومع كونه كالعدم  
 لا بأس في جواز نحو «زيد أحسن قائماً منه قاعداً». قوله: «وإن لم يسمع» جملة معترضة بين القول والمقول.
- (٤) قوله: [وذهب بعضهم إلى أنّ العامل الخ] مربوط بقوله: «وفي بسرا أيضاً عند محققهم»، وهذا البعض  
 هو أبو علي الفارسي ومن تبعه.

فلا تتقيّد الإشارة بحالة البُسرِيّة<sup>(١)</sup>، ولأنّه يصحّ حيث وقع موقع اسم

علة ثانية.

الإشارة اسم لا يصحّ إعماله فيه نحو «تمر نخلتني بسرا أطيّب منه رطباً»

فلو كان العامل اسم الإشارة لم يصح هذا المثال.

(وقد تكون) أي: الحال (جملة) لدلالاتها على الهيئة<sup>(٢)</sup> كالمفردات فيصحّ

إشارة إلى المرجع. علة لصحة وقوع الجملة حالاً.

أن تقع حالاً مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالّيّة (خبريّة) محتملة

صفة كاشفة للخبريّة.

للصدق والكذب؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه

علة لوجوب كونها خبريّة.

في قوّة الحكم بها عليه والجملة الإنشائيّة لا تصلح أن يحكم بها على

شيء<sup>(٣)</sup>، ولما كانت الجملة مستقلّة في الإفادة<sup>(٤)</sup> لا تقتضي ارتباطها

تمهيد لما يأتي و بيان إجمال ما فصله بقوله «فلاسمية إلخ».

بغيرها والحالُ مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالاً لا بدّ لها من رابطة

تربطها إلى صاحبها وهي الضمير والواو<sup>(٥)</sup>، والجملة الخبريّة إمّا اسميّة أو

(١) قوله: [فلا تتقيّد الإشارة بحالة البُسرِيّة] حاصله أنّ الحال قيد للعامل فلو كان «هذا» عاملاً في «بسرا»

لتقيّدت الإشارة بحالة البُسرِيّة فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلّا في حال البُسرِيّة مع أنّه يصحّ أن يقال

في غير حال البُسرِيّة أيضاً. قوله: «ولأنّه يصحّ إلخ» علة ثانية لقوله: «غير صحيح»، وضميره المنصوب

راجع إلى وقوع «بسرا» حالاً. قوله: «لا يصحّ إعماله فيه» أي: لا يصحّ إعمال ذلك الاسم في «بسرا».

(٢) قوله: [لدلالاتها على الهيئة إلخ] ولكونها في حكم النكرة ولصحة الحكم بها على شيء، فلا يرد أنّه

يلزم أن يصحّ وقوع المعرفة والجملة الإنشائيّة حالاً؛ لأنّ كلّ واحد منهما تدلّ على الهيئة.

(٣) قوله: [لا تصلح أن يحكم بها على شيء] لأنّ الإنشائيّة غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها.

(٤) قوله: [مستقلّة في الإفادة] لاشتغالها على طرفي النسبة المسند والمُسند إليه. قوله: «والحال مرتبطة

بغيرها» إشارة إلى قياس تقريره: أنّ الجملة غير مرتبطة بغيرها والحال مرتبطة بغيرها ينتج من الشكل

الثاني أنّ الجملة غير الحال، فلا بدّ لها من رابطة ليصحّ وقوعها حالاً ولم تكن أجنبيّة عن صاحبها.

(٥) قوله: [وهي الضمير والواو] أي: معا أو أحدهما كما سيأتي، أمّا كون الضمير رابطة فلكونه عبارة عن

المرجع، وأمّا الواو فلكونها موضوعة لربط ما بعدها لما قبلها.

فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل (**فلاسمية**) أي: الجملة الاسمية الحالية متلبسة (**بالواو والضمير**) معاً لقوة الاسمية في الاستقلال<sup>(١)</sup> فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو «جئت وأنا راكب» و«جئت وأنت راكب» و«جاء زيد وهو راكب» (**أو بالواو**) وحدها لأنها تدلّ على الربط في أوّل الأمر<sup>(٢)</sup> فاكتمى بها مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»<sup>(٣)</sup>، وهذا أي: الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير إتما يكون في الحال المنقلة<sup>(٤)</sup>، وأما في الحال المؤكدة فلا تجوز بالواو تقول «هو الحق لا شك فيه»<sup>(٥)</sup>؛ وذلك لأنّ الواو لا تدخل بين

(١) قوله: [قوة الاسمية في الاستقلال] لأنها تتركّب من اسمين، والاسمية لقوتها في الاستقلال تأتي عن وقوعها حالاً أو لدالاتها على الثبوت والدوام بخارجه عمّا هو الأصل في الحال أعني: الانتقال وعدم التقرّر فناسب الخ.

(٢) قوله: [لأنها تدلّ على الربط في أوّل الأمر] لأنها في الأصل للجمع مع السابق، ودالاتها عليه في أوّل الأمر لوقوعها في ابتداء الجملة، ويسمّى هذه الواو والحال وعلامتها أن يصحّ وقوع «إذ» موقعها نحو «جاء زيد وعالم قائم» أي: «إذ عاينه قائم».

(٣) قوله: [«كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»] أي: أعطيت النبوة والحال أنّ بدنه العنصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبياً لأنه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثم بعث إلى أرواح المكلفين فبلغ إليهم الحقيقة الأحدثية فأمن به من هو أهله كذا في الحواشي، إن قيل: إنّ الحال في هذا الحديث لم يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، أجيب بأنّ هذه الحال تبيّن هيئة الفاعل وهي المقارنة بكون آدم بين الروح والجسد كما في «جاء زيد وأنت جالس».

(٤) قوله: [في الحال المنقلة] وهي الحال التي لا تثبت صاحبها عليها دائماً كـ«راكب» في «جاء زيد راكباً».

(٥) قوله: [«هو الحق لا شك فيه»] فقوله: «لا شك فيه» حال مؤكدة من الضمير المستتر في الحق لأن عدم

المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **(أو بالضمير)** وحده **(على ضعف)**  
علة عدم التحول.

لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر  
علة الضعف.

نحو «كلمته قوة إلى في» فلا بد من الواو على الصحيح **(والمضارع)**

**(المثبت)** أي: الجملة الفعلية<sup>(١)</sup> التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة

**(بالضمير وحده)** لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو  
صفة الاسم.

نحو «جاءني زيد يسرع»<sup>(٢)</sup> **(وما سواهما)** أي: ما سوى الجملة الاسمية

والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على  
بيان «ما».

المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي **(بالواو والضمير)** معا **(أو)**

**(بأحدهما)** وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها

كالاسمية، فالمضارع المنفي نحو «جاءني زيد وما يتكلم غلامه»<sup>(٣)</sup> أو

مثال الواو والضمير معا.

الشك تأكيد للحق، والظاهر أنه حال من فاعل «أحقه» أو من مفعوله فإن العامل في المؤكدة واجب

الحذف، ولا يخفى ما في إيراد الضمير الغائب هنا مع تقدم قوله عليه السلام: «كنت نبيا الخ» من لطافة.

(١) قوله: **[أي: الجملة الفعلية الخ]** إشارة إلى أن قوله: «المضارع» تعبير مجازي بذكر الجزء وإرادة الكل.

قوله: «متلبسة» إشارة إلى أن قوله: «بالضمير» غير متعلق بالمحذوف والباء فيه للملازمة. قوله: «لمشابهته

لفظا ومعنى» أما لفظا فبالحركات وأما معنى فلو قوعه مشتركا بين الزمانين ومخصصا كاسم الفاعل.

(٢) قوله: **[نحو «جاءني زيد يسرع»]** ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وأما قوله تعالى:

﴿لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الف: ٥] فمأول بتقدير المبتدأ أي: وأنتم تعلمون، ولكن لو جعل هذا

الحكم أكثريا لكان أسلم وأقرب إلى المصلحة.

(٣) قوله: **[نحو «جاءني زيد وما يتكلم غلامه، الخ»]** هذه الأمثلة الثلاثة للمضارع المنفي الأول بالواو

والضمير معا والثاني بالضمير فقط والثالث بالواو فقط، وقس عليه أمثلة الماضي المثبت والماضي المنفي.



«جاءني زيد ما يتكلم غلامه» أو «جاءني زيد وما يتكلم عمرو»،  
مثال الضمير وحده.  
مثال أولو فقط.

والماضي المثبت نحو «جاءني زيد وقد خرج غلامه» أو «جاءني زيد قد  
 خرج غلامه» أو «جاءني زيد وقد خرج عمرو»، والماضي المنفي نحو  
 «جاءني زيد وما خرج غلامه» أو «جاءني زيد ما خرج غلامه» أو «جاءني  
 زيد وما خرج عمرو» **(ولا بدّ في الماضي المثبت)** لا المنفي **(من)** دخول

لفظة <sup>(١)</sup> «قد» المقرّبة زمان الماضي إلى الحال لغة <sup>(٢)</sup> على الماضي  
صفة قد.  
إشارة إلى أن قيد المثبت احراز.  
تعيين الماخول عليه.  
 المثبت الواقع حالا ليدلّ بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من  
عنة وجوب «قد».

ذي الحال <sup>(٣)</sup> أو وقوعه عليه تجوّزا لأنّ المتبادر <sup>(٤)</sup> من الماضي المثبت  
عطف على «صدور».

(١) قوله: **[من دخول لفظة الخ]** ويستثنى من هذه القاعدة الحال الماضي التالي له «لأ» نحو قوله تعالى:  
 ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

(٢) قوله: **[إلى الحال لغة]** متعلّق بقوله: «المقرّبة»، والحال لغة هو زمان التكلم، واحتراز بقوله: «لغة» عن  
 الحال النحوي أي: ما يبيّن هيئة الخ فإنه إنما يقارن لعامله سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا. قوله:  
 «على الماضي المثبت الواقع حالا» وقوله: «ليدلّ بها» متعلّقان بقوله: «دخول».

(٣) قوله: **[إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال]** إذا كان ذو الحال فاعلا. قوله: «أو وقوعه عليه» أي:  
 أو إلى زمان وقوع الفعل على ذي الحال إذا كان ذو الحال مفعولا. قوله: «تجوّزا» مفعول مطلق لقوله:  
 «ليدلّ بها» أي: ليدلّ بها دلالة تجوّزٍ يعني: بطريق المحازر بعلاقة الجزئية؛ فإنّ هذه الدلالة جزء من  
 معناها اللغوي لكونه مطلقا.

(٤) قوله: **[لأنّ المتبادر الخ]** دليل على كون الماضي المذكور دالّا على المضيّ بالنسبة إلى زمان العامل لا  
 بالنسبة إلى زمان التكلم. قوله: «أنّ مضيّه الخ» فإثناك إذا قلت: «جاء زيد ركب» كان المفهوم منه كون  
 الركوب ماضيا بالنسبة إلى المحييء متقدّما عليه فلا يحصل مقارنة حال لعاملها فلا بدّ من «قد» للتقريب  
 فإذا دخلت عليه «قد» قرّبت من زمان المحييء وفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدّما على  
 المحييء لكن فارنه دواما وهذا التحقيق للشريف المحقّق.

إذا وقع حالا أن مُضِيَّهٖ إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من «قد»  
حتى تُقَرَّبَهُ إليه فيقارنه، وهذا بخلاف<sup>(١)</sup> مذهب الكوفيين فإنهم لا يوجبون  
«قد» ظاهرة ولا مقدرة، سواء كانت **(ظاهرة)** في اللفظ نحو «جاءني زيد  
قد ركب غلامه» **(أو مقدرة)** منوية نحو قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] أي: قد حصرت صدورهم<sup>(٢)</sup> وهذا بخلاف  
مذهب سيبويه والمبرد فإنهما لا يجوزان حذف «قد»، فسيبويه يقول  
مع إيجابهما قد على الماضي المحدث الواقع حالا. ما  
قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] بـ«قوما حصرت  
صدورهم» فتكون جملة «حصرت صدورهم» صفة موصوف محذوف  
وهو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية<sup>(٣)</sup>، وإنما لم يشترط ذلك في  
المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل **(ويجوز حذف  
العامل)** في الحال لقيام قرينة حالية **(كقولك للمسافر)** .....  
أي: عند.

- (١) قوله: [وهذا بخلاف الخ] أي: لزوم دخول «قد» على الماضي المذكور يلايس بخلاف مذهب الخ.  
(٢) قوله: [أي: قد حصرت صدورهم الخ] ونحو ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّعَمَّكَ الْأَرْضَ لَوْ﴾ [الشعراء: ١١١] أي: قد  
اتبعت الخ. قوله: «وهذا بخلاف» أي: القول بحذف «قد» يلايس بخلاف مذهب الخ فإنهما لا  
يجوزانه فضلا عن الوجوب.  
(٣) قوله: [يجعله جملة دعائية] عليهم، أي: جاؤكم ضيق الله صدورهم، فالجملة إنشائية دعائية. قوله:  
«وإنما لم يشترط ذلك الخ» أي: إنما لم يشترط دخول «قد» على الماضي المنفي الواقع حالا لتقريبه إلى  
الحال؛ لأن النفي يستمر بلا قاطع للنفي وهو الإيجاب فإن النفي عذم فلا يحتاج إلى موحد بخلاف  
الإثبات فإنه في كل وقت يحتاج إلى موحد فلا يستمر إلى زمان الحال فيحتاج إلى «قد» المقربة.

أي: الشارع في السفر<sup>(١)</sup> أو المتهي له: **(«راشدا مهديا»)** أي: «سير راشدا مهديا»<sup>(٢)</sup> بقرينة حال المخاطب، وقوله «مهديا» إما صفة لـ «راشدا» أو <sup>أي: حذف «سر» بقرينة إلخ.</sup> حال بعد حال، أو مقالية<sup>(٣)</sup> كقولك «راكبا» لمن يقول «كيف جئت» أي: «جئت راكبا» بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بلى <sup>أي: حذف «جئت» بقرينة إلخ.</sup> قَدِيرِينَ ﴿[القيامة: ٣، ٤]﴾ أي: بلى نجمعها قادرين **(ويجب)** حذف العامل **(في)** بعض الأحوال<sup>(٤)</sup> **(المؤكدّة)** وهي أي: الحال المؤكّدة مطلقا<sup>(٥)</sup> هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا <sup>أي: جملة كان أو مفردا محذوفا كان عامله أو مذكورا.</sup>

(١) قوله: **[أي: الشارع في السفر]** أي: بالفعل والمباشرة فيكون إطلاق المسافر عليه حقيقة. قوله: «أو المتهي له» أي: للسفر فيكون مجازا بطريق المشاركة كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أي: يشارفون الموت.

(٢) قوله: **[أي: سير راشدا مهديا]** أي: اذهب حال كونك راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك «مهديا» أي: فيما لا بدّ له من دليل لكون الطريق معوفا أو غير معروف.

(٣) قوله: **[أو مقالية]** عطف على «حالية» أي: ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة مقالية، أما حذف الحال فجائز إذا كان قولا كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ يُدْخِلُونَهُمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] أي: قائلين ذلك.

(٤) قوله: **[بعض الأحوال]** إنما قيّد ببعض؛ لأن العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] مذكور وهو «شاهد» مع أنها مؤكّدة على قول.

(٥) قوله: **[أي: الحال المؤكّدة مطلقا]** أي: سواء كان جملة أو مفردا وسواء حذف عاملها أو لا، وإعلم أنّ الحال المؤكّدة إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد أو للاستدلال على مضمونه، والمضمون إما فخر نحو «أنا حاتم جوادا» أو تصاغر نحو «أنا عبد الله أكلا كما يأكل العبيد» أو تصغير نحو «هو المسكين مرحوما» أو تهديد نحو «هو الحجاج سفاك الدماء» أو غير ذلك نحو «زيد أبوك عطوفا» و«هذه ناقة الله لكم آية»

بخلاف المنتقلة<sup>(١)</sup>، والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة<sup>(٢)</sup> (مثل **زيد** <sup>إشارة إلى الفرق بين الحالين.</sup> <sup>إشارة إلى فرق ثان بينهما.</sup>)

**أبوك عطفوا**) فإن العطفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أي: **أحقه**)

بفتح الهمزة أو ضمها من «حققت الأمر» بمعنى تحققته وصرت منه على <sup>ناظر إلى قوله «افتتح الهمزة».</sup>

يقين، أو من «أحققت الأمر» بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتته<sup>(٣)</sup> أي: <sup>ناظر إلى قوله «أو ضمها».</sup>

تحققت أبوته لك وصرت<sup>(٤)</sup> منها على يقين أو أثبتتها لك عطفوا، وقال

صاحب المفتاح: أحقّ التقديرات عندي أن يقدر «يخني عطفوا»<sup>(٥)</sup>

(وشرطها) أي: شرط وجوب حذف عاملها<sup>(٦)</sup> (أن تكون مقررّة) أي: <sup>تفسير اللفظ.</sup>

[الأعراف: ٧٣] و﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، فأكلا ومصبتقا ومرحوما للاستدلال على مضمون الخبر،

وجواذا وصفاك الدعاء وآية لتقرير مضمونه، وعطفوا يحتملها وفي الاستدلال أيضا نوع تأكيد. "عبد الحكيم".

(١) قوله: [بخلاف المنتقلة] فإنها تنتقل من صاحبها نحو «جاء زيد راكبا».

(٢) قوله: [بخلاف المؤكدة] فإنها ليست قيدا مخصصا للعامل؛ لأن الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فلا يكون قيدا، وهذا فرق ثان بينهما.

(٣) قوله: [أو بمعنى أثبتته] عطف على قوله: «بهذا المعنى بعينه» فيكون له «أحق» من الإفعال معنيان: التحقق والإنبات، وله «أحق» من المجرد معنى واحد وهو التحقق.

(٤) قوله: [أي: تحققت أبوته لك وصرت الخ] غرضه بيان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الإنبات في الصورة الأخيرة وهو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقنه وإثباته.

(٥) قوله: [«يخني عطفوا»] من «ضرب» أي: يعطف ويشفق ويميل إليك حال كونه عطفوا، أي: مشفقا رحيفا.

(٦) قوله: [أي: شرط وجوب حذف عاملها] إشارة إلى تقدير ثلاثة مضافات لتصحيح الحمل في العبارة،

وفي هذا الشرط رد على من يخصص الحال المؤكدة بالحملة الاسمية، والحق أن الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَقَّوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: لا

تفسدوا، ومن خصصها بها يقول أمثاله بالمصادر فيجعل قوله: «مفسدين» بمعنى الإفساد لأن كثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر نحو «قمت قائما» و«الله أكبر كبيرا».

مؤكدّة (لمضمون جملة) احترز به عمّا يؤكّد بعض أجزائها كالعامل في

قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> [النساء: ٧٩] فإنه لا يجب

حذفه (اسمية) احترز به عمّا إذا كانت فعلية<sup>(٢)</sup> فإنه لا يجب حذف

عاملها كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾

[آل عمران: ١٨] إله حال مؤكدة<sup>(٣)</sup> من فاعل ﴿شهد﴾، ولا بدّ هاهنا من

قيد آخر<sup>(٤)</sup> وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل

فيها وإلاّ لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو: «الله شاهد

قائما بالقسط» (التمييز ما) أي: الاسم الذي<sup>(٥)</sup> (يرفع الإبهام) واحترز به

الأولى تفسير «ما» بالنكرة لوقوعه حيزاً.

(١) قوله: [﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾] فقوله: «رسولا» حال من الكاف مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى لا للحملة.

(٢) قوله: [احترز به عمّا إذا كانت فعلية] فإنّ الحال المؤكدة قد تكون مقررة لمضمون جملة فعلية كما عرفت ولا يجب حذف عاملها.

(٣) قوله: [إله حال مؤكدة الخ] قال صاحب «المغني»: إنّ «قائما بالقسط» إذا أعرب حالا يكون من الحال الملازمة أي: الدائمة، ففيه ردّ على صاحب «الكشاف»؛ وذلك لأنّ معناها غير مستفاد من ممّا قبلها فلا تكون مؤكدة.

(٤) قوله: [ولا بدّ هاهنا من قيد آخر الخ] أي: لا بدّ في مقام وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد آخر وهو الخ. قوله: «وهو أن يكون عقد» أي: أن يكون تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا جامدين نحو «أنا حاتم جواداً».

(٥) قوله: [أي: الاسم الذي] فسر «ما» بالمعرفة تفقنا وإلاّ فالأولى أن يقال: أي: اسم يرفع الخ واحترز به عن نحو «فعلت أي: نصرت» فإنّ «نصرت» يرفع الإبهام عن «فعلت» ويزيله عنه لكنه فعل، واعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإبهام وقد جاء لمحرد التوكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].



عن البديل فإنَّ المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الإبهام عن  
 شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن<sup>(١)</sup> (المستقر) أي: الثابت الراسخ في

تفصيل الاحتراز.

المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له<sup>(٢)</sup>، فإنَّ «المستقر» وإن كان  
 بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو  
 الوضعي<sup>(٣)</sup>، واحتراز به عن نحو «رأيت عينا جارية» فإنَّ قوله «جارية»  
 أي: بقوله «المستقر».

يرفع الإبهام عن قوله «عينا» لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في  
 الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع له<sup>(٤)</sup>، وكذا يقع به الاحتراز عن  
 أي: بقوله «المستقر».

أوصاف المبهّمات نحو «هذا الرجل» فإنَّ «هذا» مثلا إمّا موضوع  
 لمفهوم<sup>(٥)</sup> كلّي بشرط استعماله في جزئياته أو لكلّ جزئي جزئي منه، ولا  
 هذا عند المتقدمين. كما ذهب إليه محققون من المتأخرين.

أي: الإشارات.

تفصيل الاحتراز.

(١) قوله: [بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن] حاصله أن رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود مع بقاء  
 المقصودية، والبديل لو رفع الإبهام رفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعلوم فلا رفع.

(٢) قوله: [من حيث إنه موضوع له] بأن يضع الواضع اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة كـ«عالم»  
 لا من حيث الاستعمال بأن يتعدّد الموضوع له المعيّن فيحصل الإبهام كما في المشترك. قوله: «فإنَّ  
 المستقر الخ» تعليل لمقدّر وبيان لمصحح التفسير أي: وإنما فسّرنا المستقر بالثابت في الموضوع له مع  
 أنه في اللغة بمعنى الثابت مطلقا أي: وضعيا كان الثبوت أو استعماليا لأنَّ المستقر الخ.

(٣) قوله: [لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي] أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعيا لا  
 استعمالا، وفيه ردّ على الرضي حيث قال: إنَّ لفظ المستقر لا يدلّ إلا على الثابت المطلق، ويمكن أن يرّد  
 أيضا بأنَّ الثابت قد يقال في مقابلة المعلوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد هنا هو الثاني.

(٤) قوله: [باعتبار تعدّد الموضوع له] ولهذا يكون لفظ «عين» حقيقة في كلّ واحد من معانيها بخلاف  
 لفظ «عشرين» فإنَّ إطلاقه على خصوص حصّة منه كالثياب والعبيد مجاز.

(٥) قوله: [إمّا موضوع لمفهوم الخ] إشارة إلى اختلاف المذهبين فالأوّل مذهب المتقدمين والثاني عند  
 المحققين من المتأخرين.

إبهام في هذا المفهوم الكلّي<sup>(١)</sup> ولا في واحد واحد من جزئياته بل الإبهام

ناظر إلى الثاني.

ناظر إلى الأول.

إنما نشأ من تعدّد الموضوع له أو المستعمل فيه، فتوصيفه بالرجل يرفع

عطف على الموضوع له

هذا الإبهام لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له<sup>(٢)</sup>،

وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك «أبو حفص عمر»

أي: بقوله «المستقر».

فإنّ كل واحد من «أبي حفص» و«عمر» موضوع لشخص معيّن لا إبهام

تفصيل الاحتراز.

فيه لكن لما كان «عمر»<sup>(٣)</sup> أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في «أبي

من أبي حفص.

حفص» لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي<sup>(٤)</sup> (عن ذات) لا عن وصف،

عطف على «الخفاء».

متعلق بالواقع.

واحتراز به عن النعت والحال فإنهما يرفعان الإبهام المستقرّ الواقع في

متعلق بالواقع.

الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أنّ الواضع لمّا وضع الرطل مثلاً

عطف على «في الوصف».

أي: تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات وأن النعت والحال يرفعانه عن الوصف.

لنصف من<sup>(٥)</sup> فلا شك أنّ الموضوع له معنى معيّن متميّز عما هو أقل من

(١) قوله: [ولا إبهام في هذا المفهوم الكلّي الخ] ناظر إلى ملهّب القدماء. قوله: «ولا في واحد واحد الخ» ناظر

إلى مذهب المتأخّرين، وكذا قوله الآتي: «من تعدّد الموضوع له أو المستعمل فيه»، ففي العبارة لفّ ونشر

مرتبّ في الموضوع الأول وغير مرتبّ في الثاني، إن قيل فيلزم أن لا يصحّ التمييز عن اسم الإشارة مع أنّ كثيراً

منهم ذهبوا إلى أنّ «مثلاً» في قوله تعالى: ﴿عَادًا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] تمييز عن «ذا»، وكذا الحال في

«حبلاً رجلاً»، قيل لعلّ هذا مبنيّ منهم على إرادة مبهم من اسم الإشارة كما في «ربه رجلاً» و«نعم رجلاً».

(٢) قوله: [من حيث إنه موضوع له] بل يرفع إبهاماً عرض له بحسب الاستعمال.

(٣) قوله: [لكن لما كان «عمر» الخ] حاصله أنّ في متبوع عطف البيان إبهاماً وأنّ عطف البيان يزيله إلّا أنه

أيضاً ليس بوضعيّ بل استعماليّ ولكّنه لم ينشأ من التعدّد كما في سابقه بل من عدم الاشتهار وقلة

الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأوّلان.

(٤) قوله: [لنصف من] المنّ بالتشديد، والأفصح «منّا» بالتخفيف والقصر كـ«عصاً». قوله: «معيّن متميّز»

أي: متميّز في نفسه وإن كان مبهماً باعتبار جنس ما فيه من العسل أو الخلّ أو غيرهما.

النصف كالربع وعمّا هو أكثر منه كمّن ومّتين، ولا إبهام فيه إلّا من حيث ذاته<sup>(١)</sup> أي: جنسه فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخلّ أو غيرهما وإلّا من حيث وصفه فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغداديّ أو مكّي<sup>(٢)</sup>، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال فيقال «رطل بغداديّ»، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل «زيتا» ف«زيتا» يرفع الإبهام المستقرّ عن الذات لا النعت والحال<sup>(٣)</sup> فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف (مذكورة أو مقدّرة) صفتان لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو «رطل زيتا»، والمقدّرة نحو «طاب زيد نفسا»<sup>(٤)</sup>، فإنه في قوّة قولنا «طاب شيء منسوبّ إلى زيد» و«نفسا» يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه

- (١) قوله: [ولا إبهام فيه إلّا من حيث ذاته] المراد بالإبهام في الرطل من حيث الذات الإبهام في ذات ما يوزن به وإلّا فلا إبهام في ذات الرطل. قوله: «ولّا من حيث وصفه» عطف على «إلّا من حيث ذاته»، وهذا الإبهام يتصف به الوزن بذاته والموزون بواسطة كما أنّ الإبهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطة.
- (٢) قوله: [أنه بغداديّ أو مكّي] الرطل البغداديّ ثمانية وعشرون ومائة درهم وأربعة أسباع درهم، والرطل المكّي ثمانون وأربع مائة درهم. "العقد النامي".
- (٣) قوله: [لا النعت والحال] بالرفع عطف على الضمير المستتر في «يرفع».
- (٤) قوله: [نحو «طاب زيد نفسا»] فإنه لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد وإنما الإبهام في الأمر المقدّر، وتوضيحه أنّ زيدا عبارة عن الأمور المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكونه طيبا عبارة عن كون أمر من هذه الأمور طيبا فبقوله: «نفسا» تعيّن ذلك الأمر وزال الإبهام.

**(فالأوّل)** أي: القسم الأوّل من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات <sup>إشارة إلى حذف الموصوف.</sup> <sup>بيان القسم الأوّل.</sup>

مذكورة، يرفعه <sup>(١)</sup> **(عن مفرد)** يعني به ما <sup>(٢)</sup> يقابل الجملة وشبهها <sup>إشارة إلى حذف المتعلق لقوله «مفرد».</sup> <sup>أي: بالمفرد.</sup>

والمضاف **(مقدار)** صفة لـ «مفرد» وهو ما يقدر به الشيء <sup>(٣)</sup> أي: يعرف به <sup>تفسير المقدار.</sup>

قدره ويبيّن **(غالباً)** أي: في غالب المواد وأكثرها أي: رفع الإبهام <sup>الأمتلئة.</sup>

مطلقاً <sup>(٤)</sup> يتحقّق في ضمن هذا الرفع الخاصّ في أكثر المواد؛ وذلك لأنّ

الإبهام فيه أكثر، والمقدار **(إمّا)** متحقّق **(في)** ضمن **(عدد نحو «عشرون** <sup>أي: في المقدار.</sup> <sup>إشارة إلى حذف المتعلق إشارة إلى حذف المضاف.</sup>

**درهماً وسيأتي)** ذكر تمييز العدد <sup>(٥)</sup> وبيّنه في باب أسماء العدد **(وإمّا في)** <sup>إشارة إلى المرجع مع حذف المضافين. عطفت تفسير.</sup>

ضمن **(غيره)** أي: غير العدد كالوزن **(نحو «رطل زيتاً»)** فإنّ الرطل نصف <sup>إشارة إلى حذف المضاف. إشارة إلى المرجع.</sup> <sup>فيه إشارة إلى أنّ المثالين الآتين للوزن. إثبات لكون الرطل وزناً.</sup>

(١) قوله: **[يرفعه]** إشارة إلى أنّ «عن» في قوله: «عن مفرد» صلة للرفع كما ينساق عليه الدهن، وقال الرضي: إنّ «عن» في مثله يفيد أنّ ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: «فعلت عن أمرك» أي: بسببك، فمعنى قوله: «فالأوّل عن مفرد»: أنّ الأوّل صادر عن مفرد والمفرد لإبهامه سبب له، وقس عليه قوله: «والثاني عن نسبة في جملة».

(٢) قوله: **[يعني به ما الخ]** وهو ما لم يكن جملة ولا شبهها ولا مضافاً سواء كان واحداً أو مثني أو مجموعاً.

(٣) قوله: **[وهو ما يقدر به الشيء]** وهو خمسة أشياء: عدد ووزن وكيل وذراع ومقياس كما سيذكر الشارح، وبالجملة المقدار ما يعرف به قدر الشيء لكنّ المراد به هنا المقدّر به.

(٤) قوله: **[أي: رفع الإبهام مطلقاً الخ]** اعلم أنّ رفع الإبهام مطلقاً له فردان أحدهما رفع الإبهام عن مفرد وثانيهما رفعه عن النسبة، وكلّ واحد من فرديه مطلق له أفراد أمّا الأوّل فله فردان الأوّل رفع الإبهام عن مفرد مقدار والثاني رفعه عن غير مقدار، وأمّا الثاني فله أفراد ثلاثة الأوّل رفع الإبهام عن نسبة في جملة والثاني رفعه عن نسبة في شبه جملة والثالث رفعه عن نسبة في إضافة، وبهذا ظهر المراد بالمطلق في كلام الشارح، أي: يتحقّق هذا العامّ في ضمن هذا الخاصّ؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة.

(٥) قوله: **[ذكر تمييز العدد]** إشارة إلى أنّ في الكلام تقدير مضافين.

المنّ (و) نحو «**منوان سمناء**» وكالكيل نحو «**قفيران بُرّا**»<sup>(١)</sup> وكالذراع نحو «ذراع ثوبا» (و) كالمقياس<sup>(٢)</sup> نحو «**على التمرة مثلها زبدا**»<sup>(٣)</sup> والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ قولك «عندي عشرون درهما» و«رطل زيتا» و«قفيزان بُرّا» و«ذراع ثوبا» و«على التمرة مثلها زبدا» المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير، وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة<sup>(٥)</sup>؛ لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، وهو التنوين<sup>(٦)</sup> كما في «رطل زيتا» أو النون<sup>(٧)</sup> كما في «منوان سمناء» أو الإضافة كما في «على التمرة مثلها

- (١) قوله: [نحو **قفيران بُرّا**] القفيز مكيال ثمانية مكايك، والمكوك بوزن تتور مكيال يسع صاعا ونصفا. قوله: «وكالذراع» وكقدر راحة وقدر شبر نحو «ما في السماء قدر راحة سحابها» و«ما عندي قدر شبر أرضا».
- (٢) قوله: [و**كالمقياس**] أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كدملأ الأرض ذهبا، وكدمثل الشيء المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف نحو «على التمرة مثلها زبدا».
- (٣) قوله: [هو **المقدرات**] أي: ما قدر بهذه المقادير لا أنفس المقادير كما مرّ التنبيه عليه.
- (٤) قوله: [على **الأمثلة الثلاثة**] أي: في غير العدد مع أنّ الظاهر أن يذكر أربعة أمثلة حتّى يحصل التنبيه بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العدديّ الأربعة لأنّ مطمح الخ، والمطمح في اللغة الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى يقال: «طمح بصره إلى السماء» أي: ارتفع، والمراد أنه كان غاية نظر المصنف ونصب عينه هو التنبيه المذكور والتوفية لجميع أقسام الاسم التام، ويدلّ على ذلك التمثيل ب«عشرين درهما» مع سبق قوله: «وسياتي».
- (٥) قوله: [وهو **التنوين**] أعمّ من أن يكون لفظا كما في المثال، أو تقديرا كما في الأعداد المركبة وفي «كم» الاستفهامية وفيما لا ينصرف نحو «خمسة عشر رجلا» و«كم رجلا» و«مثاقيل ذهبا».
- (٦) قوله: [أو **النون**] سواء كان في التنبيه كما في المثال، أو شبه الجمع كما في «عشرون رجلا»، لا نون



زيداً، ولهذا لم يستوف<sup>(١)</sup> أقسام المقادير وكرّر بعضها، ومعنى تمام كالوزن.

الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التثوين ونوني التثنية والجمع<sup>(٢)</sup> ومع الإضافة؛ لأنّ المضاف

لا يضاف ثانياً<sup>(٣)</sup>، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل بيان لوجه نصب الاسم التام التمييز.

وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أنّ المفعول حقّه<sup>(٤)</sup> أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه<sup>(٥)</sup> ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إلما قامت بيان لوجه كون الأشياء المذكورة قائمة مقام الفاعل.

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى تأييد لما ذكره من وجه قيام الأشياء المذكورة مقام الفاعل.

أنّ لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتمّ بها الاسم فلا

الجمع نحو «حسنون وجها»؛ لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقترنة، فقبض.

(١) قوله: [ولهذا لم يستوف الخ] أي: وللمطمع المذكور لم يستوف الخ، فإن من جمعتها الذراع ولم يذكره. قوله: «وكرّر بعضها» وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثالين لأن الاسم قد تمّ في أحدهما بالتثوين وهو «رطل زيتا» وفي الثاني بالتون وهو «متوان سمنا».

(٢) قوله: [ونوني التثنية والجمع] المراد بنون الجمع شبه نون الجمع؛ وذلك لما عرفت، واعلم أنّ الرضي زاد التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو «نعم رجلا» و«ربه رجلا» وفي اسم الإشارة نحو «حبذا رجلا»، لكنّ المصنف لما كان في صدد توفية الأقسام المشهورة اقتصر على الثلاثة.

(٣) قوله: [لأنّ المضاف لا يضاف ثانياً] لأنّ الاسم لا يضاف إلى اسمين بلا عاطف فلا يقال: «غلام زيد عمرو»، وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض.

(٤) قوله: [أنّ المفعول حقّه الخ] إنما قال: «حقّه»؛ لأنه قد يتخلّل بين أجزاء الكلام نحو «نصر زيدا خالد».

(٥) قوله: [فينصبه الخ] أي: فينصب التمييز ذلك الاسم التام الذي وقع قبل التمييز لمشابهة ذلك الاسم الخ.

يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال «عندي الراقود خلاً»<sup>(١)</sup>  
بل يقال «عند راقود خلاً»

(فيفرد) أي: التمييز وإن كان الاسم التام مثني أو مجموعاً (إن كان) أي: وصلية.

التمييز (جنساً) وهو ما يتشابه أجزاؤه<sup>(٢)</sup> ويقع مجرداً عن التاء على تفسير الجنس.

القليل والكثير فلا حاجة إلى تشيته وجمعه كالماء والتمر والزيت تفرع على التفسير المذكور.

والضرب، بخلاف رجل وفرس<sup>(٣)</sup> (إلا أن تقصد الأنواع) أي: ما فوق

النوع الواحد فيشمل المثني أيضاً، لأنه لا يدلّ لفظ الجنس<sup>(٤)</sup> مفرداً

عليها فلا بدّ من أن يُثني أو يجمع، قيل: وفي تخصيص<sup>(٥)</sup> قصد الأنواع

بالاستثناء نظراً؛ لأنه كما جاز أن يقال «طاب زيد جلستين» للنوع جاز أن بيان وجه النظر.

يقال «طاب زيد جلستين» للعدد، ويمكن أن يجاب عنه<sup>(٦)</sup> بأنّ المراد أي: عن النظر.

(١) قوله: [«عندي الراقود خلاً»] في «الأساس» الراقود مكيا ل معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً.

(٢) قوله: [«وهو ما يتشابه أجزاؤه الخ»] يعني: أنه ليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم بل المراد به ما تشابه أجزاء مدلوله الخارجية في إطلاق اسم الكلّ عليها كالماء فإنّ قليله وكثيره يطلق عليه ماء.

(٣) قوله: [«بخلاف رجل وفرس»] فإنّ كلّ واحد منهما وإن كان اسم جنس إفرادياً إلا أنّ إطلاقه على أفرادها على سبيل البدلية فقط، فظهر الفرق بين الجنس كالماء واسم الجنس كرجل.

(٤) قوله: [«لأنه لا يدلّ لفظ الجنس الخ»] علّة لما يفهم من الاستثناء أي: إنما يُثني أو يجمع عند قصد الأنواع؛ لأنه لا يدلّ لفظ الجنس مفرداً على الأنواع فلا بدّ من أن يُثني التمييز عند قصد النوعين من

الجنس نحو «عندي رطلان زيتين» ومن أن يجمع عند قصد الأنواع نحو «عندي أرطال زيتاً».

(٥) قوله: [«قيل: وفي تخصيص الخ»] القائل هو الفاضل الهندي، يعني: كان على المصنف أن يقول: «إلا أن يقصد الأنواع أو الآحاد».

(٦) قوله: [«ويمكن أن يجاب عنه الخ»] حاصله أنّ المراد بالأنواع الأنواع والأفراد بطريق عموم المحاز،

والحخص جمع حصّة كقصص وقصّة. قوله: «بالخصوصيّات الكلّية أو الشخصيّة» أي: سواء كانت تلك



بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية  
كما في الأنواع. كما في الأعداد.

(ويجمع) أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد<sup>(١)</sup> جوازا حيث لم يقصد  
طرفية.

الواحد (في غيره) أي: في غير الجنس نحو «عندي عدل ثوبين أو أثوابا»  
إشارة إلى المرجع.

(ثم إن كان) أي: المفرد المقدار<sup>(٢)</sup> تامّا (بتوين أو بنون الثنية) أو  
على تقدير كون «كان» ناقصة.

المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتوين المفرد أو بالنون التي للثنية، فإنه  
على تقدير كون «كان» تامة.

لما تمّ الاسم بهما<sup>(٣)</sup> اقتضى التمييز (جازت الإضافة) أي: إضافة المفرد  
بيان لطرفي الإضافة.

المقدار إلى التمييز إضافة بيانية يأسقاط التوين ونون الثنية جوازا شائعا  
بيان نوع الإضافة. بيان كمية الإضافة.

كثيراً<sup>(٤)</sup> لحصول الغرض وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو «رطل»  
علة الجواز شائعا كثيرا. بيان الغرض.

الحصص حاصلة بقيود كلية كالمكي والمدني للإنسان أو متلبسة بقيود شخصية كره وخالده، وأجيب أيضا  
 بأنّ حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنه لما جاز الثنية والجمع لقصد الأنواع فحوازه لقصد الأفراد أولى.

(١) قوله: [على ما فوق الواحد الخ] فسر الجمع به ليشمل الثنية أيضا كما فسر الأنواع به لذلك. قوله:  
 «جوازا حيث لم يقصد الواحد» فإنه إذا قصد الواحد لم يحز الثنية والجمع.

(٢) قوله: [أي: المفرد المقدار الخ] إشارة إلى أنّ «كان» ناقصة وضميرها راجع إلى المفرد المقدار على أن  
 قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فالأول عن مفرد مقدار غالبا» وهو المناسب من حيث المعنى،

ويحتمل أن تكون تامة فالضمير يرجع إلى التمييز على أن قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فيفرد  
 إن كان جنسا» عطف الشرطية على الشرطية، وإليه أشار بقوله: «أو المعنى الخ» وهو المناسب لسياق الكلام.

(٣) قوله: [لأنه لما تمّ الاسم بهما] أي: لما تمّ الاسم المبهم المفرد المقدار بتوين أو بنون الثنية اقتضى  
 ذلك الاسم التمييز كما يقتضي الفعل بعد تمامه بالفاعل المفعول.

(٤) قوله: [جوازا شائعا كثيرا] المراد بالجواز عدم الامتناع فيعمّ الوجوب كما في مثل «مائة درهم» فإنّ  
 الإضافة فيه واجبة روما للتخفيف لكثرة الاستعمال، وإنما قيد الجواز بقوله: «شائعا كثيرا» لتصحيح

قوله: «ولا فلا» فإنه لا يصحّ في هذا الشقّ نفي الجواز مطلقا؛ لأنّ ما يكون بنون شبه الجمع يجوز فيه  
 الإضافة ولا يتمتع نحو «عشرو درهم»، فلما قيد الجواز به توجه النفي إلى هذا القيد.

زيت» و«متوا سمن» **(والآ)** أي: وإن لم يكن بتتوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع<sup>(١)</sup> أو الإضافة **(فلا)** تجوز الإضافة إلا بقلّة في نون الجمع نحو «عشرو درهم»، أمّا في الإضافة<sup>(٢)</sup> فلتلاً يلزم إضافة المضاف، وأمّا في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميّز<sup>(٣)</sup> نحو «عشريك» و«عشري رمضان» بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميّز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة «عشرين» إلى «رمضان» أنه أراد عشرين رمضان<sup>(٤)</sup> أو أراد اليوم العشرين من رمضان، فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً<sup>(٥)</sup> إلا على قلّة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد **(وعن غير مقدار)** عطف على قوله «عن مفرد مقدار» أي: الأوّل<sup>(٦)</sup> كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن

(١) قوله: [بأن يكون بنون الجمع] أي: يشبه نون الجمع كما عرفت.

(٢) قوله: [أمّا في الإضافة] أي: أمّا عدم جواز الإضافة فيما كان تاماً بالإضافة فلتلاً الخ، وقس عليه قوله: «وأمّا في نون الجمع».

(٣) قوله: [غير المميّز] وهو صاحب العشرين مثلاً حقيقة كما في «عشريك» أو حكماً كما في «عشري رمضان».

(٤) قوله: [أنه أراد عشرين رمضان] كما يفيدُه إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى تمييزه.

قوله: «أو أراد الخ» كما يفيدُه إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى شيء بتقدير «من».

(٥) قوله: [فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً] كما في «عشرو درهم» فإنه لا التباس ههنا؛ إذ لا يكون العشرون من درهم واحد فالإضافة فيه إلى التمييز لا غير. قوله: «ليكون الباب» أي: باب ما تمّ بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة.

(٦) قوله: [أي: الأوّل الخ] أي: القسم الأوّل من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة كما يرفع الخ.

مفرد غير مقدار أي: ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا

تفسير غير المقدار.

مقياس (نحو «خاتم حديداء») فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تامً بالتونين

من فضة وذهب وحديد إلى غير ذلك.

فاتتضي تميزاً (والخفض) أي: خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه

(أكثر) استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار<sup>(١)</sup> عن

طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة

المرلة.

(والثاني) أي: القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات

مقدّرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر أن يقول<sup>(٢)</sup> «عن ذات مقدّرة في

نسبة في جملة» لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها

ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال «عن نسبة» مقتصرًا عليها تنبيهًا على أن

عنة الاقتصار.

مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد

النسبة لا غير (في جملة) أي: نسبة كائنة في جملة (أو ماضاهاها) أي: ما

إشارة إلى أن الحار والمحرور صفة «نسبة».

شابهها، عطف على «جملة»، وهو اسمُ الفاعل نحو «الحوضُ ممتلئٌ

(١) قوله: [ولقصور غير المقدار الخ] وإذا قصر عن طلب التمييز لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون

للتنصيص على كونه تمييزاً فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

(٢) قوله: [كان الظاهر أن يقول الخ] حاصله أن الإبهام ليس إلّا في الذات المقدّرة التي هي طرف النسبة لا

في نفس النسبة لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة مستلزماً لنوع إبهام في النسبة ورفعُ إبهامها مستلزماً

لرفع إبهامه صحّ قوله: «عن نسبة الخ»، والنكته فيه التنبيه على أن مقابلة هذا القسم للقسم السابق هي

باعتبار أنه ليس هنالك نسبة كما ههنا لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها هنالك؛ إذ لو كان

كذلك لكان «نعم رجلاً» مندرجاً في القسم الثاني لأن الضمير غير مذكور.



ماء»، أو اسمُ المفعول نحو «الأرض مفعرة عيونا»، أو الصفةُ المشبهة  
 نحو «زيد حسن وجهها»، أو اسمُ التفضيل نحو «زيد أفضل أبا»، أو  
 المصدرُ نحو «أعجني طيبه أبا»، وكذا كلُّ ما فيه معنى الفعل نحو  
 «حسبك زيد رجلاً»<sup>(١)</sup> (نحو «طاب زيد نفساً») مثال للجملة، والتمييز فيه  
 خاصٌّ بالمنتصب عنه<sup>(٢)</sup> (و«زيد طيب أبا») مثال لما يشبه الجملة، والتمييز  
 فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه<sup>(٣)</sup>، وحيث لا فرق في  
 التمييز بين الجملة وماضاها فهاذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، فكانه  
 قال: «طاب زيد وزيد طيب نفساً وأبا»<sup>(٤)</sup> فقلوه (وأبوة وداراً وعلماء)  
 عطف على «نفساً» و«أبا» بحسب المعنى فهو ناظر إلى كلٍّ من المثالين  
 المذكورين غير مختصٍّ بالآخر، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من  
 التمييز الواقع في الجملة أو ماضاها خمسة أمثلة، .....

(١) قوله: [نحو «حسبك زيد رجلاً»] فإنه بمعنى «يكفيك زيد رجلاً».

(٢) قوله: [والتمييز فيه خاصٌّ بالمنتصب عنه] أي: غير محتمل لمتعلقه، والمنتصب عنه بفتح الصاد اسم  
 مفعول أي: ما انتصب التمييز عنه، وهو في المثال «زيد» بمعنى أن نسبة «طاب» إلى زيد صار سبباً  
 لانتصاب التمييز لا بمعنى أن زيدا عامل في التمييز إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه،  
 فيكون معناه: «طاب نفس زيد».

(٣) قوله: [لما انتصب عنه ولمتعلقه] المنتصب عنه هو زيد ومتعلقه أبوه، فإن جعلت التمييز عن المنتصب  
 عنه كان معناه: «زيد طيب من حيث إنه أب»، وإن جعلته لمتعلقه كان معناه: «زيد طيب أبوه».

(٤) قوله: [فكانه قال: «طاب زيد وزيد طيب نفساً وأبا»] فكان «طاب» و«طيب» تنازعا في «نفساً» و«أبا»  
 وكذا فيما عطف عليهما أعني: «أبوة» و«داراً» و«علماء»، فذلك عشرة كاملة.

فالنفس عين<sup>(١)</sup> غير إضافي خاصّ بالمنتصب عنه، والدار عين غير إضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه<sup>(٢)</sup>، والأب عين إضافي محتمل لهما، والأبوة عرض إضافي<sup>(٣)</sup> والعلم عرض غير إضافي وكلّ واحد منهما متعلّق بالمنتصب عنه (أو في إضافة) عطف على قوله «في جملة أو ماضاهاها»  
 (مثل «يعجبني طيبه» نفساً، وتركه لأنه<sup>(٤)</sup> أظهر التمييزات ولا خفاء به  
 أي: فيه ما  
 (أبا وأبوة ودارا وعلماً) أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله (والله درّه فارساً) إشارة إلى أنّ التمييز قد يكون صفة مشتقة<sup>(٥)</sup>،

وأيضاً لما أوردده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على أن يكون الضمير فيه مبهما كضمير «رُبّه رجلاً» ويكون «فارساً» تمييزاً عنه أراد أن ينته على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير فيه  
 أي: بناء على إلخ.  
 المصنف وهذا جواب «لما»  
 أي: بناء على إلخ.

(١) قوله: [فالنفس عين] لأن المراد به ههنا ذات الشيء وهو عين أي: قائم بذاته. قوله: «غير إضافي» لعدم توقّف تعقل معناه على شيء آخر، وقد عرفت اختصاصه بالمنتصب عنه.

(٢) قوله: [وهو متعلّق بالمنتصب عنه] فيكون المعنى: «طاب دار زيد» أو «زيد طيب داره». قوله: «والأب عين إضافي» لأنّ معناه: حيوان خلّق من ماله آخر من نوعه.

(٣) قوله: [والأبوة عرض إضافي] لأنّ معناها: كون الشخص أباً، وهو من الأعراض النسبية ومقولة الإضافة ويتوقّف تعقله على الأب والابن إذ النسبة تقتضي المنتسبين. قوله: «والعلم عرض غير إضافي» لأنه من الأعراض الغير النسبية فإنّ معناه: حصول صورة الشيء عند العقل.

(٤) قوله: [وتركه لأنه إلخ] أي: ترك المص «نفساً» ههنا لأنه أظهر التمييزات؛ وذلك لأنه عين غير إضافي خاصّ بالمنتصب عنه بخلاف سائر التمييزات.

(٥) قوله: [قد يكون صفة مشتقة] كما في المثال. قوله: «وأيضاً لما إلخ» بيان لنكتة ثانية لزيادة القول المذكور.

معينا معلوما والإبهام يكون في نسبة الدرّ إليه، والدرّ في الأصل اللبن<sup>(١)</sup> وفيه خير كثير للعرب فأريد به الخير أي: لله خيره فارسا، والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر «فرس» بالضم أي: حذق بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر<sup>(٢)</sup> فمن التفرّس (ثم إن كان) أي: التمييز بعد ما لم يكن نصّا في المنتصب عنه<sup>(٣)</sup> (اسما) لا صفة (يصحّ جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز أن يكون) ذلك التمييز تارة (له) أي: للمنتصب عنه بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه تصوير لكون التمييز للمنتصب عنه.

(و) تارة (لمتعلّقه) بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عن متعلّقه، وذلك أي: كونه تارة له وتارة لمتعلّقه. ما

(١) قوله: [والدرّ في الأصل اللبن] الدرّ في الأصل ما يكثر أي: ينزل من الضرع والغيم من اللبن والمطر، وهو ههنا كناية عن فعل المملوح الصادر عنه، وإنما لم يسم فعله إلى الله تعالى قصدا للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشي العجائب فكلّ شيء عظيم يرسلون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى «لله درّه»: ما أعجب فعله. قوله: «وفيه خير كثير للعرب» إذ به معاشهم وهو غذاء لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبدين.

(٢) قوله: [وأما الفراسة بالكسر] يعني: أنه اسم مصدر بمعنى التفرّس والإذعان والعرفان، ومنه الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري، وإنما زاد لفظة «الفراسة» ولم يكتف بقوله: «وأما بالكسر» عطفًا على قوله: «بالفتح» لئلا يتوهّم عطفه على قوله: «بالضم» فيكون معناه أن «فرس» بالكسر من التفرّس.

(٣) قوله: [بعد ما لم يكن نصّا في المنتصب عنه] جواب عن شبهة مشهورة على قول الماتن: هم إن كان اسما يصحّ جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلّقه، وهي أنه ينتقض هذه الشرطية بـ «طاب زيد نفسا»؛ لأنّ «نفسا» اسم يصحّ جعله لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلّقه، حاصل الجواب أنّ المقدّم مقيد بكون التمييز لم يكن نصّا فيما انتصب عنه و«نفسا» في المثال المذكور نصّ فيه فلا نقض.

بحسب القرائن والأحوال<sup>(١)</sup> مثل «أبا» في «طاب زيد أبا» فإنه يصح أن يجعل عبارة عن «زيد» فجاز أن يكون تارة تمييزاً عن «زيد» إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو<sup>(٢)</sup>، وجاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه وهو «أبوه» **(والأ)** أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه<sup>(٣)</sup> اسماً يصح جعله لما انتصب عنه **(فهو لمتعلقه)** خاصة نحو «طاب زيد أبوة وعلماً وداراً» فإن هذه الأسماء ليست نصاً في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له<sup>(٤)</sup> بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق «زيد» وهو الذات المقدرة أعني: الشيء المنسوب إلى «زيد» **(فيطابق)** التمييز **(فيهما)** أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه<sup>(٥)</sup> أو محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه **(ما قصد)** من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته<sup>(٦)</sup> سواء كانت لموافقة ما

الوحدة والتثنية والجمعية.

بيان للأسماء.

- (١) قوله: [وذلك بحسب الخ] أي: كونه تارة له وتارة لمتعلقه إنما يعلم بالقرائن الحالية أو المقالية.
- (٢) قوله: [باعتبار أنه أبو عمرو] وهذا المعنى يقتضي أن يكون لزيد ابن البتة بخلاف المعنى الثاني فإنه يصح ولو لم يكن له ابن أصلاً وهو الفرق بينهما.
- (٣) قوله: [بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه] قيد للنفي، وفائدة التقيد قد عرفت فيما مرّ.
- (٤) قوله: [لا يصح جعلها له الخ] أي: لا يصح أن يعبر عن زيد بهذه الأسماء بأن يقال: «زيد أبوة أو علم أو دار».
- (٥) قوله: [سواء كان نصاً فيه الخ] لما كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه مهملاً تكلف الشارح في مرجع الضمير حتى يشمل، فقوله: «ولمتعلقه» عطف على قوله: «له». قوله: «وفيما تعين لمتعلقه» عطف على قوله: «فيما جاز أن يكون الخ».
- (٦) قوله: [من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته] بيان لـ«ما»، أي: يجب المطابقة لما قصد بالتمييز أفراداً



انتصب عنه مثل «طاب زيد أباً والزيدان أبوين والزيدون آباء»، أو لمعنى  
 عطف على «الموافقة»<sup>جا</sup> في نفسه مثل قولك «طاب زيد أباً» إذا أردت أباً له فقط<sup>(١)</sup>، و«طاب زيد  
 أبوين» إذا أردت أباً وجداً له، و«طاب زيد آباء» إذا أردت آباءً وأجداداً  
 له، فعلى كل من التقديرين إذا قصد وحدة التمييز أورد مفرداً وإذا قصد  
 تثنيته أورد مثني وإذا قصد جمعيته أورد جمعا، فإن صيغة المفرد<sup>(٢)</sup> لا  
 تصلح أن تطلق على المثني والمجموع (إلا إذا كان) التمييز (جنسا) يقع  
 صفة كاشفة لـ «جنسا»<sup>جا</sup> على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يُثنى ذلك  
 الجنس أو يُجمع بل يكفي أن يؤتى به مفرداً لصحة إطلاقه على القليل  
 والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه نحو: «طاب زيد علما والزيدان علما  
 والزيدون علما» (إلا أن يقصد) بالتمييز الذي هو الجنس (الأنواع) من  
 حيث امتيازاتها النوعية<sup>(٣)</sup>، فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه نحو:

- وتثنية وجمعا، سواء كانت هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصب عنه بأن يكون المنتصب عنه واحداً أو  
 مثني أو مجموعاً أو كانت تلك الأمور لمعنى في نفسه حيث لم يكن المنتصب عنه إلا واحداً.
- (١) قوله: [إذا أردت أباً له فقط] أي: دون جدّ معه، وهذا معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى  
 المقصود، وقس عليه قوله: «إذا أردت أباً وجداً له» و«إذا أردت آباءً وأجداداً له».
- (٢) قوله: [إن صيغة المفرد الخ] تعليل لوجوب إيراد التمييز مثني ومجموعاً عند قصد التثنية والجمعية،  
 وصيغتا المثني والمجموع لا تصلحان أن تطلقا على المفرد فيجب إيراد مفرداً عند قصد الوحدة.
- (٣) قوله: [من حيث امتيازاتها النوعية] يعني: خصوصياتها الكلية كالتركي والرومي بالنسبة إلى الإنسان،  
 ومنه قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣].



«طاب الزيدان علمين والزيدون علوما» إذا أريد أن متعلّق الطيب من كلّ من الزيدَيْن أو الزيدَيْن نوع آخر من العلم، فإنّ صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى (**وإن كان**) أي: التمييز (**صفة**) مشتقة<sup>(١)</sup> مثل «لله درّه فارسا» أو مؤوَّلة بها نحو «كفى زيد رجلا»، فإنّ معناه كاملا في الرجوليّة (**كانت**) الصفة صفة (**له**) أي: لما انتصب عنه لا لمتعلّقه؛ لأنّ الصفة تستدعي موصوفا والمذكور<sup>(٢)</sup> أولى بالموصوفيّة، فإذا قيل: «طاب زيد والدا» كان الوالد زيدا ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم<sup>(٣)</sup> نحو «أبا» أي: يكونه موصوفا. فإنه جاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلّقه. (**وطبّقه**) الواو بمعنى «مع»<sup>(٤)</sup>، والطَّبَق مصدر بمعنى المطابقة أي: كانت الصفة صفة له مع مطابقتها إيّاه أو مطابقتها إيّاها، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر «كانت» أي: كانت الصفة صفة له ومطابقة إيّاه<sup>(٥)</sup>، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الأفراد والثنية والجمع

(١) قوله: [**صفة مشتقة**] كاسم الفاعل والصفة المشبهة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

(٢) قوله: [**والمذكور**] وهو المتصّب عنه أولى بكونه موصوفا بها من غير المذكور وهو المتعلّق.

(٣) قوله: [**بخلاف الاسم**] فإنّه لا تستدعي موصوفا لكونه دالّا على الذات نحو «طاب زيد أبا» فجاز أن يكون للمذكور وأن يكون للمتعلّق أي: طاب زيد من حيث إنه أب، أو طاب أبو زيد.

(٤) قوله: [**الواو بمعنى «مع» الخ**] وإنما اختار هذا الاحتمال حيث قدّمه وأورد الاحتمال الثاني بلفظ الجواز لرعاية جانب المعنى فإنّ الكلام السابق في صحّة كون التمييز لهما أو لأحدهما والمطابقة متفرّعة عليه وتمتّ له فذكرها بطريق التقييد أنسب.

(٥) قوله: [**ومطابقة إيّاه**] إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتّى يكون جنسا.

والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره **(واحتملت)** أي: الصفة أي: الضمة.

المذكورة **(الحال)** أيضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو «طاب زيد

فارسا» أي: من حيث إنه فارس<sup>(١)</sup> أو حال كونه فارساً، لكنّ زيادة «من» استدراك لبيان نكته ذكر هذا الوجه بصيغة الاحتمال.

فيها نحو «لله دره من فارس» وقولهم «عزّ من قائل»<sup>(٢)</sup> يؤيد التمييز؛ لأنّ

«من» تُزاد في التمييز<sup>(٣)</sup> لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية لا بيان نكته ثانية.

حال الفروسية؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **(ولا** متعلق بيلمح.

**يتقدّم)** التمييز **(على عامله)** إذا كان اسماً تاماً<sup>(٤)</sup> بالاتفاق فلا يقال:

«عندي درهما عشرون» ولا «زيتا رطل»؛ لأنّ عامله حينئذ اسم جامد

ضعيف العمل مُشابهة للفعل مُشابهةً ضعيفةً كما ذكرنا فلا يقوى أن يعمل

(١) قوله: [أي: من حيث إنه فارس] أي: إذا جعلت «فارسا» تمييزاً كان معناه: طاب زيد من حيث إنه

فارس، وإن جعلته حالاً كان معناه: طاب زيد حال كونه فارساً، ورجّح في شرح «المفصل» التمييز؛ لأنّ المعنى على مدح زيد مطلقاً بالفروسية وعلى تقدير جعله حالاً اختصّ المدح وتقيّد بحال الفروسية.

(٢) قوله: [وقولهم «عزّ من قائل»] بيان للضمير في قوله: «عزّ»، أي: عزّ الله من قائل يعني: غلب الله الذي هو القائل على جميع المخلوقين.

(٣) قوله: [لأنّ «من» تُزاد في التمييز الخ] كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [التقص: ٥٨]

﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، واعلم أنه يجوز زيادة «من» في التمييز عن ذات المذكورة مطلقاً مقداراً أو غيره نحو «عندي شبر من أرض» و«خاتم من ذهب» إلّا في العدد فلا تقول: «عندي عشرون من درهم»، وفي التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه نحو «طاب زيد من فارس»، ولا تقول: «طاب زيد من دار»، ثمّ «من» هذه بيانية أو تبعيضية أو زائدة.

(٤) قوله: [إذا كان اسماً تاماً] قيّد العامل به بقريئة قول المصنّف الآتي: «والأصحّ أن لا يتقدّم على الفعل».

فيما قبله **(والأصح)** أي: أصح المذاهب <sup>(١)</sup> **(أن لا يتقدم)** التمييز **(على)** ما هو عامل فيه من **(الفعل)** الصريح أو الغير الصريح لكونه من حيث <sup>بيان لعناء</sup> المعنى فاعلا <sup>(٢)</sup> للفعل نفسه نحو: «طاب زيد أبا» أي: طاب أبوه، أو فاعلا له إذا جعلته لازما نحو: «فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [القمر: ١٢] أي: انفجرت عيونها، أو إذا جعلته متعديا نحو: «امتأ الإناء ماء» أي: ملاء الماء، والفاعل لا يتقدم على الفعل <sup>(٣)</sup> فكذا ما هو بمعنى الفاعل، وههنا بحث <sup>(٤)</sup> وهو أن الماء في قولهم «امتأ الإناء ماء» من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعديا؛ لأن المتكلم لما قصد <sup>وهو امتلاء للآزم</sup>

(١) قوله: [أي: أصح المذاهب الخ] حاصل ما أفاده أن عدم تقدم التمييز فيما إذا كان العامل اسما اتفاقا وفيما إذا كان فعلا صريحا أو غير صريح اختلافاً إلا أن الأصح عدم جواز التقدم فيه أيضا.

(٢) قوله: [لكونه من حيث المعنى فاعلا] ولأن تقديم التمييز على عامله يقتضي تقديم البيان على المبين وهو ينافي الغرض من التمييز وهو الإبهام أولاً والتفصيل ثانياً لئتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن. قوله: «للفعل نفسه» أي: لنفس الفعل المذكور لا لآزمه ولا لمتعديه، وهذا بمقابلة قوله: «إذا جعلته لازما أو إذا جعلته متعديا».

(٣) قوله: [والفاعل لا يتقدم على الفعل] مربوط بقوله: «لكونه من حيث المعنى فاعلا» وإشارة إلى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول هكذا: التمييز فاعل لعامله معنى والفاعل لا يتقدم على عامله ينتج: التمييز لا يتقدم على عامله وهو المطلوب.

(٤) قوله: [وههنا بحث] أي: في مقام رد الفعل اللازم المذكور في المثال الأخير إلى المتعدي لجعل الماء فاعلا بحث، وحاصل البحث أن هذا الرد خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازا بعلاقة المجاورة أو الحلول كما في «جرى النهر»، فالظاهر في دفع انتقاض القاعدة المشهورة بمثل «امتأ الإناء ماء» هو تعميم الفاعل عن الفاعل المحاذي لا الرد المذكور.

إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء<sup>(١)</sup> ولو على سبيل التجوّز وقدّره  
 وقع الإبهام فيه لا جرم مَيّزه<sup>(٢)</sup> بقوله «ماء» فهو في معنى «امتلاء ماء الإناء»  
 فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك «ربح زيد تجارة» فإن التجارة  
 تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد<sup>(٣)</sup> وهو التجارة، فالفاعل في  
 قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها  
 مجازاً<sup>(٤)</sup>، وبهذا يندفع ما يورد على<sup>(٥)</sup> قاعدتهم المشهورة وهي أن  
 التمييز عن النسبة إمّا فاعل في المعنى أو مفعول، من أن التمييز في هذا  
 المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة **(خلافًا للمازني**  
**والمبرد)** فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي  
 الفاعل والمفعول<sup>(٦)</sup> نظراً إلى قوّة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم

- (١) قوله: [إلى بعض متعلقات الإناء] أي: ملابساته كالخَلّ والعسل والدعّن واللبن والماء وغيرها. قوله:  
 «وقدّره» أي: في الكلام، معطوف على قوله: «قصد الخ». قوله: «وقع الإبهام فيه» جواب «لما».
- (٢) قوله: [مَيّزه] أي: رفع ذلك الإبهام بقوله: «ماء»، فالماء فاعل معنى أي: فاعل مجازي للامتلاء نفسه.
- (٣) قوله: [عن شيء منسوب إلى زيد] وذلك لأنّ تقديره: «ربح شيء زيد» وذلك الشيء مبهم لا يعلم أنه  
 غنم أو بعير أو غيرها فإذا قيل: «تجارة» علم أنّ ذلك الشيء هو التجارة.
- (٤) قوله: [وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً] لأنّ الرابع هو زيد والتجارة سبب الربح فيكون  
 إسناد الربح إلى زيد حقيقة عقلية وإلى التجارة مجازاً عقلياً من قبيل إسناد الفعل إلى السبب.
- (٥) قوله: [وبهذا يندفع ما يورد على الخ] أي: بما ذكرنا من أنّ الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان  
 مجازيان في المعنى يندفع الخ. قوله: «من أن التمييز» بيان لعدم ما في قوله: «ما يورد الخ».
- (٦) قوله: [وعلى اسمي الفاعل والمفعول] فيه إشارة إلى قصور عبارة المصنف لأنه إن أريد بالفعل مجرّده

التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل، وتمسكهما في  
فإنهما لا يجوزان تقديمه عليها.

هذا التجويز قول الشاعر<sup>(١)</sup> شعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ÷ وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث<sup>(٢)</sup> الضمير في «تطيب» فإنه حينئذ يكون في «كاد» ضمير  
تفصيل التمسك على التقدير المذكور.

الشان لتذكيره ويعود ضمير «تطيب» إلى سلمى ويكون «نفسا» تمييزاً عن

نسبة «تطيب» إليها مقدماً عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير  
بأن يكون بالياء.

«كاد» للحبيب و«نفسا» تمييز عن نسبة «كاد» إليه أي: وما كاد الحبيب

نفسا يطيب فلا تمسك حينئذ، وما قيل<sup>(٣)</sup> «يحتمل أن يحمل البيت على

تقدير تأنيثه أيضاً على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى

يفيد أن الخلاف في مجرده وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيد أن الخلاف  
في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك أيضاً. قوله: «نظرا إلى قوة العامل» وقياساً على سائر الفضلات  
المنصوبة، وجواب استدلالهما ما قال سيويه من أن كلام العرب استقراء لا قياس.

(١) قوله: [قول الشاعر الخ] وهو الأعشى أو ربيع بن ربيعة، الهمة للاستفهام الإنكاري، والهجر القطيعة والترك،  
وسلمى اسم امرأة فاعل «تهجر»، والفراق مصدر «فارق» إذا تباعد، والباء متعلقة ب«تهجر»، وحبيبها مفعول  
«تهجر»، والواو في «وما كاد» للحال، و«مَا» للنفي، و«كاد» من أفعال المقاربة اسم ضمير الشأن، والمعنى:  
هل تعامل سلمى محبتها وعاشقتها بالهجر والقطيعة والحال أن نفسها لا تبسط بذلك ولا تشرح له.

(٢) قوله: [على تقدير تأنيث الخ] أي: تمسكهما بهذا الشعر إنما هو على تقدير تأنيث الخ، وتقديم  
«نفسا» على هذا التقدير محمول على الضرورة عند الجمهور أو هو منصوب على التمييز بفعل  
محذوف دل عليه المذكور، على أن الرواية الصحيحة: «وما كاد نفسي» فلا استشهاد.

(٣) قوله: [وما قيل الخ] القائل الهندي، وهذا مبتدأ وقوله: «فتكلف» خبره، أما كونه تكلفاً فلإرجاع ضمير  
المؤنث إلى المذكور باعتبار النفس، وأما كونه تعسفاً فلإرجاعه إليه مع أن الطريق الواضح إرجاعه إلى سلمى.  
قوله: «غير قادح في التمسك» أي: غير مانع فيه، لأن تمسكهما مبني على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم.



الحبيب باعتبار النفس، إذ المعنى: وما كادت نفس الحبيب تطيب»

فتكَلَّف وتَعَسَّف غيرُ قَادِح في التمسك (المستثنى) أي: ما يطلق عليه لفظ

إذ تمسكهما بالظاهر وهذا خلاف الظاهر.

المستثنى<sup>(١)</sup> في اصطلاح النحاة على قسمين، ولَمَّا كان معلوميته بهذا

شأنه يطلق.

الوجه<sup>(٢)</sup> الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسّمه إلى قسمين

وعرّف كل واحد منهما؛ لأن لكل واحد منهما أحكاماً خاصة لا يمكن

إجراؤها عليه إلا بعد معرفته فقال<sup>(٣)</sup> (متصل ومنقطع، فالمتصل هو

المخرج) أي: الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير المخرج كجزئيات

أفراد.

المستثنى المنقطع<sup>(٤)</sup> (عن) حكم شيء (متعدد) جزئياته نحو «ما جاءني

إشارة إلى حذف مضاف وموصوف. بالرفع فاعل «متعدد».

أحد إلا زيداً» أو أجزاءه<sup>(٥)</sup> نحو «اشتريت العبد إلا نصفه»، سواء كان

(١) قوله: [أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى] اعلم أن المستثنى مشترك بين المتصل والمنقطع ولا يجوز

الجمع بين معني المشترك عندنا، فأشار بهذا التفسير إلى أن شموله لهما بطريق عموم المجاز.

(٢) قوله: [ولمّا كان معلوميته بهذا الوجه الخ] أي: بما يطلق عليه الخ، وغرض هذا الكلام توجيه تركه

تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرفه قبل تقسيمه كما فعله في الكلمة، وحاصل التوجيه أنه لمّا

كان المستثنى معلوماً بما يطلق عليه لفظ المستثنى لم يحتج إلى تعريفه أولاً بأنه المذكور بعد «إلا»

وأخواتها مخرجاً عن متعدد أو غير مخرج، فتركه روما للاختصار. قوله: «قسّمه» جواب «لمّا».

(٣) قوله: [فقال] أي: مقسماً للمستثنى إلى قسمين أولاً ومُعَرِّفاً لكل واحد منهما ثانياً.

(٤) قوله: [كجزئيات المستثنى المنقطع] أي: كأفراده نحو «حمار» في «جاء القوم إلا حماراً». قوله:

«حكم شيء» إشارة إلى حذف المضاف والموصوف. قوله: «جزئياته» بالرفع فاعل «متعدد» فهو من

قبيل صفة جرت على غير من هي له.

(٥) قوله: [أو أجزاءه] عطف على قوله: «جزئياته»، واعلم أن الفرق بين الجزء والجزئي أنه يصح حمل



ذلك المتعدد (لفظاً) أي: ملفوظاً<sup>(١)</sup> نحو «جاءني القوم إلا زيدا» (أو تقديرًا) أي: مقدراً نحو «ما جاءني إلا زيد» أي: ما جاءني أحد إلا زيدا (بدلاً) غير الصفة<sup>(٢)</sup> (وأخواتها) واحترز به عن نحو<sup>(٣)</sup> «جاءني القوم لا زيد» و«ما جاءني القوم لكن زيد جاء» (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذكور بعدها) أي: بعد «إلا» وأخواتها (غير مخرج) عن متعدد<sup>(٤)</sup>، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك «جاءني القوم إلا زيدا» مشيراً بالقوم<sup>(٥)</sup> إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم

الكلّي على الجزئي نحو «زيد إنسان» ولا يصح حمل الكلّ على الجزء فلا يقال: «الرأس زيد».

(١) قوله: [أي: ملفوظاً] إنما فسرّ قوله: «لفظاً» به لتصحيح حمله على المتعدد فإنه لا يقال: «المتعدد لفظ» بل يقال: «المتعدد ملفوظ»، وقس عليه قوله: «أي: مقدراً».

(٢) قوله: [غير الصفة] أي: «إلا» التي لم تكن صفتية، وهذا التقيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن إلا الصفتية إذ لا يُخرج بها شيء عن متعدد فقد حصل الاحتراز عنها بقوله: «المخرج عن متعدد».

(٣) قوله: [واحترز به عن نحو الخ] إذ ليس الإخراج فيهما بأحد «إلا» وأخواتها، وذلك لأنّ «لا» و«لكن» لا يستدعيان إخراجاً بل معالفة الحكمين إثباتاً ونفيًا، وكذا خرج به البدل نحو «أكلت الرغيف تلك» والصفة نحو «أعتقت رقبة مؤمنة» والشرط نحو «أقتل الذميّ إن حارب» فإن إخراج ثلثي الرغيف ورقبة كافرة والذميّ الغير المحارب ليس بأحد «إلا» وأخواتها.

(٤) قوله: [عن متعدد] إشارة إلى حذف المتعلّق بقرينة السابق، واعلم أنّ المستثنى المنقطع لا يكون إلا بعد «إلا» و«غير» و«بيد» مضافة إلى «أنّ» المشدّدة نحو قوله عليه السلام: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» والضمير لليهود والنصارى.

(٥) قوله: [مشيراً بالقوم الخ] حال من كاف الخطاب، والمراد بالإشارة هي المعنوية لا الحسية بأن يكون

تعليقية.

يكن نحو «جاءني القوم إلا حمارا» (وهو) أي: المستثنى مطلقا حيث

علم<sup>(١)</sup> أولاً بوجه يُصحّح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من

تعريف قسميه أعني: المذكور<sup>(٢)</sup> بعد «إلا» وأخواتها سواء كان مخرجا أو

غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار<sup>(٣)</sup> (منسوب)

وجوبا (إذا كان) واقعا (بعد «إلا») لا بعد «غير» و«سوى» وغيرهما (غير

الصفة) قيد به وإن لم يكن الواقع بعد «إلا» التي للصفة داخلا في

المستثنى لئلا يذهل عنه<sup>(٤)</sup> (في كلام موجب) أي: ليس بنفي ولا نهى ولا

تفسير كلام موجب اصطلاحا.

اللام للعهد الخارجى، وفي هذا الكلام إشعار بأنه لا يلزم أن يكون المستثنى الذي من جنس المستثنى منه متصلا كما ظن.

(١) قوله: [أي: المستثنى مطلقا حيث علم الخ] إشارة إلى أن الضمير راجع إلى المستثنى مطلقا فالحكم

الآتى ليس مختصا بأحد القسمين بل يعمهما، والحيثية تعليلية أي: إنما صحّ الحكم على المطلق بأنه

منسوب مع أنه لا يصحّ الحكم على المجهول؛ لأنه علم أولاً الخ وحاصله أن ما حكم عليه ههنا قد

علم مرتين بوجهين فليس من قبيل الحكم على المجهول.

(٢) قوله: [أعني: المذكور الخ] غرض هذه العناية تعيين ما يتفطن له من تعريف قسمي المستثنى، وذلك لأنه لما

ذكر تعريف المستثنى المتصل والمنقطع علم أن المستثنى المطلق ما هو مشترك بينهما وهو المذكور الخ.

(٣) قوله: [روما للاختصار] أي: قصدا للاختصار، وفيه إشعار بأن تعريف المستثنى المطلق غير متعذر كما

ظن، ووجه الإشعار أنه لم يجعل علة ترك التعريف التعذر بل الروم. قوله: «وجوبا» إنما قيد المنسوب

بالوجوب بقرينة المقابلة للجواز حيث قال فيما بعد: «ويجوز فيه النصب ويختار فيه البدل»، وأيضا

الظاهر في المسائل الوجوب لما قد تقرّر من أن مطلقات العلوم ضروريات. قوله: «لا بعد غير الخ»

إشارة إلى أن قوله: «بعد إلا» احتراز عن باقي الأدوات.

(٤) قوله: [لئلا يذهل عنه] أي: لئلا يقع غفلة عن عدم دخول ما وقع بعد «إلا» التي للصفة في المستثنى.

استفهام<sup>(١)</sup> نحو «جاءني القوم إلا زيدا»، واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء، ولا حاجة هاهنا إلى قيد آخر وهو أن يكون<sup>(٢)</sup> الكلام الموجب تامًا بأن يكون المستثنى منه مذكورًا فيه ليخرج نحو «قرأت إلا يوم كذا» فإنه منصوب على الظرفية<sup>(٣)</sup> لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه منصوبًا مطلقًا لا في كونه منصوبًا على الاستثناء<sup>(٤)</sup> بدليل قوله «أو كان بعد خلا وعدا»، إلا أن يقال الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل «قُرئَ إلا يوم كذا» فإنه مرفوع وجوبا<sup>(٥)</sup> لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبًا

(١) قوله: [ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام] هذا هو الكلام الموجب والمثبت اصطلاحًا لا لغة، وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحًا ما يقابله أي: ما كان فيه نفي أو نهي أو استفهام.

(٢) قوله: [وهو أن يكون الخ] الكلام التام اصطلاحًا في باب الاستثناء ما فسره بقوله: «بأن يكون الخ»، والكلام الناقص اصطلاحًا في هذا الباب ما يقابله أي: ما لم يكن المستثنى منه مذكورًا فيه، وفي هذا الكلام تعريض للفاضل الهندي حيث قال: «والمراد موجب تام فلا يرد قرأت إلا يوم كذا». قوله: «ليخرج» علة للنفي لا للنفي.

(٣) قوله: [فإنه منصوب على الظرفية الخ] علة لإخراج نحو «قرأت إلا يوم كذا». قوله: «لأن الكلام في الخ» علة للنفي في قوله: «ولا حاجة الخ».

(٤) قوله: [لا في كونه منصوبًا على الاستثناء] وذلك لأن عقد البحث وإن كان لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى إلا أنه ذكر ههنا غيره تكميلاً للبحث. قوله: «بدليل قوله: الخ» فإن الواقع بعد «خلا» و«عدا» منصوب على المفعولية فهو يدل على أن الكلام في كونه منصوبًا مطلقًا لا في كونه منصوبًا على الاستثناء على الخصوص.

(٥) قوله: [فإنه مرفوع وجوبا] لكونه مفعول ما لم يسم فاعله.

على الاستثناء عند البصريّة الفعل المتقدّم أو معنى الفعل<sup>(١)</sup> بتوسّط «إلا»؛  
 لأنه شيء يتعلّق بالفعل أو معناه<sup>(٢)</sup> تعلّقاً معنوياً إذ له نسبة إلى ما نسب  
 إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **(أو مقدّما)** عطف  
 على قوله «بعد إلا» أي: المستثنى منصوب وجوبا إذا كان المستثنى  
 مقدّما<sup>(٣)</sup> **(على المستثنى منه)** سواء كان في كلام مُوجِب أو غير مُوجِب  
 نحو «جاءني إلا زيدا القوم» و«ما جاءني إلا زيدا أحد» لامتناع تقديم  
 البديل<sup>(٤)</sup> على المبدل منه **(أو منقطعا)** أي: المستثنى منصوب أيضاً  
 وجوبا إذا كان منقطعا بعد «إلا» نحو «ما في الدار أحد إلا حمارا» **(في**

- (١) قوله: **[الفعل المتقدّم أو معنى الفعل]** ذهب المصنف في شرح «المفصل» إلى أنّ العامل فيه المستثنى منه بواسطة «إلا»؛ لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو «القوم إلا زيدا يحوتك»، وللبصريّة أن يقولوا: إذا في الإخوة معنى فعليّ وهو الانتساب بالأخوة، وحاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدّم عليه لتقويته به «إلا».
- (٢) قوله: **[لأنه شيء يتعلّق بالفعل أو معناه الخ]** يعني: أنّ المستثنى جزء ممّا نسب إليه الفعل أو معناه فهو يتعلّق بأحدهما معنى كما في «جاءني القوم إلا زيدا» فإنّ زيدا جزء من القوم، ولما عمل الفعل في الكلّ ناسب أن يعمل في الجزء إلا أنّ هذا الجزء لمّا وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه عمل النصب، والكلام في المستثنى المتصل؛ لأنّ العامل في المنقطع هو «إلا» عند المتأخّرين.
- (٣) قوله: **[إذا كان المستثنى مقدّما الخ]** قال العصام: إنّ وجوب النصب في صورة التقدّم أكثرى فكان على المصنف أن يقيده بقوله: «في الأكثر» لما قال يونس: سمعت من بعض العرب الموثوق بعربيّته «ما لي إلا أبوك أحد»، وقال حسن رضي الله تعالى عنه: فإنهم يرجون منه شفاعته ÷ إذا لم يكن إلاّ النبيون شافع، وفي شرح «الألفية» أنّ المستثنى المتقدّم وجب النصب فيه لكن لا مطلقا بل في الموجب وأمّا في المنفيّ فمختار.
- (٤) قوله: **[لامتناع تقديم البديل الخ]** يعني: لو لم يجب النصب على الاستثناء لكان بدلا من المستثنى منه إذ لا ثالث لهما والبديل لا يتقدّم على المبدل منه لأنه من التوابيع فلم يبق إلاّ النصب على الاستثناء.



**الأكثر** أي: في أكثر اللغات<sup>(١)</sup> وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً<sup>(٢)</sup> منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفتانة<sup>(٣)</sup>، وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه<sup>(٤)</sup> نحو «ما جاءني القوم إلا حماراً» فهنا يجوزون البديل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه<sup>(٥)</sup> فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا

- (١) قوله: [أي: في أكثر اللغات] أي: عند أكثر أهل اللغة، وهم أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون فبلغتهم أكثر اللغات، وذلك لأن «إلا» في المنقطع بمعنى «لكن» فيقدر له العبر فتقدير المثال: «لكن حماراً في الدار».
- (٢) قوله: [المنقطع مطلقاً الخ] أي: سواء كان في كلام موجب أو غير موجب وسواء كان قبله اسم يصح حذفه أو لا. قوله: «إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط» أي: لا بدل الكلّ والبعض لعدم المحاسبة ولا بدل الاشتغال فإن الشرط فيه الانتظار ولا انتظار ههنا لأنه أجنبي منقطع التعلق عما قبله.
- (٣) قوله: [إنما يصدر بطريق الروية والفتانة] فلا يمكن حمله على بدل الغلط ولما بطل البديل بأقسامه في المنقطع تعين النصب على الاستثناء، والروية مصدر بمعنى التفكير في الأمر، والفتانة عطف تفسير.
- (٤) قوله: [ما يكون قبله اسم يصح حذفه] بأن لا يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني القوم إلا حماراً» فإنه يصح أن يقال: «ما جاءني إلا حماراً» إذ المجيء يتصور من الحمارة.
- (٥) قوله: [ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه] بأن يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني أحد إلا حمراً» فإنه لا يصح أن يقال: «ما جاءني إلا حمراً» إذ المجيء لا يتصور من الحجر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] لأن من رحمه الله هو معصوم لا عاصم فلا يصح حذف العاصم وإقامة من رحمه مقامه.

عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴿[هود: ٤٣]﴾ أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا<sup>(١)</sup> (أو كان بعد «خلا» و«عدا») أي: المستثنى<sup>(٢)</sup> منصوب أيضاً وجوبا إذا كان بعد «عدا» من «عدا يعدو عدوا» إذا جاوزه<sup>(٣)</sup> مثل «جاءني القوم عدا زيدا»، أو بعد «خلا» من «خلا يخلو خلوا» نحو «جاءني القوم خلا زيدا»، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ«من» نحو «خلت الديار من الأنيس»<sup>(٤)</sup> وقد يُضمَّن معنى «جَاوَزَ»<sup>(٥)</sup> أو يُحذف «من» ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بـ«إلا» التي هي أمّ الباب<sup>(٦)</sup>، وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم

- (١) قوله: [فيكون منقطعا] أي: فيكون «من رحم» مستثنى منقطعا فيجب النصب على الاستثناء ولا يجوز البدل.  
 (٢) قوله: [أي: المستثنى الخ] إشارة إلى أن قوله: «أو كان بعد الخ» عطف على قوله: «كان بعد إلا الخ».  
 (٣) قوله: [إذا جاوز] إشارة إلى أنه متعد بنفسه يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء فكذا في الاستثناء.  
 (٤) قوله: [خلت الديار من الأنيس] يعني: نهي مائد غانها از يار مونس.  
 (٥) قوله: [وقد يُضمَّن معنى «جَاوَزَ»] أي: قد يجعل «خلا» متضمنا لمعنى «جاوز» فيتعدى بنفسه نحو «علاك ذم» أي: جاوزك ذم، والتضمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر. قوله: «أو يحذف الخ» أي: أو قد يحذف كلمة «من» ويوصل إلى المفعول بلا واسطة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. قوله: «فيتعدى بنفسه» تفريع على أحد الأمرين.  
 (٦) قوله: [أمّ الباب] أي: أصل في باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة له وما عداها ليست له بل موضوعة لمعان آخر من المغايرة والظرفية والمجاورة والعلو والنفي إلى غير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة.

أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القوم عداً<sup>(١)</sup> أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعضٌ منهم زيذاً، وهما في محلّ النصب<sup>(٢)</sup> على الحالّة ولم يظهر معهما «قد» ليكونا أشبه أي عداً وحالا.

بهـ «إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء (في الأكثر) أي: النصب بهما في عدم وجود قد قبلها. إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعلاّن ماضيان كما عرفت، وقد علة صحة النصب بهما.

أجيز الجرّ بهما<sup>(٣)</sup> على أنهما حرفاً جرّاً، قال السيرافي لم أعلم خلافاً في بيان ما يشعر به قوله «في الأكثر». أي بناء على إلخ. جواز الجرّ بهما إلا أن النصب بهما أكثر (أو «ما خلا» و«ما عدا») أي:

المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد «ما خلا» و«ما عدا»؛ لأنّ «ما» إشارة إلى أن قوله «وما خلا إلخ» عطف على قوله «حالا». علة وجود النصب بهما. ما

فيهما مصدرية مختصة بالأفعال<sup>(٤)</sup> نحو «جاءني قوم ما خلا زيذاً وما عدا عمراً» تقديره: خلّوْ زيدٍ وعدّوْ عمرو بالنصب<sup>(٥)</sup> على الظرفيّة بتقدير أي نصب خلّوْ وعدّوْ.

(١) قوله: [عدا أو خلا مجيئهم إلخ] هذه التقادير على ترتيب اللفّ والنشر المرتّب.

(٢) قوله: [وهما في محلّ النصب إلخ] أي: «خلا» و«عدا» مع فاعلهما في محلّ النصب على الحالّة بتقدير «قد»؛ إذ لا بدّ منه للماضى الواقع حالا. قوله: «ولم يظهر إلخ» جواب عن مقدّر وهو ظاهر. قوله: «ليكونا أشبه بإلا» أي: في عدم وجود «قد» قبلها، وكذا لم يظهر فاعلهما ليكونا أشبه بها في عدم الفصل بينها وما بعدها.

(٣) قوله: [ولقد أجيز الجرّ بهما إلخ] هذا مقابل لقوله: «في الأكثر»، والمجيز هو الأعفش والشيخ عبد القاهر.

(٤) قوله: [لأنّ «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال] يرد عليه أنّ «ما» المصدرية مختصة بالأفعال المتصرفّة و«خلا» و«عدا» جامدان، وأجيب بأنّهما كانا في الأصل متصرفّين وبعد استعمالهما في باب الاستثناء موقّع «إلا» طرأ عليهما الجمود فيلاحظ فيهما العهد القديم فيؤتى بهـ «ما» المصدرية.

(٥) قوله: [بالنصب إلخ] أي: بنصب «خلّوْ» و«عدّوْ». قوله: «أي: وقت خلّوْهم» هذا على تقدير أن يكون ضمير «خلا» راجعاً إلى البعض أو إلى الجائي. قوله: «أو خلّوْ مجيئهم» على تقدير أن يكون الضمير



مضاف أي: وقتَ خلوّهم أو خلوّ مجيئهم من زيد ووقتَ مجاوزتهم أو

عطف على «خلوّهم».

مجاوِزة مجيئهم عمرا، أو على الحالّية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل

عطف على «مجاوِزتهم».

عطف على «على الظرفية».

أي: جاءوا خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم

عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجرّ بهما على أن «مَا» فيهما زائدة، ولعلّ

هذا<sup>(١)</sup> لم يثبت عند المصنف أو لم يعتدّ به ولهذا لم يقل «في الأكثر»

أي ما نقل عن الأخفش من جواز الجرّ.

(و) كذا المستثنى منصوب بعد<sup>(٢)</sup> («ليس») نحو «جاءني القوم ليس

زيدا» (و) بعد («لا يكون») نحو «سيجيء أهلك لا يكون بشرا»، وإنما

يكون النصب واجبا بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر<sup>(٣)</sup>،

ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع<sup>(٤)</sup> إلى اسم

الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهما في

السأخذ من الخ.

التركيب في محل النصب على الحالّية، واعلم أنه لا تستعمل هذه

الأفعال<sup>(٥)</sup> إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يتصرّف فيها لأنها

راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدّم، وقس عليه قوله: «ووقتَ مجاوزتهم أو مجاوِزة مجيئهم عمرا»، وعليه

قس قوله الآتي: «أي: جاءوا خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا».

(١) قوله: [ولعلّ هذا] أي: ولعلّ ما نقل عن الأخفش من جواز الجرّ بهما لم يثبت عند المصنف أو ثبت لكنه

لم يعتدّ به ولهذا لم يقيّد النصب بهما بقوله: «في الأكثر» كما قيّده به فيما مرّ.

(٢) قوله: [كذا المستثنى منصوب بعد] إشارة إلى أن قوله: «وليس» عطف على قوله: «خلا».

(٣) قوله: [الناصب للخبر] فيكون المستثنى بهما منصوبا لكونه خبرا عنهما والمستثنى بهما كما يعمّ المفعول به.

(٤) قوله: [ضمير راجع الخ] أي: ليس الجائي منهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدا، وقس عليه «لا يكون بشرا».

(٥) قوله: [لا تستعمل هذه الأفعال] أي: الستة يعني: خلا وعدا وماخلا وماعدا وليس ولا يكون، والحصر



قائمة مقام «إلا» وهي لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) أي: في المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد «إلا») حال من الضمير المجرور<sup>(١)</sup> أي: حال كون المستثنى واقعا في محلّ يكون متأخرا عن «إلا»، احتراز عما إذا كان بعد سائر<sup>(٢)</sup> أدوات الاستثناء مثل «عدا» و«خلا» وغيرهما (في كلام غير موجب) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوبا كما مرّ (و) الحال أنه قد<sup>(٣)</sup> (ذكر المستثنى منه) احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه حينئذ يُعرب على حسب العوامل<sup>(٤)</sup>، وفي بعض النسخ «ذكر المستثنى منه» بغير واو على أنه صفة لـ «كلام غير موجب» أي: كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه<sup>(٥)</sup>، ولم يشترط<sup>(٦)</sup> أن لا يكون منقطعا ولا مقدما على

إضافي بالنسبة إلى المستثنى المتصل المفرغ والمنقطع أي: لا تستعمل فيها.

- (١) قوله: [حال من الضمير المجرور] ذهب أكثر الشارحين إلى أنه بدل بعض منه، وإنما اختار الشارح كونه حالا لأن الحال أظهر في التقييد فيشعر بأن اختيار البدل إنما هو فيما بعد «إلا» دون غيرها من أدوات الاستثناء. قوله: «في محلّ يكون الخ» فيه إشارة إلى أن «ما» نكرة موصوفة بمعنى محلّ.
- (٢) قوله: [احتراز عما إذا كان بعد سائر الخ] فإنه إما منصوب وجوبا أو مجرور فليس ممّا جاز فيه الوجهان.
- (٣) قوله: [الحال أنه قد] إشارة إلى أن قوله: «وذكر الخ» أيضا حال من الضمير المحرور بتقدير «قد».
- (٤) قوله: [يُعرب على حسب العوامل] فيرفع في «ما جاء إلا زيد» وينصب في «ما رأيت إلا زيدا» ويجزّ في «ما مرت إلا بزيد».

(٥) قوله: [ذكر فيه المستثنى منه] أشار بذكر «فيه» إلى تقدير العائد على تقدير كون الجملة صفة.

(٦) قوله: [ولم يشترط الخ] ليكون احترازا عن مثل «ما جاءني القوم إلا حمارا» و«ما جاءني إلا زيدا أحد»





المستثنى منه؛ لأنّ حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو ﴿مَا  
فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) [النساء: ٦٦] بالرفع على البدلية<sup>(١)</sup> (و«إِلَّا قَلِيلًا»  
بالنصب على الاستثناء، ونحو «ما مررت»<sup>(٢)</sup> بأحد **إِلَّا زَيْدٌ** بالجرّ على  
البدلية و«إِلَّا زَيْدًا» بالنصب على الاستثناء، و«ما رأيت أحداً **إِلَّا زَيْدًا**»  
بالنصب إمّا بطريق البدلية وهو المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير  
مختار، وإنما اختاروا البديل في هذه الصور؛ لأنّ النصب على الاستثناء  
إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول<sup>(٣)</sup> لا بالأصالة وبواسطة «إِلَّا» وإعراب  
البديل بالأصالة وبغير واسطة<sup>(٤)</sup> (ويعرب) أي: المستثنى (على حسب  
العوامل) أي: بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرّ (إذا كان  
المستثنى منه غير مذكور) ويختصّ ذلك المستثنى باسم المفرغ<sup>(٥)</sup>؛ لأنه

فإنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب النصب. قوله: «لأنّ حكمهما الخ» تعليل لعدم الاشتراط.

(١) قوله: [بالرفع على البدلية] أراد بديل البعض من الكلّ، وإنما صحّ ذلك مع أنه لا بدّ في بديل البعض من  
ضمير المبدل منه؛ لأنّ الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لأنه يفيد أنّ المستثنى بعض من المستثنى.

(٢) قوله: [ونحو «ما مررت الخ»] غرضه بزيادة هذه الأمثلة بيان أمثلة الجرّ والنصب على تقدير البديل.

(٣) قوله: [بسبب التشبيه بالمفعول] أي: في المحييء بعد كلام تامّ بمسند ومسند إليه. قوله: «لا بالأصالة»  
ليس المراد بالأصالة ما يقابل التبعية بل المراد أنه ليس منصوباً بذاته بل بسبب التشبيه بالمفعول كما  
ذكره الشارح رحمه الله تعالى. قوله: «وبواسطة إلّا» عطف على قوله: «بسبب التشبيه الخ».

(٤) قوله: [بالأصالة وبغير واسطة] وما كان بالذات وبغير واسطة أولى بالاختيار ممّا لم يكن كذلك.

(٥) قوله: [باسم المفرغ] إضافة الاسم إلى المفرغ بيانية أي: باسم هو المفرغ، والياء داخلية على  
المقصود. قوله: «لأنه فرغ له الخ» بيان لوجه تسميته به أي: إنما سميّ به لأنه فرغ عامل المستثنى منه



فَرَّغَ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفَرَّغِ المفَرَّغُ له<sup>(١)</sup> كما يراد  
بالمشترك المشترك فيه **(وهو)** أي: والحال أنَّ المستثنى واقع **(في غير)**  
الكلام **(الموجب)** واشترط ذلك<sup>(٢)</sup> **(ليفيد)** فائدة صحيحة **(مثل «ما**  
**ضربني إلا زيد»)** إذ يصحَّ أن لا يضرب المتكلمَ أحدٌ إلا زيد<sup>(٣)</sup>،  
بخلاف «ضربني إلا زيد» إذ لا يصحَّ أن يضرب كلُّ واحد المتكلمَ إلا  
زيد **(إلا أن يستقيم المعنى)** بأن يكون الحكم ممَّا يصحَّ أن يثبت على  
سبيل العموم<sup>(٤)</sup> نحو قولك «كلَّ حيوان يُحرَّك فكَّه الأسفل عند المضغ  
إلا التمساح»<sup>(٥)</sup>، أو يكون هناك قرينة دالة على أنَّ المراد بالمستثنى منه

عن العمل فيه للعمل فيه.

(١) قوله: **[فالمراد بالمفَرَّغِ المفَرَّغُ له]** لما عرفت أنَّ المفَرَّغَ هو العامل والمستثنى هو المفَرَّغُ له، فيكون  
من قبيل الحذف والإيصال كما يدلُّ عليه التظهير بقوله: «كما يراد النخ»، قال العصام: تسمية هذا  
المستثنى بالمفَرَّغِ تسمية له باسم عامله لأنه الذي فَرَّغَ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة إلى جعل  
المفَرَّغَ بالحذف والإيصال. ولا يخفى أنَّ الحقيقة راجع على المحاز فالأولى ما ذهب إليه الشارح.

(٢) قوله: **[واشترط ذلك النخ]** أي: وإنما اشترط وقوعه في غير الكلام الموجب ليفيد الكلام فائدة  
صحيحة، وفيه إشارة إلى أنَّ متعلِّق اللام في قوله: «ليفيد» مقدَّر مفهوم من فحوى الكلام، وإلى أنَّ  
مفعول «يفيد» أيضًا محذوف، وقيل إنَّ قوله: «يفيد» من قبيل «فلان يعطي ويمنع» أي: حصل منه  
الإعطاء والمنع، فلم يحتج إلى مفعول لا ملفوظا ولا مقدَّرا.

(٣) قوله: **[إذ يصحَّ أن لا يضرب المتكلمَ أحدٌ إلا زيد]** وإيَّاه يفيد قوله: «ما ضربني إلا زيد» فصَحَّ هذا  
الكلام لإفادته معنى صحيحا، بخلاف «ضربني إلا زيد» فإنه لا يفيد معنى صحيحا فلم يصحَّ.

(٤) قوله: **[يصحَّ أن يثبت على سبيل العموم]** أي: لأفراد المستثنى منه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ  
إِلَّا عَلَى الْخَشِيِّينَ﴾ [البقرة: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٩].

(٥) قوله: **[إلا التمساح]** فإنه لا يستطيع تحريك فكَّه الأسفل لأنَّ فيه عظما متصلا بصدره، ثم هذا مثال



بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعاً (مثل «قرأت إلّا يوم كذا») أي: أوقعت القراءة كلّ يوم<sup>(١)</sup> إلّا يوم كذا لظهور أنه لا يريد المتكلّم جميع أيام الدنيا بل أيّام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك، ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في المُوجِب في بعض الصُّور<sup>(٢)</sup> فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير المُوجِب أيضاً نحو «ما مات إلّا زيد»، فينبغي<sup>(٣)</sup> أن يشترط في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى، وأيضاً لا يصحّ مثل «قرأت إلّا يوم كذا» إلّا بعد تخصيص اليوم بأيّام الأسبوع مثلاً فيجوز<sup>(٤)</sup> مثل هذا التخصيص في «ضربني إلّا زيد» بأن يخصّص المستثنى منه بكلّ واحد من جماعة

لمجرّد صحة الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه أعني: المستثنى المفرّغ؛ لأنّ المستثنى منه مذكور فيه، لكن يفهم منه مثال لما نحن فيه بأن يقال: «يحرك الفكّ الأسفل عند المضغ إلّا التماسخ»، فلو قال هكذا لكان أحسن. قوله: «أو يكون هناك قرينة الخ» أي: أو يكون في مقام الاستثناء في الإيجاب قرينة الخ، فيصحّ في هاتين الصورتين أن يقع المستثنى المفرّغ في الكلام الموجب.

- (١) قوله: [أي: أوقعت القراءة الخ] فسره به ليظهر معنى الظرفية. قوله: «لظهور الخ» تعليل لصحة معنى المثال.
- (٢) قوله: [في بعض الصُّور] كـ«ضربني إلّا زيد». قوله: «في غير المُوجِب أيضاً» متعلّق بقوله: «فربما لا يستقيم».
- (٣) قوله: [فينبغي الخ] أي: إذ ثبت أنه ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير المُوجِب أيضاً فينبغي أن يشترط الخ بأن يقال: «وهو في الموجب وغير الموجب إن استقام المعنى». قوله: «وأيضاً لا يصحّ الخ» يعني: كما يتجه السؤال المذكور كذلك يتجه أن يقال: لا يصحّ هذا المثال إلّا بعد الخ.
- (٤) قوله: [لـ«يجوز الخ»] أي: وإن خصّص اليوم في مثل «قرأت إلّا يوم كذا» بأيّام الأسبوع مثلاً فيجوز الخ.

مخصوصين إذا كان هناك قرينة دالة، فلا فرق<sup>(١)</sup> بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب: بأن

جواب عن السؤال الأول.

المعتبر هو الغالب والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك ممّا يكثر ويغلب<sup>(٢)</sup>، وأمّا اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فممّا يقلّ كما في المثال

وهو الاستقامة.

المذكور<sup>(٣)</sup>، وبأن الفرق بين قولك<sup>(٤)</sup> «قرأت إلّا يوم كذا» و«ضربني إلّا زيد» ليس إلّا بظهور قرينة دالة على بعض معيّن من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأوّل<sup>(٥)</sup> وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضاً

أي دخول المستثنى.

قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معيّن كما إذا قيل «من ضربك من القوم» أي: القوم<sup>(٦)</sup> الداخل فيهم زيد، فقلت «ضربني إلّا زيد» فالظاهر أن ذلك

صفة «القوم» حارّة على غير ما هي له.

(١) قوله: [فلا فرق الخ] فلا معنى لتخصيص استقامة المعنى بمثل «قرأت إلّا يوم كذا» دون «ضربني إلّا زيد».

(٢) قوله: [ممّا يكثر ويغلب] فيكون استقامة المعنى في غير الموجب أغلب نحو «ما ضرب إلّا زيد» و«ما أكرمت إلّا زيدا» فلم يشترط فيه الاستقامة، بخلاف الموجب فإنه ليس كذلك فاشترط فيه الاستقامة.

(٣) قوله: [كما في المثال المذكور] وهو «كلّ حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ إلّا التمساح».

(٤) قوله: [وبأن الفرق بين قولك الخ] عطف على قوله: «بأنّ المعتبر الخ»، وهذا جواب عن السؤال الثاني.

(٥) قوله: [مقطوع دخوله فيه في الأوّل] قوله: «مقطوع» بالجرّ صفة بحال المتعلّق لـ «بعض»، و«دخوله»

نائب الفاعل وضميره راجع إلى المستثنى وضمير «فيه» راجع إلى البعض، والأوّل هو «قرأت إلّا يوم

كذا». قوله: «وعدم ظهورها» بالجرّ عطف على قوله: «ظهور الخ»، والثاني هو «ضربني إلّا زيد».

(٦) قوله: [أي: القوم الخ] إشارة إلى أنّ اللام في «القوم» للعهد الخارجي والراد به القوم الداخل فيهم زيد.

أيضاً ممّا يستقيم فيه المعنى لكنّ الغالب عدَم وجدان قرينة كذلك في  
 المُوجِب فالغالب فيه عدَم استقامة المعنى (ومن ثمّ) أي: ومن أجل أنّ  
 المفرغ<sup>(١)</sup> لا يكون في المُوجِب إلّا أن يستقيم المعنى<sup>(٢)</sup> (لم يجز مثل «ما  
 زال زيد إلّا عالماً») إذ معنى «ما زال» ثَبَت؛ لأنّ نفي النفي إثبات<sup>(٣)</sup>  
 فيكون المعنى «ثَبَت زيد دائماً على جميع الصفات إلّا على صفة العلم»  
 فلا يستقيم<sup>(٤)</sup>، وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما  
 غرض الرضي من هذا الكلام الرد على المصنف وعرض الجامي من نقل كلامه الرد عليه بقوله «ولا يخفى إلخ»  
 يمكن أن يكون زيد عليها ممّا لا يتناقض<sup>(٥)</sup> ويستثنى من جملتها العلم، أو

يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت: أمكن أن يحصل  
 أي كون زيد على جميع الصفات سوى صفة العلم.  
 فيه جميع الصفات إلّا صفة العلم، وعلى التقديرين يندرج في صورة  
 أي تقديري حمل الصفات على الغير المتناقضة وحمل الكلام على المبالغة.

(١) قوله: [أي: ومن أجل أنّ المفرغ إلخ] إشارة إلى أنّ «من» تعليلية، وأنّ «ثمّة» إشارة إلى عدم كون  
 المفرغ في الكلام المُوجِب بدون استقامة المعنى.

(٢) قوله: [إلّا أن يستقيم المعنى] أي: بأحد الطريقتين السابقتين أعني: صحّة ثبوت الحكم على سبيل  
 العموم لما عدا المستثنى ووجود قرينة دالة على إرادة بعض معيّن من المستثنى منه.

(٣) قوله: [لأنّ نفي النفي إثبات إلخ] قيل: أي: مستلزم له بحسب العرف لا أنه عينه، وقيل: بل عينه في  
 الحصول وغيره في المفهوم، وقيل: إنّ ما قال الشارح يكفي في هذه العلوم وأمّا تحقيق أنّ عدم العلم  
 مثلاً عين العلم أو مغاير له مستلزم إياه فمن وظائف العلوم العقلية.

(٤) قوله: [فلا يستقيم] لأنّ من الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان، بل  
 يستحيل عادة أن يكون شخص على جميع الصفات الغير المتضادة أيضاً سوى صفة العلم.

(٥) قوله: [ممّا لا يتناقض إلخ] غرضُ الشارح الرضي من قوله هذا تصحيح التركيب المذكور، وغرضُ  
 الشارح الجامي من نقل كلامه الرد عليه بقوله: «ولا يخفى على المتفطن إلخ».



الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن<sup>(١)</sup> أنه يمكن بمثل هذه التاويلات  
 إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما  
 يقال مثلاً في قولك: «ضربني إلا زيد» المراد كل من يتصور منه الضرب  
 من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلوّ المجتمعين على ضربك  
 (وإذا تعذر البذل) من حيث حملة<sup>(٢)</sup> (على اللفظ) أي: لفظ المستثنى منه  
 (فعلى الموضع) أي: يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً  
 بالمختار<sup>(٣)</sup> على قدر الإمكان (مثل «ما جاءني من أحد إلا زيد») فـ«زيد»  
 بدل مرفوع محمول على موضع «أحد»<sup>(٤)</sup> لا مجرور محمول على لفظه  
 (و) مثل («لا أحد فيها») أي: في الدار (إلا عمرو) فـ«عمرو» مرفوع  
 محمول على محلّ «أحد» لا على لفظه (و) مثل («ما زيد شيئاً إلا شيء»

(١) قوله: [ولا يخفى على المتفطن الخ] فيه تعريض بأن مثل هذه التاويلات ليس من شأن المتفطن.

(٢) قوله: [من حيث حملة] اعلم أن قول المصنف: «على اللفظ» متعلق بـ«حملاً» المقدّر كما هو المتبادر  
 يعني: إذا امتنع البذل المختار حال كونه محمولاً على إعرابه اللفظي أو التقديري فيحمل على المحلّ،  
 فقول الشارح: «من حيث حملة» بيان لحاصل المعنى لا تقدير في العبارة.

(٣) قوله: [عملاً بالمختار] أي: إنما يحمل المستثنى على محلّ المستثنى منه مع تعذر حملة على لفظه عملاً  
 بالوجه المختار وهو جعل المستثنى بدلاً.

(٤) قوله: [محمول على موضع «أحد»] وهو الرفع على الفاعلية. قوله: «محمول على محلّ أحد» أي: على  
 محلّه البعيد وهو الرفع على الابتداء لا على محلّه القريب وهو النصب بكلمة «لا» وسيجيء وجهه من  
 الشارح. قوله: «محمول على محلّ شيئاً» وهو الرفع على الخبريّة عن المبتدأ، وسيجيء وجهه تعذر  
 البذل حملاً على اللفظ في هذه الصور.

**لا يعبا به** أي: لا يعتد به، فـ«شيء» مرفوع محمول على محل «شيئا» لا

منسوب محمول على لفظه، وقوله «لا يعبا به» ليس في كثير من النسخ،

وعلى ما وقع في بعضها<sup>(١)</sup> فهو صفة «شيء» المستثنى، قيل: إنما وصفه  
أي «شيء» م.  
المصنف.

به<sup>(٢)</sup> لتلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى  
أي بلا يعبا به.  
فيه رد على القيل كما لا يخفى.

منه شيئا أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشئية أو لا<sup>(٣)</sup> وخصّ المستثنى  
صفة لشيء.  
عطف على «جعل».

بما لا يزيد عليه صفة غير الشئية لكان أدقّ والطف<sup>(٤)</sup>، وإنما تعذر البدل  
جواب «لو».

على اللفظ في الصورة الأولى **(لأنّ «من»)** الاستغراقية<sup>(٥)</sup> **(لا تتراد)** اتفاقا

**(بعد الإثبات)** أي: بعد ما صار الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بـ«إلا» لأنها  
علة لعدم زيادة «من» الاستغراقية بعد الإثبات. م.  
متعلق بـ«أصار».  
متعلق بـ«التقاض».

(١) قوله: **[وعلى ما وقع في بعضها]** أي: وعلى تقدير وقوعه في بعض النسخ فهو الخ، فـ«مّا» فيه مصدرية.

(٢) قوله: **[قيل: إنما وصفه به]** يفهم من هذا القيل أنّ قوله: «لا يعبا به» قيد لازم في المثال لتصحيح

الاستثناء وإلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو باطل، وغرض الشارح بقوله: «ولا يخفى الخ» الردّ  
 عليه، وحاصل الردّ أنه ليس ممّا يحتاج إليه في التصحيح لصحّته بما ذكره الشارح أيضا فافهم.

(٣) قوله: **[أو لا]** أي: أو لا يزيد عليه صفة غير الشئية من العلم والكرم والشجاعة ونحوها. قوله: «وخصّ

المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشئية» فيكون المستثنى منه عامّا والمستثنى خاصّا ويكون المعنى: ما

زيد شيئا أعم من أن يكون مجرد شيء أو مع أمر زائد عليه إلا شيء مجرد كما كان عند وجوده

وخروجه في هذا العالم فلا يعتدّ به لكونه ساذجا، فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه.

(٤) قوله: **[لكن أدقّ والطف]** في اعتبار عدم الاعتداد به وهو كونه رجلا ساذجا، بخلاف ما إذا ضمّ إليه قوله:

«لا يعبا به» على ما في بعض النسخ، فإنّ عدم الاعتداد به باعتبار أنه ضمّ إليه أمر زائد يوجب عدم الاعتداد.

(٥) قوله: **[الاستغراقية]** إنما قيد «من» به؛ لأنّ الواقع في المثال هي الاستغراقية، ولهذا زاد قوله: «اتفاقا»؛ إذ

اختلاف الأخفش ليس فيها، وهذا توجيه وجيه لكلام المصنف، فما قيل: الأظهر أنّ استدلال المصنف مبنيّ

على ملعب الجمهور فغير ظاهر.

لتأكيد النفي<sup>(١)</sup> ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل «ما جاءني من أحد إلا زيد» بالجرّ لكان في قوّة قولنا «جاءني من زيد» فلزم زيادة «من» في الإثبات وذلك غير جائز<sup>(٢)</sup>، وفي الصورتين الأخيرتين<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل «لا أحد فيها إلا عمرا» بالنصب لأن فتحه شبيهة<sup>(٤)</sup> بالحركة الإعرابية لأنها حصلت بكلمة «لا» فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بدّ حينئذ من تقدير «لا»<sup>(٥)</sup> حقيقة أو حكما لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله «ما زيد شيئا إلا شيء» لو حمل

(١) قوله: [لأنها لتأكيد النفي] فإن «من» الاستغراقية وضعت لتفيد أنّ النفي شامل لجميع أفراد مجرورها سواء باشرت المجرور نحو «ما جاءني من رجل» أو كان تابعا للمباشر بها نحو «ما جاءني من رجل ولا امرأة».

(٢) قوله: [وذلك غير جائز] أي: زيادة «من» الاستغراقية في الإثبات غير جائز بالاتفاق كما عرفت.

(٣) قوله: [وفي الصورتين الأخيرتين] عطف على قوله: «في الصورة الأولى» أي: وإنما تعذر البدل على اللفظ في المثالين الآخرين المذكورين في المتن أيضا لأنه لو أبدل الخ.

(٤) قوله: [لأن فتحه شبيهة الخ] علة للمقدّر أي: إنما قلنا بنصب «عمرا» مع أنّ فتحة «أحد» بنائية والمحمول على لفظه مبني؛ لأنّ فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية فهي كالنصب الحاصل بالعامل، وهذه الحملة اعتراضية بين الشرط والجزاء لدفع ما يقال: إنه إذا أبدل عمرو من لفظ أحد يجب أن يكون مفتوحا مثله لا منصوبا! وحاصل الدفع أنّ حركة أحد وإن كانت بنائية إلا أنها مشابهة بالحركة الإعرابية في العروض بسبب العامل فكانت كالنصب فجعل المحمول على لفظه منصوبا.

(٥) قوله: [فلا بدّ حينئذ من تقدير «لا» الخ] جواب «لو» أي: فيلزم على تقدير نصب عمرو تقدير «لا» بعد كلمة «إلا» لكون البدل في حكم تكرير العامل. قوله: «حقيقة» بأن قدر «لا» قبل البدل حقيقة كما هو مذهب البعض. قوله: «أو حكما» بأن لا تقدّر قبله حقيقة بل اكتفي بدخولها على المبدل منه واعتبر سراية حكمها إليه بطريق الانسحاب كما هو مذهب بعض آخر.

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بدّ حينئذ من تقدير «مّا» كذلك<sup>(١)</sup> لتعمل فيه **(و«مّا» و«لّا» لا تقدّران)** لا حقيقة إذا لم يكن البديل إلا بتكرير العامل، ولا حكما إذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية كما هو ملغوب البعض. حكمه إليه فإنه في قوّة التقدير، حال كونهما<sup>(٢)</sup> **(عاملتين)** في المستثنى كما ذهب إليه بعض آخر. المحمول على البديل **(بعده)** أي: بعد الإثبات، يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي به **(إلاّ)** **(لأنهما)** أي: «مّا» و«لّا» **(عملتا للنفي وقد انتقض النفي به إلاّ)** وحيث تعذر<sup>(٣)</sup> في هاتين الصورتين البديل على اللفظ حمل على المحلّ، فـ«عمرو» مرفوع على أنه محمول على محلّ «أحد» وهو الرفع بالابتداء، و«شيء» مرفوع على أنه محمول على محلّ «شيئا» وهو الرفع بالخبريّة، فإن قلت لـ«أحد» في هذا المثال محلّان من الإعراب: محلّ قريب وهو نصبه بكلمة «لّا»، ومحلّ بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلم اعتبروا حمّله على محلّه البعيد لا القريب؟ قلت لأنّ محلّه القريب إنما هو لعمل «لّا» فيه بمعنى النفي وقد انتقض به «إلاّ» بخلاف محلّه البعيد فإنه لا دخل لعمل «لّا» فيه **(بخلاف ليس زيد شيئا إلاّ**

(١) قوله: [كذلك] أي: حقيقة أو حكما على ما علمت.

(٢) قوله: [حال كونهما] فيه إشارة إلى أنّ قوله: «عاملتين» نصب على الحالّة.

(٣) قوله: [وحيث تعذر الخ] أي: ومن أجل تعذر البديل حُمِلَ على المحلّ، فـ«حيث» للتعليل متعلّق به «حُمِلَ» المؤخّر.

**«شينا»** مع أنه انتقض <sup>(١)</sup> النفي فيه أيضاً بـ«إلا» **(لأنها)** أي: «ليس» **(عملت للفعليّة)** لا للنفي **(فلا أثر لنقض)** معنى **(النفي)** في عملها **(لبقاء الأمر العاملة هي)** أي: «ليس» **(لأجله)** أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعليّة **(ومن ثمّ)** أي: ومن أجل أنّ عمل «ليس» للفعليّة لا للنفي وعمل «مَا» و«لَا» بالعكس **(جاز «ليس زيد إلا قائما»)** بإعمال «ليس» في «قائما» <sup>(٢)</sup> وإن انتقض نفيها بـ«إلا» لبقاء فعليّتها **(وامتنع «ما زيد إلا قائما»)** بإعمال «مَا» في «قائما»؛ لأنّ عملها فيه إنما هو للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلا» **(والمستثنى** <sup>(٣)</sup> **«مخفوض»)** أي: مجرور **(بعد «غير» و«سوى»)** بكسر السين أو ضمّها مع القصر **(و«سواء»)** بفتح السين وكسرها مع المدّ لكونه مضافاً إليه <sup>(٤)</sup> **(وبعد «حاشا» في الأكثر)** لكونها حرف جرّ <sup>(٥)</sup> في أكثر

(١) قوله: **[مع أنه انتقض الخ]** أي: إنما عملت «ليس» في «شينا» المؤخّر فإنه منصوب على البدل من اللفظ مع أنه انتقض الخ لأنها عملت للفعليّة أي: لكونها على صورة الفعل لا للنفي فلا تأثير لانتقاض معنى النفي في عملها؛ إذ الفعليّة لم تزل بـ«إلا» كما زال النفي بها.

(٢) قوله: **[بإعمال «ليس» في «قائما»]** على لغة أهل الحجاز، وأمّا قولهم: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع فمبنيّ على لغة بني تميم.

(٣) قوله: **[المستثنى]** إشارة إلى أنّ قوله: «ومخفوض الخ» جملة معطوفة على ما قبلها لا على قوله: «منصوب» لوقوع الفصل الكثير. قوله: «أي: مجرور» غرضه تفسير اللفظ.

(٤) قوله: **[لكونه مضافاً إليه]** علّة لكون المستثنى بعد هذه الأدوات مخفوضاً.

(٥) قوله: **[لكونها حرف جرّ]** إليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها قولهم: «حاشاي» من دون نون الوقاية فلو كانت فعلاً لحجّ بها بينها وبين الياء كما في «ضاهاني».



استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصبَ بها على أنها فعل متعدّد<sup>(١)</sup> فاعله مضمَر، ومعناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه<sup>(٢)</sup> نحو «ضرب القوم عمرا حاشا زيدا» أي: برّاه الله عن ضرب عمرو **(وإعراب «غير» فيه)** أي: في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ يعرب **بإعراب موصوفه (كإعراب المستثنى به إلا)** على التفصيل المذكور فيما سبق<sup>(٣)</sup> فكانه لما انجرّ به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه<sup>(٤)</sup> **(و«غير» أي:**

(١) قوله: **[على أنها فعل متعدّد]** بدليل قولهم: «حاشيت زيدا وأحاشيه» فإنّ التصريف ولحق الضمائر المرفوعة خاصّة الفعل، وفيه أنه يحتمل أن تكون مشتقا من لفظ «حاشا» حرفا أو اسما بمعنى: قلت حاشا، نحو «لايت» أي: قلت لا لا، و«لوليت» أي: قلت لولا، وذهب المبرد إلى أنها تارة حرف وتارة فعل بدليل مجيء الجرّ والنصب بعدها، وإذا وليتها اللام نحو «حاشا لزيد» تعين فعليتها، وقال الرضي: الأولى أنها مع اللام اسم لمجيئه متونا نحو ﴿حَشَا لِلَّهِ﴾ في بعض قراءة، وإنه بمعنى تنزيها لله فيحوز أن يرتكب كون «حاشا» في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها.

(٢) قوله: **[ومعناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه]** أي: إذا استعملت «حاشا» في الاستثناء، وفي غيره معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيتلون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزهون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص عما يشبهه فيكون أوكد وأبلغ قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١].

(٣) قوله: **[على التفصيل المذكور فيما سبق]** أي: يجب نصب «غير» في المستثنى الموجب والمقدّم والمنقطع، ويجوز النصب مع اختيار البديل في المستثنى الغير الموجب التام، ويعرب على حسب العوامل في الناقص.

(٤) قوله: **[انتقل إعرابه إليه]** يعني: أن المستثنى بلفظ «غير» يستحق الإعراب كسائر المستثنيات إلا أنّه لما أضيف إليه «غير» لزم الجرّ فانتقل إعرابه إلى لفظ «غير» فالإعراب فيه عارية ولذا جاز العطف على محلّ المستثنى المحرور بإضافة «غير» نحو «ما جاءني غير زيد وعالدة» برفع «عالة» عطفا على محلّ «زيد».

كلمة «غير» في الأصل **(صفة)** لدلالاتها على ذات مبهمّة باعتبار قيام معنى المغايرة بها<sup>(١)</sup>، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول «جاءني رجل غير زيد» واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها **(حملت على «إلا»)** واستعملت مثلها **(في الاستثناء)** على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كلّ منهما<sup>(٢)</sup> في مغايرة ما بعده لما قبله **(كما حملت «إلا» عليها)** أي من «غير» و«إلا».

أي: على كلمة «غير» **(في الصفة)** لكن لا تُحمَل «إلا» عليها في الصفة غالبا إلا **(إذا كانت)** أي: «إلا» **(تابعة لجمع)** أي: واقعة بعد متعدّد<sup>(٣)</sup>، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا لا مقدّرا كما قد يكون مقدّرا في «غير» مثل «جاءني غير زيد»، وبعد ما كان مذكورا يكون متعدّدا ليوافق حالها صفة<sup>(٤)</sup> حالها أداة الاستثناء؛ إذ لا بدّ لها في الاستثناء من مستثنى

(١) قوله: [باعتبار قيام معنى المغايرة بها] فإنها بمعنى المغاير تدلّ على مغايرة مجرورها لموصوفها.

(٢) قوله: [وذلك لاشتراك كلّ منهما الخ] أي: تُستعار «غير» لمعنى «إلا» لاشتراك كلّ منهما في المغايرة فإن «غير» تدلّ على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو وصفا نحو «جاء رجل غير زيد» و«خرجت بوجه غير وجهك» و«إلا» تدلّ على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فجاز استعمال كلّ منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة.

(٣) قوله: [أي: واقعة بعد متعدّد] إشارة إلى أن المراد بكونها تابعة لجمع أن تكون تالية وواقعة بعد الجمع وبالجمع المتعدّد، والحاصل أنه ليس المراد بالتابع التابع النحوي ولا بالجمع الجمع الاصطلاحي. قوله: «فوجب أن يكون الخ» وذلك ليكون «إلا» أظهر في كونها صفة؛ لأنّ الأصل في الصفة ذكر الموصوف.

(٤) قوله: [ليوافق حالها صفة الخ] أي: إما وجب أن يكون موصوفها متعدّدا ليكون حال «إلا» وقت كونها صفة موافقا لحالها وقت كونها أداة الاستثناء في كون ما قبلها متعدّدا، فإنّ المستثنى منه لا يكون إلا متعدّدا.

منه متعدّد، فلا تقول في الصفة<sup>(١)</sup> «جاءني رجل إلّا زيد»، والمتعدّد أعمّ من أن يكون جمعا لفظا كـ«رجال» أو تقديرا<sup>(٢)</sup> كـ«قوم» و«رهط» وأن يكون مثني، فدخل فيه نحو «ما جاءني رجلان إلّا زيد» **(منكور)** أي: منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق<sup>(٣)</sup> فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع **(غير محصور)** والمحصور نوعان<sup>(٤)</sup> إمّا الجنس المستغرق نحو «ما جاءني رجل أو

(١) قوله: **[فلا تقول في الصفة الخ]** أي: إذا وجب أن يكون موصوفها متعدّدا فلا يجوز لك أن تقول في الصفة: «جاءني رجل إلّا زيد» كما لا يجوز ذلك في الاستثناء.

(٢) قوله: **[أو تقديرا]** المراد بالمتعدّد تقديرا ما لم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل في معنى الجمع كـ«رهط» ونفر وفريق وناس وأنام إلى غير ذلك. قوله: «فدخل فيه الخ» تفريع على التعميم.

(٣) قوله: **[حيث يراد به العهد أو الاستغراق الخ]** هذه الحيثية تعليلية أي: إنما وجب أن يكون الجمع منكرا غير معرف باللام؛ لأنه إن كان معرّفا باللام فإن أريد به الاستغراق يعلم قطعا تناوله لما بعد «إلّا» فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإن أريد به العهد فلا يخلو إمّا أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فأیضا لا يتعذر المتصل، أو إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع، وعلى جميع هذه الصور يحمل «إلّا» على الاستثناء لا على الصفة فإن الأصل فيها هو الاستثناء ولا وجه للعلول عنه.

(٤) قوله: **[والمحصور نوعان]** أي: الجمع المحصور بمعنى الدالّ على التعدّد نوعان: الأوّل أن يكون جنسا مستغرقا لجميع الأفراد لوقوعه في سياق النفي أو لمصاحبته بأداة العموم غير اللام نحو «جاءني كلّ طالب»، والثاني أن يكون بعضا من الجنس معلوم العدد نحو «له عليّ عشرة دراهم»، وعلى كلا الوجهين يدخل فيه ما بعد «إلّا» فلا يتعذر الاستثناء فاشترط أن يكون الجمع غير محصور.

رجال» وإما بعض منه معلوم العدد نحو «له عليّ عشرة دراهم أو عشرون»، وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلا» فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو «كلّ رجل إلا زيدا جاءني»<sup>(١)</sup> و«له عليّ عشرة إلا درهما»، وإنما يصار عند وجود<sup>(٢)</sup> هذه الشرائط إلى حمل «إلا» على «غير» (لتعذر الاستثناء) عند وجودها فيضطرّ إلى حملها على «غير»، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام «إنّ إلا لا تُحمل على الصفة غالبا» فقيّدناه بقولنا «غالبا» لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو «جاءني مائة رجل إلا زيدا»<sup>(٣)</sup> وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو «ما جاءني رجال إلا واحدا»<sup>(٤)</sup> أو «إلا رجلا أو إلا حمارا» ولكن لما كان ذلك<sup>(٥)</sup> نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان أي إلى التعذر في المحصور وعلمه في غيره.

- (١) قوله: «كلّ رجل إلا زيدا جاءني» اعلم أنّ الشارح أخرجه عن الضابطة بقوله: «غير محصور» لعدم عروجه بقول المصنف: «جمع» لأنه فسّر الجمع بالمتعدّد و«رجل» متعدّد لمصاحبه بأداة «كلّ».
- (٢) قوله: «وإنما يصار عند وجود الخ» إشارة إلى أنّ قوله: «لتعذر» متعلّق بـ«حُملت» وعلة لحمل «إلا» على «غير»، يعني: أنّ هذا الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة وتمسّ الحاجة إليه عند وجود الشرائط لتعذر الاستثناء حيثلّ فافهم.
- (٣) قوله: «جاءني مائة رجل إلا زيدا» فإنه لا يعلم قطعاً دخول زيد في المائة حتى يمكن الاستثناء المتصل ولا عدم دخوله فيها حتى يمكن المنقطع فتعذر الاستثناء مطلقاً مع أنّ «إلا» فيه واقعة بعد محصور.
- (٤) قوله: «نحو ما جاءني رجال إلا واحدا الخ» فإنّ «واحدا» أو «رجلا» داخل في «رجال» قطعاً، و«حمارا» خارج عنه قطعاً فلا يتعذر الاستثناء مع أنّ «إلا» واقعة فيه بعد جمع منكور غير محصور.
- (٥) قوله: «ولكن لما كان ذلك الخ» أي: لما كان التعذر في المحصور وعلمه في غيره نادرا الخ، غرضه

هذه القاعدة **(نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾)** أي: في السماء والأرض **(﴿إِلَهَةٍ﴾)** جمع «إله» ولا دلالة فيها على عدد محصور **(﴿إِلَّا اللَّهَ﴾)** أي: غير الله<sup>(١)</sup> **(﴿لَفَسَدَتَا﴾)** [الأنبياء: ٢٢] أي: لخرجتا عن الانتظام، فد «إِلَّا» في الآية صفة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي **«آلهة»** ويتعذر الاستثناء لعدم دخول «الله» في «آلهة» يقيين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء<sup>(٣)</sup>، وفي الآية مانع آخر عن حمل «إِلَّا» على الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى<sup>(٤)</sup> لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة

من هذا الكلام دفع شبهة الفاضل الهندي على عبارة المص من أن مناط حمل «إِلَّا» على الصفة هو تعذر الاستثناء وما ذكره من الشرائط لا يوجب وجوده تعذر الاستثناء كما في هذا المثال ولا انتفاؤه عدم التعذر كما في المثال الأول، فلا يكون القاعدة مطردا ولا منعكسا فكان عليه أن يقول: «تابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه»، وحاصل الدفع أن المص لم يلتفت إليه لندرة إمكان الاستثناء مع وجود الشرائط وندرة امتناعه مع انتفاؤها.

(١) قوله: [أي: غير الله] إشارة إلى أن «إِلَّا» صفة بمعنى «غير». قوله: «أي: لخرجتا عن الانتظام» تفسير باللازم، يعني: أن التالي باطل فكلا المقدم.

(٢) قوله: [فد «إِلَّا» في الآية صفة النح] غرضه من هذا الكلام تطبيق المثال للمثّل له، والفاء للتعليل أو للتفصيل.

(٣) قوله: [فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء] فيه أن عدم دخول «الله» في «آلهة» يقيين إنما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء، ولعله وجه بيان مانع آخر عن حمل «إِلَّا» على الاستثناء.

(٤) قوله: [وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى] مع أن الآية مسوقة لإثباتها ولردّ على المشركين القائلين إن مع



غير مستثنى عنها الله، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى «غير» فإنه يدلّ على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا تتعدّد الآلهة<sup>(١)</sup> لأنّ التعدّد يستلزم المغايرة (**وضعف**) حمل «إلاّ» على «غير» (**في غيره**) أي: في غير جمع منكور غير محصور<sup>(٢)</sup> لصحة الاستثناء حينئذ، ومذهب سيبويه جواز وقوع «إلاّ» صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك «ما أتاني أحد إلاّ زيد» أن يكون «إلاّ زيد» صفة<sup>(٣)</sup> وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله شعر:

وكلّ أخ مفارقة<sup>(٤)</sup> أخوه ÷ لعمر أهلك إلاّ الفرقدان

الله إلها آخر تعالى الله وتقلّس عن ذلك علواً كبيراً، والسرّ في ذكر الآلهة بصيغة الجمع تشنيع للكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يمكن له شريك أصلاً.

(١) قوله: [**يجب أن لا يتعدّد الآلهة**] أي: يجب أن لا يكون إله إلاّ الله؛ لأنّ التعدّد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وهو متنفّ وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلّها كما أنّ ثبوت الملزوم مستلزم لإثبات اللوازم كلّها، فالصانع المؤثّر في السماء والأرض هو الله وحده لا شريك له.

(٢) قوله: [**أي: في غير جمع منكور غير محصور**] إن قلت: إنه قد صحّ حمل «إلاّ» على «غير» بلا ضعف في «جاءني مائة رجل إلاّ زيد» مع أنه بعد جمع منكور محصور، أجب بأنّ المراد ضعف الحمل فيه مع صحة الاستثناء ولا يصحّ الاستثناء في المثال المذكور كما عرفت من قبل.

(٣) قوله: [**أن يكون إلاّ زيد، صفة**] فاعل له «يجوز»، أي: ما أتاني أحد مغاير لزيد. قوله: «تمسكاً بقوله الخ» مفعول له لدّقال أو حال من ضميره، أو مفعول له لما يفهم من قوله: «وعليه أكثر المتأخرين» أي: كانوا عليه لتمسكهم بقوله الخ.

(٤) قوله: [**وكلّ أخ مفارقة الخ**] قوله: «كلّ أخ» مبتدأ خبره «مفارقة» و«أخوه» فاعله، و«لعمر» بالفتح وبالضمّ وبالضمتين البقاء ويستعمل في القسم المفتوح، واللام لتأكيد الابتداء والتعبير محذوف تقديره:



فـ«الفرقدان» صفة لـ«كلّ أخ» لا استثناء منه وإلاّ وجب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب<sup>(١)</sup>، وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران أحدهما: وصف «كلّ» دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود و«كلّ» لإفادة الشمول فقط، وثانيهما: الفصل بالخبر<sup>(٢)</sup> بين الصفة والموصوف وهو قليل (**وإعراب** «سوى» و«سواء» **النصب على الظرف**) أي: بناء على ظرفيّتهما<sup>(٣)</sup> لأنك إذا قلت «جاءني القوم سوى أو سواء زيد» فكأنك قلت «مكان زيد» (**على**) المذهب (**الأصحّ**) وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية<sup>(٤)</sup>، وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية.....

لعمري أيك قسمي، والفرقدان نجمان قريان من القطب، والمعنى: لبقاء أيك قسمي كلّ أخ مغاير للفرقدين يفارقه أخوه بخلاف الفرقدين فإنهما لا يفارقان. قوله: «فالفرقدان صفة الخ» أي: في الظاهر واللفظ وإلاّ فالصفة في التحقيق والمعنى هي «إلاّ» لكونها بمعنى «غير» لكنها لمّا كانت حرفاً في الأصل والصورة أجري إعرابها فيما بعدها لعدم المانع فيه.

- (١) قوله: [**وإلاّ وجب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب**] وجوباً؛ لأنه مستثنى بعد «إلاّ» في الكلام الموجب.
- قوله: «وحمل المصنف ذلك الخ» أي: حمل كون «إلاّ» في البيت صفة على الشذوذ لكونه مخالفاً لقاعدة حمل «إلاّ» على «غير» وهي تعلّز الاستثناء ولا تعلّز ههنا.
- (٢) قوله: [**الفصل بالخبر الخ**] الخبر قوله: «مفارقة أخوه»، والصفة: «إلاّ الفرقدين» والموصوف: «كلّ أخ».
- (٣) قوله: [**أي: بناء على ظرفيّتهما**] أي: بحسب الأصل وإن كانا للاستثناء بحسب الحال، وفي التفسير إشارة إلى أنّ «على» بنائية وأنّ اللام في الظرفية عوض عن المضاف إليه.
- (٤) قوله: [**فهما عنده لازما الظرفية**] أي: لازما النصب على الظرفية باعتبار الأصل وإن خرجا إلى معنى الاستثناء باعتبار الحال.

والتصرفُ فيهما رفعاً ونصباً وجرّاً<sup>(١)</sup> كـ «غير» متمسكين بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> شعر:

ولم يبق سوى العدو ÷ ن دثاهم كما دانوا

وزعم الأخفش أن «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه<sup>(٣)</sup> استكارا لرفعه

فيقولون «جاءني سواءك» و«في الدار سواءك»، ومثلُ هذا في استكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾

[الأنعام: ٩٤] بالنصب (خبر «كان» وأخواتها) وستعرفها<sup>(٤)</sup> في قسم الفعل

إن شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) أي: دخول «كان» أو إحدى

أخواتها، والمراد ببعديّة المسند لدخولها<sup>(٥)</sup> أن يكون إسناده إلى اسمها

(١) قوله: [والتصرفُ فيهما رفعاً ونصباً وجرّاً] لكن لا يظهر إعراب «سوى» في اللفظ لوجود الألف.

(٢) قوله: [متمسكين بقول الشاعر] وهو شهل بن شيان من شعراء الجاهلية، والبيت حماسي. قوله: «العدوان»

الظلم وتجاوز الحدّ فيه. قوله: «دثاهم كما دانوا» أي: جازينا عدونا كما حزننا، ومنه قولهم: «كما تدين

تدان»، أو المعنى: جازيناهم بالمثلة كما فعلوا كذلك لما في هذه القصيدة من قوله: وفي الشرّ نجاة جيّ ÷

ن لا ينحيك إحسان، والاستشهاد أن «سوى» خرج عن الظرفية ووقع مرفوعاً على الفاعلية لعلم يبق.

(٣) قوله: [أيضاً نصبوه] أي: كما أنهم نصبوه إذا لم يخرجوه عن الظرفية كذلك نصبوه إذا أخرجوه عنها

استكارا لرفع ما غلب انتصابه على الظرفية، ففي قول المصنف: «وإعراب سوى وسواء النصب على

الظرفية» احتراز عن مذهب الأخفش أيضاً.

(٤) قوله: [وستعرفها] أي: ستعرف أخوات «كان» في قسم الفعل.

(٥) قوله: [والمراد ببعديّة المسند لدخولها] أي: المراد بكونه مسنداً بعد دخولها أن يكون إسناده واقعاً

بعد دخول إحدى «كان» وأخواتها على ما يصير اسمها وخبرها الخ، ففي العبارة مجاز مرسل مثل

﴿أَرْبَىٰ أَعْيَضُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، ثمّ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي بأنه يدخل في الحدّ

نحو «قائم» في قولك: «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس من أفراد المخلود.

واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد  
تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرر<sup>(١)</sup>  
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل «كان زيد  
يضرب أبوه» ولا بمثل «كان زيد أبوه قائم» بأن يقال يصدق على  
«يضرب» و«قائم» في هذين المثالين المعروف وليس من أفراد المعروف،  
ويمكن أن يقال في جواب هذا النقص إن المراد بدخولها ورودها للعمل  
فيما وردت عليه<sup>(٢)</sup> كما سبقت الإشارة إليه في خبر «إن» وأخواتها (مثل  
«كان زيد قائما وأمره» أي: وأمر خبر «كان» وأخواتها (كأمر خبر  
المبتدأ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه<sup>(٣)</sup> على ما سبق في بحث المبتدأ  
والخبر (و) لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة أو حكما  
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس

علة لجواز التقدم.

(١) قوله: [المقدم على تقرر] بالرفع صفة ثانية للإسناد وقوله: «لا يكون بعد دخولها» خبر له، يعني:

فخرج بقيد البعدية مثل «يضرب» و«قائم» في المثالين فلا ينتقض التعريف به.

(٢) قوله: [للعمل فيما وردت عليه] أي: ورودها لأجل العمل في اسم وخبر وردت عليهما، ولا شك أن

دخول «كان» وورودها للعمل في المثالين إنما هو على مجموع «يضرب أبوه» و«أبوه قائم» دون  
«يضرب» و«قائم» فقط.

(٣) قوله: [في أقسامه وأحكامه وشرائطه] مما مضى من الأحكام، أي: كما أن خبر المبتدأ يكون مفردا أو

جملة أو معرفة أو نكرة فكك خبرها، وكما أن خبره يكون واحدا أو متعددا أو محذوفا أو مذكورا  
فكك خبرها، وكما أن خبره لا بد له من عائد إذا كان جملة فكك خبرها.

أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما<sup>(١)</sup> أو في أحدهما لفظياً نحو

أي يجوز التقديم.

«كان المنطلق زيد» أو «كان هذا زيد»، بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقربة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قربة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم «كان» وخبرها جميعا ولا قربة هناك لا يجوز تقديم الخبر<sup>(٢)</sup> نحو «كان الفتى هذا» **(وقد يحذف عامله)**

أي: عامل خبر «كان»<sup>(٣)</sup> وهو «كان» لا خبر كان وأخواتها لأنه لا

علة لإرجاع الصمير إلى خبر «كان» خاصة.

يحذف من هذه الأفعال إلا «كان»، وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة

علة اختصاص «كان» بالحذف.

استعمالها<sup>(٤)</sup> **(في مثل «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً**

**فشر» ويجوز في مثلها)**

(١) قوله: **[وذلك إذا كان الإعراب فيهما الخ]** وكذا إذا وجد هناك قربة تعين الاسم والخبر، فإن لم يوجد

إعراب لفظاً ولا قربة لا يجوز التقديم، وفي كلام الشارح هذا إشارة إلى أن إطلاق المصلي على ما ينبغي.

(٢) قوله: **[لا يجوز تقديم الخبر]** أما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى: **﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾**

[الأنبياء: ١٥] أن «تلك» خبر، فلعلة مبني على أن الخفاء في أن دعواهم ماذا؟ لا في أنه لمن تلك الدعوى؟

فالقربة المعنوية على كون «تلك» خبراً موجودة.

(٣) قوله: **[أي: عامل خبر «كان» الخ]** يعني: أن ما يحذف هو عامل خبر «كان» فقط لا عامل خبر «كان»

وأخواتها، فإرجاع ضمير «عامله» إلى خبر «كان» وأخواتها مطلقاً ليس بجيد، قال عليه الصلاة والسلام:

«أولم ولو بشاة» و«تصدق ولو بشق تمر».

(٤) قوله: **[لكثرة استعمالها]** ومن ثم حذف النون من «كان» في بعض تصرفاتها نحو «لم يك ولم تك»،

وقرى في الشاذة: **﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [البينة: ١]، ولا تحذف النون إذا لاقت ضميراً متصلاً كما في

قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد: «إن يكنه -الدجال- فلن تسلط عليه

وإن لا يكنه فلا خير في قتله».



أي: في مثل هذه الصورة<sup>(١)</sup>، وهي أن يجيء بعد «إن» اسم ثم فاء بعدها اسم **(أربعة أوجه)** نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها<sup>(٢)</sup> أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، ونصبهما نحو «إن خيراً فخييراً» على معنى: إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً<sup>(٣)</sup>، ورفعهما نحو «إن خير فخير» أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وعكس الأول<sup>(٤)</sup> نحو «إن خير فخييراً» أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً، وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **(ويجب الحذف)** أي: حذف عامله يعني «كان» **(في مثل «أما أنت منطلقاً انطلقت» أي: «لأن كنت» منطلقاً انطلقت»<sup>(٥)</sup> فاصل «أما ألت»: «لأن كنت» حذفت اللام قياساً<sup>(٦)</sup> ثم**

(١) قوله: [أي: في مثل هذه الصورة] إشارة إلى أن الضمير راجع إلى التركيب السابق يتأويله بالصورة.

(٢) قوله: [وهو أقواها] أي: الوجه الأول أقوى الوجوه الأربعة لقلة الحذف فيه مع جزالة المعنى. قوله:

«أي: إن كان عمله الخ» الظاهر أن يقول: «إن كان أعمالهم الخ» على موافقة «بأعمالهم».

(٣) قوله: [إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً] إنما صيغ دخول الفاء على الماضي مع أن الماضي الغير

المصدر يقدّم ظاهرة أو مقدرة إذا وقع جزاء لا يدخله الفاء أصلاً؛ لأنه مقدّر والفعل المقدّر لا بدّ له

من الفاء، وعدم دخولها إنما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء فافهم.

(٤) قوله: [وعكس الأول] يعني: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الوجه أقبح الوجوه؛ لكونه عكس الذي

هو أحسنها، ولك أن تستخرج الإشارة إلى هذا أيضاً بقوله: «عكس الأول»، والمتوسطان متوسطان.

(٥) قوله: [منطلقاً انطلقت] غرضه تكميل التقدير المتروك ناقصاً بقرينة السابق الكامل، ثم غرض المصـ

من بيان التقدير ههنا دون السابق الردّ على الكوفيين حيث جعلوا «أن» المفتوحة للشرط كالمكسورة،

والتنبيه على أن «أما» هذه مفتوحة.

(٦) قوله: [حذفت اللام قياساً] فإن حذف اللام من «أن» و«أن» قياسي. قوله: «فانقلب الخ» أي: انقلب

حذفت كلمة «كان» اختصاراً فانقلب الضمير المتصل منفصلاً وزيدت  
لفظة «ما» بعد «أن» في موضع «كان» عوضاً عنها وأدغمت النون في الميم  
وأبقى الخبر على حاله فصار «أما أنت منطلقاً انطلقت» وهذا على تقدير  
فتح الهمزة<sup>(١)</sup>، وأما على تقدير كسرها فالتقدير: «إن كنت منطلقاً  
انطلقت» فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام؛ إذ لا لام  
فيه، واقتصر المصنف على الأول لأنه أشهر<sup>(٢)</sup> (اسم «إن» وأخواتها)  
وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup> (هو المسند إليه بعد  
دخولها) أي: بعد دخول «إن» أو إحدى أخواتها (مثل «إن زيدا قائم»)  
وبما عرفت من معنى البعدية والدخول<sup>(٤)</sup> فيما سبق الدفع التقاض هذا  
التعريف هاهنا أيضاً بمثل «أبوه» في «إن زيدا أبوه قائم» (المنصوب به «لا»  
التي لنفي الجنس) .....

- الضمير المتصل في «كان» بعد حذفها لعدم بقاء ما يتصل به. قوله: «وزيدت الخ» ليس المراد بالزيادة  
المعنى المصطلح كما يدل عليه قوله: «عوضاً»؛ إذ المزيد لا يكون عوضاً بل المراد مجرد الإتيان.
- (١) قوله: [وهذا على تقدير فتح الهمزة] أي: التقدير المذكور والتفصيل المسطور على تقدير أن تكون  
همزة «أما» مفتوحة، وأما على تقدير أن تكون مكسورة فتقدير المثال: «إن كنت الخ».
- (٢) قوله: [واقتصر المصنف على الأول لأنه أشهر] جواب عن سؤال مقدر، وكلاهما واضحان.
- (٣) قوله: [وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى] أي: ستعرف أخوات «إن» في قسم الخ.
- (٤) قوله: [من معنى البعدية والدخول] بيان لـ «ما»، ومعنى البعدية أن يكون الإسناد بعد الدخول، ومعنى  
الدخول أن يكون الورد لإبراث الأثر، ولا شك أن «أبوه» في «إن زيدا أبوه قائم» مسند إليه قبل دخول  
«إن» ولم ترد «إن» لإبراث الأثر في «أبوه» فقط بل في «زيداً» وفي مجموع «أبوه قائم».

أي: لنفي صفة الجنس وحكمه<sup>(١)</sup>، وإنما لم يقل «اسم لا»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً<sup>(٣)</sup> بل المنصوب منه أقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه أي من اسم لا وأمن «تبعية» عن المنصوب منه. ما بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات لكن أكثره منها فأعطي للأكثر حكم الكل فعُدَّ الكل منها تجوّزاً، ولا يبعد<sup>(٤)</sup> أن يقال اسم «لا» هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه أو محلاً كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه **(هو المسند إليه بعد دخولها)** خرج به مثل «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم».....  
أي بقوله «بعد دخولها».

(١) قوله: [أي: لنفي صفة الجنس وحكمه] قد تقدّم تحقيقه، والفرق بين «لا» هذه و«لا» بمعنى «ليس» أن الأولى لنفي الماهية فمعنى «لا رجل في الدار» أنه ليس فيها هذا الجنس فلا يكون فيها واحد ولا أكثر، والثانية لنفي الفرد منها فجاز أن يكون فيها رجلان أو رجال. قوله: «وحكمه» أي: ما يحكم به على الجنس، فهو عطف تفسيري.

(٢) قوله: [وإنما لم يقل «اسم لا» الخ] غرض هذا الكلام بيان فائدة العبارة وبيان وجه تغيير الأسلوب حيث لم يعبر به باسم «لا» كما عبر عن سائر المنصوبات بأسمائها. قوله: «لأنه ليس كله الخ» ليس جميع أفراد اسم «لا» ولا أكثره من المنصوبات بل من المرفوعات أو من المبنيات.

(٣) قوله: [لا حقيقة ولا مجازاً] الأول ناظر إلى قوله: «ليس كله» والثاني إلى قوله: «ولا أكثره» أي: لما لم يكن كل اسم «لا» من المنصوبات لم يصح جعله منها حقيقة، ولما لم يكن أكثره منها لم يصح جعله منها مجازاً أيضاً.

(٤) قوله: [ولا يبعد الخ] في هذا الكلام إشارة إلى أنه لو عدَّ اسم «لا» من المنصوبات مطلقاً فأبضا له وجه؛ لأن المضاف والمضاف به منصوبان لفظاً والمبني منصوب محلاً وأما المرفوع فليس باسم «لا» لعدم عملها فيه.

لما عرفت<sup>(١)</sup> وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا، لكنه لما أراد حد  
 المنصوب منه<sup>(٢)</sup> زاد عليه قوله (يليه) أي: يلي المسند إليه لفظة «لَا»<sup>(٣)</sup>  
 أي على القدر المذكور.  
 أي: يقع بعدها بلا فاصلة (نكرة مضافا أو مشبها به) أي: بالمضاف في  
 تعلقه بشيء هو من تمام معناه<sup>(٤)</sup> هذه أحوال مترادفة من الضمير المجرور  
 أي تعلق الاسم.  
 في «إليه»، أو الأولى منه<sup>(٥)</sup> أو من الضمير المجرور في «دخولها» وما بقي  
 من الأحوال فهي حال من الخ. جا.  
 من الضمير المرفوع في «يليه» (مثل «لا غلام رجل»)

- (١) قوله: [لما عرفت] أي: من معنى البعدية والدخول، ولا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا في إخراج مثل  
 «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم» عن تعريف المنصوب به «لَا»؛ لأنه خارج بقول الماتن «يليه»، نعم!  
 إنما الحاجة إليه في تعريف اسم «لَا»، ولعل الشارح قال ذلك ليصح قوله: «وهذا القدر كاف الخ».  
 قوله: «مطلقا» أي: سواء كان الاسم منصوبا لفظا أو تقديرًا أو محلاً.
- (٢) قوله: [حد المنصوب منه] أي: حد المنصوب من اسم «لَا» التي لنفي الجنس.
- (٣) قوله: [أي: يلي المسند إليه لفظة «لَا»] غرضه الإشارة إلى مراجع ضميري المرفوع والمنصوب في  
 قوله: «يليه» فالأول راجع إلى المسند إليه والثاني إلى «لَا» بتأويله بنحو «لفظة» و«كلمة».
- (٤) قوله: [في تعلقه بشيء هو من تمام معناه] إن قيل ما تقول في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾  
 [يوسف: ٩٢] أي: لا تقيح عليكم بفعلكم، فإن «على» صلة لـ «ثريب» وهو لا يتم بدون صلته فيكون  
 مشبها بالمضاف مع أنه مبني على الفتح، وكذا في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]  
 فإن «من» صلة «عاصم» وهو أيضا لا يتم بدون «على» مع مجرورها خبر  
 و«اليوم» ظرف لعامله فالتثريب مفرد، وعن الثاني بأن «اليوم» خبر أي: لا وجود عاصم اليوم و«من أمر  
 الله» متعلق بما دل عليه «لا عاصم» أي: لا يعصم من أمر الله، فالعاصم أيضا مفرد.
- (٥) قوله: [أو الأولى منه الخ] أي: أو الحال الأولى حال من ضمير «إليه» أو من ضمير «دخولها»،  
 والأحوال الباقية أحوال من الضمير الخ.

مثال لما يليها نكرة مضافاً<sup>(١)</sup>، وفي بعض النسخ: «لا غلام رجلٍ ظريفٍ»  
تعيين الممثل له.

فيها» وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله «فيها»<sup>(٢)</sup> (و«لا عشرين

درهما لك») مثال لما<sup>(٣)</sup> يليها نكرة مشبّهة بالمضاف، وقوله «لك» على  
تعيين الممثل له.

النسخ المشهورة من تتمّة المثالين كليهما (فإن كان) أي: المسند إليه

بعد دخولها<sup>(٤)</sup> غير واقع على الأحوال المذكورة بل كان (مفرداً) بانتفاء

الشرط الأخير فقط<sup>(٥)</sup> وهو كونه مضافاً أو مشبّهة به، أي: يليها نكرة غير

مضاف ولا مشبّهة به ليرتّب عليه قوله (فهو مبنيّ على ما ينصب به) فإنه

أي إنما قلنا «بانتفاء الخ» ليرتّب الخ.

(١) قوله: [مثال لما يليها نكرة مضافاً] أي: هذا مثال للمنصوب بدلاً الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال  
كونه نكرة مضافاً، وخبر «لأ» محذوف إذ كثيراً ما يحذف الخبر فأراد التمثيل بما كثر. "العصام".

(٢) قوله: [تحقيق قوله: «فيها»] وهو أنه أتى به لئلا يلزم الكذب بتفي الظرافة عن كلّ غلام وللإشارة إلى  
قسمي الخبر من الظرف وغيره.

(٣) قوله: [مثال لما الخ] أي: هذا مثال للمنصوب بدلاً الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال كونه نكرة  
مشبّهة بالمضاف. قوله: «على النسخ المشهورة الخ» وهي النسخ التي لم يوجد فيها «ظريف فيها»، وفي

جعل قوله: «لك» من تتمّة المثالين نظراً إذ المتعارف في نفي الغلام عن المخاطب هو أن يقال: «لا  
غلام لك» لا أن «لا غلام رجل لك»، فالأولى ما قال العصام من أن المثال الأول ممّا حذف فيه الخبر.

(٤) قوله: [أي: المسند إليه بعد دخولها] إشارة إلى أن ضمير «كان» راجع إلى المسند إليه بعد دخولها،  
لا إلى اسم «لأ» المفهوم ضمناً؛ لأن الأول أظهر لكون المسند إليه مذكوراً صريحاً، ولا إلى المنصوب

بدلاً كما يتوهم من كون الكلام مسوقاً له؛ لأنه لا يكون مفرداً، ففيه تعريض بالرضي حيث قال: أي:  
فإن كان اسم لا الخ.

(٥) قوله: [بانتفاء الشرط الأخير فقط] أي: مع وجود الشرطين الأولين، فيكون المعنى: فإن كان المسند بعد  
دخول «لأ» نكرة بلا فصل ولم يكن مضافاً ولا مشبّهة بالمضاف فهو مبنيّ الخ. قوله: «ليرتّب الخ» علّة

لمقتّر أي: إنما قيّدنا بقولنا: «بانتفاء الخ» ليصحّ ترتّب قوله: «فهو مبنيّ» على قوله: «فإن كان مفرداً».



لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله «على ما ينصب به» أي: على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول «لَا» عليه وهو الفتح في الموحّد نحو «لَا رجلٌ في الدار» والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين<sup>(١)</sup> نحو «لَا مسلماتٍ في الدار» والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو «لَا مسلمين ولا مسلمين لك»، ويعني بالمفرد ما ليس بمضافٍ ولا مضارعٍ له فيدخل فيه المثنى والمجموع، وإنما بني لتضمّنه معنى «مِنْ»؛ إذ معنى «لَا رجلٌ في الدار»:

«لَا من رجلٍ فيها» لأنه جواب لمن يقول «هل من رجلٍ في الدار» حقيقة <sup>كان السؤال</sup> أو تقديرا<sup>(٢)</sup> فحذف «مِنْ» تخفيفاً، وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف<sup>(٣)</sup> استحقّها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبنِ المضاف ولا المضارع له؛ لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسم<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: [بلا تنوين] لأنّ التنوين في جمع المؤنث السالم وإن لم يكن للتمكنّ لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أنّ التنوين فيه للمقابلة، والمآزني يبي جمع المؤنث السالم على الفتح بلا تنوين.

(٢) قوله: [حقيقة أو تقديراً] أي: سواء كان السؤال محققاً أو مقترراً ومفروضاً فحذف «مِنْ» من الجواب تخفيفاً.

(٣) قوله: [ليكون البناء على حركة أو حرف الخ] يعني: أنّ المفرد المنصرف يستحقّ الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والثنية والجمع الياء وإذا لزم البناء ينبغي أن يبنى على ما يستحقّه في الأصل لتكون الحركات والحروف البنائية موافقة للحركات والحروف الإعرابية.

(٤) قوله: [لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسم] أي: الإضافة إلى الاسم ترجّح جانب الاسم فإنّ المضاف إلى الاسم لا يكون مبنيّاً إلّا نادراً نحو «خمسة عشر» بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنّها ترجّح البناء

فيصير الاسم بها مائلا إلى ما يستحقه في الأصل أعني: الإعراب **(وان كان)** أي: المسند إليه بعد دخولها **(معرفة)** بانتفاء شرط النكارة <sup>(١)</sup> **(او مفعولا بينه)** أي: بين ذلك المسند إليه **(وين لا)** بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو <sup>(٢)</sup> سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبها به أو لا، وهي ست صور نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» و«لا غلام زيد في الدار ولا عمرو» و«لا في الدار رجل ولا امرأة» و«لا في الدار غلام رجل ولا امرأة» و«لا في الدار زيد ولا عمرو» و«لا في الدار غلام زيد ولا عمرو» **(وجب)** في جميع هذه الصور الست **(الرفع)** على الابتداء، أما في المعرفة <sup>(٣)</sup> فلامتناع أثر «لا» النافية للجنس فيها، وأما في المفعول فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل **(والتكرير)** أي: وجب تكرير اسمه <sup>(٤)</sup>

نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

- (١) قوله: **[بانتفاء شرط النكارة]** وهو الشرط الثاني. قوله: «أي: بين ذلك الخ» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «بانتفاء شرط الاتصال» وهو الشرط الأول المفهوم من قوله: «عليها».
- (٢) قوله: **[على سبيل منع الخلو]** يعني: كونه معرفة أو مفعولا على سبيل منع الخلو فيحوز الجمع نحو «لا في الدار زيد ولا خالد». قوله: «سواء كانا الخ» أي: سواء كان انتفاء الشرط الأول وانتفاء الثاني مع انتفاء الشرط الأخير أو لم يكونا مع انتفاء الأخير بأن يكون معرفة أو مفعولا مع كونه مضافا أو شبهه.
- (٣) قوله: **[أما في المعرفة]** كما في صورتين الأوليين. قوله: «وَأَمَّا في المفعول» كما في الصور الأربع الباقية.
- (٤) قوله: **[أي: وجب تكرير اسمه]** إشارة إلى أن قوله: «والتكرير» عطف على قوله: «الرفع» واللام فيه عوض عن المضاف إليه. قوله: «لكن مطلقا لا بعينه» إشارة إلى أن المراد بتكرير الاسم تكرير نوعه لا تكرير شخصه كما لا يخفى. قوله: «وَأَمَّا في المعرفة» أي: أما وجوب تكرير الاسم في المعرفة فليكون الخ.

لكن مطلقاً لا بعينه، أمّا في المعرفة فليكون كالعوض عمّا في التكرير من معنى نفي الآحاد، وأمّا في النكرة فليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل «أ في الدار رجل أم امرأة»<sup>(١)</sup>، وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً **(ونحو «قضية»)** أي: هذه قضية **(ولاً أبا حسن لها)** أي: لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدّر على قوله «وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير»، فإن اسم «لا» فيه معرفة؛ لأن «أبا حسن» كنية عليّ رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرّر، فأجاب بأنه **(متأول)** بالنكرة إمّا بتقدير المثل<sup>(٢)</sup> أي: «ولا مثل أبي حسن لها» فإن مثلاً لتوغّله في الإبهام لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفصل بين الحقّ والباطل<sup>(٣)</sup> لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل «لا يفصل لها»، ويقوّي هذا التأويل إيراد «حسن» بحذف اللام<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ الظاهر أنّ

(١) قوله: [أ في الدار رجل أم امرأة] إنما قدر السؤال مكرّراً؛ إذ لو لم يكن مكرّراً لكفى في الجواب «نعم»

أو «لا». قوله: «وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً» فيكون هذا علّة ثانية لوجوب التكرير في المعرفة.

(٢) قوله: [إمّا بتقدير المثل] أي: تأوله بالنكرة إمّا بتقدير لفظ «مثل» فيكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٣) قوله: [أو بتأويله الخ] عطف على قوله: «بتقدير المثل»، أي: أو تأوله بالنكرة بتأويله بفصل بين الحقّ والباطل، والفصل على وزن حيدر بمعنى القضاء، فيكون إطلاقه على عليّ رضي الله تعالى عنه من قبيل «زيد عدل». قوله: «لاشتهاره الخ» علّة مصحّحة أي: إنما صحّ تأويل أبي الحسن به لاشتهاره بالفصل بين الحقّ والباطل، ووجه الاشتهار قول النبي عليه الصلاة والسلام: «أقضاكم عليّ وأفرضكم زيد».

(٤) قوله: [ويقوّي هذا التأويل إيراد «حسن» بحذف اللام] اعلم أنّ نزع اللام واجب على التأويلين سواء

تنوينه للتذكير (وي مثل «لا حول ولا قوة إلا بالله») أي: فيما كُرِّرت فيه  
 «لَا»<sup>(١)</sup> على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز  
 (خمسة أوجه) بحسب اللفظ<sup>(٢)</sup> لا بحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه  
 تزيد عليها<sup>(٣)</sup> الأول (فتحهما) أي: «لا حول ولا قوة إلا بالله» على أن  
 تكون «لَا» في كل منهما لنفي الجنس، «ولا قوة» عطف على «لا حول»  
 عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أي: .....

كانت اللام في الاسم نفسه نحو «لا حسن» في الحسن البصري و«لا صبق» في الصبق، أو فيما أضيف إليه  
 نحو «لا امرأ قيس» و«لا ابن زبير» إلّا في «عبد الله» و«عبد الرحمن»؛ إذ «الله» و«الرحمن» لا يطلقان على  
 غيره تعالى حتى يقتّر تكثيرهما، أمّا النزع في الصورة الأولى فلرعاية اللفظ وإصلاحه بأن يكون مطابقا لما  
 قصد منه، وأمّا في الثانية فلصيرورته كأنه اسم جنس موضوع لإفادة الوصف المشتهر، ولما كان النزع  
 على التأويل الثاني واضحا كما يدلّ عليه قوله: «لأنّ الظاهر أنّ تنوينه للتذكير» جعله مقوياً للتأويل الثاني.

- (١) قوله: [أي: فيما كُرِّرت فيه «لَا» الخ] تفسير للمثل، والجارّ والمحرور متعلّق بـ«يجوز» المؤخّر.
- (٢) قوله: [بحسب اللفظ] إشارة إلى أنّ تخصيص الوجوه بالخمسة إنّما هو باعتبار كفايات اللفظ والإعراب.
- (٣) قوله: [فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها] أي: فإنّ الأوجه بحسب التوجيه تزيد على الخمسة؛ لأنك  
 إذا فتحتهما يحتمل أن تكون «لَا» في الموضعين لنفي الجنس، وأن تكون في الأوّل لنفي الجنس وفي  
 الثاني زائدة ويجوز البناء مع الزائدة نظرا إلى لفظها، وإذا رفعتهما يحتمل أربعة أوجه: أن تكون «لَا» في  
 الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، وأن تكون في الموضعين بمعنى «ليس»، وأن تكون الأولى  
 بمعنى «ليس» والثانية زائدة، وأن تكون الأولى للتبرية أي: لنفي الجنس ملغاة عن العمل والثانية زائدة،  
 وإذا فتحت الأوّل ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولا على موضع اسم «لَا» التبرية و«لَا»  
 الثانية زائدة، وأن تكون بمعنى «ليس» ورفعه على أنه لسمه، وأن تكون للتبرية ملغاة، وإن رفعت الأوّل  
 وفتحت الثاني يحتمل أن تكون الأولى بمعنى «ليس»، وأن تكون للتبرية.

لا حول ولا قوة موجود إلا بالله<sup>(١)</sup>، أو عطفَ جملةٍ على جملةٍ أي: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية (و) الثاني فتح الأول<sup>(٢)</sup> و(نصب الثاني) أي: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، أما فتح الأول فلأن «لَا» الأولى لنفي الجنس وأما نصب الثاني فلأن «لَا» الثانية مزيدة لتأكيد النفي<sup>(٣)</sup> والثاني معطوف على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدر<sup>(٤)</sup> لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الثالث فتح الأول و(رفعه) أي: رفع الثاني نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله»، أما فتح الأول فلأن «لَا» الأولى لنفي الجنس وأما رفع الثاني فلأن

(١) قوله: [لا حول ولا قوة موجود إلا بالله] الأظهر أن يقال: «موجودان» نظرا إلى تعدد اسم «لَا»، فالخبر فيه واحد وهو مرفوع بـ«لَا» الأولى والثانية، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما في حكم عامل واحد بحكم المماثلة كما في «إن زيدا وإن عمرا قائمان». قوله: «أو عطفَ جملة الخ» عطف على «عطف مفرد الخ».

(٢) قوله: [الثاني فتح الأول] أشار بتقدير «فتح الأول» إلى أن قوله: «ونصب الثاني» عطف على «فتح الأول» المفهوم من قوله: «فتحهما»؛ لأنه في معنى: فتح الأول وفتح الثاني.

(٣) قوله: [مزيدة لتأكيد النفي] لأن المعطوف على المنفي يكون منفيا أيضا فيكون حرف النفي في المعطوف زائدا وفائدته تأكيد النفي. قوله: «حملا على لفظه» أو حملا على محله القريب فإن لاسم «لَا» محلتين: قريب وهو النصب وبعيد وهو الرفع.

(٤) قوله: [ويجوز أن يقدر الخ] أي: يجوز أن يقدر لكلمة «لَا» الأولى والثانية خبر واحد أي: موجودان، فيكون المجموع جملة واحدة من عطف المفرد على المفرد. قوله: «وأن يقدر» أي: ويجوز أن يقدر الخ، فيكون المجموع جملتين من عطف الجملة على الجملة. قوله: «الثالث فتح الأول» غرضه ما عرفت فيما مر.



«لَا» الثانية زائدة والثاني معطوف على محلّ الأوّل<sup>(١)</sup>؛ لأنه مرفوع  
بلا ابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد أو عطف جملة  
على جملة بأن يقدر لكلّ منهما خبر على حدة (و) الرابع (رفعهما)  
بلا ابتداء<sup>(٢)</sup> نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ لأنه جواب قولهم «أبغير الله  
حول وقوة» فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران هاهنا  
أيضاً<sup>(٣)</sup> (و) الخامس (رفع الأوّل) على أنّ «لَا» بمعنى «ليس»<sup>(٤)</sup> (على  
ضعف) فإنّ عمل «لَا» بمعنى «ليس» قليل (وفتح الثاني) نحو «لا حول  
ولا قوة إلا بالله»، على أنّ تكون «لَا» لنفي الجنس، وضَعَف وجه ضعف  
رفع الأوّل<sup>(٥)</sup> بأنه يجوز أن يكون رفعه .....

(١) قوله: [والثاني معطوف على محلّ الأوّل] والقياس في ذلك مُضَيّ العبّر أي: كون خبر «لَا» مذكوراً  
قبل المعطوف لفظاً أو تقديراً كما في العطف على محلّ اسم «إِنَّ» المكسورة؛ لئلا يلزم توارد العاملين،  
لكن في "المغني" أنه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضَيّ الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف  
عليه في نحو «لا رجل ظريف فيها» و«لا رجل وامرأة فيها».

(٢) قوله: [والرابع رفعهما بلا ابتداء] في التنزيل العزيز: ﴿لَا قَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ  
وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(٣) قوله: [ويجوز الأمران هاهنا أيضاً] أي: ويجوز تقدير خبر واحد لهما وتقدير خبر لكلّ منهما على  
حدة في هذا الوجه الرابع كما جاز ذلك في الوجه الثاني.

(٤) قوله: [على أنّ «لَا» بمعنى «ليس»] فيه أنّ «لَا» التي بمعنى «ليس» إذا انتقض نفيه به [إلا] لم تعمل على  
ما تقدّم وقد انتقض ههنا فافهم.

(٥) قوله: [وضَعَف وجه ضعف رفع الأوّل] المُضَعَّف الشارح الرضي، ووجه ضعف رفع الأوّل هو كون  
«لَا» الأولى بمعنى «ليس» وكون عملها قليلاً، وتضعيف وجه الضعف تضعيف الضعف كما لا يخفى.



لإلغاء عمل «لَا» بالتكرير<sup>(١)</sup> لا لكونها بمعنى «ليس»؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا ولا دخل فيها<sup>(٢)</sup> لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا على التوجيه الأول<sup>(٣)</sup> متعين لعطف جملة على جملة أي: لا حولَ إِلَّا بالله ولا قوّة إِلَّا بالله، وإلا يلزم أن يكون قوله «إِلَّا بالله» منصوبا ومرفوعا، وعلى التوجيه الثاني<sup>(٤)</sup> يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى (وإذا

قوله: «بأنه يجوز الخ» تصوير التضعيف.

(١) قوله: [لإلغاء عمل «لَا» بالتكرير] فإنه إذا كرّر «لَا» النافية للمحسن تُلغى عن العمل والرفع لهذا المعنى

ليس بضعيف لوقوعه في التنزيل الكريم نحو ﴿لَا يَبِغُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(٢) قوله: [ولا دخل فيها الخ] بيان لمعنى قوله: «فقط»، يعني: أنه لا يشترط في صحة الإلغاء أن يكون

الاسمان الواقعان بعد «لَا» مطابقين في الإعراب سواء حصل التطابق كما في الوجه الرابع أو لا كما في الوجه الأخير، فجاز أن يكون «لَا» في هذا الوجه ملغاة عن العمل.

(٣) قوله: [فهذا على التوجيه الأول الخ] أي: فالوجه الخامس على توجيه أن «لَا» بمعنى «ليس» يتعين فيه

عطف الجملة بأن يقتدر لهما خبر على حدة، وإن لم يتعين ذلك وجعل من عطف المفرد يلزم أن يكون

قوله: «إِلَّا بالله» منصوبا ومرفوعا لأن «لَا» الأولى تقتضي خبرا منصوبا والثانية خبرا مرفوعا فيتناهيان.

(٤) قوله: [وعلى التوجيه الثاني الخ] أي: والوجه الخامس على توجيه الرضي أعني: رفع الأول للإلغاء

وفتح الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد عند سيويه؛ فإن مذهبه أن العامل في خبر

«لَا» المفتوح اسمها هو الابتداء لا «لَا» فيجوز على مذهبه أن يقتدر لهما معا خبر واحد أي: لا حولَ

ولا قوّة موجودان إِلَّا بالله كما يجوز أن يقتدر لكلّ منهما خبر على حدة فيكون من عطف جملة على

جملة، ولا يجوز ذلك على مذهب الجمهور فإنّ عندهم لا بدّ لكلّ منهما من خبر على حدة لئلاّ

يجتمع الابتداء ولفظة «لَا» في رفع الخبر.

**دخلت الهمزة** على «لَا» التي لنفي الجنس<sup>(١)</sup> **(لم يتغير العمل)** أي: عمل «لَا» أي: تأثيرها<sup>(٢)</sup> في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأنّ العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام **(ومعناها)** أي: معنى الهمزة الداخلة على «لَا» التي لنفي الجنس إمّا **(الاستفهام)** حقيقة<sup>(٣)</sup> فتقول «أ لا رجل في الدار» مستفهما **(و)** إمّا **(العرض)** مثل «ألا نزل عني»<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر سيويه أنّ حال<sup>(٥)</sup> «ألا» في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف، وردّ ذلك الأندلسي وقال هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال<sup>(٦)</sup> مثل «إن» و«لَوْ» وحروف التحضيض<sup>(٧)</sup> فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو «ألا زيدا تكرمه» **(و)** إمّا

(١) قوله: [على «لَا» التي لنفي الجنس] غرضه بيان المدخول عليه وهو ظاهر.

(٢) قوله: [أي: عمل «لَا» أي: تأثيرها الخ] التفسير الأوّل إشارة إلى أنّ اللام في العمل للعهد الخارجي أو عرض، والتفسير الثاني إشارة إلى أنّ العمل بمعنى اللغويّ الشامل للإعراب والبناء؛ وذلك لأنه ليس في «لا رجل في الدار» مثلا عمل اصطلاحيّ، ويجوز أن يكون من قبيل ذكر المقيد أعني: العمل وإرادة المطلق أعني: التأثير.

(٣) قوله: [حقيقة] فيه إشارة إلى أنّ الهمزة تفيد العرض والتمنيّ مجازا فحيث لا تبطل معنى النفي. قوله: «مستفهما» أي: حال كونك مستفهما احتراز عن التمنيّ.

(٤) قوله: [مثل «ألا نزل عني»] هذا المثال مبنيّ على أنّ العرض لا يختصّ بالفعل بخلافه للأندلسي.

(٥) قوله: [ولم يذكر سيويه أنّ حال «ألا» الخ] يعني: أنه لم يذكر أنّ عمل «لَا» لا يتغير في العرض بل الخ.

(٦) قوله: [كانت من حروف الأفعال] أي: من الحروف التي تدخل على الأفعال لفظا نحو «ألا تنزل هنا فتصيب خيرا» أو تقديرا نحو «ألا نزولا عني» أي: ألا تنزل نزولا عني، فيكون لسمها مفعولا لذلك الفعل المقدّر فلا يعمل فيه كلمة «لَا» عند الأندلسي، وهذا هو تغيّر عمل «لَا».

(٧) قوله: [وحروف التحضيض] عطف على قوله: «حروف الأفعال». قوله: «فيجب الخ» أي: إن كان بعد



**(التمني)** نحو «ألا ماء أشربه» حيث لا يُرجى ماء<sup>(١)</sup>، وأما قوله ع «ألا رجلا جزاه الله خيراً»<sup>(٢)</sup> فهذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال «ألا تروني رجلاً» يعني: هلاً تروني رجلاً<sup>(٣)</sup>، ولذلك نُصب وتوّن، وهي عند يونس «لا» التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس «ألا رجل» ولكنه تَوّن لضرورة الشعر<sup>(٤)</sup> **(ونعت)** اسم «لا» **(المبني)** لا نعتُ اسمها المعرب<sup>(٥)</sup> احتراز عن نحو «لا غلامَ رجلٍ ظريفاً» **(الأول)**

بيان فائدة قيد المبني

كلمة العرض فعل متعدّد أو في باب الإضمار وإلا فيحوز أن يكون بعدها فعل لازم نحو «ألا زيد ينزل» أي: ألا ينزل زيد ينزل، فلا يجب الانتصاب، والفرق بين العرض والتحضيض أنّ الأوّل طلب الشيء برفق ولين والثاني طلبه بحثً وإلحاح.

(١) قوله: **[حيث لا يُرجى ماء]** اعلم أنّ الهمزة في العرض والتمني ليست للاستفهام؛ لأنّ القائل لا يقصد به ألا نزول عندي الاستفهام عن ترك النزول ولا به ألا ماء أشربه الاستفهام عن الماء؛ لأنّه عالم بعدم الماء وإليه أشار بقوله: «حيث الخ».

(٢) قوله: **[وأما قوله: ع «ألا رجلاً جزاه الله خيراً» الخ]** يعني: أنّ القياس «ألا رجلاً الخ» بالبناء لكنه تَوّن «رجلاً» لضرورة الشعر عند يونس، أمّا عند الخليل فـ«ألا» فيه برأسه حرف تحضيض وليست مركبة من «لا» النافية للجنس والهمزة، فالنصب والتتوين على القياس عنده.

(٣) قوله: **[يعني: هلاً تروني رجلاً]** اعلم أنّ معنى التحضيض في المضارع الحثّ على الفعل وطلبه فيكون بمعنى الأمر أي: أروني رجلاً، وإذا دخل على الماضي فمعناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل.

(٤) قوله: **[ولكنه تَوّن لضرورة الشعر]** لأنّ وزن المصراع: مفاعلتن مفاعلتن فعولن. قوله: «اسم لا» إشارة إلى أنّ اللام في المبني للعهد الخارجيّ لأنّه السابق المعهود لا المبنيّ مطلقاً.

(٥) قوله: **[لا نعتُ اسمها المعرب]** لأنّه منصوب حملاً على لفظ المنعوت أو مرفوع حملاً على المحلّ ولا يجوز بناؤه كـ«ظريف» في المثال المذكور. قوله: «لا الثاني وما بعده» فإنه أيضاً منصوب حملاً



بالرفع صفة للنعت أي: لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل «لا رجلَ ظريفَ كريمٍ في الدار» <sup>دفع توهم كونه صفة للمبني</sup> (مفرداً) حال من ضمير «مبني» <sup>بيان الفائدة</sup> (١) والعامل فيه «مبني»، احتراز عن مثل «لا رجلَ حَسَنُ الوجهِ» <sup>الذي يأتي</sup> (يليه) حال بعد حال أو لفظ. <sup>فائدة قيد الأفراد</sup> صفة «مفرداً»، احتراز عن المفصول نحو «لا غلامَ فيها ظريفٌ»، وهذا القيد يُغني عن الأول <sup>فائدة قيد الولي</sup> (مبني) على الفتح حملاً على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال <sup>عطف على مكان</sup> (٢) وتوجه النفي إليه أي: إلى النعت حقيقة، والمبني في قوله «ونعت المبني» إشارة إلى ما يُني على الفتح بالأصالة لا بالتبعية فإنه المذكور سابقاً، فلا يرد أنه إذا كرّر المبني وبني على الفتح <sup>طيل الإشارة</sup> ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل «لا ماء ماءً بارداً» مع أنه يصدق عليه

على لفظ المنعوت أو على محلّه القريب أو مرفوع حملاً على محلّه البعيد ولا يجوز بناؤه كـ «كريم».

(١) قوله: [حال من ضمير مبني] أي: حال من ضمير قول المصّب الآتي: «مبني»، وإنما قدّم الحال عليه لتلّا يقع الفصل بين القيود، وقد تبع الشارح في هذا التركيب للفاضل الهندي والظاهر المتبادر أنه حال من المستكنّ في لفظ «الأوّل» الراجع إلى النعت. «العقد النامي». قوله: «احتراز عن مثل لا رجلَ حَسَنُ الوجهِ» إذ المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه.

(٢) قوله: [وهذا القيد يُغني عن الأوّل] أي: قوله: «يليه» يغني عن القيد الأوّل أو عن لفظ «الأوّل» فلا يخفى ما فيه من لطافة الإيهام، ووجه الإغناء أنّ النعت إذا كان يليه فلا بدّ أن يكون أوّلاً، ولكنه من إغناء المؤخّر عن المقدّم فلا بأس به إلا أنه لا يليق بإيجاز المتن.

(٣) قوله: [المكان الاتحاد بينهما والاتصال] أي: إنما جاز بناؤه مع أنه منفصل عن «لا» حملاً له على المنعوت وإنما حمل عليه لثبوت الاتحاد بينهما ذاتاً فإنّ مصداقهما واحد، مع اتصاليهما لفظاً. قوله: «وتوجه الخ» أي: ولتوجه النفي إلى النعت من حيث المعنى وإن كان التوجّه إلى المنعوت من حيث الصورة؛ لأنك إذا قلت: «لا رجلَ ظريف» فكأنك قلت: «لا ظريف».



أنه «نعت المبني الأول مفردا يليه» فإن «باردا» في هذا المثال<sup>(١)</sup> نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ممّا يليه وهو «ماء» الثاني. وهو «ماء» الأول. لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء<sup>(٢)</sup> (رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ<sup>(٣)</sup> أو على محله القريب (نحو «لا رجل ظريف») بالفتح (وظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب (والآ) أي: وإن لم يكن النعت كذلك<sup>(٤)</sup> (فالإعراب) أي: فحكمه الإعراب لا غير رفعا حملا على المحلّ البعيد ونصبا حملا على اللفظ أو المحلّ القريب، وقد مرّت أمثله<sup>(٥)</sup> في بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم «لا» المبني إذا كان صفة للاسم.

- (١) قوله: [فإن «باردا» في هذا المثال الخ] تعليل لعدم الورد يعني: أن «باردا» ليس بنعت للمبني على الفتح بالأصالة أعني: «ماء» الأول بل هو نعت للمبني على الفتح بالتبعية أعني: «ماء» الثاني، ولو جعل نعتا للأول فلا يصدق عليه «يليه»، وعلى كلا التقديرين لا يدخل في الضابطة فلا إيراد.
- (٢) قوله: [دون البناء] أي: دون الحركات البنائية نحو «جاءني هؤلاء الكرام» بالرفع. قوله: «حملا على محله البعيد» وهو الرفع على الابتداء، وإنما قدّم الرفع لترجّحه.
- (٣) قوله: [حملا على اللفظ] أي: حملا على لفظ المبني لمشاكلة حركته حركة الإعراب من حيث العروض. قوله: «أو على محله القريب» وهو النصب لأن «لا» تعمل عمل «إن» فمحلّ اسمها القريبُ النصب.
- (٤) قوله: [أي: وإن لم يكن النعت كذلك] أي: إن لم يكن مثل ما ذكر أي: لم يوجد فيه أحد الشروط الأربعة بأن كان نعتا للاسم المعرب كـ«ظريفا» في «لا غلام رجل ظريفا» أو كان نعتا للاسم المبني لكن لم يكن أولا كـ«كريم» في «لا رجل ظريف كريم» في الدار» أو كان أولا لكن لم يكن مفردا كـ«حسن الوجه» في «لا رجل حسن الوجه» أو كان مفردا لكن لم يكن متصلا كـ«ظريف» في «لا غلام فيها ظريف».
- (٥) قوله: [أمثله] أي: أمثلة النعت الذي لم يكن كذلك، وقد أعددناها في الحاشية السابقة فانظر إليها.

المعطوف نكرة<sup>(١)</sup> بلا تكرير «لَا» في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو «لا غلام لك والفرس» وإذا كان «لَا» مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله «لا حول ولا قوة» فيما سبق، بأن يحمل<sup>(٢)</sup> (على اللفظ) أي: لفظ اسم «لَا» المبني ويجعل منصوباً (و) بأن يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعاً<sup>(٣)</sup> (جائز) ولا يجوز فيه البناء<sup>(٤)</sup> لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل<sup>(٥)</sup> لمظنة الفصل بـ«لَا» المؤكدة؛ إذ المعطوف على المنفي يُزاد فيه «لَا» كثيراً نحو «لا حول ولا قوة»<sup>(٦)</sup> (مثل «لا أب وابناً وابن») في قول الشاعر:

غرضه تكميل الشعر تنميماً للفاصلة.

- (١) قوله: [إذا كان المعطوف نكرة] إنما يُقيد به بقرينة قوله: «على اللفظ» لأن المعرفة لا يجوز عطفه إلا على المحل لوجوب رفعها بناءً على أن «لَا» لا تؤثر في المعرفة، وإنما قال: «بلا تكرير لا الخ» لأنه إذا كان «لَا» مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة» من الوجوه الخمسة فوجب إخراجها ههنا.
- (٢) قوله: [بأن يحمل الخ] تصوير للعطف على اللفظ. قوله: «ويجعل منصوباً» تفسير للحمل على اللفظ، وقس عليه قوله الآتي: «بأن يحمل» و«يجعل مرفوعاً».
- (٣) قوله: [ويجعل مرفوعاً] فيه ما مر من الكلام تحت قوله: «والثاني معطوف على محل الأول».
- (٤) قوله: [ولا يجوز فيه البناء] كما جاز في الوصف؛ وذلك لانتفاء مصحح البناء وهو الأمور الثلاثة الأفراد والتكرير والولي، وإليه أشار بقوله: «لمكان الفصل بالعاطف» أي: لوجود الفصل بين المعطوفين بحرف العطف وهو يعدّ فاصلاً في عرفهم فلم يوجد الاتصال فيهما لفظاً كما لم يكن الاتحاد بينهما معنى.
- (٥) قوله: [ولم يجعل في حكم المتصل الخ] جواب سؤال مقترن هو أنه لم يجعل هذا المعطوف في حكم المتصل نظراً إلى قلة الفصل كما في النداء؟ وحاصل الجواب أن الفصل بالعاطف محلّ يظنّ فيه الفصل بـ«لَا» الزائدة مثل «لَا يَبْعُثُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ» [البقرة: ٢٥٤] بخلاف النداء فإنه ليس مظنة ذلك فافترقا.
- (٦) قوله: [نحو «لا حول ولا قوة»] فإن «لَا» الثانية فيه زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقاً.

ولا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنه ÷ إذا هو بالمجد ارتدَّى وتَأَزَّرَا  
وسائر التوابع<sup>(١)</sup> لا نصرَ عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكمَ  
توابع المنادى<sup>(٢)</sup> كذا ذكره الأندلسي (ومثل «لَا أَبَا لَهُ» و«لَا غُلَامِي لَهُ»)  
أي: كلُّ تركيب يكون فيه بعد اسم «لَا» التي لنفي الجنس لأم الإضافة  
وأجري على ذلك الاسم<sup>(٣)</sup> أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو  
«أب» وحذف النون من نحو «غلامين» (جائز) يعني: أن الأصل في مثل  
هذين التركيبين أن يقال «لَا أَبَ لَهُ» و«لَا غُلَامِينَ لَهُ» فيكون اسمُ «لَا»  
فيهما مبنياً على ما يُنصَب به والجارُّ مع المجرور خبراً لها، وقد جاء على  
قلَّة مثل «لَا أَبَا لَهُ» و«لَا غُلَامِي لَهُ» بزيادة الألف في مثل «أب»<sup>(٤)</sup> وإسقاطِ

(١) قوله: [وسائر التوابع] أي: وباقيها من التأكيد اللفظي والمعنويّ والبدل وعطف البيان فلا نصرَ عنهم  
فيها أي: لم يصرّحوا بحكمها كما صرّحوا بحكم النعت والمعطوف بالحرف.

(٢) قوله: [أن يكون حكمها حكمَ توابع المنادى] المضموم فيجب بناء البدل في «لا رجل صاحب لي في  
الدار» وكذا يجب بناء التأكيد اللفظي على الألف في «لا سرور سرور دائم»، ويجوز الرفع والنصب  
في عطف البيان في «لا غلام بشر وبشرا في الدار» وكذا التأكيد المعنويّ نحو «لا رجل نفسه في الدار».

(٣) قوله: [وأجري على ذلك الاسم النخ] اعلم أن ذلك الاسم إما المثنى نحو «لا غلامِي لَهُ»، أو جمعُ  
المذكر السالم نحو «لا مسلمِي في الدار»، أو الأسماء الستة إلا «ذُو» فإنه لا يقطع عن الإضافة نحو «لَا  
أَبَا لَهُ» و«لَا أَخَا لَهُ»، ثم هذا الاسم معرب بالاتفاق وليس بمبنيّ، وهل هو مضاف حقيقة واللام مقحمة  
لتأكيد المقدّر أو ليس بمضاف حقيقة بل مشابه بالمضاف ففيه خلاف، الأوّل مذهب سيبويه والتحليل  
والجمهور، وذهب إلى الثاني المصنف.

(٤) قوله: [في مثل «أب»] يعني به الأسماء الستة غير «ذُو» على مذهب المصنف وذهب الشارح الرضي



النون في مثل «غَلَامَيْنِ» كما في حال الإضافة **(تشبيها له)** أي: لاسم «لَا» في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف **(بالمضاف)** وإجراءً لأحكام<sup>(١)</sup> المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون فيكون معرباً، وذلك التشبيه تصوير للإجراء. إنما هو **(لمشاركته)** أي: مشاركة اسم «لَا» حين يضاف<sup>(٢)</sup> بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه **(له)** أي: للمضاف **(في أصل معناه)** أي: معنى المضاف<sup>(٣)</sup> من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو الاختصاص، أو تصوير للمضاف. بيان لمعنى الإضافة. المعنى أن مثل<sup>(٤)</sup> «لَا أَبَا لَهُ» و«لَا غَلَامِي لَهُ» جائز تشبيهاً له أي: لمثل عطف على التفسير الأول.

والمحشي العصام إلى أن الجواز مختص بالأب والأخ منها، والمراد بمثل غَلَامَيْنِ المثني وجمع المذكر السالم بلا خلاف.

(١) قوله: **[وإجراءً لأحكام الخ]** في عطفه على قوله: «تشبيهاً» إشارة إلى أنه ليس المراد بالتشبيه شبه المضاف بالمعنى الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي كما يدل عليه بيان وجه التشبيه بقوله: «لمشاركته الخ» فلا يلزم التثوين وإبقاء النون في «لَا أَبَا لَهُ» و«لَا غَلَامِي لَهُ» كما هو حال شبه المضاف اصطلاحاً.

(٢) قوله: **[أي: مشاركة اسم «لَا» حين يضاف الخ]** لما كان قوله: «لمشاركته له في أصل معناه» غير صحيح بظاهره؛ لأن اسم «لَا» في التركيبين نكرة فلا اختصاص له فيهما فلا يشارك المضاف أعني «لَا أَبَاهُ» و«لَا غَلَامِيَهُ» في الاختصاص؛ أوله الشارح بوجهين حاصل الأول أن اسم «لَا» المضاف بإظهار اللام بينه وبين المضاف إليه مشارك للمضاف بتقدير اللام في إفادة الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم «لَا» في هذين التركيبين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطى له حكمه.

(٣) قوله: **[أي: معنى المضاف]** إشارة إلى المرجع. قوله: «من حيث الخ» أي: معنى المضاف باعتبار الإضافة فقوله: «يعني الإضافة» تفسر للمضاف المقيد بالحيثية، وإنما قيد بالحيثية لأن الاختصاص معنى الإضافة لا ذات المضاف وهو ظاهر. قوله: «وهو الاختصاص» أي: معنى المضاف المحدث أو أصل معناه هو الاختصاص.

(٤) قوله: **[أو المعنى أن مثل الخ]** عطف باعتبار المعنى على التفسير الأول يعني: أن معنى قوله: «تشبيهاً له

هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف أي: بتركيب يشتمل<sup>(١)</sup> على  
 متعلق بـ «أب»  
 الإضافة لمشاركته أي: لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي: لما يشتمل  
 على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما يشتمل على الإضافة وهو  
 الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين<sup>(٢)</sup> تفاوتاً فإن الاختصاص المفهوم من  
 التركيب الإضافي أتمّ ممّا يفهم من غيره (ومن ثمّ) أي: لأجل أن جواز  
 مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى  
 الاختصاص (لم يجر) تركيب<sup>(٣)</sup> (لأباً فيها) أي: في الدار، لعدم  
 الاختصاص<sup>(٤)</sup> فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو

الخ، إمّا ما ذكر أو المعنى أن مثل الخ، وهذا تأويل بالوجه الثاني، حاصله أن مثل هذين التركيبين مع  
 كونه خبراً لا إضافة فيه مشارك للتركيب الإضافي في إفادة مطلق الاختصاص، وخلاصة الوجهين أن في  
 الأوّل تشبيه المفرد أعني: اسم «لأ» بالمفرد أعني: المضاف، وفي الثاني تشبيه التركيب أعني: مثل «لأباً  
 له» بالتركيب أعني: مثل «لأباه».

(١) قوله: [أي: بتركيب يشتمل الخ] إنما فسّر المضاف به؛ لأنّ المشبّه في هذا التوجيه هو التركيب.

(٢) قوله: [إلا أن بين الاختصاصين الخ] أي: إلا أن بين الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي  
 والاختصاص المستفاد من التركيب الإضافي فرقاً وهو أن الثاني أتمّ وأكمل لكونه معلوماً للمخاطب  
 مسلّم الثبوت عنده بخلاف الأوّل.

(٣) قوله: [تركيب] أي: لم يجر تركيب كان اسم «لأ» فيه لفظ المثني أو الجمع أو الأب مثلاً ولم يله لام  
 الإضافة بل حرف جرّ آخر مع حذف النون وإثبات الألف فلا يقال: «لا غلاميّ في الدار» ولا أباً في الدار.

(٤) قوله: [لعدم الاختصاص] أي: إنما لم يجر التركيب المذكور لعدم المشاركة في أصل معنى المضاف؛  
 إذ لا يضاف «أب» بمعنى «في». قوله: «إلى شيء» مثل أبو زيد أو خالد أو غيرهما. قوله: «إنما هو بأبوتّه  
 له» أي: بسبب كون الأب أباً لذلك الشيء لا بسبب كونه أباً فيه كما لا يخفى.



بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار<sup>(١)</sup> فكيف يشبه تركيب «لَا أَبَا فِيهَا» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في أصل معناه (وليس) أي: مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة<sup>(٢)</sup> (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب<sup>(٣)</sup> أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين<sup>(٤)</sup> أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة «لَا أَبَاهُ» و«لَا غَلَامِيَهُ» وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي: لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له .....

(١) قوله: [فلا يصح إضافته إلى الدار] وأما قولهم: «أبو الفضة» و«أبو الذهب» ونحو ذلك لمن هو يلازمهما فالأب فيه مجاز عن الملازم بتشبيهه بالأب الحقيقي في ملازمته لابنه، فالتخصيص هنا بطريق الملازمة فالإضافة صحيحة لكن هذا التخصيص ليس بمراد في قولهم: «لَا أَبَا فِيهَا» حَتَّى يشبه به فيه.

(٢) قوله: [حقيقة] أي: باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف باعتبار اللفظ. قوله: «بهما» متعلق بالمراد والمفاد على سبيل التنازع. قوله: «على تقدير الإضافة» متعلق بالفساد أي: لأن المعنى المستفاد من هذين التركيبين بلون تقدير الإضافة يفسد على تقدير أن يكون اسم «لَا» فيهما مضافا كما سيأتي.

(٣) قوله: [وهو نفي ثبوت جنس الأب الخ] بيان للمعنى الفاسد المستفاد من غير تقدير الإضافة، حاصله أن هذا التركيب خبري يفهم منه كل أحد معنى تاماً من غير احتياج إلى تقدير الخبر بخلاف ما إذا جعل اسم «لَا» مضافاً فإنه يصير غير تام كما سيحيى من الشارح.

(٤) قوله: [من وجهين] أي: فسادا كائنا من وجهين.

لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم<sup>(١)</sup> أو غلاميه المعلومين (خلافاً لسيبويه) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خصّ سيبويه بهذا الخلاف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه العمدة فيما بينهم أو لأنّ المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أنّ مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وإقحام اللام<sup>(٣)</sup> بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدّرة، وحكم المصنف بفساده لما عرفت<sup>(٤)</sup> (ويحذف) اسم «لا» حذفاً (كثيراً في مثل «لا عليك» أي: لا بأس عليك) ولا يحذف إلاّ مع وجود الخبر<sup>(٥)</sup> لتلاّ يكون إحجافاً، وقولهم «لا كزيد»<sup>(٦)</sup> إن جعلنا الكاف أي إذهاباً وإحلالاً.

(١) قوله: [لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم الخ] ويلزم على تقدير الإضافة نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين كما لا يخفى.

(٢) قوله: [وإنما خصّ سيبويه بهذا الخلاف الخ] جواب سؤال مقدر وكلاهما ظاهران.

(٣) قوله: [وإقحام اللام الخ] بالنصب عطف على قوله: «مثل الخ»، والإقحام إدخال شيء في شيء بشدّة وعنف، وهذا جواب عما أورد عليهم أنه لا يظهر اللام بين المضاف والمضاف إليه بل تقدّراً فأجابوا بأنّ اللام ههنا أيضاً مقدر وهذه الظاهرة تأكيد للمقدّرة مثل «تيم» الثاني في «يا تيم تيم عدي» فكان الفصل بينهما كلا فصل.

(٤) قوله: [لما عرفت] من أنه يصير الكلام على هذا التقدير غير تامّ مع أنه تامّ، ومن لزوم خلاف المقصود.

(٥) قوله: [ولا يحذف إلاّ مع وجود الخبر] إشارة إلى أنّ المراد بـ «مثل لا عليك» ما ذكر فيه الخبر. قوله: «إحجافاً» بتقديم المهملة على المعجمة وبالعكس الإذهاب والإحلال أي: إنما لم يحذف الاسم إلاّ إذا ذكر الخبر لتلاّ يكون إذهاباً بالتركيب وإحلالاً له بحذف طرفي الجملة المستقلّة مع بقاء عاملها، وقيل الإحجاف إخراج الشيء عن أصله بالنقصان الكثير.

(٦) قوله: [وقولهم الخ] أي: قول العرب: «لا كزيد»، إنما أورده إيداناً بأنه يحتمل أن يكون من قبيل حذف



اسما جاز أن يكون «كزيد» اسما والخبرُ محذوفا أي: لا مثله موجود  
 وجاز أن يكون خبرا أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفا فالاسم  
 محذوف أي: لا أحد كزيد (خبر «مَا» و«لَا» المشبهتين) في النفي  
 والدخول<sup>(١)</sup> على الجملة الاسمية (بـ«ليس» هو المسند بعد دخولهما)  
 أي: دخول «مَا» و«لَا» (وهي) أي: خبرية خبر «مَا» ولا «لها»<sup>(٢)</sup>، وكذا  
 اسمية اسمهما لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر<sup>(٣)</sup>؛ لأن  
 إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار  
 الخبر<sup>(٤)</sup>، فجعل الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز وأما بنو  
 تميم<sup>(٥)</sup> فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا  
 الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما  
 عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي.....

تأييد لغة أهل الحجاز.

الاسم وهو مناسب للمقام ويحتمل أن يكون من قبيل حذف الخبر لوجود الاحتمالين في الكاف.

(١) قوله: [في النفي والدخول الخ] متعلق بالتشبيه، وإشارة إلى وجه تشبيههما بـ«ليس»، وإنما شبهتا بها دون «لَا»

لنفي الجنس لكون كل منهما ظاهرة في عموم النفي مثل «ليس» لا نصبا فيه بخلاف «لَا» التبرئة فإنها نص فيه.

(٢) قوله: [أي: خبرية خبر «مَا» و«لَا» لهما] أي: كون خبرهما خبرا لهما ومنصوبا بهما، وفيه إشارة إلى أن

الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من قوله: «خبر ما ولا»، وأعلم أنه لم ينقل عن أحد رفع اسم «لَا» ونصب

خبرها على ما في الرضي، فاللغة الحجازية إذن إعمال «مَا» وحلها، وبنو تميم لا يعملونها لا «لَا» ولا «مَا».

(٣) قوله: [وخص الخبرية بالذكر] مع أن اسمية اسمهما أيضا لغة حجازية لأن الخ.

(٤) قوله: [إنما يظهر باعتبار الخبر] لأن اختلاف الإعراب ظاهرا إنما هو في الخبر.

(٥) قوله: [وأما بنو تميم الخ] يعني: أن قوله: «حجازية» احتراز عن لغة تميمية.

جاء عليها التنزيل<sup>(١)</sup> قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] **(وإذا زيدت «إن» مع «ما»)** نحو «ما إن زيد قائم»، قيل إنما خُصَّت «ما» بالذكر لأنها لا تزداد مع «لا» في استعمالهم، بأن قال «مع ما» ولم يقل «مع ما ولا». وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> **(أو انتقض النفي بدلالة)** نحو «ما زيد إلا قائم» **(أو تقدّم الخبر)** على الاسم نحو «ما قائم زيد» **(بطل العمل)** أي: عمل «ما» إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أمّا إذا زيدت «إن» فلأنّ «ما» عامل ضعيف عمِلَ لشبهه بـ«ليس» فلمّا فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأمّا إذا انتقض النفي بدلالة فلأنّ عملها لمعنى النفي فلمّا انتقض بطل العمل، وأمّا إذا تقدّم الخبر فلتغيّر الترتيب<sup>(٣)</sup> مع ضعفها في العمل **(وإذا عطف عليه)** أي: على خبرهما<sup>(٤)</sup> **(بموجب)** بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو «بَلْ» و«لَكِنْ» نحو «ما زيد مقيماً بلّ مسافراً» و«ما عمرو قائماً لكنّ قاعداً» **(فالرفع)** أي: فحكم المعطوف الرفع<sup>(٥)</sup> لا غير بكونهما بمنزلة «إلا» في نقض النفي.

(١) قوله: [جاء عليها التنزيل] أي: الكلام المنزل وهو القرآن الكريم فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

(٢) قوله: [نافية مؤكدة عند الكوفيين] فيه أنّ هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقّي المعنى إلا مفصولاً بينهما كما في «إنّ زيدا لعالم»، أمّا الجمع بين اللام و«قد» في نحو ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨١] وبين «ألا» و«إن» في ﴿الْأَنَّا أَوْلِيَآءُ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران من التقريب والتوقع وفي «ألا» معنى التنبيه فلم تكونا لمحض التحقيق.

(٣) قوله: [لتغيّر الترتيب] أي: لتغيّر الأسلوب المألوف المعروف من تقدّم المرفوع على المنصوب.

(٤) قوله: [أي: على خبرهما] أي: سواء كان الخبر منصوباً أو مجروراً بالباء نحو «ما زيد بعالم بلّ شاعر».

(٥) قوله: [أي: فحكم المعطوف الرفع] إشارة إلى أنّ قوله: «الرفع» خبرٌ محذوفٌ مبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأً محذوفٌ الخبر أي: فرفع المعطوف واجب حملاً على المحلّ، والجملة جواب «إذا».

(المجرورات هو ما اشتمل) أي: اسم اشتمل<sup>(١)</sup> ليخرج الحروف الأواخر  
 أي لمحرور الدال عليه المحرورات دلالة التجمع على الجنس. علة لتفسير «ما» بالاسم وبيان فائدته.

التي هي محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات  
 أي الشأن. أي على تلك الحروف.

والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم (على علم المضاف إليه) أي:  
 أي المرفوعات الخ.

علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني: الجر<sup>(٢)</sup> سواء كان  
 أي الجر.

بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا<sup>(٣)</sup> وإنما قلنا «من حيث هو»  
 بيان لفائدة قيد الحيثية.

مضاف إليه؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثية كونه

مضافاً إليه<sup>(٤)</sup>، والمضاف إليه وإن كان مختصاً بما عرفه به لكن المشتمل  
 أي بقوله الآتي فالمضاف إليه كل اسم الخ.

على علامته أعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل  
 أي ما كان محجوراً بالحرف الزائد.

«بحسبك درهم» و«كفى بالله»<sup>(٥)</sup> وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية  
 يدخل في تعريف المحرور.

وإن لم يكن داخلاً في تعريفه<sup>(٦)</sup> .....

(١) قوله: [أي: اسم اشتمل] إشارة إلى أن «ما» نكرة موصوفة والمراد به اسم، وذلك ليخرج الخ.

(٢) قوله: [يعني: الجر] هذا بيان للواقع توطئة لبيان تعميم العلامة وليس بدخول في تعريف المحرور فلا يتوهم الدور بأن الحذف في المحرور باعتبار الجر فلو أخذ الجر في تعريف المحرور لزم الدور.

(٣) قوله: [لفظاً أو تقديرًا] كل من الكسرة والفتحة والياء أعم من أن تكون لفظاً أو تقديرًا كما لا يخفى نحو «نظرت إلى غلام وغلامي» و«نظرت إلى أحمد وصغرى» و«نظرت إلى أخي وأبي القوم».

(٤) قوله: [بل لحيثية كونه مضافاً إليه] كما أن الرفع أو النصب أيضاً ليس علامة لذات الفاعل أو المفعول بل لحيثية كونهما فاعلاً أو مفعولاً.

(٥) قوله: [مثل «بحسبك درهم» و«كفى بالله»] لأنه مشتمل على علامة المضاف إليه وهي الكسرة، وكذا يدخل في تعريف المحرور المضاف إليه بالإضافة اللفظية نحو «حسن الوجه» لصدق التعريف عليه.

(٦) قوله: [وإن لم يكن داخلاً في تعريفه] أي: وإن لم يكن مثل «بحسبك درهم» و«كفى بالله» والمضاف



**(والمضاف إليه)** وهو هاهنا غير ما<sup>(١)</sup> هو المصطلح المشهور بينهم،

وذهب في ذلك مذهب سيويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب المصنف

إليه بحرف الجر لفظاً أيضاً **(كل اسم)** حقيقة أو حكماً ليشمل الجمل<sup>(٢)</sup> كما سيجيء من المصنف

التي يضاف إليها نحو **﴿يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾** [المائدة: ١١٩]

فإنها في حكم المصادر **(نسب إليه شيء)** اسماً كان نحو «غلام زيد» أو أي الجمل التي يضاف إليها

فعلاً نحو «مرتت بزيد» **(بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا)** أي: ملفوظاً

كان ذلك الحرف<sup>(٣)</sup> كما في مثل «مرتت بزيد» أو مقدراً حال كون ذلك

المقدر **(مراداً)** من حيث العمل<sup>(٤)</sup> بإبقاء أثره وهو الجرّ مثل «غلام زيد»

و«خاتم فضة» و«ضرب اليوم»، بخلاف «قمت يوم الجمعة»<sup>(٥)</sup> فإنه وإن

إليه بالإضافة اللفظية داعلاً في تعريف المضاف إليه، فالمحور أعظم من المضاف إليه.

(١) قوله: **[وهو هاهنا غير ما الخ]** إذ المشهور بين الجمهور أن المضاف إليه ما نسب إليه شيء بواسطة

حرف الجرّ تقديرًا مراداً، والمراد ههنا ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظاً أو تقديرًا مراداً.

(٢) قوله: **[ليشمل الجمل الخ]** تعليل للتعميم أي: إنما فسرنا بالأعم من الحكمي ليشمل الجمل التي

يضاف إليها سواء كانت فعلية كقوله تعالى: **﴿يَوْمٌ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ﴾** [الأنعام: ٧٣] أو اسمية نحو «يوم

هم بارزون» ويشمل أيضاً الحرف المصدرية مع صلته نحو «عجبت من أن ضربت وبما أكرمت».

(٣) قوله: **[أي: ملفوظاً كان ذلك الحرف الخ]** إشارة إلى أن قوله: «لفظاً» عبر له «كان» المقدر، ويجوز

تقدير «كان» فيما كثر وقوعه ولا شك أن اللفظ والتقدير كثيرا الوقوع في تراكيبيهم. قوله: «حال كون

ذلك المقدر» إشارة إلى أن قوله: «مراداً» حال من ضمير «تقديرًا» بمعنى المقدر.

(٤) قوله: **[من حيث العمل]** أي: لا من حيث المعنى، قيل: وإلا يلزم بناء الاسم لتضمته معنى الحرف.

قوله: «إبقاء أثره» إشارة إلى أن معنى كون ذلك المقدر مراداً أن يبقى أثره وهو الجرّ.

(٥) قوله: **[بخلاف «قمت يوم الجمعة» الخ]** يعني أن قوله: «مراداً» احتراز عن مثل «قمت يوم الجمعة».

نسب إليه القيام بالحرف المقدّر وهو «في» لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد

لانجرّ به **(فالتقدير)** أي: تقدير الحرف<sup>(١)</sup> **(شرطه أن يكون المضاف**

**اسما)** إذ لو كان فعلا لا بدّ من أن يتلفظ بالحرف نحو «مرت **بزيد**»

**(مجرّدا)** أي: منسلخا<sup>(٢)</sup> **(عنه تنوينه)** أو ما قام مقامه من نوكي الشية

والجمع<sup>(٣)</sup> **(لأجلها)** أي: لأجل الإضافة؛ لأن التنوين أو النون دليل على

تمام ما هي فيه فلما أرادوا أن يمزجوا<sup>(٤)</sup> الكلمتين مزجا تكتسب به

الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من الأولى

علامة تمام الكلمة وتمّموها بالثانية، ثم المتبادر من هذا التعريف<sup>(٥)</sup> نظرا

وهو «كل اسم نسب الخ» عطف على «حلفوا».

(١) قوله: **[أي: تقدير الحرف]** يعني: تقدير حرف الجرّ مرادا من حيث العمل شرطه الخ فاللام في التقدير

للعهد العارضي.

(٢) قوله: **[أي: منسلخا]** جعل الشارح التجريد وهو «برهنة كردن» مجازا بمعنى الانسلاخ وهو الخروج

لعلاقة اللزوم، وذلك ليكون النسبة إلى التابع أعني: التنوين في محله، ويان ذلك أنّ المجرّد هو الأصل

الباقى والمجرّد عنه هو الفرع المزال كما أنّ الإنسان هو المجرّد واللباس هو المجرّد عنه بخلاف

الانسلاخ إذ المسلوخ هو التابع المزال والمسلوخ عنه هو الأصل الثابت كما أنّ الجلد أو القشر هو

المسلوخ والشاة أو الشجر هو المسلوخ عنه.

(٣) قوله: **[من نوكي الشية والجمع]** بيان لهما، وإما اقتصر المصـ على التنوين تبيينها على أنّ النونين ثابتان

عن التنوين. قوله: «أي: لأجل الإضافة» إشارة إلى أنّ الضمير راجع إلى الإضافة المفهومة من لفظ المضاف.

(٤) قوله: **[أن يمزجوا الخ]** أي: أن يركبوا الكلمتين تركيبا تكتسب بذلك التركيب الكلمة الأولى من الكلمة

الثانية التعريف الخ وكلمة «أو» في قوله: «أو التخفيف» لمنع الخلو. قوله: «حلفوا الخ» جواب «لما».

(٥) قوله: **[ثم المتبادر من هذا التعريف]** أي: من تعريف المضاف إليه بقوله: «كل اسم نسب الخ»،

وإنما قال: «المتبادر» لوجود احتمال أن يقال: إنّ تقدير حرف الجرّ أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما

إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر<sup>(١)</sup> في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر<sup>(٢)</sup>، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها<sup>(٣)</sup> لا في المتن ولا في شرحه ولم يُنقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، وقد تكلف بعضهم<sup>(٤)</sup> في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل «ضارب زيد» بتقدير اللام تقوية للعمل أي: «ضارب لزيد» وفي إضافتها إلى فاعلها

- فيشمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية أيضاً، ثم قوله: «المتبادر» مبتدأ وقوله: «أنه غير شامل الخ» خبره.
- (١) قوله: [حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر الخ] لأنه لا معنى لتقدير حرف الجر في «حسن الوجه»؛ لأن الحسن هو الوجه والوجه هو الحسن، ولا في «ضارب زيد» لأن الضارب متعدّ بنفسه، ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس ههنا حرف جرّ حتى يعمل فيه، وأمّا المضاف فإنه يعمل عمل الجرّ لنيابته لحرف الجرّ فلما انتفى تقدير حرف الجرّ انتفى النيابة، قال الرضي في دفع الإشكال: يجوز أن يقال عمّل المضاف الجرّ لمشابهته بالمضاف الحقيقي لتجرّده عن التنوين والنون لأجل الإضافة.
- (٢) قوله: [إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر] لأنها السابقة المدلول عليها بالتعريف السابق لا الإضافة المطلقة؛ لأنها لم تسبق، فردد الإشكال بخروج المضاف إليه بالإضافة اللفظية عن تعريف المضاف إليه، وأمّا الاستخدام في «هي» في قوله الآتي: «وهي معنوية ولفظية» بأن يراد به الإضافة المطلقة لئلا يرد الإشكال فخلاف الظاهر كما أشار إليه بقوله: «لكن الظاهر الخ».
- (٣) قوله: [لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها] أي: في الإضافة اللفظية كما يبين تقديره في الإضافة المعنوية بقوله: «وهي إمّا بمعنى اللام الخ». قوله: «ولم يُنقل عنه شيء» من أنه أي حرف يقدر فيها.
- (٤) قوله: [وقد تكلف بعضهم] في بيان تقدير حرف الجرّ ودفع الإشكال المذكور بأن جعلوا إضافة الصفة إلى الفاعل من قبيل الإضافة بتقدير «من» البيانية، وإضافتها إلى المفعول من قبيل الإضافة بتقدير اللام للتقوية.

مثل «الحسن الوجه» بتقدير «من» <sup>صفة «من»</sup> <sup>تعليل لتقدير «من» البيانية</sup> <sup>معلق به لإضافتها</sup> البيانية فإن ذكر الوجه في قولنا «جاءني زيد الحسن الوجه» بمنزلة التمييز <sup>(١)</sup> فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً <sup>(٢)</sup> فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه، فإن قلت هذا في الحقيقة تخصيص <sup>(٣)</sup> فلا يصح أن يقال إن الإضافة لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، قلنا كان هذا التخصيص <sup>(٤)</sup> واقعا لأنها قد افادت ههنا التخصيص. قبل الإضافة فلا يكون ممّا تفيد الإضافة فليست فائدة الإضافة إلا <sup>أي التخصيص</sup> <sup>اللفظية</sup> التخفيف في اللفظ (وهي) أي: الإضافة <sup>(٥)</sup> بتقدير حرف الجرّ (معنوية) أي: منسوبة <sup>(٦)</sup> إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً (ولفظية) أي: منسوبة إلى اللفظ فقط <sup>(٧)</sup> دون المعنى لعدم سرايتها إليه .... <sup>إشارة إلى أن الباء للنسبة</sup> <sup>أي ذهابها وتعليلها</sup>

(١) قوله: [بمنزلة التمييز] أي: فيناسب فيه تقدير «من» البيانية.

(٢) قوله: [فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً] أي: قبل ذكر الوجه فإذا ذكر الوجه زال الإبهام.

(٣) قوله: [هذا في الحقيقة تخصيص] أي: ذكر الوجه على هذا الوجه تخصيص في الحقيقة لأن الحسن كان عامّاً شائعاً شاملاً لكل عضو من أعضاء زيد وكل وصف من أوصافه قبل الإضافة فلماً أضيف إلى الوجه صار خاصّاً به فكانت الإضافة مفيدة للتخصيص أبطاً فلا يصح الخ.

(٤) قوله: [قلنا كان هذا التخصيص الخ] حاصله أن هذا التخصيص حاصل بالفعل قبل إضافة الحسن إلى الوجه لأن أصله «جاءني زيد الحسن وجهه» فلماً أضيف الحسن إلى الوجه لم يحصل إلا التخفيف في اللفظ.

(٥) قوله: [أي: الإضافة الخ] إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى الإضافة بتقدير حرف الجرّ المفهومة من قوله: «فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً» على طريقة قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

(٦) قوله: [أي: منسوبة الخ] يعني أن الباء في قوله: «معنوية» للنسبة، ونسبة الإضافة إلى المعنى من قبيل نسبة المفيد إلى المفاد كما يشير إليه قوله: «لأنها تفيد الخ» أي: تفيد معنى في المضاف قائماً به لم يكن له قبل الإضافة.

(٧) قوله: [أي: منسوبة إلى اللفظ فقط الخ] يعني أن فائدة هذه الإضافة راجعة إلى اللفظ بتخفيف وتحسين



(فالمعنوية) علامتها<sup>(١)</sup> (أن يكون المضاف) فيها (غير صفة) كاسم

الفاعل<sup>(٢)</sup> والمفعول والصفة المشبهة (مضافة إلى معمولها) فاعلها أو مفعولها<sup>(٣)</sup> قبل الإضافة، سواء لم يكن صفة كـ «غلام زيد» أو كان صفة

هذه أمثلة الصفة فعرها غير صفة.

ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره<sup>(٤)</sup> كـ «مصارع مصر» و«كريم

فان الفاعل أو المفعول بعد الإضافة مضاف إليه.

البلد»، واحترز به عن نحو «ضارب زيد» و«حسن الوجه» (وهي) أي:

كان مضافة. أي غير معمولها. يعني مبال.

الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء<sup>(٥)</sup> (إنما بمعنى اللام فيما) أي: في

إشارة إلى أن «ما» عبارة عن المضاف إليه.

إشارة إلى أن حصر الأقسام استقرئي.

المضاف إليه (عدا جنس المضاف وظرفه) أي: لا يكون<sup>(٦)</sup> صادقا على

سوى.

المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو «غلام زيد» فإن زيدا ليس جنسا للغلام

لا إلى المعنى بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة ومن ثم كانت هذه الإضافة في تقدير الانفصال.

(١) قوله: [علامتها] إشارة إلى التسامح في العبارة بناء على ظهور المراد؛ إذ المعنوية: نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجرّ تقديرا مرادا لا كون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، وإنما هذا الكون علامتها.

(٢) قوله: [كاسم الفاعل الخ] وكذا الاسم المنسوب، وهذه أمثلة الصفة فما سواها غير الصفة.

(٣) قوله: [فاعلها أو مفعولها] إشارة إلى أن المراد بالمعمول ههنا هو الفاعل أو المفعول به خاصة. قوله: «قبل الإضافة» متعلق بقوله «فاعلها أو مفعولها» وإنما قال ذلك لأنه بعد الإضافة مضاف إليه لفظاً لا فاعلاً أو مفعولاً.

(٤) قوله: [بل إلى غيره] أي: بل كانت مضافة إلى غير معمولها، والمصارع من المصارعة بمعنى المبارزة، ولفظ

«مصر» إن أريد به العلم أعني: مصر فرعون فقير منصرف كما في «أَذْخَلُوا مِصْرَ» [يوسف: ٩٩] وإلا فلا.

(٥) قوله: [بحكم الاستقراء] يعني: أن حصر أقسام الإضافة المعنوية في الثلاثة استقرائي. قوله: «أي: في المضاف إليه» إشارة إلى أن كلمة «ما» معرفة موصولة عبارة عن المضاف إليه.

(٦) قوله: [أي: لا يكون الخ] يعني: أن الإضافة بمعنى اللام فيما لا يكون المضاف إليه فيه جنسا للمضاف ولا ظرفا له، والمراد بعدم كون المضاف إليه جنسا للمضاف أن لا يكون صادقا على المضاف وعلى

غيره فإضافة الغلام إلى زيد بمعنى اللام؛ إذ ليس زيد صادقا على الغلام، وعدم كونه ظرفا له ظاهر.



صادقا عليه ولا ظرفه لإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي: غلام لزيد (وإمّا

بمعنى «مِنْ» البَيَانِيَّة<sup>(١)</sup> (في جنس المضاف) الصادق<sup>(٢)</sup> عليه وعلى غيره

أي غير المضاف. جأ

صفة الجنس.

بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون

بينهما<sup>(٣)</sup> عموم وخصوص من وجه (وإمّا بمعنى «في» في ظرفه) أي: ظرف

المضاف<sup>(٤)</sup> والحاصل أن المضاف إليه إمّا مبين للمضاف وحينئذ إن كان

أي خلاصة ما ذكر المصنف من الأقسام.

أي المضاف إليه. جأ

ظرفا له فالإضافة بمعنى «في» وإلا فهي بمعنى اللام، وإمّا مساو له كـ«ليث

أي للمضاف.

أسد» وإمّا أعمّ مطلقا كـ«أحد اليوم»<sup>(٥)</sup> فالإضافة على التقديرين ممتعة،

اللام للعهد الخارجي.

وإمّا أخصّ مطلقا

(١) قوله: [البَيَانِيَّة] إشارة إلى أن «مِنْ» المقترنة في هذه الإضافة بيانية لأنها تبيّن أن المضاف من أي جنس هو.

(٢) قوله: [الصادق الخ] بالجرّ صفة له جنس، أي: الإضافة بمعنى «مِنْ» فيما كان المضاف إليه فيه جنسا

للمضاف، والمراد بكونه جنسا له أن يكون صادقا عليه وعلى غيره، وإمّا اشترط أن يكون المضاف أيضا

صادقا على غير المضاف إليه لئلا يلزم كون المضاف إليه أعمّ مطلقا فإن الإضافة حينئذ ممتعة كما سيحي.

(٣) قوله: [فيكون بينهما الخ] أي: إذا كان المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره وكان المضاف أيضا

كذلك كان بينهما الخ.

(٤) قوله: [أي: ظرف المضاف] إشارة إلى مرجع الضمير، يعني: أن الإضافة بمعنى «في» فيما كان المضاف

إليه فيه ظرفا للمضاف. قوله: «والحاصل الخ» أي: وحاصل البيان في هذا المقام الخ، والمراد بكون

المضاف إليه مبائنا للمضاف أن لا يكون صادقا عليه، والمراد بالمساواة الصديق.

(٥) قوله: [كـ«أحد اليوم»] فإنّ المضاف إليه فيه أعني: اليوم أعمّ مطلقا لصدقه على الأحد وغيره،

والمضاف أعني: الأحد أخصّ مطلقا لأنه اليوم الخاصّ الذي بعد السبت وقبل الإثنين وبالفارسية

«يكشنبه». قوله: «فالإضافة على التقديرين ممتعة» لعدم الفائدة فيها لأنك إذا قلت: «مررت بليث» لم

تحتج بعده إلى ذكر الأسد، وكذا إذا قلت: «أحد» عند تعداد الأيام لم تحتج إلى ذكر اليوم.

كـ«يوم الأحد»<sup>(١)</sup> و«علم الفقه» و«شجر الأراك» فالإضافة حينئذ أيضاً بالألفية «يلو».

بمعنى اللام، وإما أخص من وجه فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف<sup>(٢)</sup> كما في «عالم فضة».

فالإضافة بمعنى «من» وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام، فإضافة «خاتم» إلى

«فضة» بمعنى «من» وإضافة «فضة» إلى «خاتم» بمعنى اللام كما يقال لأن الخاتم ليس أصلاً للفضة.

«فضة خاتمك»<sup>(٣)</sup> خير من فضة خاتمي»، واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى أي في إضافة.

اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي<sup>(٤)</sup> إفادة الاختصاص الذي هو مدلول أي باللام.

اللام فقولك «يوم الأحد» و«علم الفقه» و«شجر الأراك» بمعنى اللام ولا أي الإضافة فيه.

يصح إظهار اللام فيه<sup>(٥)</sup>، ولهذا قال المصنف «بمعنى اللام» ولم يقل «بتقدير بيان فائدة العبارة».

اللام»، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية<sup>(٦)</sup> وهو ما ذكره بقوله: «لا يلزم فيما هو الخ» أي أمثلة.

(١) قوله: [كـيوم الأحد، الخ] إذ كل أحد يوم وكل فقه علم وكل أراك شجر، ولا عكس، واعلم أنه يستلزم هذا القسم بالإضافة البيانية اللفظية.

(٢) قوله: [أصلاً للمضاف] أي: جنساً شاملاً له كما في «عالم فضة».

(٣) قوله: [كما يقال فضة خاتمك الخ] فإن المضاف إليه فيه أعني: الخاتم ليس أصلاً للمضاف أعني: الفضة بل الأمر على العكس فالإضافة فيه بمعنى اللام أيضاً، وكذا «حديد سيفك أجود من حديد سيفي».

(٤) قوله: [بل يكفي الخ] أي: يكفي في تحقق الإضافة بمعنى اللام أن تفيد الإضافة الاختصاص وإن لم يصح فيها تصريح اللام.

(٥) قوله: [ولا يصح إظهار اللام فيه] إذ لم يستعمل «يوم للأحد» و«علم للفقه» و«شجر للأراك»، وكذا الحال في «مسجد الجامع» و«طور سيناء» وفي الأسماء اللازمة للإضافة مثل «عند» و«دون» و«لدى»، فإن قطعت هذه الأسماء عن الإضافة بإظهار اللام استلزم تناقراً لكونه غير مانوس والتناقض لا يصح في كلام الفصحاء.

(٦) قوله: [مواد الإضافة اللامية] كما رأيت بعضها في الحاشية السابقة.

ولا يحتاج فيه إلى التكالّفات البعيدة<sup>(١)</sup> مثل «كلّ رجل» و«كلّ واحد»

(وهو) أي: كون الإضافة بمعنى «في»، (قليل) في استعمالاتهم، وردّها

أكثر النحاة<sup>(٢)</sup> إلى الإضافة بمعنى اللام فإنّ معنى «ضرب اليوم» ضرب له

اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه، فإن قلت فعلى هذا يمكن ردّ<sup>(٣)</sup>

الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين

المبين والمبين، قلنا نعم! لكن لما كانت الإضافة بمعنى «في» قليلاً

ردّها<sup>(٤)</sup> إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام، وأمّا الإضافة بمعنى

«من» فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تُجعل قسماً على حدة (نحو

«غلام زيد») مثال للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد (و«خاتم فضة») مثال

للإضافة بمعنى «من» أي: خاتم من فضة (و«ضرب اليوم») مثال للإضافة

بمعنى «في» أي: ضرب واقع في اليوم (وتفيد) أي: الإضافة المعنوية (تعريفاً)

(١) قوله: [التكالّفات البعيدة] بأن يقال في تصحيح إضافة «كلّ رجل»: إنّ لفظ «كلّ» لإحاطة جزئيات

كلّي أضيف هو إليه وإضافة الجزئيّ إلى الكلّي بمعنى اللام لكن يمتنع إظهار اللام إلّا بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد فيقال في «كلّ رجل»: جزئيات لرجل أو أفراد لرجل.

(٢) قوله: [ورّدّها أكثر النحاة الخ] أي: أرجع أكثرهم الإضافة بمعنى «في» إلى الإضافة اللامية تسهيلاً

للضبط وتقليلاً للأقسام. قوله: «فإنّ معنى «ضرب اليوم» الخ» إشارة إلى أنّ إضافة الضرب إلى اليوم لأدنى ملازمة وذلك يكفي في الإضافة اللامية تنزيلاً للملازمة بينهما منزلة الاختصاص، ولا يجب صحّة إظهار اللام كما عرفت.

(٣) قوله: [يمكن ردّ الخ] بأن يقال: إنّ معنى «خاتم فضة» خاتم له اختصاص بالفضّة بملازمة أنه أُخذ منها.

(٤) قوله: [ردّها الخ] جواب «لما». قوله: «فهي كثيرة في كلامهم» أي: فلا يحسن ارتكاب التكلّف فيها.

أي: تعريف المضاف<sup>(١)</sup> (مع) المضاف إليه (المعرفة) لأن الهيئة التركيبية في إشارة إلى الموصوف المحذوف. تحليل لإفادة إياه و تحقيق للمقام.

الإضافة المعنوية موضوعية للدلالة على معلومية المضاف لا أن نسبة أمر<sup>(٢)</sup>

أي استلزام معلومية المنسوب لنسبة أمر إلى معين.

إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فإن ذلك غير لازم كما لا عطف تفسير على المعلومية.

يخفى، فإن قلت قد يقال<sup>(٣)</sup> «جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى واحد معين تقرير التقضى الإجمالي على التاميل.

فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعية لمعلومية المضاف، قلنا ذلك كما أي كون «غلام زيد» من غير إشارة إلى معين. جا

أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين

كما في قوله شعر: «ولقد أمر على اللثيم يسبني»

وذلك على خلاف وضعه، وليس يجري هذا الحكم<sup>(٤)</sup> في نحو «غير» و أي استعمال اللثيم بلا إشارة إلى معين.

(١) قوله: [أي: تعريف المضاف] وقد يكسب المضاف من المضاف إليه التأنيث والجمع نحو «سقطت بعض أنامله» و«فما حبّ الديار شغفن قلبي».

(٢) قوله: [لا أن نسبة أمر الخ] عطف على قوله: «لأن الهيئة الخ» أي: لا لأن نسبة أمر الخ. قوله: «فإن ذلك غير لازم» إذ لو كان كذلك لزم تعريف جميع الأمور المنسوبة إلى المعين وليس كذلك ألا ترى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ المعرفة لا تستلزم تعريفه وكذلك الإضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل إلى الفاعل المعرفة فعلم أن المستلزم لتعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة هو الوضع النوعي.

(٣) قوله: [فإن قلت قد يقال الخ] حاصله أنه لا نسلم أن الهيئة التركيبية موضوعية لمعلومية المضاف إذ لو كان كذلك لما جاء «غلام زيد» لغير معين! وحاصل الجواب أنها قد وضعت للمعلومية ولا يضره استعمالها في غير معين لأنه على خلاف وضعها، ونظير ذلك المعرف باللام المستعمل في غير معين.

(٤) قوله: [وليس يجري هذا الحكم] أي: حكم إفادة الإضافة المعنوية تعريفا مع المضاف إليه المعرفة. قوله: «نحو غير ومثل» ك«شبه» و«شبيه» و«نظير» و«سوى» إلى غير ذلك. قوله: «لتوغلها في الإبهام» أي: لبعدهما فيه؛ لأن معنى «مثل زيد» مثلا مماثل له في صفة والمماثلة له فيها لا تختص بذات دون ذات، ومعنى «غير زيد» ذات مغايرة له وهي أيضا تشمل كل ذات مغايرة لزيد.

«مثل» فإن إضافتهما لا تفيد التعريف وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغلها في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه<sup>(١)</sup> ضد واحد يعرف بغيرته كقولك «عليك بالحركة غير السكون»<sup>(٢)</sup> وكذلك إذا كان<sup>(٣)</sup> للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة فقل له «جاء مثلك» كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني<sup>(٤)</sup> (و) تفيد الإضافة المعنوية<sup>(٥)</sup> (تخصيصاً) أي: تخصيص المضاف (مع) المضاف إليه (النكرة) نحو «غلام رجل» فإن التخصيص تقليل الشركاء ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل.....

- (١) قوله: [إلا أن يكون الخ] أي: إلا أن يكون للمضاف إليه الذي أضيف إليه «غير» ضد واحد فحينئذ يتعرف المضاف بغيرته أي: بكونه غير المضاف إليه لانحصار الغيرية فيه.
- (٢) قوله: [«عليك بالحركة غير السكون»] فإن لفظ غير أضيف فيه إلى ما له ضد واحد فتعرف ولذا وقع صفة للمعرفة، واعلم أن «عليك» إذا تعدى بنفسه كان بمعنى «الزم»، وإذا تعدى بالباء كان بمعنى «استمسك»، أي: استمسك بالحركة فإن البركة مع الحركة.
- (٣) قوله: [وكذلك إذا كان الخ] أي: كما أن لفظ «غير» يتعرف بالإضافة إذا كان للمضاف إليه ضد واحد كذلك يتعرف لفظ «مثل» بالإضافة إذا كان للمضاف إليه مثل كالصدقة لأبي بكر والعدالة لعمر والحدو لعثمان والشجاعة لعلي والعلم لأبي حنيفة مثلاً رضي الله تعالى عنهم واشتهر شخص بكونه مماثلاً للمضاف إليه في صفة من الصفات فقل: «جاء مثلك» كان لفظ «مثل» معرفة بالإضافة إذا أريد بالمثل الشخص الذي يماثل المضاف إليه في الشيء الفلاني كالعلم أو الشجاعة.
- (٤) قوله: [تفيد الإضافة المعنوية] إشارة إلى أن قوله: «تخصيصاً» عطف على قوله: «تعريفاً». قوله: «أي: تخصيص المضاف» إشارة إلى المخصص. قوله: «المضاف إليه» إشارة موصوف محنوف.



كان مشتركاً<sup>(١)</sup> بين غلام رجل و غلام امرأة فلماً أضيف إلى رجل خرج

عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه **(وشروطها)** أي: شرط الإضافة المعنوية

**(تجريد المضاف)** إذا كان معرفة **(من التعريف)** فإن كان ذا اللام حذف

لامه وإن كان علماً نُكِّرَ بأن يجعل واحداً<sup>(٢)</sup> من جملة من يُسمَّى بذلك

الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن، أو المراد

بالتجريد<sup>(٣)</sup> تجرّده وخلوّه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة في

نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جرّدت عن التعريف، وإنما وجب

التجريد لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلباً للأدنى<sup>(٤)</sup> وهو

التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ولو أضيفت إلى المعرفة

(١) قوله: **[كان مشتركاً الخ]** أي: كان يصلح لأن يكون مملوكاً لفرد من أفراد الإنسان من رجل وصبي وامرأة، فلماً أضيف إلى رجل خرج عنه غلام غيره وقلت الشركاء في الغلام وهذا هو التخصيص في عرف النحاة.

(٢) قوله: **[بأن يجعل واحداً الخ]** يعني: أن تنكير العلم إذا أضيف لا يكون إلا بأن يجعل واحداً الخ، وإلا فتنكير العلم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه نحو «لكلّ فرعون موسى» وبجعله مثني أو مجموعاً نحو «زيدان» و«زيدون»، وزعم الرضي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا أضيف إلى ما هو متصف به معنى نحو «زيد الشجاع»، أمّا إذا اتصف به لفظاً نحو «زيد الشجاع» فلا يجوز الإضافة.

(٣) قوله: **[أو المراد بالتجريد الخ]** عطف بحسب المعنى على قوله: «إذا كان معرفة»، أي: المراد بالتجريد إمّا ما سبق أو التجرد والخلوص مجازاً بعلاقة اللزوم، والحاصل أنه إن أريد بالتجريد معنى التعدية فلا بدّ من التقييد بكونه معرفة كما قيّد الشارح، وإن أريد به معنى اللزوم أي: التجرد مجازاً فلا حاجة إلى التقييد المذكور.

(٤) قوله: **[لكان طلباً للأدنى الخ]** لأن الغرض من الإضافة إلى النكرة تخصيص المضاف والتخصيص أدنى من التعريف وطلب الأدنى مع حصول الأعلى غير معقول.

لكان تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة<sup>(١)</sup> حيث لا تفيد تعريفا ولا  
أي أمر الإضافة.

تخصيصا، فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علما<sup>(٢)</sup> في نحو

«التجم» و«الصعق» و«ابن عباس» في لزوم تعريف المعرف فما بالهم  
أي فما شأن التهمة.

جوزوا هذا دون ذلك، قيل لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرف

بل فيها زوال تعريف<sup>(٣)</sup> وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة وحصول

تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فإنها حين صارت أعلاما لم يبق فيها  
أي الأمثلة المذكورة.

الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل  
أي في الأمثلة المذكورة.

تبديل تعريف بتعريف آخر (وما أجازاه الكوفيون من) تركيب (الثلاثة

الأثواب» وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف إلى معدوده نحو

(١) قوله: [فتضيع الإضافة الخ] إن قلت: مراتب التعريف متفاوتة فلم لا يجوز أن تكون إضافة معرفة إلى

معرفة لتحصيل زيادة مرتبة، قيل: ازدياد المرتبة متف في الإضافة إلى المساوي في التعريف وحمل عليه  
صورة الإضافة إلى الأعرف اطرادا للباب.

(٢) قوله: [لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علما الخ] يعني: أنه إن امتنع إضافة المعرفة إلى المعرفة

للزوم تحصيل الحاصل فليمتنع جعل المعرفة علما نحو «التجم» و«الصعق» و«ابن عباس» لأنه أيضا  
تحصيل الحاصل فلما جوزوا هذا ولم يجوزوا إضافة المعرفة، وفيه أن المعرفة في هذه الأمثلة هي  
الاسم لا المركب والعلم هو المركب لا الاسم فليس هذا من قبيل جعل المعرفة علما.

(٣) قوله: [بل فيها زوال تعريف الخ] يعني: أن العلمية لما كانت وضعيا ثانيا أزلت مقتضى الوضع الأول

وهو التعريف باللام أو الإضافة وحصل مقتضى الوضع الثاني وهو التعريف بالعلمية ولا بأس فيه،  
بخلاف الإضافة فإنها لما لم تكن وضعيا ثانيا لم تُزل مقتضى الوضع الأول فلو أضيف المعرفة إلى  
المعرفة لأدت إلى اجتماع تعريفين في الإرادة وهو غير جائز.

«الخمسَةُ الدراهم»<sup>(١)</sup> و«المائَةُ الدينار» **(ضعيف)** قياساً واستعمالاً، أمّا قياساً

فلما ذُكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأمّا استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء <sup>بيان لغماً.</sup>

من ترك اللام، قال ذو الرُّمّة ع: ثلاث الأثاني<sup>(٢)</sup> والديار البلاقع، <sup>استشهاد على الثبوت.</sup> <sup>من</sup> <sup>بإثباته.</sup>

وأما ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم «بالألف الدينار»

فعلى البذل دون الإضافة<sup>(٣)</sup> **(و)** الإضافة **(اللفظية)** علامتها<sup>(٤)</sup> **(أن يكون)** <sup>فهو محمول على البذل.</sup>

المضاف **(صفة)** احتراز عمّا إذا لم يكن صفة نحو «غلام زيد» **(مضافة)** <sup>إشارة إلى المرجع.</sup> <sup>أي المضاف.</sup>

**إلى معمولها)** احتراز عمّا إذا كانت مضافة إلى غير معمولها نحو

«مصارع البلد»<sup>(٥)</sup> و«كريم العصر» **(مثل «ضارب زيد»)** من قبيل إضافة <sup>أي مبرز.</sup> <sup>أي الزمان.</sup>

(١) قوله: **[نحو «الخمسَةُ الدراهم» الخ]** وتمسك الكوفية على جوازه بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدق عليه، وفيه أنه يستلزم جواز «الحاتم فضة» ولم يقل به أحد.

(٢) قوله: **[ثلاث الأثاني الخ]** قبله: «أما منزلي سلمى سلام عليكما ÷ هل الأزمن اللاتي مضمين رواجع» و«هل ترجع التسليم أو يكشف العمى ÷ ثلاث الأثاني والديار البلاقع»، والأثاني جمع أثنية وهي واحد من الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر، و«البلاقع» جمع بلقع بمعنى الخالي، أي: وهل يرّد جواب السلام أو يكشف عن المستخير الذي هو في عمى عن حال سلمى تلك الأحجار والديار الغاليات عن أهلها؟ وفي البيت تجاهل العارف وهو من المحسنات البديعة والنكته المبالغة في التحزن، والشاهد «ثلاث الأثاني» حيث أضيف مع التعرّيد عن اللام.

(٣) قوله: **[فعلى البذل دون الإضافة]** أي: فمحمول على أن الدينار بدل البعض من الكلّ وليس محمولاً على أن الألف مضاف إلى الدينار بلا تعرّيد كما ذهب إليه الكوفيون.

(٤) قوله: **[علامتها]** يتضح غرضه بما مرّ من الكلام تحت قوله: «علامتها».

(٥) قوله: **[نحو «مصارع البلد» الخ]** فإن المصارع أو الكريم وإن كان صفة مضافة لكنه ليست بمضافة إلى معمولها إذ المراد بالمعمول هو الفاعل أو المفعول به والبلد أو العصر ليس في شيء منه.

اسم الفاعل إلى مفعوله (**و«حسن الوجه»**) من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها (**ولا تفيد**) أي: الإضافة اللفظية<sup>(١)</sup> فائدة **(إلا تخفيفاً)** لا تعريفاً <sup>إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ. تصوير للمعنى. دم</sup> ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال<sup>(٢)</sup> **(في اللفظ)** لا في المعنى<sup>(٣)</sup> بأن <sup>تعليل لعدم إفادتها تعريفاً ولا تخصيصاً. إشارة إلى تحقيق التقابل.</sup> يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، والتخفيف اللفظي إمّا في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكماً مثل «حواج بيت الله»<sup>(٤)</sup> أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضارباً زيد» و«ضاربو زيد»، وإمّا في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستثاره في الصفة كـ«القائم الغلام» كان أصله «القائم غلامه»<sup>(٥)</sup> حذف الضمير من

(١) قوله: **[أي: الإضافة اللفظية]** إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «فائدة» إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ، وأورد عليه بأن إضافة اسم التفضيل لفظية نحو «أفضل الناس» مع أنها لا تفيد التخفيف في اللفظ لأنه غير منصرف لا تنوين فيه! وأجيب بمنع كون إضافته لفظية فإن إضافته عند الأكثر معنوية، ولو سلم فالتخفيف فيه بحذف اللام أو «من»؛ إذ لو لم يستعمل بالإضافة كان به «من» أو اللام.

(٢) قوله: **[في تقدير الانفصال]** أي: ليس بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية اتصال مثل الاتصال بينهما في الإضافة المعنوية؛ إذ هما عامل ومعمول بعد الإضافة أيضاً كما كانا قبلها فكأنه لا إضافة بينهما.

(٣) قوله: **[لا في المعنى]** إشارة إلى تحقيق التقابل فإن الحقة ليست من شأن المعنى. قوله: «بأن يسقط الخ» تصوير للمعنى لا للنفي، وإنما قال: «بعض المعاني» لأن التكثير في المضاف ومعنى الضمير في المضاف إليه لم يسقطا عن العقل.

(٤) قوله: **[مثل «حواج بيت الله»]** فإن «حواج» جمع حاج، أصله «حواجج» سقط منه التنوين لكونه غير منصرف إلا أنه ثابت حكماً ولما أضيف سقط منه التنوين حكماً، وكذا «كم رجل».

(٥) قوله: **[كان أصله «القائم غلامه»]** وإنما أتى بالغلام معرّفاً باللام في «القائم الغلام» لأنه في الأصل

«غلامه» واستتر في «القائم» وأضيف «القائم» إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو «زيد قائم الغلام» أصله «زيد قائم غلامه» فالتخفيف في المضاف<sup>(١)</sup> بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة (ومن ثمة) أي: من جهة وجوب إفادة الإضافة<sup>(٢)</sup> اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب «مررت برجل حسن الوجه» بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا<sup>(٣)</sup> جاز هذا التركيب (وامتنع) تركيب «مررت (بزيد حسن الوجه) فلو أفادت تعريفا لم يجر الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاء الثاني لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة،

- معرف بإضافة إلى الضمير، وإنما استتر ضميره في الصفة لئلا تبقى الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه من المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال.
- (١) قوله: [فالتخفيف في المضاف الخ] وقد يكون التخفيف بحذف التنوين من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه بلا استتاره في الصفة نحو «هما ضاربا الغلام» أصله: هما ضاربان غلامه.
- (٢) قوله: [أي: من جهة وجوب إفادة الإضافة الخ] اعلم أن قول المصنف: «ومن ثمة» إشارة إلى الحصر المستفاد بقوله: «ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ»، فقول الشارح هذا إشارة إلى الجزء الإيجابي المستفاد من الحصر وقوله: «وانتفاء كل واحد الخ» إشارة إلى الجزء السلبي المفهوم من الحصر.
- (٣) قوله: [فمن جهة أنها لم تفد تعريفا الخ] إشارة إلى أن جواز هذا التركيب وكذا امتناع التركيب الآتي متفرع على علم إفادة الإضافة اللفظية التعريف فإنها لو أفادته لما جاز وقوع «حسن الوجه» صفة لـ «رجل» في التركيب الأول ولما امتنع وقوعه صفة لـ «زيد» في التركيب الثاني والتالي باطل فكذا المقدم.



والمراد أن المشار إليه بدئمة<sup>(١)</sup> وهو مجموع أمور ثلاثة: وجوب إفادة غرضه دفع لمراد الهندي.

الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم<sup>(٢)</sup>

جواز التركيب الأول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل

واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار استلزام المجموع.

بعضها<sup>(٣)</sup>، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (و)

من جهة أنها<sup>(٤)</sup> تفيد تخفيفا (جاز) تركيب «الضارب زيد» و«الضاربو

زيد» لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع «الضارب زيد» لعدم

التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا

شك أنه لا دخل في هذا التفريع<sup>(٥)</sup> لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص

(١) قوله: [والمراد أن المشار إليه بدئمة الخ] غرضه دفع ما أورده الفاضل الهندي حاصله أن قوله:

«دئمة» إشارة إلى الحصر المذكور وجواز التركيب الأول وامتناع الثاني مبني على عدم التعريف لا على الحصر، وحاصل الدفع أن قوله: «دئمة» إشارة إلى مجموع أمور ثلاثة ولا شك أن المجموع المركب من أشياء يجوز أن يكون مستلزما لأمر ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، ويمكن أن يرتكب مجاز بأن يقال: إنه نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض أجزائه للتلازم بينها كما نسب القتل في «فلان قتل تلك القبيلة» إلى كل القبيلة باعتبار تعارفهم وتشاركهم في المنافع والمضار.

(٢) قوله: [يستلزم الخ] عبر له «أن». قوله: «ولا يلزم من ذلك» أي: لا يلزم من كون مجموع الأمور الثلاثة مستلزما لجواز التركيب الأول وامتناع الثاني أن يكون لكل واحد الخ.

(٣) قوله: [بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها] أي: بل يجوز أن يكون استلزام المجموع باعتبار استلزام بعضها.

(٤) قوله: [من جهة أنها الخ] إشارة إلى أن جواز تركيب «الضارب زيد» الخ وامتناع تركيب «الضارب زيد» متفرع على وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف فجاز الأول لحصول التخفيف فيه وامتناع الثاني لعدمه.

(٥) قوله: [لا دخل في هذا التفريع الخ] أي: لا دخل في جواز «الضارب زيد» وامتناع «الضارب زيد»



بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا كان الأنسب تقديم هذا

الفرع<sup>(١)</sup> لكنه أخّره لكثرة لواحقه **(خلافًا للفراء)** فإنه يجوز تركيب  
الاستدراك لبيان نكته الشاعر.  
بيان ملهف الفراء.

«الضارب زيد» إمّا لأنه توهم<sup>(٢)</sup> أن دخول لام التعريف إنما هو بعد  
تعلييل لتحويّز الفرع.

الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرّف باللام،  
متعلق بالتخفيف.  
متعلق بالحذف.

وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه غير مستقيم<sup>(٣)</sup> لأنّ القول بتأخّر اللام  
أي عن توهم الفراء هذا.  
تعلييل لكونه غير مستقيم.

المتقدّمة حسًا على الإضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر، وإمّا لما وقع<sup>(٤)</sup>  
أي خلاف الظاهر.  
تعلييل ثانٍ لتحويّز.

في شعر الأعشى من قوله ع «الواهب المائة الهجان وعبدها» فإن قوله  
أي الأعشى.

«وعبدها» بالجرّ معطوف على «المائة» فصار المعنى باعتبار العطف:

«الواهب عبدها» فهو من باب «الضارب زيد»<sup>(٥)</sup> فكما لا يمتنع ذلك

لاتقاء التعريف ولا لاتقاء التخصيص؛ لأنّ الأوّل جائز لا محالة ولو جعلنا «الضارب» معرفة أو  
 مخصّصًا بالإضافة، وكذا الثاني ممتنع لا محالة ولو جعلنا «الضارب» معرفة أو مخصّصًا بالإضافة.

(١) قوله: [كان الأنسب تقديم هذا الفرع] لأنّ أصل هذا الفرع وهو وجوب إفادة التخفيف مذكور  
 صريحًا وقصدًا بخلاف أصل الفرعين السابقين أعني: نفي إفادة التعريف فإنه مذكور ضمنا وتبعًا.

(٢) قوله: [إمّا لأنه توهم الخ] تفصيل الوجه الذي استدللّ به الفراء على تحويّزه تركيب «الضارب زيد»  
 ففصلها الشارح بقوله: «إمّا لأنه توهم الخ» و«إمّا وقع الخ» و«إمّا لأنه قاسه الخ».

(٣) قوله: [بأنه غير مستقيم] لأنه رجم بالغيب بخلاف الظاهر ولا حكم إلّا بالظاهر إذا لم يكن الحاجة  
 ماسة، فهذا الوجه الذي تمسك به الفراء في مخالفة الفريق كالحشيش الذي يتشبّه به الفريق.

(٤) قوله: [وإمّا لما وقع الخ] عطف على قوله: «إمّا لأنه الخ» فهو دليل ثانٍ لتحويّز الفراء تركيب  
 «الضارب زيد»، والأعشى ميمون بن قيس الشاعر الجاهلي، وهو في اللغة من يبصره ضعف ومؤنّته  
 عشواء، والبيت يمدح به الشاعر قيس بن معديكرب الكندي.

(٥) قوله: [فهو من باب «الضارب زيد»] أي: فقوله: «الواهب المائة الهجان وعبدها» من قبيل «الضارب

حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله <sup>تعليقية</sup> أي عما وقع في شعر الأعشى.. جا

(وَضَعُف) ع (الواهب المائة الهجان وعبدِها) يعني: هذا القول ضعيف

لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل<sup>(١)</sup>

«الضارب زيد» لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يخفى أن فيه<sup>(٢)</sup> شوب

مُصَادَرَة على المطلوب، اللهم إلا أن يقال<sup>(٣)</sup> المراد به أنه ضعيف في وهي توقف الدليل على المدعى. إشارة إلى ضعف هذا التوجيه.

الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر<sup>(٤)</sup> فإنه يحتمل النصب حملا على علة كونه ضعيفا في الاستدلال به.

المحلّ أو على أنه مفعول معه أو لأنه قد يتحمل<sup>(٥)</sup> في المعطوف ما لا عطف على محل المائة. فهو علة ثانية.

زيد» لأن المضاف في كليهما مفرد محلى باللام فيجوز «الضارب زيد» كما جاز «الواهب المائة الخ».

(١) قوله: [من امتناع مثل الخ] بيان لعمّا. قوله: «لعدم الفائدة في الإضافة» علة للامتناع.

(٢) قوله: [ولا يخفى أن فيه الخ] أي: في هذا التوجيه رائحة المراجعة على المدعى، والمصادرة توقف الدليل على المدعى كأن يكون الدعوى عين الدليل أو جزؤه أو يكون أحدهما موقوفا على الآخر كما فيما نحن فيه فإن امتناع «الضارب زيد» يتوقف على ضعف «الواهب المائة الخ» وضعف هذا يتوقف على امتناع ذلك.

(٣) قوله: [اللهم إلا أن يقال الخ] أي: لدفع شوب المصادرة على المطلوب، وقد جرت عادتهم باستعمال «اللهم» فيما في ثبوته ضعف وغفاء أي: لا تواخذني يا رب فإن في كلامي ضعفا وخطا، والضعف في هذا التوجيه هو حمل كلام المصنف على خلاف الظاهر المتبادر؛ فإن المتبادر من قوله: «وَضَعُف الواهب المائة الخ» كونه ضعيفا في التركيب لا ضعيفا في الاستدلال وقد حمل كلامه في هذا التوجيه على الثاني.

(٤) قوله: [إذ لا نص فيه على الجر] علة لضعف الاستدلال بقول الأعشى على جواز «الضارب زيد» يعني: أن قوة الاستدلال به عليه تتوقف على أن يتعين الجرّ في «عبدِها» ولا نصّ عليه لأنه يحتمل أن يكون منصوبا حملا على محلّ المعطوف عليه وهو «المائة» أو يكون منصوبا على أنه مفعول معه.

(٥) قوله: [أو لأنه قد يتحمل الخ] عطف على قوله: «إذ لا نصّ الخ» فهو علة ثانية لضعف الاستدلال، ووجه التحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه أن القبح لا يظهر بل يكون في التقدير، ألا ترى أنه جاز قولهم: «يا زيد والحارث» ولم يجز «يا الحارث».

يتحمل في المعطوف عليه كما في «ربّ شاة وسخلتها» حيث جاز هذا

السخلة ولد الضأن والمعر ساعة يولد.

التركيب ولم يجر «ربّ سخلتها»<sup>(١)</sup> بإدخال «ربّ» على سخلتها بدون

العطف، والبيت بتمامه: الواهبُ المائة الهجان وعَبْدُهَا ÷ عَوْذًا يُزَجِّي

جمع عائذ. أي يسوق.

خلفها أطفالها، أي: ممدوحه الواهبُ المائة الهجان أي: البيض من

جمع البيضاء.

النوق<sup>(٢)</sup> يستوي فيه الجمع والواحد، و«الهجان» صفة لـ«المائة» أو بدل

جمع الناقة.

الهجان من الإبل البيض الكرام.

عنها أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»<sup>(٣)</sup> كما هو مذهب الكوفية، و«عبدها»

أي: راعيها تشبيها له بالعبد<sup>(٤)</sup> لقيامه بحق خدمتها أو عبدها حقيقة<sup>(٥)</sup>

أي: إنما عبر الراعي بالعبد تشبيها الخ.

بإضافته لأدنى ملابس، «عوذًا» بالذال المعجمة جمع عائذ أي: حديثات

أي بإضافة عبد إلى ضمير المائة لأدنى تعلق.

(١) قوله: [ولم يجر «ربّ سخلتها»] وذلك لأن «ربّ» لا تدخل إلا على النكرة؛ لأنها للتقليل والتكثير

وهما لا يكونان في المعرفة كما في "المغني"، وجوّز بعضهم «ربّ سخلتها» استنادا إلى أن الضمير

الراجع إلى النكرة في حكم النكرة كما قال سيبويه: إنّ الضمير في «سخلتها» نكرة لأنّ الراجع إلى نكرة

غير مختصة بحكم من الأحكام نكرة.

(٢) قوله: [أي: البيض من النوق] البيض جمع البيضاء، والنوق جمع الناقة، وفي هذا التفسير إشارة إلى

صحّة وقوع «الهجان» صفة لـ«المائة» عند من اشترط الاشتقاق في النعت وعند من لم يشترطه

كالمصنف أمّا عند الآخرين فظاهر، وأمّا عند الأولين فبتأويله بالبيض.

(٣) قوله: [أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»] أي: أو من قبيل إضافة العدد المعروف باللام إلى معدوده، وإنما

أخر هذا الوجه لكونه ضعيفا كما سبق، ولذا نسبته إلى من جوّزه بقوله: «كما هو مذهب الكوفية».

(٤) قوله: [تشبيها له بالعبد الخ] أي: إنما عبر الشاعر راعي المائة الهجان بالعبد تشبيها الخ، فشبه الراعي

بالعبد في القيام بالخدمة ثم صرح بالمشبه به وأراد به المشبه ففي العبارة استعارة مصرّحة أصليّة.

(٥) قوله: [أو عبدها حقيقة] عطف على قوله: «راعيها»، وعلى هذا يكون إضافة العبد إلى ضمير المائة لأدنى

ملابس وهي كونه عبدا لصاحبها، وإذا كان بين الشيعين ملابس ومخالطة جاز أن يضاف أحدهما إلى الآخر.



النتاج<sup>(١)</sup> حالٌ من المائة، يزجي بالزاي المعجمة والحيم على صيغة  
المعلوم المذكر أي: يسوق وفاعله ضمير العبد و«أطفالها» منصوب على  
المفعوليّة، أو على صيغة المجهول المؤنث و«أطفالها» مرفوع<sup>(٢)</sup> على أنه  
مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة  
حرف الروي من القصيدة، وإما لأنه قاسه<sup>(٣)</sup> على «الضارب الرجل»  
و«الضاربك» فأجاب المصنف عنه بقوله (وإنما جاز «الضارب الرجل»  
يعني: كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف<sup>(٤)</sup> لزوال التوین باللام

لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار في «الحسن الوجه») وهو جرّ  
«الوجه» بالإضافة<sup>(٥)</sup>، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعليّة ونصبه على  
أي في الوجه في «الحسن الوجه».

(١) قوله: [أي: حديقات النتاج] فالعائد بمعنى حديث العهد بالولد من الإبل والظباء، وهو من قبيل حائض  
وحامل. قوله: «أو على صيغة المجهول» عطف على قوله: «على صيغة المعلوم».

(٢) قوله: [و«أطفالها» مرفوع الخ] جمع طفل وهو الولد الصغير من الذوابة والإنسان، يستوي فيه  
المذكر والمؤنث والجمع قال الله تعالى: ﴿أَوَالْقَلِيلَ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]  
ويجوز فيه المطابقة أيضا. قوله: «حرف الروي» وهو الحرف الذي يبي عليه القصيدة وتنسب إليه.

(٣) قوله: [وإنما لأنه قاسه الخ] عطف على قوله: «وإنما لأنه توهم الخ» فهو دليل ثالث على مدعى الفراء،  
لكنّ قياسه مع الفارق كما سيتضح.

(٤) قوله: [لانتفاء التخفيف الخ] أي: لعدم حصول التخفيف في المضاف بالإضافة إذ التوین قد زال  
باللام، ولما كان عدم حصول التخفيف في المضاف إليه ظاهرا لم يتعرض لبيانه.

(٥) قوله: [وهو جرّ «الوجه» بالإضافة] بيان للوجه المختار. قوله: «وفيه وجهان آخران الخ» بيان لما  
يشعر قوله: «المختار» فإن فيه إشعارا بأن فيه من الوجوه ما ليس بمختار. قوله: «على التشبيه  
بالمفعول» أي: على التشبيه بالمفعول به؛ إذ الحسن لازم ولا مفعول به للآزم.



التشبيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف<sup>(١)</sup> صفةً  
أي حمل «الضارب لرجل» على المختار في «الحسن الوجه».

والمضاف إليه جنساً معروفاً باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين «الضارب

زيد» و«الحسن الوجه» فقياسه عليه قياس مع الفارق **(و«الضاربك»)**

يعني: إنما جاز «الضاربك» مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت<sup>(٢)</sup> **(و)**  
من انتفاء التحفيف.

كذا **(شبهه)** وهو «الضاربي» و«الضاربه» وغيرهما **(فيمن قال)** أي: في

قول من قال يعني: سبويه وأتباعه **(إنه)** أي: «الضارب» في «الضاربك»  
إشارة إلى حذف المضاف، تعيين القائل.

**(مضاف)** دون من قال إنه غير مضاف والكاف منصوب المحلّ على  
أي دون قول من الخ.

المفعوليّة<sup>(٣)</sup> والتثوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج  
عطف على الضمير في «إنه» أو الجملة معطوفة على جملة «إنه» الخ.

جوازه إلى حمل **(حملاً)** أي: لمحموليّته<sup>(٤)</sup> **(علي «ضاربك»)** فاتحد فاعل  
تفريع على التفسير بقوله «لمحموليّته» جاً.

(١) قوله: [اشتراكهما في كون المضاف الخ] أي: فهذا من قبيل حمل النظر على النظر. قوله: «فقياسه عليه

الخ» أي: فقياس «الضارب زيد» على «الحسن الوجه» كما قاسه عليه القراء قياس مع الفارق فلا يجوز.

(٢) قوله: [لما عرفت] من انتفاء التحفيف لزوال التثوين باللام. قوله: «يعني: سبويه وأتباعه» تعيين القائلين

بالإضافة في «الضاربك» وشبهه ومجوزيه حملاً له على «ضاربك» لمناسبة واشتراك بينهما في كون كلّ

منهما اسم فاعل مضافاً إلى مضمّر متصل محذوفاً تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، وهذه المناسبة مفقودة

بين «الضارب زيد» و«ضاربك» فقياسه عليه أيضاً قياس مع الفارق.

(٣) قوله: [والكاف منصوب المحلّ على المفعوليّة] عطف على قوله: «إنه غير مضاف»، وكذا قوله:

«والتثوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة»، فكأنه داخل تحت مقول «قال»، وقائل هذا هو

الأعفش وهشام وعبد القاهر. قوله: «فإنه لا يحتاج الخ» لأن الاحتياج إليه إنما هو على تقدير الإضافة.

(٤) قوله: [أي: لمحموليّته] إشارة إلى أن قوله: «حملاً» مصدر مبني للمفعول منصوب على أنه مفعول له

أي: إنما جاز «الضاربك» لكونه محمولاً على «ضاربك»، وعلى هذا يتحد فاعل المفعول له وفاعل

الفعل المعلّل بذلك المفعول فصَحّ حذف اللام من المفعول له لوجود شرطه وهو اتحاد الفاعلين، كما



المفعول له والفعل المَعْلَل به أعني «جاز»، وبيانه <sup>(١)</sup> أنهم إذا أوصلوا <sup>بالبحر عطفًا على المفعول له.</sup>  
 أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات <sup>متعلق بأوصلوا.</sup> أي المفعولات.  
 متصلات التزاموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف فقالوا «ضاربك» <sup>جواب إذا.</sup>  
 وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير <sup>(٢)</sup> ثم لما لم <sup>وصلية.</sup>  
 يعتبروا التخفيف في «ضاربك» وجوزوه بدونه حملوا «الضاربك» عليه؛ <sup>جواب لما.</sup>  
 لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمّر <sup>تطيل للحمل.</sup>  
 متصل محذوفًا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب <sup>بالرفع نائب الفاعل لمحذوفًا.</sup>  
 زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد <sup>(٣)</sup> والدليل على أن سقوط التنوين <sup>أي على «ضاربك».</sup>  
 في «ضاربك» لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان <sup>أي التنوين.</sup>  
 ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم

صرّح به الشارح مفرّعا على التفسير المذكور بقوله: «فاتحد فاعل المفعول له الخ».

(١) قوله: [وبيانه الخ] أي: وبيان الحمل المذكور الخ، والغرض من هذا البيان الإشارة إلى وجه حمل «الضاربك» على «ضاربك». قوله: «بمفعولاتها» أي: بمفعولات أسماء الفاعلين والمفعولين، متعلق بأوصلوا. قوله: «وكانت الخ» أي: وكانت تلك المفعولات الخ عطف على «أوصلوا». قوله: «التزموا الإضافة» أي: التزموا إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى مفعوله من غير نظر إلى تحقق التخفيف بالإضافة وعدمه، وهذا جواب «إذا».

(٢) قوله: [بل بنفس اتصال الضمير] فإن حذف التنوين من «ضارب» في «ضاربك» لمجرّد اتصاله بالضمير المتصل لكون التنوين والضمير المتصل متضادين لأن الأول يقتضي الانفصال عما بعده والثاني يقتضي الاتصال بما قبله.

(٣) قوله: [ليس من باب واحد] فإن المضاف وإن كان فيهما اسم فاعل لكنّ المضاف إليه ليس بضمير متصل.

يضاف ويقال «ضاربك» كما يتصور «ضارب زيد» ثم يضاف ويقال «ضارب زيد» ولن يتصور «ضاربك»<sup>(١)</sup> فَعُلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول لِمَ لا يجوز<sup>(٢)</sup> أن يكون أصل «ضاربك» «ضارب إياك» للفصل بالتونين، ثم لَمَّا أُضيف حُذف التّونين فصار الضمير المنفصل متصلاً فصار «ضاربك» وحصل التخفيف جدّاً<sup>(٣)</sup> ثم حمل «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مضمّر متصل من غير اعتبار حذف<sup>(٤)</sup> تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد، واعلم أنا حملنا قوله<sup>(٥)</sup> «وضعف الواهب المائة الهجان

- (١) قوله: [ولن يتصور «ضاربك»] لأنّ التّونين يقتضي الانفصال والضمير المتصل يقتضي الاتصال وبينهما تناف.
- (٢) قوله: [ولقائل أن يقول لِمَ لا يجوز الخ] وقد يجاب عنه بأنّ المانع عن أن يكون أصل «ضاربك» «ضارب إياك» أنّ وضع الضمائر للاختصار والمتصل أحصر فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.
- (٣) قوله: [وحصل التخفيف جدّاً] إما قال: «جدّاً» لحصول التخفيف فيه في كلا الطرفين المضاف والمضاف إليه لأنّ في الأوّل حذف التّونين وفي الثاني تبديل المنفصل بالمتصل والمتصل أخفّ من المنفصل.
- (٤) قوله: [من غير اعتبار حذف الخ] متعلّق بقوله: «ثم حمل» أي: حمل «الضاربك» على «ضاربك» بإغماض العين عن هذا الاعتبار لأنه إن نظر إلى حذف تنوينهما كان ذلك مانعاً عن الحمل؛ إذ التّونين في «الضاربك» حذف قبل الإضافة للام وفي «ضاربك» حذف للإضافة على ما حقّقه الشارح بقوله: «ولقائل».
- (٥) قوله: [واعلم أنا حملنا قوله الخ] تحقيق للمقام. قوله: «وقوله الضارب الرجل الخ» أي: وقول المصنّ: «وإنما جاز الضارب الرجل والضاربك» ولعلّ الشارح ترك لفظ «جاز» للاختصار ولا بدّ من تقديره حتّى يتعلّق به قوله: «حملنا على نظيريهما»، ونظير الأوّل هو الوجه المختار في «الحسن الوجه» ونظير الثاني هو «ضاربك»، ثمّ هذا نقل كلام الماتن بالمعنى لا بعبارته كما لا يخفى. قوله: «على الأجابة

وعبدها» وقوله «الضارب الرجل» و«الضاربك» حملا على نظيريهما على

متعلق بالأجوبة «ما

الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز<sup>(١)</sup> «الضارب زيد» عن جانب

حال عن الأجوبة.

متعلق باستدلالات.

المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها<sup>(٢)</sup>

حال عن ضمير «حملنا».

به صفة «مسئلة».

إشارة إلى مسئلة على حديثها مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد»

متعلق بالحكم.

فمعنى قوله<sup>(٣)</sup> «وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها» أنه ضعف عطف

أي التركيب المذكور.

بالرفع نائب الفاعل للمضاف «م».

إفاء للتفصيل.

المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه صفة مصدرية باللام؛ لأنه

أي للمحلى به متعلق بالمضاف.

أي باللام.

متعلق بالمعطف.

بتوسط العطف يصير مثل «الضارب زيد» كما عرفت، وإنما لم يحكم<sup>(٤)</sup>

أي المصنف.

الخ» متعلق بقوله: «حملنا».

(١) قوله: [على جواز الخ] متعلق بقوله: «استدلالات». قوله: «عن جانب المصنف» حال عن الأجوبة

أي: حال كون تلك الأجوبة كائنة عن جانب المصنف. قوله: «على موافقة الخ» حال من ضمير «حملنا»

أي: حال كوننا موافقين للشارحين في ذلك الحمل.

(٢) قوله: [كل واحدة منها] أي: جاز لك أن تجعل كل صورة من الصور المذكورة من «ضعف الواهب

المائة الخ» وإنما جاز الضارب الرجل و«الضاربك» إشارة إلى مسئلة على حديثها، وسيجيء بيانه من

الشارح. قوله: «مناسبة» صفة لـ «مسئلة». قوله: «على حديثها» أي: حال كون كل واحدة منها مستقلة

في كونها مسئلة واحدة.

(٣) قوله: [فمعنى قوله الخ] تفصيل لكون كل واحدة منها إشارة إلى مسئلة مستقلة مناسبة للحكم بامتناع

«الضارب زيد» أي: فقوله: «وضعف الواهب الخ» إشارة إلى أنه ضعف عطف الاسم المجرد عن اللام

المضاف إلى ضمير المعطوف عليه وهو «عبيدها» على الاسم المحلى به وهو «المائة» المضاف إليه

صفة مصدرية باللام وهي «الواهب»، وإنما كان هذا ضعيفا لصيرورته مثل «الضارب زيد» بتوسط

العطف فامتناع «الضارب زيد» أولى.

(٤) قوله: [وإنما لم يحكم الخ] جواب سؤال مقتر تقريره أن صيرورة قول الأعشى مثل «الضارب زيد» يقتضي

امتناعه فلم يحكم المصنف بضغفه دون امتناعه؟ وحاصل الجواب أن القبح في المعطوف ليس بظاهر بل مقتر

←

عليه بالامتناع بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمّل في  
 أي على التركيب المذكور. حكم. أي يجوز.  
 المعطوف عليه، وحينئذ يندفع<sup>(١)</sup> ما فيه من توهم شائبة المصادرة على  
 المطلوب على التقدير الأوّل، وإرجاع كل<sup>(٢)</sup> من الصورتين الأخيرتين إلى  
 وهو تقدير كونه جواباً عن استدلال الفراء. وهما «الضارب الرجل» و«الضاربك».  
 مسألة ظاهر، ويتضمّن الرد<sup>(٣)</sup> على الفراء في الاستدلال بهما (ولا يضاف  
 أي الإرجاع المذكور.  
 موصوف إلى صفته) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأنّ  
 لكل من هيتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر<sup>(٤)</sup> لا يقوم أحدهما

فيتحمّل فيه ما لا يتحمّل في المعطوف عليه ألا ترى إلى جواز «يا زيد والحاتر» مع امتناع «يا الحارث».

(١) قوله: [وحيثئذ يندفع الخ] أي: حين إذا جعلت قوله: «وضعف الواهب الخ» إشارة إلى مسئلة على  
 حدثها وصار معناه ما ذكر اندفع توهم شائبة المصادرة الذي كان على تقدير كونه جواباً عن استدلال  
 الفراء، ووجه الاندفاع أنه إنما لزم هذا التوهم على تقدير كونه جواباً عن الاستدلال.  
 (٢) قوله: [وإرجاع كل الخ] أي: إرجاع «الضارب الرجل» و«الضاربك» إلى مسئلة مستقلة مناسبة للحكم  
 بامتناع «الضارب زيد» ظاهر بأن يقال: إنّ الأوّل إشارة إلى أنّه يجوز أن يضاف الصفة المحلّة باللام  
 إلى الاسم المحلّي باللام وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملاً له على الوجه المختار في «الحسن  
 الوجه»، وبأن يقال: إنّ الثاني إشارة إلى أنّه يجوز أن يضاف الوصف المعروف باللام إلى الضمير وإن لم  
 يحصل التخفيف بالإضافة حملاً له على الصفة المحرّدة عن اللام المضافة إلى الضمير، ولا يمكن حمل  
 «الضارب زيد» على أحدهما فيمتنع.

(٣) قوله: [ويتضمّن الرد الخ] أي: وكلّ من الصورتين الأخيرتين مع كونها مسئلة على حدثها يتضمّن الردّ  
 الخ؛ وذلك لأنه لما لم يكن الإضافة فيهما إلّا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لأنه كالاتعارة من  
 المستعير والسؤال من الفقير وذلك غير متصوّر من العاقل البصير.

(٤) قوله: [معنى آخر] فإنّ هيئة التركيب الوصفي موضوعة لثبوت معنى في الموصوف أو متعلّقة واتصافه بمعنى  
 الصفة فيكون معنى هذه الهيئة ثبوت معنى فيه واتصافه به، وإنّ هيئة التركيب الإضافي موضوعة لانتساب  
 المضاف للمضاف إليه، والمعنيان مغايران ولا يفيد أحدهما معنى الآخر فلا يقوم أحدهما مقام الآخر.



مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه<sup>(١)</sup> (لا) تضاف (صفة إلى موصوفها) فلا يقال «مسجد الجامع»<sup>(٢)</sup> بمعنى المسجد الجامع و«جرد قطيفة» بمعنى قطيفة جرد خلافاً للكوفية فإن «مسجد الجامع» عندهم بمعنى المسجد الجامع و«جرد قطيفة» بمعنى قطيفة جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة<sup>(٣)</sup> الأولى وهو قوله «لا يضاف موصوف إلى صفة» (مثل «مسجد الجامع» و«جانب الغربي» و«صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء») فإن في كل<sup>(٤)</sup> واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته فإن «الجامع» صفة المسجد و«الغربي» صفة الجانب و«الأولى» صفة الصلاة و«الحمقاء» صفة البقلة وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأن مثل هذه التراكيب<sup>(٥)</sup> (متأول) ف«مسجد الجامع» متأول بـ«مسجد الوقت الجامع»<sup>(٦)</sup> وذلك يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الوقت مقدّراً في نظم

(١) قوله: [لهذا المعنى بعينه] أي: للعلّة المذكورة في عدم إضافة الموصوف إلى صفته من غير تفرقة.

(٢) قوله: [فلا يقال «مسجد الجامع» الخ] تفرّيع على القاعدةتين، أي: لا يقال ذلك بلا تأويل عند البصريين. قوله: «خلافاً للكوفية» فإنهم يجوزون إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس مع بقاء معنى الوصفية بلا تأويل كما صرح به الشارح.

(٣) قوله: [يُرد على القاعدة الخ] فيه إشارة إلى أنّ الواو ههنا للاستئناف للحواب عن السؤال المقدّر. قوله: «وهو» أي: والقاعدة الأولى، وتذكير الضمير باعتبار الخبر.

(٤) قوله: [إنّ في كلّ الخ] تعليل لورود هذه التراكيب على القاعدة الأولى. قوله: «فإنّ الجامع الخ» تفصيل له.

(٥) قوله: [مثل هذه التراكيب] يعني: كلّ تركيب يفهم من ظاهره أنّ الموصوف أضيف فيه إلى صفته.

(٦) قوله: [متأول بـ«مسجد الوقت الجامع»] أي: الوقت الجامع للناس في المسجد للصلاة، وهذا الوقت

الكلام ويكون المسجد مضافا إليه والجامع صفة للوقت، فيندفع الإيراد بوجهين<sup>(١)</sup> فإن الجامع ليس مضافا إليه ولا صفة للمضاف، وثانيهما أن يكون الوقت محذوفا<sup>(٢)</sup> و«الجامع» قائما مقامه منظويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة<sup>(٣)</sup> فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد وهو أن «الجامع» ليس صفة للمضاف<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا القياس «صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء» متأول بد «صلاة الساعة الأولى»<sup>(٥)</sup> و«بقلة الحبة الحمقاء»

هو يوم الجمعة، فإضافة المسجد إلى الجامع كإضافة «سيف شجاع» أي: سيف رجل شجاع. قوله: «وذلك» أي: وهذا التأويل.

(١) قوله: [فيندفع الإيراد بوجهين] تفريع على التأويل بالمعنى المذكور. قوله: «فإن الجامع الخ» تعليل للاندفاع وإشارة إلى الوجهين، فقوله: «فإن الجامع الخ» هو الوجه الأوّل وقوله: «ولا صفة الخ» هو الثاني.

(٢) قوله: [أن يكون الوقت محذوفا] أي: غير مقدّر في نظم الكلام فيكون منسياً. قوله: «منظويا عليه» أي: مشتملا على الوقت المحذوف دالاً عليه مفيدا معناه فيكون الجامع كالصفات الغالبة في موصوف معين.

(٣) قوله: [فيكون بمنزلة الصفات الغالبة] وهي الصفات التي وضعت في الأصل لمفهوم كلي ثم استعملت في الفرد الخاص منه وصارت بسبب الغلبة بحيث لا يحتاج في دلالتها عليه إلى القرينة كالأسود والأرقم للحيثين والذبيحة للشاة. قوله: «فيضاف إلى المسجد» من قبيل إضافة أحد المتبائنين إلى الآخر كإضافة «غلام زيد». قوله: «فيندفع الخ» تفريع على التأويل بالمعنى الثاني.

(٤) قوله: [وهو أن «الجامع» ليس صفة للمضاف] بيان للوجه الواحد وإشارة إلى علّة الاندفاع.

(٥) قوله: [متأول بد صلاة الساعة الأولى] وهذه الساعة أوّل ساعة بعد زوال الشمس، وإضافة الصلوة إليها لملاسة أدائها فيها من قبيل «صلوة الليل». قوله: «بقلة الحبة الحمقاء» إنما نسبوا البقلة إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطي الأقدام، وإضافة البقلة إليها لملاسة حصولها منها من قبيل «دخان النار». قوله: «على الاحتمالين» أي: على احتمال أن يكون المضاف إليه مقدّراً في نظم الكلام وعلى احتمال أن يكون محذوفاً نسياً.

على الاحتمالين المذكورين، لكنّ هذا التأويل لا يتمشى في «جانب الغربي» فإنه لا شك<sup>(١)</sup> أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها<sup>(٢)</sup> اللهم إلا أن يقال هناك<sup>(٣)</sup> مكانان جزء وكلّ، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكلّ، فيستقيم المعنى (و) يرد على القاعدة الثانية وهو قوله «ولا صفة إلى موصوفها» (مثل «جُرْدُ قَطِيفَةٍ» <sup>أي القاعدة الثانية.</sup> و«أَخْلَاقُ ثِيَابٍ») فإن أصلهما<sup>(٤)</sup> «قطيفة جُرْد» و«ثياب أخلاق» قدّمت

(١) قوله: [إِنَّهُ لَا شَكَّ الْخ] تعليل لعدم تمشي التأويل المذكور بكلا المعنيين في «جانب الغربي»، قال الله

تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصر: ٤٤] أي: ما كنت يا محمد بجانب الجبل أو المكان الغربي من موسى وقت المناجاة. "الجلالين".

(٢) قوله: [لَا تَوْصِيفَ مَكَانٍ هُوَ جَانِبُهُ بِهَا] ضمير «هو» راجع إلى المكان، وضمير «جانبه» إلى الجانب،

وضمير «بها» إلى الغربية، يعني: أن المقصود من هذا التركيب بيان أن الجانب للمكان غربي لا أن المكان الغربي له جانب فتعين كون الغربي صفة للجانب فلا يكون المكان مقدراً أو ملحوظاً فلا يصحّ التأويل.

(٣) قوله: [هَنَّاكَ] أي: في مقام توصيف الجانب بالغربية. قوله: «جزء وكلّ» أي: أحدهما كلّ يشمل

الجوانب كالمسجد مثلاً والثاني جزء كبعضه الذي هو في الجانب الغربي. قوله: «فالمكان الذي» أي:

فالمكان المقدّر الذي الخ. قوله: «والإضافة بيانية» أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية وإليه أشار

بقوله: «مكان هو جانبه». قوله: «فيستقيم المعنى» أي: المعنى المقصود من هذا التركيب، وإنما صدر

الجواب به اللهم لما فيه من التأويل البعيد والتكلف الشديد.

(٤) قوله: [إِنَّ أَصْلَهُمَا الْخ] تعليل لورودهما على القاعدة الثانية، والمراد بمثلهما كلّ تركيب يفهم من

ظاهره أن الصفة أضيفت فيه إلى موصوفها، ثم القطيفة على وزن وظيفة كساء له حمل كثير أعني:

ريشه، والجرد ثوب انسحق فمعنى «قطيفة جرد» كساء معتبر عن الحمل أي: ذهب حمله من كثرة



الصفة على الموصوف وأضيفت إليه، وأجيب عنه بأنه **(متأول)** بأنهم أي عن مثل «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب».

حذفوا «قطيفة» من قولهم «قطيفة جرد» حتى صار كأنه اسم غير صفة<sup>(١)</sup> فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه<sup>(٢)</sup> الذي يتخصص به كما أضافوا خاتما إلى فضة، فليس إضافته إليها من حيث إنه صفة لها بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب»<sup>(٣)</sup> **(ولا يضاف اسم مماثل)** أي: مشابه<sup>(٤)</sup> **(للمضاف إليه في العموم والخصوص)** إلى ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين<sup>(٥)</sup> متعلق به لا يضاف.

خلقه وبلاه، والأخلاق جمع خلق بمعنى البالي يعني: «كهنه وفسوده».

(١) قوله: [حتى صار كأنه اسم غير صفة] أي: حتى صار لفظ «جرد» كأنه اسم جامد غير صفة كرجل وفرس، ووجه ضرورته اسما أنه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا فلم يطلب موصوفا.

(٢) قوله: [أضافوه إلى جنسه الخ] جواب «لما»، أي: أضافوا جردا إلى جنسه وهو القطيفة التي يتخصص الجرد بإضافته إليها فقالوا: «جرد قطيفة» فليس إضافة الجرد إلى القطيفة من حيث إنه صفة لها فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتى يرد على القاعدة.

(٣) قوله: [وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب»] فإنه كان في الأصل «ثياب أخلاق» فحذف ثياب نسيا حتى صار «أخلاق» كأنه اسم غير صفة وصار صالحا لأن يكون ثيابا وغيرها فلما قصد تخصيصه أضيف إلى جنسه فقيل: «أخلاق ثياب» فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتى يرد على القاعدة.

(٤) قوله: [أي: مشابه] تفسير بالأعم بناء على ما قال الأشعري: إن المماثلة هو المساواة من جميع الوجوه دون المشابهة، لكن يجوز أهل اللغة «زيد مثل بكر» وإن كان بينهما مخالفة كثيرة صورة ومعنى. قوله: «إلى ذلك المضاف إليه» أي: الذي يشابهه المضاف في العموم والخصوص، وهذا متعلق بقول الماتن: «ولا يضاف».

(٥) قوله: [سواء كانا مترادفين] بأن يتحدا في المفهوم والمصدق، وفيه إشارة إلى أن المراد بالعموم



(كَلَيْثٍ وَأَسَدٍ) فِي الْأَعْيَانِ وَالْحَثِّ<sup>(١)</sup> (وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ) فِي الْمَعْنَى

وَالْأَحْدَاثِ، أَوْ غَيْرَ مُتَرَادِفِينَ بَلِّ مُتَسَاوِينَ فِي الصَّدَقِ<sup>(٢)</sup> كَالْإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِ

(لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ) فِي ذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْكَ إِذَا قُلْتَ «رَأَيْتَ لَيْثَ أَسَدٍ» لَا

يُفِيدُ إِلَّا مَا يَفِيدُهُ «رَأَيْتَ لَيْثًا» بِدُونِ ذِكْرِ الْأَسَدِ وَإِضَافَةُ اللَّيْثِ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ

ذِكْرُ الْأَسَدِ وَإِضَافَةُ اللَّيْثِ إِلَيْهِ لَغْوًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ (بِخِلَافِ) إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى

الْخَاصِّ<sup>(٣)</sup> فِي مِثْلِ («كُلُّ الدَّرَاهِمِ» وَ«عَيْنُ الشَّيْءِ» فَإِنَّهُ) أَيْ: الْمُضَافُ

فِيهِمَا (يَخْتَصُّ بِهِ) أَيْ: يَصِيرُ خَاصًّا<sup>(٤)</sup> بِسَبَبِ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا

يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ<sup>(٥)</sup> سِوَا أَفَادَتِ الْإِضَافَةِ التَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ، وَأَعْمِيَّةُ

وَالْخُصُوصُ مَعْنَاهُمَا اللَّفْظِيُّ وَهُوَ الشُّمُولُ وَالشَّخْصِيَّةُ لَا مَا هُوَ الْمَشْهُورُ أَعْنِي: مَا يَكُونُ بِحَسَبِ الصَّدَقِ  
فَيَشْمَلُ الْمُتَرَادِفِينَ، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ أَضَافَةَ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ إِلَى الْآخَرِ لِلتَّخْفِيفِ مَتَمَسِّكًا بِالِاسْتِعْمَالِ، وَتَبِعَهُ  
الرَّضَى وَقَالَ: إِنَّهُ كَثِيرٌ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ.

(١) قَوْلُهُ: [فِي الْأَعْيَانِ وَالْحَثِّ] الْأَعْيَانُ جَمْعُ عَيْنٍ وَهُوَ الشَّخْصُ وَالذَّاتُ، وَالْحَثُّ جَمْعُ الْحَثَّةِ عَطْفٌ  
تَفْسِيرٌ لِلأَعْيَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْأَشْخَاصِ وَالذَّاتِ مُحَازًا وَإِلَّا فَالْحَثَّةُ مَخْصُوصٌ بِشَخْصِ الْإِنْسَانِ  
فَهُوَ أَخْصَ مِنَ الْأَعْيَانِ، وَالْأَحْدَاثُ جَمْعُ حَدَثٍ بِمَعْنَى مَا يَقُومُ بِالْغَيْرِ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلْمَعْنَى.

(٢) قَوْلُهُ: [بَلِّ مُتَسَاوِينَ فِي الصَّدَقِ] بَانَ يَتَحَدَّى فِي الْمَصْدَاقِ وَيَتَغَايَرُ فِي الْمَفْهُومِ كَالْإِنْسَانِ وَنَاطِقٍ.

(٣) قَوْلُهُ: [إِضَافَةُ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ] إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «بِخِلَافِ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ» أَيْ: لَا  
فَائِدَةَ فِي إِضَافَةِ الْأَسْمِ الْمَشَابِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ إِضَافَةِ الْأَسْمِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ فَإِنَّ فِيهَا فَائِدَةً.

(٤) قَوْلُهُ: [أَيْ: يَصِيرُ خَاصًّا] فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالِاخْتِصَاصِ هُنَا مَا يُقَابَلُ التَّعْرِيفَ بَلْ مَا يُقَابَلُ  
الْعُمُومَ وَهَذَا الْإِخْتِصَاصُ يَشْمَلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِصَ الْمُقَابِلَ لَهُ، وَلِذَا قَالَ: «سِوَا أَفَادَتِ الْخِ» فَيَصِحُّ الْمَثَلَانِ.

(٥) قَوْلُهُ: [وَلَا يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ] يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ «عَيْنٍ» وَ«كُلِّ» كَانَ عَامًّا وَصَارَ بِالِإِضَافَةِ خَاصًّا  
فَإِنَّ لَفْظَ كُلِّ قَبْلَ الْإِضَافَةِ جَازٍ أَنْ يَكُونَ دَرَاهِمَ أَوْ غَيْرَهَا وَبَعْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى الدَّرَاهِمِ اخْتَصَّ بِهَا، وَكَذَا



العين عن الشيء<sup>(١)</sup> إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة، وأما إذا كان للجنس

الخارجي. لأن العين يعم الموجود والمعلوم والشيء يختص بالأول.

ففيها خفاء <sup>يفتح الخفاء.</sup> (و) يرد على قوله «لا يضاف اسم»<sup>(٢)</sup> مماثل للمضاف إليه في أي في أعمية العين عن الشيء.

العموم والخصوص» (قولهم «سعيد كرز») فإن سعيدا وكرزا اسمان<sup>(٣)</sup>

لمسمي واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر، فأجيب بأنه

(متأول) بحمل أحدهما على المدلول<sup>(٤)</sup> والآخر على اللفظ فكانك إذا

لفظ عين قبل الإضافة جاز أن يكون موجودا أو معلوما وبعد إضافته إلى الشيء اختص بالموجود لأن الشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون التقدير: «عين الموجود».

(١) قوله: [وأعمية العين عن الشيء الخ] أي: كون العين أعم من الشيء ظاهر لا يحتاج إلى البيان إذا كان اللام في الشيء للعهد الخارجي فإن العين يشمل جميع الموجودات بخلاف الشيء المجهود فإنه يختص بشيء معين كزيد وخالد مثلا، وأما كونه أعم منه إذا كان اللام فيه للجنس ففيه خفاء لأن الشيء على هذا التقدير يشمل الجميع أيضا، واعلم أن إضافة العام إلى الخاص إنما تقبل إذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام ولا فتستهجن نحو «إنسان زيد»، ثم اعلم أنه قد يضاف المؤكد إلى المؤكد نحو «لقيته يوم يوم وليلة ليلة».

(٢) قوله: [يرد على قوله: «لا يضاف اسم الخ»] فيه إشارة إلى أن قوله: «وقولهم الخ» استئناف جواب سؤال نشأ من قوله السابق، وقولهم: «سعيد كرز» كما يرد على قوله السابق كذلك يرد على قوله: «وشرطها تجريد المضاف عن التعريف» أيضا، وكذا يرد كل تركيب أضيف فيه العلم إلى اللقب كـ «قيس قفة» و«زيد بطّة»، لقّب قيس بالقفة لكون عينه مرتفعة، وزيد بالبطّة لكون شأنه البطّ بشيء، والكرز يطلق على اللقيم وعلى الحاذق ثم صار لقبا أخذنا من المعنى الأخير.

(٣) قوله: [فإن سعيدا وكرزا اسمان الخ] تعليل وتفصيل للورود. قوله: «اسمان لمسمي واحد» الأول اسم علمي والثاني اسم لقيي فهما متماثلان كليث وأسد فينبغي أن لا يصح الإضافة مع أنه الخ.

(٤) قوله: [بحمل أحدهما على المدلول الخ] أي: يجعله من قبيل إضافة المسمي إلى الاسم بأن يراد بالأول المدلول وبالثاني اللفظ فمعنى «جاءني سعيد كرز»: جاءني سعيد مدلول بلفظ الكرز.

قلت «جاءني سعيد كرز» قلت «جاءني مدلول هذا اللفظ»، ولم يقولوا «كرز سعيد»<sup>(١)</sup> لأن قصدهم بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم غالبا (وإذا أضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة<sup>(٢)</sup> (أو الملحق به) وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، وإنما كان ملحقا بالصحيح<sup>(٣)</sup> لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت<sup>(٤)</sup> في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون (إلى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب<sup>(٥)</sup> مثل «ثوبي» و«داري» في الصحيح و«ظبي» و«دلوي» في الملحق به (والياء مفتوحة أو ساكنة) وقد اختلف في أن أيهما الأصل؟ والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على

(١) قوله: [ولم يقولوا: «كرز سعيد»] أي: بإضافة اللقب إلى العلم بل قالوا: «سعيد كرز» بإضافة العلم إلى

اللقب لأن قصدهم الخ. قوله: «غالبا» فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أوضحية اللقب.

(٢) قوله: [ما ليس في آخره حرف علة] وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم، ومعنى الإلحاق بالصحيح أن يكون إعرابه بالحركات كالصحيح.

(٣) قوله: [وإنما كان ملحقا بالصحيح] أي: في إجراء الحركات الثلاث على آخره لعدم الثقل.

(٤) قوله: [مثلها بعد السكوت] أي: مثل حرف العلة الواقع في الابتداء، والحرف يستعمل مذكرا ومؤنثا.

(٥) قوله: [للتناسب] أي: لمعانسة الياء فإنها تقتضي كسر ما قبلها ولهذا جعل إعرابه تقديرية.

حرف واحد هو الحركة<sup>(١)</sup> لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً<sup>(٢)</sup> والأصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون إنما هو عارض للتخفيف أي في لفظ.

(فإن كان آخره) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ألفا ثبت) إشارة إلى المرجع.

أي: الألف<sup>(٣)</sup> على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو «عصاي» إشارة إلى مرجع الضمير المستتر. متعلق بـ «ثبت».

وتعليل لثبوت الألف وإشارة إلى أن المراد به عدم الانقلاب.

و«رحاي» (وهذيل) وهي قبيلة من العرب<sup>(٤)</sup> (تقلبها) أي: الألف حال كونها<sup>(٥)</sup> (لغير الثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتُدغم في الياء مثل «عَصَي» و«رَحَي»، ولا تقلب ألف الثنية كـ «غلاماي» لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب<sup>(٦)</sup> (وإن كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إشارة إلى مرجع الضمير المستتر. متعلق بالمضاف.

- (١) قوله: [هو الحركة] فيه أن الياء مبني والأصل في البناء السكون، ويحرك الكلمة المبنية المشتملة على حرف واحد لعارض لزوم إحصاف الكلمة على تقدير عدم تحريكها، تأمل.
- (٢) قوله: [حقيقة أو حكماً] أما لزوم الابتداء بالساكن حقيقة ففيما إذا كانت تلك الكلمة في صدر الكلام، وأما حكماً ففيما إذا لم تكن في الصدر؛ فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها.
- (٣) قوله: [أي: الألف] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «على اللغة» متعلق بـ «ثبت». قوله: «لعدم الخ» علة لثبوت الألف، وفيه إشارة إلى أن المراد بثبوتها عدم انقلابها بقرينة قوله: «وهذيل تقلبها الخ».
- (٤) قوله: [قبيلة من العرب] أي: قبيلة صغيرة من العرب، وهي هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، واعلم أن العرب المأخوذة عنهم الموثوق بعريتهم قيس وتميم وأسدلم هذيل وبعض الطائيين وقريش أجودهم انتقاداً.
- (٥) قوله: [أي: الألف حال كونها] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب، وإلى أن قوله: «لغير الثنية» حال عنه. قوله: «لمشاكلة ياء المتكلم» من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل متروك أي: لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم. قوله: «تدغم في الياء» عطف على قوله: «تقلبها».
- (٦) قوله: [لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب] إن قلت: فينبغي أن لا تقلب واو الجمع ياءً في نحو «مسلمي» لالتباس الرفع بغيره، أجب بأن الواو في «مسلمي» قلبت لأمر يوجب القلب عند الجمع وهو

(ياء أدغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة  
تعين المدغم فيه. علة الإدغام. في مركب.

الواحدة<sup>(١)</sup> مثل «مسلمين» إذا أضيف إلى ياء المتكلم وأسقط النون  
توضيح القاعدة بالتمثيل.

للإضافة وأدغم الياء في الياء فصار «مسلمِي» (وإن كان) آخره (واوا)

قَلِبَتْ) الواو (ياء) لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مثل «مسلمون»  
علة قلب الواو ياء. توضيح القاعدة بالتمثيل.

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قَلِبَتْ واوه ياء (وأدغمت) الياء في الياء وكُسِرَ  
وأسقط النون للإضافة.

ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيّرها<sup>(٢)</sup>  
علة كسر ما قبلها.

فحُرِّكَت بالحركة المناسبة لها فقليل «مُسْلِمِي»، وإن كان قبل الياء أو  
أي للياء.

الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في «مسلمين» «مسلمِي» وفي

«مصطفون» «مصطَفِي» لخفة الفتحة (وفتحت الياء) أي: ياء المتكلم<sup>(٣)</sup> في  
علة بقاء الفتحة على حالها.

الصور الثلاث (للساكين)

اجتماع الواو والياء وسكون أولهما ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: «مختار» و«مضطر» في الفاعل والمفعول معا.

(١) قوله: [فيما هو كالكلمة الواحدة] فإن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا يحذف من

المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون. قوله: «مسلمين» مثني أو مجموعا نصبا وجرًا.

(٢) قوله: [يوجب بقاء الضمة قبلها تغيّرها] الجملة صفة «ياء» جارية على غير ما هي له. قوله:

«فحُرِّكَت» جواب «لما» ودخول الفاء على جوابها مع كونه ماضيا قليل، وحاصل ما ذكره أن الواو

الساكنة لما انقلبت ياءً ساكنة فحيثُذ بقاء الضمة قبلها يوجب تغيّر الياء بقلبها واوا؛ لأن الياء الساكنة

إذا كان قبلها ضمة ثَقُلَتْ واوا فلا بد من كسر ما قبلها وإلا يلزم أن يكون الانقلاب الأول لغوا.

(٣) قوله: [أي: ياء المتكلم] إشارة إلى أن اللام في الياء للعهد الخارجي. قوله: «في الصور الثلاث» متعلق بقوله:

«فتحت»، والصور الثلاث هي كون آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفا وكونه ياء وكونه واوا.



أي: للزوم التقاء الساكنين<sup>(١)</sup> إن لم تتحرك، واختير الفتح لخفته **وأما** إشارة إلى حذف المضامين.

**الأسماء الستة** التي مرّ البحث عنها<sup>(٢)</sup> مضافة إلى غير ياء المتكلم بالنصب حال عن ضمير «عنها».

**(«أخي» و«أبي»)** أي: فالحال في «أخ» و«أب» منها<sup>(٣)</sup> إذا أضيفا إلى ياء إشارة إلى تقدير المبتدأ والخبر.

المتكلم أن يقال «أخي» و«أبي» مثل «يدي» و«دمي» بلا ردّ المحذوف<sup>(٤)</sup> وهو لام الكلمة.

لجعله نسياً منسياً **(وأجاز المبرد)** فيهما **(«أخي» و«أبي»)** بردّ لام الفعل علة لعدم الردّ. بكسر اللون وفتحها ومنسياً تأكيداً له.

فيهما وهي الواو<sup>(٥)</sup> وجعلها ياء وإدغام الياء في الياء، وتمسك في ذلك أي في تجزئة المذكور.

بقول الشاعر: ع «وأيّ مالك ذو المجاز بدار»<sup>(٦)</sup> وحمل الأخ على الأب المبرد.

(١) قوله: [أي: للزوم التقاء الساكنين] أحدهما آخر الاسم المضاف من الألف أو الياء أو الواو والثاني ياء المتكلم، وإنما اختير الفتح مع أنّ المناسبات الكسرة لمجانسة الياء لخفته.

(٢) قوله: [التي مرّ البحث عنها] أي: في صدر الكتاب عند تعداد محال الإعراب. قوله: «مضافة» حال من ضمير «عنها»، ثم قوله المص هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: «فإن كان آخره ألفاً ثبت الخ».

(٣) قوله: [أي: فالحال في «أخ» و«أب» منها الخ] إنما قدر الشارح المبتدأ والخبر وجعل قوله: «أخي وأبي» مفعولاً للخبر ليصحّ الحمل على قوله: «الأسماء الستة».

(٤) قوله: [بلا ردّ المحذوف الخ] أي: بلا ردّ لام الكلمة وهي الواو حال الرفع، وهذا مذهب الجمهور حيث قالوا: يجب حذف لاماتها عند الإضافة إلى ياء المتكلم كما في حال إفرادها وقطعها عن الإضافة.

(٥) قوله: [وهي الواو] بدليل «أعران» و«أبوان». قوله: «وجعلها» عطف على الردّ، وكذا قوله: «وإدغام».

(٦) قوله: [«وأيّ مالك ذو المجاز بدار»] هذا عجز البيت، صدره: قَتَرْتُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى، القدر قضاء الله وحكمه، والإحلال الإنزال، وذو المجاز سوق كانت لهم على فرسخ من عرفة، أو موضع بمعنى كان به سوق في الجاهلية، وأرى بصيغة المجهول أي: أظنّ، والواو للقسمة، وأيّ مقسم به أصله أبوي، وفيه الشاهد حيث أتى بلام أب عند الإضافة وهي الواو المدخمة في ياء المتكلم بعد جعلها ياء، يقول الشاعر يخاطب نفسه: قضاء الله وحكمه أنزلك يا نفس في هذا الموضع وإنّي قد أظنّ وأقسم بأيّ إنّ هذا الموضع ليس محلاً لتزولك فإنك ترتحل عنه عن قريب.



لتقاربهما لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك خلاف <sup>علة للحمل.</sup> أي عن قول الشاعر. <sup>أي ردّ لام الفعل.</sup>

القياس واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل <sup>(١)</sup> أن يكون المقسم به أي: «أبي» <sup>بالجر عطف على القياس.</sup> وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. اسم له يكون.

جمع «أب» فاصله «أبين» سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فادغمت <sup>بغير له يكون.</sup> أي للإضافة.

الأولى في الثانية فصار «أبي»، وقد جاء <sup>(٢)</sup> جمعه هكذا في قول الشاعر: <sup>استشهاد على محي جمع أب أبين.</sup>

فَلَمَّا بَيَّنَّ أَصْوَاتُنَا ÷ بِكَيْنَ وَقَدَّيْنَا بِالْأَيِّنَا

أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم **(وتقول)**

أي: امرأة قائلة <sup>(٣)</sup> لامتناع إضافة «الحم» إلى المذكر **(حيمي، وهني)** <sup>علة لحمل «تقول» على كونه صيغة الغائبة.</sup>

بلا ردّ المحذوف عند الإضافة <sup>(٤)</sup> إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن

«أخي» و«أبي»؛ لأنه لم يُنقل عن المبرّد فيهما في المشهور ما يخالف <sup>علة الفصل.</sup>

مذهب الجمهور وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة <sup>وهو ابن يعيش وابن مالك.</sup>

(١) قوله: [مع أنه يحتمل الخ] إشارة إلى أنه لا يصح إثبات مذهب على خلاف القياس واستعمال الفصحاء لمجرد احتمال مع وجود احتمال صحيح.

(٢) قوله: [وقد جاء الخ] أي: قد جاء جمع «أب» «أبين»، والشاهد في قوله: «بالأيننا»، والألف فيه للإشباع.

(٣) قوله: [أي: امرأة قائلة] إشارة إلى أن قوله: «تقول» بصيغة الغائبة لا المخاطب. قوله: «لامتناع الخ» تعليل لجعل قوله: «تقول» صيغة للغائبة، لكن بقي توهم اختصاص إضافة «هن» بالمرأة.

(٤) قوله: [بلا ردّ المحذوف عند الإضافة الخ] يعني: أنهما مثل «أخي» و«أبي» في عدم ردّ المحذوف.

قوله: «وإنما فصلهما الخ» جواب عن مقدّر وهو أنه لم فصل المصنّ هذين الاسمين عن «أخي» و«أبي» بأن لم يقل: «وأجاز المبرّد أخي وأبي وحمي وهني» مع أنه قد نقل ابن يعيش وابن مالك عن المبرّد الخلاف في جميع هذه الأسماء الأربعة؟ وحاصل الجواب أن المصنّ لم يعتدّ بنقلهما الخلاف في هذين الاسمين لعدم شهرته.

(ويقال) في «فم» حال الإضافة إلى ياء المتكلم («فِيَّ») بالردّ والقلب والإدغام<sup>(١)</sup> أي يرد الواو وقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء. جا

والإدغام<sup>(٢)</sup> (في الأكثر) أي: في أكثر موارد استعماله («وَفِيَّ») في بعضها إبقاءً للميم المعروض عن الواو عند قطعه<sup>(٣)</sup> من الإضافة (وإذا قُطعت) هذه الأسماء الخمسة<sup>(٤)</sup> عن الإضافة (قيل: أخ وأب وحم وهن

وفم) بالحركات الثلاث<sup>(٥)</sup> (و) لكن (فتح الفاء أفصح منهما) أي: من

الضم والكسر<sup>(٦)</sup> (وجاء «حم» مثل «يَدٍ») فيقال «هذا حَمٌّ أو حَمَكُ»<sup>(٧)</sup> في حذف اللام وجعل الإعراب على العين. العيب المستمر من «ضرب»

و«رأيت حَمًّا أو حَمَكِ» و«مررت بحمٍ أو بحمكِ» (و) مثل «خَبَاءٍ»<sup>(٨)</sup> في قلب اللام همزة وتسكين

بالحمزة، فيقال «هذا حَمَوٌّ أو حَمَوُكُ»<sup>(٩)</sup> و«رأيت حَمًّا أو حَمَكِ» و«مررت

بحمٍّ أو حَمَكِ» (و) مثل «دَلَوُ» بالواو، فيقال «هذا حَمَوٌّ أو حَمَوُكُ» في رد اللام وتسكين العين وإجراء الإعراب على اللام.

(١) قوله: [بالردّ والقلب والإدغام] أي: يردّ الواو المحذوفة وقلبها ياءً وإدغام الياء في ياء المتكلم.

(٢) قوله: [عند قطعه الخ] متعلق بقوله: «المعروض»، فأصل «فم» «فَوُه» فحذف الياء لحذفها فصار «فَوُه» وعروض الميم عن الواو فصار «فَم».

(٣) قوله: [هذه الأسماء الخمسة] إنما قيّد بالخمسة بقرينة قوله: «قيل: أخ وأب والخ».

(٤) قوله: [بالحركات الثلاث] أي: في فاء «فم» التابعة للحركات الإعرابية فهذا قيد للأخير فقط.

(٥) قوله: [أي: من الضم والكسر] إشارة إلى مرجع الضمير، وهما وإن لم يكونا مذكورين صريحاً لكنهما مفهومان من قوله: «وفتح الفاء أفصح»، إذ الحركات غير الفتح إنما هي الضم والكسر.

(٦) قوله: [فيقال: «هذا حَمٌّ وحَمَكِ» الخ] أشار بهذه الأمثلة إلى أنّ «حم» مثل «يد» في حذف اللام وجعل الإعراب على العين سواء قطع عن الإضافة أو أضيف إلى غير ياء المتكلم. قوله: «مثل» إشارة إلى أنّ قوله: «خباء» بالجرّ عطف على قوله: «يد».

(٧) قوله: [فيقال: «هذا حَمَوٌّ أو حَمَوُكُ» الخ] يظهر غرض الأمثلة بما مرّ. قوله: «بالحمزة» أي: بقلب واو «حم» همزة، والخباء الستر بابه «ضرب».

و«رأيت حَمَوًا أو حَمَوَكِ» و«مررت بِحَمَوٍ أو حَمَوَكِ» (و) مثل «عَصَا»

في قلب اللام ألفا وإجراء الإعراب عليها قلها. جا

بالألف<sup>(١)</sup> فيقال «هذا حَمًا وَحَمَاكِ» و«رأيت حَمًا وَحَمَاكِ» و«مررت بِحَمًا

أو بِحَمَاكِ» (مطلقا) أي: جواز «حم» مثل<sup>(٢)</sup> هذه الأسماء الأربعة مطلق

غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من

حالتَي الأفراد والإضافة (وجاء «هن» مثل «يد» مطلقا) أي: في الأفراد

كما أشار إليه الشارح في الأمثلة.

والإضافة، يقال «هذا هُنَّ ورأيت هُنَّ ومررت بهنَّ» و«هذا هُنَّك ورأيت

هُنَّك ومررت بهنَّك» (و«ذو» لا يضاف إلى مضمِر) لأنه وضع وَصْلَةٌ إلى

علة لعدم إضافة «ذو» إلى مضمِر.

الوصف بأسماء الأجناس<sup>(٣)</sup> والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه

أي إلى الضمير. جا

على سبيل الشذوذ كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَضِ ÷ لِمَنِ النَّاسُ ذُوُّوهُ،

ولو قيل: «لا يضاف إلى غير اسم الجنس» لكان أشمل<sup>(٥)</sup>.....

تعريض بالمصنف.

(١) قوله: [بالألف] سواء كانت ملفوظة أو مقدرة كما يرشدك إليه الأمثلة.

(٢) قوله: [أي: جواز «حم» مثل الخ] أي: جواز مجيء «حم» كهذه الأسماء الأربعة مطلق الخ وهذا

تفسير لمفهوم الإطلاق لا بيان إعراب قوله: «مطلقا» فإنه منصوب على الحالية من فاعل «جاء».

(٣) قوله: [لأنه وضع وَصْلَةٌ إلى الوصف بأسماء الأجناس] فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصا بذَّعَبٍ مثلا

لم يأتوا لهم أن يقولوا: «جاءني رجلٌ ذَّعَبٌ» فجاءوا بـ«ذو» فقالوا: «ذو ذَّعَبٍ»، ولما كان جنس

المضمَرات والأعلام ممَّا لا يقع صفة لم يتوصَّل بـ«ذو» إلى الوصف بها.

(٤) قوله: [كقول الشاعر الخ] ونحو «اللهم صلِّ على محمد وذوئه» أي: أصحابه.

(٥) قوله: [أشمل] لأنه كان شاملا لكل ما ليس اسم جنس من المضمِر والعلم وغيرهما، وهذا تعريض بالمصنف.

وكانه **خَصَّ** المضمّر بالذکر<sup>(١)</sup> لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاصّ

بيان النكّة في عبارة الماتن.

عند إضافته إلى ياء المتكلم فنفي إضافته إلى المضمّر مطلقاً نفياً<sup>(٢)</sup>

أي إضافة «ذو».

لاختصاصه بحكم خاصّ باعتبار إضافته إليه **(ولا يقطع)** أي: «ذو» عن

إشارة إلى مرجع الضمير.

أي «ذو». أي إلى ياء المتكلم.

أي «ذو».

الإضافة؛ لأنّ جعله وُصْلَةً إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها<sup>(٣)</sup>.

علة لعدم قطعه عن الإضافة.

(١) قوله: **[وكانه خَصَّ المضمّر بالذکر الخ]** يعني: أنّ المناسب للمقام أن يقول: «ذو لا يضاف إلى ياء

المتكلم»؛ فإنّ المقام مقام بيان حال الأسماء الستّة حال إضافتها إلى ضمير المتكلم لكنه عدل عن

الضمير الخاصّ إلى نوعه وهو المضمّر مطلقاً فقال: «ذو لا يضاف إلى مضمّر» إشارة إلى أنه لا حكم

خاصّ له باعتبار إضافته إلى ضمير المتكلم كما كان لبعض تلك الأسماء.

(٢) قوله: **[نفياً]** مفعول له لقوله: «نفي» وقوله: «لاختصاصه الخ» متعلّق به. قوله: «باعتبار إضافته إليه»

أي: باعتبار إضافة «ذو» إلى ياء المتكلم.

(٣) قوله: **[بإضافته إليها]** أي: بإضافة «ذو» إلى أسماء الأجناس سواء كانت نكرة أو معرفة قال الله تبارك

وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْفَرَةٍ﴾ [حم السجدة: ٤٣] وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤].

## الأحاديث والآثار الواردة في المتن والحاشية

❀ قد ورد: «خير الآباء من علمك».

التفسير الكبير، سورة الإسراء، تحت الآية: ٢٣، الجزء العشرون، ٣٢٢/٧، دار إحياء التراث العربي بيروت  
❀ كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أجزم.

سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، ٣٤٣/٤، الحديث: ٤٨٤٠، دار إحياء التراث العربي بيروت  
❀ من قتل قتيلا فله سلبه.

صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب... الخ، ٣٥٦/٢، الحديث: ٣١٤٢، دار الكتب العلمية بيروت

❀ كلّموا الناس على قدر عقولهم.

صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم... الخ، ٦٧/١، الحديث: ١٢٧، دار الكتب العلمية بيروت  
❀ إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة صَـة الإمام يخطب فقد لغوت.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة، ٣٩٢/١، الحديث: ١٠٥١، دار إحياء التراث العربي بيروت  
❀ لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مُضِيٍّ فِي مَسْجِدٍ.

مسند الإمام الشافعي، ومن كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها، ص ١٥٧، دار الكتب العلمية بيروت  
❀ الأيّم تعرب عن نفسها.

سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب امتنار البكر والثيب، ٤٢٣/٢، الحديث: ١٨٧٢، دار المعرفة بيروت  
❀ اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، ٣٤٨/١، الحديث: ٩٢١، دار إحياء التراث العربي بيروت  
❀ إنكّن صواحبات يوسف.

سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة رسول الله في مرضه، ٧٤/٢، الحديث: ١٢٣٢، دار المعرفة بيروت  
❀ امرئ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أول من أحكم قوافيها.

المسند للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة، ٥/٣، الحديث: ٧١٣٠، دار الفكر بيروت، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٣٥/٥، الرقم: ٩٣٥/٢٨، صحيح بن عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت



✽ نقل عن ابن عباس: «ثمرة خير من جرادة».

✽ مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في المحرم يقتل الجرادة، ٥٢٨/٤، الحديث: ٨، دار الفكر بيروت ✽

✽ ألا إن كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين.

✽ سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب دية شبة العمد مغلظة، ٢٦٨/٣، الحديث: ٢٦٢٨، دار المعرفة بيروت ✽

✽ لولا قومك حديث عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين.

✽ سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في كسر الكعبة، ٢٤٧/٢، الحديث: ٨٧٦، دار الفكر بيروت ✽

✽ بالألف الدينار.

✽ صحيح البخاري، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض... الخ، ٧٣/٢، الحديث: ٢٢٩١، دار الكتب العلمية بيروت ✽

✽ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ الْخ.

✽ صحيح مسلم، كتاب المساجد... الخ، باب فضل صلاتي الصبح... الخ، الحديث: ٦٣٢، ص ٣١٧، دار ابن حزم بيروت ✽

✽ ورد في الدعاء الماثور «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم».

✽ المستدرک، کتاب الإمامة وصلاة الجماعة، صنع الصلاة بعد التشهد، ٥٥٤/١، الحديث: ١٠٢٩، دار المعرفة بيروت ✽



## الكتب الدراسية

01...مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح (صفحات: ٢٢١)	02...نصاب النحو (كل صفحات: ٢٨٨)
03...الأربعين النووية في الأحاديث النبوية (صفحات: ١٥٥)	04...نصاب أصول حديث (كل صفحات: ٩٥)
05...اثنان الفراسة شرح ديوان الحماسة (كل صفحات: ٣٣٥)	06...نصاب التجويد (كل صفحات: ٤٩)
07...أصول الشاشي مع أحسن الحواشي (صفحات: ٢٩٩)	08...المحادثة العربية (صفحات: ١٠١)
09...نور الإيضاح مع حاشية النور والضياء (صفحات: ٣٩٢)	10...تعريفات نحوية (كل صفحات: ٣٥)
11...شرح العقائد مع حاشية جمع القرائد (صفحات: ٣٨٣)	12...خاصيات ابواب (كل صفحات: ١٣١)
13...الفرح الكامل على شرح مائة عامل (صفحات: ١٥٨)	14...شرح مائة عامل (صفحات: ٣٣)
15...عناية النحو في شرح هداية النحو (صفحات: ٢٨٠)	16...نصاب الصرف (كل صفحات: ٣٣٣)
17...صرف بهائي مع حاشية صرف بهائي (كل صفحات: ٥٥)	18...نصاب المنطق (كل صفحات: ١٢٨)
19...دروس البلاغة مع شمس البراعة (صفحات: ٢٣١)	20...أنوار الحديث (كل صفحات: ٣٦٦)
21...مقدمة الشيخ مع التحفة المرصية (صفحات: ١١٩)	22...نصاب الأدب (صفحات: ١٨٣)
23...نزهة النظر شرح نخبة الفكر (صفحات: ١٤٥)	24...تفسير الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (صفحات: ٣٦٣)
25...نحو مير مع حاشية نحو منير (كل صفحات: ٢٠٣)	26...عصيدة الشهادة شرح قصيدة البردة (صفحات: ٣١٤)
27...تلخيص أصول الشاشي (كل صفحات: ١٣٣)	28...خلفاء راشدين (كل صفحات: ٣٥٢)
29...فيض الادب (كل صفحات: ٢٢٨)	30...الحق المبين (كل صفحات: ١٣١)



الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ إِنَّا بَعْدَ الْقُوَّةِ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في الاجتماعات الأسبوعية المليئة بالسنن التي تعقدتها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّ فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في قوافل المدينة مع عشاق الحبيب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًا بطريق ملء كُتَيْب جوائز المدينة (جدول الأعمال التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيام الأولى من كلّ شهر، وذلك سيجعلكم تطبقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّ وجلّ،

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينيه: على محاولة إصلاح نفسي وجميع أناس العالم إن شاء الله عزّ وجلّ، حيث يلزمنا العمل بجوائز المدينة للإصلاح النفسي، والسفر مع قوافل المدينة لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالم إن شاء الله عزّ وجلّ.



فيضان مدينة سوق الخضار السابق حي سودا غران كراتشي، باكستان.

UAN +923 111 25 26 92 التحويلة: 1282

www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net